
التقرير السنوي 2023

جوان 2024

كلمة المحافظ

الحوكمة والاستراتيجية

- مجلس الإدارة
- التنظيم والموارد البشرية
- التعاون الدولي
- الخطة الاستراتيجية الثانية للبنك المركزي التونسي: نحو مزيد من النضج في تحقيق التوجهات الاستراتيجية
- مبادرات البنك المركزي التونسي للنهوض بالابتكار المالي في تونس
- التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر والامتثال

I- الوضعية الاقتصادية والنقدية والمالية

- الباب الأول: المحيط الدولي
- الباب الثاني: المحيط الاقتصادي والمالي الوطني
- الباب الثالث: المدفوعات الخارجية
- الباب الرابع: النقد وتمويل الاقتصاد

II- مهام البنك

- الباب الأول: السياسة النقدية
- الباب الثاني: التصرف في الاحتياطات الدولية
- الباب الثالث: أنظمة ووسائل الدفع
- الباب الرابع: التداول النقدي
- الباب الخامس: الرقابة المصرفية
- الباب السادس: الاستقرار المالي

III- الوضعية المالية للبنك المركزي

- تحليل الوضعية المالية والنتائج
- القوائم المالية وتقرير مراقبي الحسابات

المحتوى

كلمة المحافظ

كلمة المحافظ

بعد أن تأثر خلال السنوات الأخيرة بعديد الصدمات المتزامنة على اختلاف أنواعها، وخاصة منها جائحة كوفيد- 19 والحرب بين روسيا وأوكرانيا، يبدو أن الاقتصاد العالمي يتجه تدريجياً نحو الاستقرار. ومع ذلك، يندرج هذا الاستقرار الظاهري في ظرف لا يزال محفوفاً بالتحديات، لاسيما تصاعد التوترات الجيوسياسية مجدداً، وتفاقم تداعيات تغير المناخ، والتشديد الصارم للسياسة النقدية الذي يكاد يكون شاملاً والذي توخته أغلب البنوك المركزية بهدف احتواء الضغوط التضخمية. وعلى الرغم من هذا السياق غير الملائم، أثبت النمو العالمي تماسكاً في سنة 2023، حيث حافظ على مستوى يناهز مستواه للسنة الماضية، أي 3,2% مقابل 3,5%.

وبالمقابل، ظل مستوى التجارة العالمية للسلع والخدمات ضعيفاً على نحو استثنائي وأصبح أقل ارتباطاً بالنشاط الاقتصادي، حيث سجل ارتفاعاً بنسبة 0,3% فقط في سنة 2023 مقابل 5,6% قبل ذلك بسنة. ويعود ضعف المبادلات التجارية لأسباب منها تباطؤ الطلب الناجم عن الارتفاع الحاد في نسب الفائدة، ولكنه يعكس أيضاً علامات تنامي السياسات الحمائية والتفكك المتزايد على مستوى الاقتصاد العالمي.

أما فيما يتعلق بالتضخم في العالم، فقد تراجع إلى 6,8% في سنة 2023، بعد أن بلغ ذروته في السنة الماضية، حيث وصل إلى 8,7%، ليظل مستواه أعلى من المعدل المسجل في فترة ما قبل الجائحة. وعليه، وسعيها منها إلى التغلب على الضغط المستمر على الأسعار وخفض التضخم إلى المستوى المستهدف على المدى المتوسط، واصلت أغلب البنوك المركزية سياسة التشديد النقدي، التي شرعت في تطبيقها منذ سنة 2022، لتبلغ بذلك نسب الفائدة الرئيسية مستويات غير مسبوقه.

وفي خضم هذا السياق الدولي الصعب، الذي يتسم بانعدام الاستقرار الاقتصادي وتفاقم حالة عدم اليقين، أثبت الاقتصاد التونسي تماسكه في سنة 2023 على الرغم من التحديات الكبرى على مستوى كل من العرض والطلب، مبرهنًا مرة أخرى على قدرته على التكيف.

فعلى مستوى العرض، أدى استمرار الإجهاد المائي للسنة الرابعة على التوالي إلى تراجع حاد للإنتاج الفلاحي، والذي تزامن بدوره مع الانخفاض الملحوظ للإنتاج الوطني للمحروقات والفسفاط. ولولا الأداء الجيد لقطاع السياحة والصناعات المعملية التصديرية لكانت تداعيات هذا التراجع أكثر حدة. أما على مستوى الطلب، فقد عرف على الصعيدين الداخلي والخارجي تراجعاً هاماً ناجماً عن ارتفاع الأسعار. وأثر الارتفاع الملحوظ في التضخم وما تمخض عنه من حالة عدم اليقين على استهلاك الأسر واستثمار المؤسسات الخاصة، متأثرة بتزايد كلفة الإنتاج وشروط التمويل.

وفي ظل هذه الظروف الصعبة، سجل نسق النمو الاقتصادي على الصعيد الوطني، بالقيمة الحقيقية، تباطؤاً ليبلغ 0,2% في سنة 2023، مقابل 2,8% قبل سنة. وأدى هذا النمو البطيء إلى تفاقم الضغط على التوازنات الاقتصادية الكلية، حيث لم تتعافى بعد من سلسلة الصدمات التي ما انفكت تتالي وتستمر على امتداد السنوات

الأخيرة، وهو ما انجر عنه صعوبات هيكلية. وفي الواقع، لا تزال هذه الصعوبات تعيق نمو الاقتصاد التونسي، وبالتالي قدرته على استيعاب فائض العرض في سوق الشغل. ونتيجة لذلك، بلغ معدل البطالة 16,4% مقابل 15,2% في سنة 2022.

أما القطاع الخارجي، فقد عرف تحسنا ملحوظا في سنة 2023، حيث تم التحكم بشكل أفضل في العجز الجاري، ليتراجع إلى 3.433 مليون دينار، أي 2,2% من إجمالي الناتج المحلي مقابل 8,8% في السنة السابقة. وتحقق هذا الأداء بفضل النقل الهام في العجز التجاري الناجم عن زيادة في الصادرات تزامنت مع تراجع في الواردات. وبالمقابل، فإن هذا التراجع في الواردات يعكس جزئياً تباطؤ النشاط الاقتصادي. علاوة على ذلك، تحسن رصيد العمليات الجارية بفضل ارتفاع المقايض السياحية، وبدرجة أقل، مداخل الشغل. ويمكن هذا الوضع، بالاقتران مع تحسن الحساب المالي، من تعزيز أصولنا الاحتياطية بـ 3.371 مليون دينار.

وساهمت الديناميكية الإيجابية للقطاع الخارجي في استقرار سعر صرف الدينار مقابل أهم العملات وفي تعزيز الاحتياطيات بالعملة الأجنبية، على الرغم من محدودية الموارد الخارجية. وارتفع بذلك صافي الموجودات بالعملة الأجنبية ليلعب 26.408 مليون دينار، أي ما يعادل 120 يوم توريد، في موفى سنة 2023، مقابل 22.949 مليون دينار و100 يوم توريد في أواخر سنة 2022.

وفيما يتعلق بالمالية العمومية واعتبارا لضعف النمو الاقتصادي، بلغ عجز الميزانية دون اعتبار التخصيص والهبات 7,4% من إجمالي الناتج المحلي في سنة 2023، مقابل 7,9% في سنة 2022. ويُعزى هذا التحسن الطفيف، من جهة، إلى زيادة الموارد الذاتية التي تعكس زيادة الاستخلاصات، وتوخي سياسة مالية عمومية صارمة تقوم على التحكم في النفقات، من جهة أخرى.

وعرفت نسبة التداين العمومي ارتفاعا طفيفا، حيث انتقلت من 82,3% إلى 83,0% من إجمالي الناتج المحلي، بين سنة وأخرى. ولكن تبقى هذه النسبة مع ذلك مرتفعة نسبيا، على الرغم من التراجع الملحوظ على مستوى المكونة الخارجية للتداين العمومي.

أما فيما يتعلق بمعدل التضخم، وبعد أن بلغ ذروته بنسبة 10,4% بحساب الانزلاق السنوي في شهر فيفري 2023، فقد سجل انخفاضا تدريجيا ليتراجع إلى 8,1% في موفى السنة قيد الدرس، ليلعب المعدل السنوي 9,3% بعد ما سجل 8,3% في سنة 2022. ولا يعكس تراجع مستوى التضخم في الفترة الأخيرة تقلص التأثيرات الناجمة عن الارتفاع المشط في الأسعار الدولية للطاقة والمواد الغذائية فحسب، بل يعكس أيضا ركود الطلب الداخلي.

ودون اعتبار المواد الغذائية والطاقة، تراجع التضخم بنسق أبطأ بكثير، حيث بلغ 7,1% في شهر ديسمبر 2023 مقابل 7,8% في شهر مارس من نفس السنة.

ودفع هذا الفتور الحاد الذي شهده التضخم الاساسي بالبنك المركزي إلى اتباع سياسة نقدية حذرة والحفاظ على نسبة الفائدة الرئيسية عند مستوى 8% على امتداد سنة 2023. وسعى بذلك إلى احتواء المخاطر الناجمة عن التضخم ودعم تربيته من مستوياته على المدى المتوسط بوتيرة أسرع، متجنباً على هذا النحو عدم ترسخ التوقعات التضخمية.

وانجر عن اقتران السياسة النقدية التقييدية نسبيا التي اعتمدها البنك المركزي التونسي بضعف الطلب الداخلي الناجم عنها تباطؤ نسق نمو القروض واستقرار نسبي في احتياطي العملة الأجنبية وسعر صرف الدينار. وفي الواقع، لم يسجل قائم المستحقات على الاقتصاد خلال سنة 2023 سوى نمو بنسبة 2,5% مقابل 7,9% قبل سنة، متأثراً بضعف النمو الاقتصادي بالقيمة الحقيقية.

وعلي صعيد آخر، شرع البنك المركزي التونسي، خلال السنة قيد الدرس، في تنفيذ خطته الاستراتيجية الثانية للفترة 2023-2025. وفي هذا الصدد، أُطلق مشروع لإنشاء نظام لإدارة الابتكار في البنك المركزي، وذلك وفقاً لتوجهات هذه الخطة التي تهدف إلى النهوض بالابتكار ومواصلة التحول قصد تعزيز متانة المؤسسة وقدرتها على الصمود.

وفي جانب مُواز، واصل البنك المركزي التونسي تعزيز استثماره في رأس ماله البشري، لغايات منها تحقيق الأهداف الاستراتيجية التي وضعها. ففي سنة 2023، شارك عدد هام من الأعوان في أنشطة تكوينية على الصعيدين الداخلي والخارجي، جمعت بين الدورات التكوينية عن بعد والدورات الحضورية، نظمتها مؤسسات مرموقة على الصعيد الدولي. كما شجع البنك على المشاركة في برامج تكوينية تمنح شهادات أكاديمية. ويعكس حجم هذه المبادرات مدى التزام البنك المركزي التونسي بتطوير قدرات أعوانه.

علاوة على ذلك، وفي إطار استمرار الجهود المبذولة لتعزيز انخراط الأعوان في الثقافة الرقمية، يعمل البنك المركزي التونسي على اعتماد سياسة الخدمات المصرفية المفتوحة. ويقوم هذا النهج على بناء الشبكات والحوار البناء مع بيئة الدفعات، وهو ما سُمِّكَن من التوفيق بين الابتكار وإدارة المخاطر، مع تسهيل تبادل البيانات في كنف الشفافية.

وفي السياق ذاته، يعد تحديث البنية التحتية للأسواق المالية، وتحديد الدفعات الرقمية، على رأس أولويات معهد الإصدار. وعليه، أُعدت استراتيجية متعددة الجوانب لجعل الدفعات الرقمية رافعة لتحقيق نمو مدمج.

ويدرك البنك المركزي التداعيات السلبية للإقصاء المالي على الاقتصاد وعلى بعض فئات المجتمع، خاصة منها النساء والشباب، وسكان الأرياف، والشركات الصغرى والمتوسطة. وعليه، ساهم البنك المركزي التونسي فعليا في سنة 2023، بالتعاون مع شركائه، في تعزيز الاندماج المالي، الذي يُعتبر رافعة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفي هذا الإطار، اعتمد البنك المركزي التونسي استراتيجية تقوم على تطوير الدفعات الرقمية، وترمي إلى تحسين النفاذ إلى الخدمات المالية المعتمدة، خاصة منها الدفعات. كما ساهم البنك المركزي في إعداد مشروع قانون يرمي بالأساس إلى مكافحة الإقصاء المالي، لا سيما عن طريق النفاذ للخدمات المصرفية الأساسية. بالإضافة إلى ذلك، أُطلق البرنامج الوطني للتنقيف المالي (2023-2027)، من خلال موارد رقمية وحملات إعلامية، وذلك عبر تطوير منصة للتعليم الإلكتروني تابعة لمرصد الاندماج المالي.

وعلى صعيد آخر، عمل البنك المركزي على تسهيل علاقات التعاون بين البنوك والشركات العاملة في مجال التقنيات المالية الحديثة، وهو ما يُمكن صغار التجار والحرفيين من اتّباع حلول للدفع الرقمي، وهو ما من شأنه أن يقلص التبعية للدفعات النقدية. وتشمل هذه المبادرة أيضا بذل جهود تستهدف تحديدا إدماج التونسيين المقيمين بالخارج، من خلال عرض خدمات تُمكنهم من تحويل الأموال واستخلاص الفواتير الصادرة في تونس بشكل حيني وآمن وبأسعار تنافسية.

وأياضا، وفي إطار تحويل المشاريع الاستراتيجية للبنك المركزي التونسي إلى واقع ملموس، انضم البنك في شهر فيفري 2024 إلى منظومة PAPSS، التي تهدف إلى تسهيل المعاملات التجارية البنكية في إفريقيا. كما تحققت خطوات ملموسة في مشروع توسيع نطاق منظومة "عليسة-RTGS" لتشمل العمليات بالعملة الأجنبية، والرامية إلى تحسين إدارة المعاملات المحلية بالعملة الأجنبية، سواء من حيث سلسلة العمليات وتحسين إدارة السيولة أو من حيث إدارة المخاطر.

أما على الصعيد الدولي، فقد كانت سنة 2023 مُثمرة بالنسبة للبنك المركزي التونسي، من حيث المشاركة الفعالة في مختلف التظاهرات الدولية والإقليمية. فإلى جانب مشاركته في الفعاليات الدولية وتبادل الخبرات مع شركائه، عزز البنك المركزي التونسي آلية التعاون الفني من خلال التوقيع على مذكرة تفاهم بشأن مشروع نموذجي لإفريقيا. والهدف من ذلك هو تعزيز التعاون الثنائي و"التعلم بين النظراء" فيما بين البنوك المركزية الأوروبية والإفريقية.

وفيما يتعلق بسنة 2024، من المتوقع أن يظل الاقتصاد العالمي متماسكا وأن يستمر على نفس مسار النمو، على الرغم من العراقيل المرتبطة بتأثير الحيز الزمني لانتقال تأثير السياسات النقدية التقييدية، والتوترات الجيوسياسية التي ما انفكت تتفاقم، ناهيك عن التأثير المتنامي لتغير المناخ. بيد أن هذا التماسك يُخفي تفاوتات هامة، حيث تتناقض صلابة الاقتصاد الأمريكي والاقتصادات الكبرى الناشئة مع الآفاق المتواضعة لمنطقة الأورو، وهي الشريك التجاري الرئيسي للبلاد التونسية، وهو ما من شأنه أن يلقي بتبعاته على أداء اقتصادنا الوطني.

وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أنه فيما يتعلق بسنة 2024، يُتوقع أن يُحافظ الاقتصاد التونسي على تماسكه وأن يبلغ النمو الاقتصادي 1,6٪. بفضل تحسن أداء القطاع الفلاحي والنشاط السياحي، وذلك على الرغم من ضعف الصناعات المعملية التصديرية وضعف أداء قطاعي المناجم والمحروقات.

ومن جانب آخر، وحتى مع وجود بوادر لتراجع التضخم منذ السنة الماضية، إلا أن حالة عدم اليقين لا تزال تُخيم على تطور الأسعار في المستقبل ولا يزال خطر استمراره قائما، خاصة مع ارتفاع الأسعار الدولية جراء تصاعد التوترات الجيوسياسية، وتفاقم الإجهاد المائي وتزايد الضغوط على المالية العمومية.

ومن جهته، سيطل البنك المركزي، استنادا إلى مهمته المتمثلة في الحفاظ على استقرار الأسعار، يتابع باهتمام التطورات المستقبلية للمناخ الاقتصادي والمالي من أجل تجنب انزلاق التضخم مجددا. وفي هذا الإطار، يتعين التأكيد على أهمية الحفاظ على النهج الحذر والتحلي بالكثير من الصبر في تنفيذ السياسة النقدية، خاصة في مواجهة الضغوط التضخمية غير المؤكدة. إذ من الضروري اتباع هذا التمشي لتجنب ردود الفعل المتسارعة إزاء التقلبات المفاجئة للأسعار، والتي قد تؤدي حتى إلى تهديد الاستقرار المالي. وعليه، يلتزم البنك المركزي التونسي

بتكليف إجراءاته على نحو موزون ومدروس، مع الأخذ بعين الاعتبار التداعيات المحتملة للصدمات الاقتصادية. وسيُمكن هذا التوجه من تدعيم استدامة النمو الاقتصادي، مع الحرص على أن تكون التعديلات التي يتم إدخالها على السياسة النقدية مدروسة بشكل جيد وتتناسب مع الواقع الاقتصادي على الصعيدين الوطني والدولي.

وفي ظل استمرار هذه التحديات، من الضروري مزيد تنسيق السياسات المالية والنقدية من أجل تعزيز تماسك الاقتصاد التونسي، في مواجهة الصدمات الخارجية في بيئة عالمية مضطربة، والحفاظ على توازنات الاقتصاد الكلي وضمان الاستقرار المالي وتحفيز الانتعاش الاقتصادي وإحراز التقدم نحو نمو متواصل ومستدام.

فتحي زهير النوري

المحافظ

الحوكمة والاستراتيجية

مجلس الإدارة

1- تنظيم المجلس

ترد تركيبة مجلس إدارة البنك المركزي التونسي في موفى سنة 2023 كما يلي:

- ✓ السيد مروان العباسي: المحافظ، رئيس المجلس؛
- ✓ السيدة نادية عمارة قمحة: نائب المحافظ؛
- ✓ السيد صالح الصايل: رئيس هيئة السوق المالية؛
- ✓ السيدة كوثر بابية: مكلفة بالتصرف في الدين العمومي لدى الوزارة المكلفة بالمالية؛
- ✓ السيدة رجاء بولبيار: مكلفة بالتقديرات لدى الوزارة المكلفة بالتنمية الاقتصادية؛
- ✓ السيد غازي بوليلة: أستاذ جامعي؛
- ✓ السيدة فاطمة مرعي والسيد عبد المؤمن السويح: عضوان سبق لهما أن شغلا وظائف ببنك.

2- الصلاحيات

عملا بأحكام الفصل 63 من القانون عدد 35 لسنة 2016 المؤرخ في 25 أفريل 2016 والمتعلق بضبط

النظام الأساسي للبنك المركزي التونسي، يتمتع المجلس بشكل أساسي بالصلاحيات التالية:

- ✓ ضبط استراتيجية وسياسات البنك المركزي التونسي في مجالي السياسة النقدية والاستقرار المالي.
- ✓ ضبط القواعد العامة لتوظيف الأموال الذاتية للبنك المركزي التونسي وإدارة احتياطي الصرف بالعملة الأجنبية والذهب ومتابعة كيفية تطبيقها.
- ✓ إحداث الأوراق والقطع النقدية وإصدارها وسحبها وإبدالها.
- ✓ ضبط نسب الفائدة والعمولات التي يتقاضاها البنك المركزي على عملياته.

3- الأنشطة

عقد مجلس إدارة البنك المركزي التونسي خلال سنة 2023 سبع اجتماعات دون التعديل في نسبة الفائدة الرئيسية، الذي ظل دون تغيير في مستوى 8%. وفي هذا السياق، تتلخص أهم توصيات مجلس الإدارة المنبثقة من هذه الاجتماعات فيما يلي:

✓ **في غزة فيفري 2023**، شدد المجلس على ضرورة الإيفاء بشكل عاجل بالشروط المسبقة

لاستكمال البرنامج الجديد مع صندوق النقد الدولي والتسريع بتنفيذ الإصلاحات اللازمة بما يمكن من تصحيح الاختلالات في الميزانية وكذلك الاختلالات الخارجية.

✓ **في 22 مارس 2023**، مع تأكيده على تماسك القطاع المصرفي بفضل الإجراءات

الاحترازية التي اتخذها البنك المركزي في مجال تغطية المخاطر وتوزيع الأرباح على مدى الثلاث سنوات الأخيرة، فإن المجلس قد حث كافة الأطراف الفاعلة على إرسال إشارات إيجابية قوية تمكّن من استعادة الثقة وإضفاء المزيد من وضوح الرؤية لدى المتعاملين الاقتصاديين.

كما شدد المجلس على ضرورة تعبئة التمويلات الخارجية اللازمة لضمان توازن المالية العمومية وتعزيز "مزيج السياسات" والشروع في الإصلاحات الهيكلية الرامية إلى التحكم في العجز المزدوج وإنعاش النشاط الاقتصادي.

ويظل المجلس حريصا بشأن التطورات المستقبلية للتضخم، حيث إنه يقف على أهبة الاستعداد لاتخاذ الإجراءات الضرورية للرجوع بالتضخم نحو مستويات مستديمة.

✓ **في 16 جوان 2023**، اطلع المجلس على التخفيض الأخير للتصنيف السيادي لتونس الذي

أجرته وكالة التصنيف فيتش في 9 جوان 2023، محذرا من تأثير هذا التخفيض الجديد على قدرة البلاد التونسية على تعبئة موارد خارجية بشروط مقبولة وعلى سلاسة التسويات مع الخارج.

✓ في 7 سبتمبر 2023، اعتبر المجلس أن استمرار التضخم في مستويات مرتفعة على مدى فترة طويلة يعدّ مصدر انشغال وأنه يقف على أهبة الاستعداد للتدخل إذا تجسدت المخاطر التضخمية خلال الفترة المقبلة.

✓ في 18 أكتوبر 2023، أشار المجلس إلى أنه على الرغم من التماسك الذي اتسم به الاقتصاد التونسي خلال السنوات الأخيرة، فإنه من الضروري تسريع عملية إرساء الإصلاحات الهيكلية، بصفتها السبيل الوحيد لاستعادة نمو سليم ومستدام وشامل بما يمكن من الحفاظ على التوازنات الجمالية للاقتصاد..

✓ في 11 ديسمبر 2023، اطلع المجلس على إبقاء وكالة التقييم فيتش على الترقيم السيادي للبلاد التونسية في مستوى "CCC-" وشدد على أهمية مواصلة مسار الإصلاحات بنسق أكثر تسارعا قصد مزيد تعزيز الثقة في قدرة تونس على التحكم في توازنها الاقتصادية الكلية والمضي قدما نحو استعادة النمو.

التنظيم والموارد البشرية

1- التطوير التنظيمي

في إطار تحسين الأداء والنجاعة التشغيلية لهيكل البنك، اتسمت سنة 2023 باستكمال العديد من المشاريع التنظيمية، وذلك على غرار:

- إعداد مذكرة العمل المتعلقة بسياسة أمن نظم المعلومات (PSSI) صلب البنك المركزي التونسي حتى تكون متماثلة مع الالتزامات القانونية ومتطلبات المعيار الدولي ISO 27001 المتعلق بإدارة أمن المعلومات؛
 - إعداد دراسة جدوى حول فوترة الخدمات التي يسديها البنك للغير؛
 - قيادة أعمال اللجنة المكلفة بإجراء تشخيص لتطور النفقات العامة للاستغلال بالبنك بهدف تحديد وسائل ترشيد التكاليف، بالتوازي مع الحفاظ على جودة الخدمات المقدمة.
- وخلال النصف الثاني من سنة 2023 وتبعا لإعادة تنظيم مختلف هيكل البنك، ساهمت إدارة التنظيم والتصريف في الإجراءات في الأعمال المتعلقة بالتغيير التنظيمي من خلال:
- تحديد المهام الموكولة لمختلف هيكل البنك؛
 - متابعة أعمال نقل المهام صلب هيكل البنك وفقا للإجراءات التنظيمية في هذا المجال؛
 - قيادة أعمال التكيف التنظيمي والمعلوماتي والإجرائي مع الهياكل المعنية؛
 - مراجعة بعض النصوص التنظيمية بالتنسيق مع إدارة الشؤون القانونية.

2- الموارد البشرية وتقرير العمل الاجتماعي

سجلت سنة 2023 تراجعا طفيفا في مجموع أعوان البنك المركزي التونسي، حيث انخفض عددهم بين سنة وأخرى من 886 إلى 863 عونا. ويعود هذا التراجع، جزئيا، إلى الأثر المزدوج لإحالة 41 عونا على التقاعد، إما لبلوغ السن القانونية أو في إطار التقاعد المبكر، هذا إلى جانب مباشرة 36 من الإطارات الجدد لمهامهم، منهم 19 إطارا تم انتدابهم عن طريق المناظرات الخارجية و17 طالبا تم تبنيهم من قبل البنك وأتموا تكوينهم لدى معهد تمويل التنمية للمغرب العربي.

وحسب الوضعيات الإدارية، يتوزع مجموع أعوان البنك المركزي بين 819 عونا نشيطا و11 عونا في حالة إحقاق و34 عونا في وضعية عدم مباشرة.

وبالإضافة إلى ذلك، يتوزع الـ 819 عوناً نشيطاً بين المقر الرئيسي بتونس العاصمة، الذي يعد 648 عوناً أي ما يعادل 79,1% من مجموع الأعران النشيطين والإحدى عشر فرعاً داخلياً بالنسبة للباقي، أي 171 عوناً وهو ما يعادل 20,9% من المجموع.

2-1. إدارة وتنمية المسار الوظيفي

2-1-1 مجموع الأعران

يتوزع مجموع أعران البنك المركزي بتاريخ 31 ديسمبر 2023 حسب الوضعيات كما يلي :

جدول عدد 1 : توزيع أعران البنك حسب الوضعيات

الصفة	العدد	الحصة بـ %
مجموع الأعران النشيطين	819	94,9
منهم:		
• أعران مرسومون	779	
• أعران متعاقدون في إطار عقد لمدة محددة	0	
• أعران في حالة إلحاق لدى البنك	4	
• أعران متريصون	36	
مجموع الأعران في حالة إلحاق	11	1,3
مجموع الأعران في وضعية عدم مباشرة	33	3,8
مجموع الأعران	863	100,0

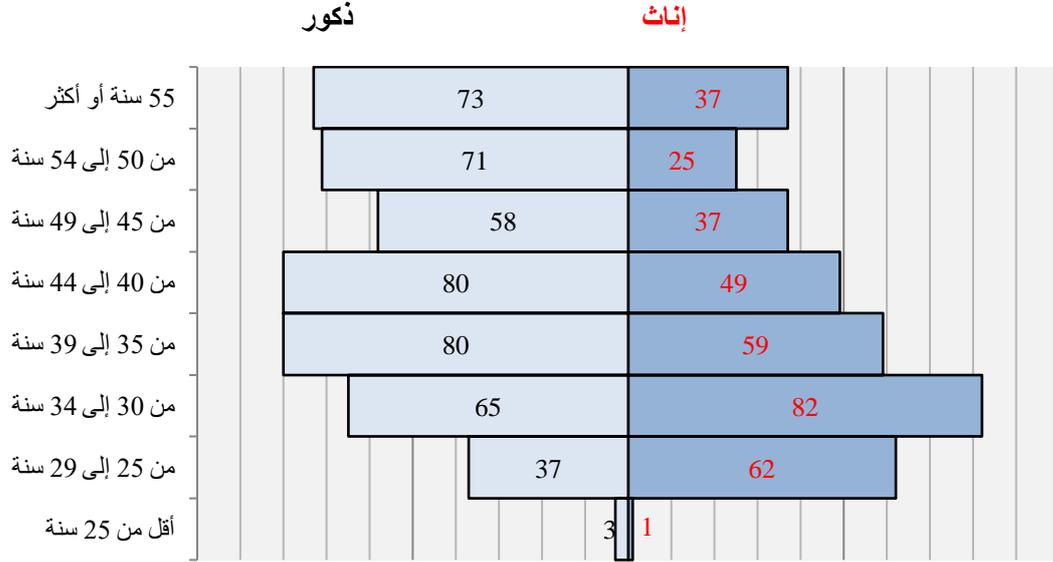
ويضمّ مجموع أعران البنك 352 عوناً من الإناث لترتفع حصتهن من إجمالي أعران البنك إلى مستوى 43% في سنة 2023 مقابل 41,9% في سنة 2022.

جدول عدد 2: توزيع الأعران حسب الجنس

الحصة بـ %	مجموع الأعران		الجنس
	2023	2022	
43,0	352	356	الإناث
57,0	467	494	الذكور
100,0	819	850	المجموع

ويظهر التصنيف حسب العمر أن الشريحة العمرية ما فوق لـ 50 سنة أو أكثر تمثل 25,2% من مجموع الأعران في سنة 2023 مقابل 27,8% في السنة الماضية، في حين ارتفعت نسبة الأعران ما دون 35 عاماً خلال نفس الفترة من 30,2% إلى 30,5% وذلك بفضل الشريحة العمرية المتروحة ما بين 35 و 49 عاماً والتي ازدادت حصتها من 42% في سنة 2022 إلى 44,3% في العام التالي.

رسم بياني عدد 1: توزيع الأعران حسب الشرائح العمرية



جدول عدد 3: توزيع الأعران حسب الرتب

الرتب	مجموع الأعران	الحصة بـ %
الإطارات العليا	318	38,8
الإطارات المتوسطة	271	33,1
السلك المشترك	230	28,1
المجموع	819	100,0

وبلغ عدد إطارات البنك الشاغلين لخطط وظيفية 372 إطارا في سنة 2023، أي بنسبة أعران مكلفين بمسؤولية قدرها 45,4% قياسا بمجموع أعران البنك مقابل 337 إطارا و39,6% على التوالي في السنة المنقضية.

2-1-2 الانتداب والحراك الوظيفي

أ- الانتداب

انتدب البنك، خلال سنة 2023، سبعة عشر (17) طالبا من معهد تمويل التنمية بالمغرب العربي. كما تبنى البنك عشرة (10) طلاب جدد من نفس هذه المؤسسة لياشروا مهامهم في سنة 2025. وبالإضافة إلى ذلك، انتدب البنك تسعة عشر (19) إطارا عن طريق مناظرة خارجية بالملفات.

ب- الحراك الوظيفي

في إطار سياسته للحراك الوظيفي، وافق البنك على ستة وعشرين (26) مطلب نقلة خلال سنة 2023، منها سبعة عشر (17) نقلة ما بين إدارات البنك ونقلتان (02) تدرجان في إطار الحراك الوظيفي ما بين المقر الرئيسي للبنك وفروعه الداخلية.

2-1-3 نشاط التكوين

شارك 30% من أعوان البنك خلال السنة قيد الدرس في دورات تكوينية. وتتوزع هذه الدورات التكوينية كما يلي: 34,6% للتكوين صلب البنك و47,2% للدورات المختلطة، سواء عن بعد أو حضوريا والتي نظمتها مؤسسات أجنبية و14,2% للتكوين المشفوع بشهادة و4% للتكوين بتونس.

2-1-3-1 التكوين المتخصص

✓ التكوين عن بعد وحضوريا، الذي نظمته مؤسسات أجنبية

سجل هذا النوع من التكوين زيادة بقرابة 57% بالمقارنة مع عام 2022، وهو ما يعكس اهتماما ملحوظا لمتابعة التكوين الافتراضي حتى ما بعد مرحلة جائحة كوفيد-19. وبالتالي، شارك مئة واثنتان (102) عوناً من البنك في دورات تكوينية عن بعد (بمقابل أو مجانا) نظمتها بنوك مركزية أجنبية ومؤسسات مالية دولية وكذلك جامعات ذات صيت عالمي وذلك في أشكال مختلفة (ندوات عبر الأنترنت وحلقات نقاش تضم خبراء وورشات عمل ودورات دراسية مشفوعة بشهادة... إلخ).

وعرفت الدورات التكوينية الحضورية نفس المسار حيث تطور بالمقارنة مع سنة 2022، إذ شارك أربعة عشر (14) عوناً من أعوان من البنك في هذا النوع من التكوين في سنة 2023. ورغم هذا الازدياد، فإن التكوين في الخارج لم يستعد بعد وتيرته المعتادة لما قبل جائحة الكوفيد-19 وذلك جراء العديد من العوامل ومنها بالخصوص ترسيخ ثقافة التكوين عن بعد والعودة الجزئية لشركاء البنك إلى تنظيم التكوين الحضوري.

✓ التكوين بتونس

اتسم عدد المشاركين في الدورات التكوينية في تونس بشبه استقرار حيث شارك فيها عشرة (10) أعوان من البنك مقابل أحد عشر (11) مشارك في سنة 2022. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الدورات التدريبية تنظمها مكاتب تكوين ومنظمات دولية مُمثلة في تونس.

✓ التكوين صلب البنك

شارك خمسة وثمانون (85) عوناً من البنك في دورات تكوينية تم تنظيمها صلب البنك، حيث اقتصرت هذه السنة على مواصلة تعليم اللغات الحية على غرار اللغة الإنكليزية واللغة الفرنسية، وذلك في إطار تنمية المهارات وتعزيز المكتسبات اللغوية.

2-3-1-2 التكوين المشفوع بشهادة

✓ التكوين لدى أكاديمية البنوك والمالية

قام البنك بتسجيل خمسة (05) أعوان بالمرحلة التحضيرية وأربعة عشر (14) عوناً في المرحلة المتوسطة لأكاديمية البنوك والمالية. وبالنسبة للسنتين الأولى والثانية من دروس المعهد التقني للبنك، فقد تم تسجيل ثلاثة عشر (13) عوناً.

وتجدر الإشارة إلى أن العدد الجملي للمسجلين في هذا التكوين البنكي لا يزال في نفس المستوى، أي (32) عوناً مسجلين سنة 2023 مقابل 34 عوناً سنة 2022)، علماً وأن هذا العام قد شهد استئناف التكوين بالنسبة للمرحلة التحضيرية.

✓ الماجستير

تم تسجيل ثلاثة (03) أعوان في دورة تكوينية مشفوعة بشهادة للحصول على "الماجستير التنفيذي في استشارات التدقيق ونظم المعلومات" والتي تنظمها جامعة تونس - دوفين.

✓ التكوين لدى معهد تمويل التنمية للمغرب العربي

تبنى البنك 9 طلبة بعنوان الدفعة 42 لمعهد تمويل التنمية للمغرب العربي وذلك بالسنة الأولى، فيما يواصل تسعة (09) طلاب بعنوان الدفعة الـ 41 دروسهم بالسنة الثانية.

2-3-1-3 المشاريع التربوية

✓ التربصات

في إطار تكريس المقاربة الجديدة للإدارة الآلية للتربصات، استقبل البنك أربعين (40) متربصاً خلال سنة 2023، أغلبهم في مرحلة إعداد مشاريع التخرج.

✓ الزيارات الدراسية

في إطار التثقيف المالي ونشر الثقافة الاقتصادية، نظم البنك ثلاث عشرة (13) زيارة دراسية لفائدة المدارس والجامعات.

2-2. سياسة التأجير

ارتفعت كتلة أجور أعوان البنك بـ 4% في سنة 2022، أي نفس النسبة المسجلة في سنة 2022 وذلك تبعاً للترفيه في الأجور لعامي 2022 و 2023 والذي تم تطبيقه بشكل متزامن خلال السنة قيد الدرس، هذا بالإضافة إلى الترقيات في الرتبة وفي الوظيفة.

2-3. السياسة الاجتماعية

2-3-1 القروض الاجتماعية

ارتفعت عمليات صرف القروض في نهاية شهر ديسمبر لسنة 2023 بمقدار 13٪ مقابل تطور شبه مستقر لتسديد القروض خلال نفس السنة المالية.

2-3-2 التقاعد

اتسمت سنة 2023 بإحالة 41 عوناً على التقاعد، منهم 28 عوناً بلغوا السن القانونية للتقاعد و13 أعوان انتفعوا بالتقاعد المبكر.

2-3-3 خدمات التأمين والتغطية الاجتماعية

2-3-3-1 الطب العلاجي

شملت تغطية التأمين الصحي حوالي 1.996 عوناً في سنة 2023 مقابل 2.012 عوناً قبل سنة. وسجلت التسديدات بهذا العنوان تطوراً بنسبة 9,9٪ في سنة 2023 مقابل ارتفاعها بـ 7٪ في السنة المنقضية.

2-3-3-2 الطب الوقائي والمساعدة الاجتماعية

في إطار المساعدة الطبية الوقائية بغرض الإحاطة بالأعوان، سواء على مستوى المقر الاجتماعي أو الفروع، أنجز البنك خلال سنة 2023 بمساهمة الفريق الطبي المتكون من طبيبين متعاقدين (طبيب باطني وطبيب مختص في أمراض القلب) ومختصة في العلاج النفسي وممرضة وثلاثة مختبرات معتمدة للتحاليل، الخدمات التالية:

جدول عدد 4: الخدمات الطبية

عدد الأعوان	المسمى
553	تحاليل
448	فحص طبي
263	مخططات القلب الكهربائية
161	تلاقيح

وفي سياق المساعدة الطبية، نظم البنك كذلك حملات تلقيح ضد الإنفلونزا وأيام تحسيسية حول مرض السكري وارتفاع ضغط الدم والروماتيزم والتبرع بالدم.

وفيما يتعلق بجانب السلامة الغذائية، تم إجراء زيارات مفاجئة في مقرات مطبخ ومطعم ودادية أعوان البنك، فضلا عن تنظيم برامج بحوث جرثومية، للمقرات والأشخاص، من قبل مخابر متخصصة خلال سنة 2023.

التعاون الدولي

شهدت سنة 2023، على صعيد التعاون الدولي، مشاركة نشطة للبنك المركزي التونسي في الفعاليات الدولية والإقليمية، إلى جانب توليه تنظيم تظاهرات رفيعة المستوى في البلاد التونسية. وتعززت آلية التعاون الفني أيضا بتوقيع مذكرة تفاهم بشأن المشروع التجريبي للقارة الإفريقية، الذي يرمي إلى تعزيز التعاون الثنائي و"التعلم من النظراء" فيما بين البنوك المركزية الأوروبية والإفريقية.

التعاون المالي مع صندوق النقد العربي

في إطار التعاون المالي مع صندوق النقد العربي، وتحديدًا فيما يتعلق باتفاق القرض العادي الذي جرى توقيعه في نوفمبر 2022، وقع صرف القسط الثاني في أكتوبر 2023، بقيمة 4,8 مليون دينار حسابي عربي، أي ما يعادل 20 مليون دولار أمريكي.

التعاون الفني مع البنوك المركزية والشركاء الآخرين

واصل البنك المركزي التونسي في سنة 2023 تعاونه مع البنوك النظيرة وعمل على تعزيز المبادلات مع الشركاء الفنيين حرصًا على تشارك المهارات وتكريس أفضل الممارسات وتطوير القدرات.

التعاون الثنائي مع البنوك المركزية

اتسمت سنة 2023 بتدعيم المبادلات الثنائية عن طريق الزيارات الدراسية واللقاءات عن بعد مع البنوك المركزية الشريكة، على غرار بنك إسبانيا وبنك البرتغال وبنك موريشيوس والبنك الوطني الأوكراني والبنك المركزي الموريتاني.

وعلاوة على ذلك، انخرط البنك المركزي التونسي، عقب التوقيع على مذكرة التفاهم في ديسمبر 2023، في المشروع التجريبي لإفريقيا بعنوان "تعزيز الاستقرار والصمود والحوكمة المالية - نحو تعزيز الحوار بين نظام البنوك المركزية الأوروبي وإفريقيا"، الذي يهدف إلى تعزيز التعاون الثنائي والتعلم بين النظراء مع البنوك المركزية الأوروبية والإفريقية.

التعاون مع أهم الشركاء الفنيين للبنك المركزي التونسي

استفاد البنك المركزي التونسي في سنة 2023 من المساعدة الفنية التي تلقاها من أهم شركائه، على غرار المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)، وبرنامج المساعدة الثنائية وبناء القدرات للبنوك المركزية

(BCC) التابع لكتابة الدولة السويسرية للشؤون الاقتصادية (SECO)، والبنك الدولي (WB)، والمؤسسة المالية الدولية (IFC)، وصندوق النقد الدولي (IMF)، في مواضيع عدة تتعلق أساسا بالمجال البحثي والسياسة النقدية وتسوية القروض المتعثرة والرقمنة والاندماج المالي وتخضير القطاع المالي.

مشاركة وتمثيل البنك المركزي التونسي في التظاهرات بالخارج

شارك البنك المركزي خلال سنة 2023 في العديد من التظاهرات واللقاءات الدولية البارزة، ومنها بالخصوص:

- "المنتدى السابع للمالية العامة في الدول العربية" الذي انعقد يوم 12 فيفري 2023، في إطار القمة العالمية للحكومات في دبي بالإمارات العربية المتحدة؛
- اجتماعات الربيع لصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي، التي انعقدت من 10 إلى 16 أبريل 2023 في واشنطن؛
- الاجتماعات السنوية المشتركة للهيئات المالية العربية، التي انتظمت بالرباط يومي 29 و30 أبريل 2023؛
- اجتماع المكتب الدائم لمجلس محافظي البنوك المركزية والمؤسسات النقدية العربية الذي انعقد في أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، بتاريخ 5 جوان 2023؛
- المائدة المستديرة رفيعة المستوى حول العملات الرقمية للبنوك المركزية بعنوان: "رؤية جديدة لدور القطاع العام في الدفعات"، الذي نظمه كل من صندوق النقد الدولي وبنك المغرب في الرباط يوم 19 جوان 2023؛
- منتدى السياسات العالمي الذي نظمه كل من تحالف الشمول المالي والبنك المركزي الفلبيني من 12 إلى 15 سبتمبر 2023 في مانيلا، الفلبين؛
- الدورة الـ 47 العادية لمجلس محافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية، والمائدة المستديرة رفيعة المستوى حول موضوع "التحديات الراهنة التي تواجه البنوك المركزية: التفاعل بين السياسات النقدية والمالية" واللتين انتظمتا تباعا يومي 17 و18 سبتمبر 2023، في العاصمة الجزائرية؛
- الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في مراكش، بين 8 و16 أكتوبر 2023 في المغرب؛

- الاجتماع السنوي الثامن عشر عالي المستوى حول الاستقرار المالي والأولويات التشريعية والرقابية، الذي نظمه صندوق النقد العربي بالتعاون مع لجنة بازل للرقابة المصرفية ومعهد الاستقرار المالي، في أبوظبي يومي 6 و7 ديسمبر 2023.

التظاهرات التي نظمها البنك المركزي التونسي

نظم البنك المركزي التونسي خلال سنة 2023 التظاهرات التالية:

- ورشة عمل عالية المستوى حول موضوع: "التحديات الرئيسية لتعويض المودعين"، بالتعاون مع صندوق ضمان الودائع البنكية، وذلك يومي 8 و9 ماي 2023 في عاصمة البلاد التونسية.
- مؤتمر رفيع المستوى حول موضوع "تمويل السكن الميسر لفائدة الفئات محدودة الدخل: التحديات والسياسات" بالتعاون مع صندوق النقد العربي، يومي 21 و22 جوان 2023 في تونس العاصمة.

الخطة الاستراتيجية الثانية للبنك المركزي التونسي:

نحو مزيد من النضج في تحقيق التوجهات

الاستراتيجية

تبعاً للإطلاق الرسمي للخطة الثلاثية 2023-2025، اتسمت سنة 2023 بالشروع في التخطيط الاستراتيجي، مدفوعاً بتأثير إعادة تنظيم البنك وضرورة التناسق التنظيمي كمواعمة استراتيجية.

وقد أسفر ذلك عن تحديد محفظة المشاريع الاستراتيجية الناتجة عن تقسيم الخطة إلى توجهات وأهداف استراتيجية. وفي هذا السياق، تركزت الجهود على ثلاثة محاور رئيسية، من ضمنها (1) مراقبة عملية صياغة جذات المشاريع الاستراتيجية، و(2) اعتماد طريقة جديدة لحوكمة محفظة المشاريع الاستراتيجية و(3) تكوين مديري المشاريع الاستراتيجية.

1- مراقبة أشغال صياغة جذات المشاريع الاستراتيجية

اتسمت هذه المرحلة الأولى بتنظيم سلسلة من ورشات العمل التأطيرية مع الأطراف المعنية (راعي البرنامج، الطرف المستفيد ومدير المشروع) والتي توجت بإنشاء العناصر المكونة للمشاريع الاستراتيجية¹ في شكل جذات تمنح رؤية شاملة ومختصرة تسمح بتحديد مدى أهمية الاحتياجات وجدوى الأنشطة والقيمة المضافة لمرحلة ما بعد المشروع².

توجت هذه المرحلة بنشر مذكرة اعلام تضبط قائمة المشاريع الاستراتيجية المقرر إنجازها مرفقة بتعيينات مديري المشاريع.

¹ تم اقتراح مبادرات تتوافق مع الأهداف المرسومة في الخطة الاستراتيجية للبنك من قبل إدارات البنك. وبالاستناد إلى الفوائد المتوقعة والقيود التي تم تحديدها، قررت محافظة البنك المركزي اختيار المبادرات التي تتماشى أكثر مع الأولويات الاستراتيجية للبنك كمشاريع استراتيجية.

² تمكن كل جذاة من وصف موضوع المشروع وأهدافه والنطاق المقترح والنتائج الرئيسية المنتظرة والمتطلبات الضرورية لتنفيذه، إلى جانب التقدير الأولي للميزانية والمواعيد الأولية للإنجاز.

الرسم البياني: أعمال تأطير ومرافقة المشاريع الاستراتيجية لعام 2023

أكتوبر - ديسمبر	سبتمبر - أكتوبر	أوت - سبتمبر	جويلية - أوت
<ul style="list-style-type: none"> استلام الجذات والمصادقة عليها اعداد وثيقة تأليفة حول محفظة المشاريع اعداد مصفوفة المشاريع تكوين مدبري المشاريع إطلاق المشاريع واعداد وثيقة التأسيس 	<ul style="list-style-type: none"> تحسين جذات المشاريع تحسين مقترحات تعيين مدبري المشاريع 13 ورشة عمل مع أصحاب المصلحة / الإطارات المكلفة 	<ul style="list-style-type: none"> تقديم الزم التوضيحي لحوكمة المشاريع مناقشة الملاحظات حول المشاريع النظر في مسألة تعيين مدبري المشاريع وذلك بعد عملية إعادة التنظيم إعادة توزيع المشاريع بناء على الهيكلية التنظيمية الجديدة 15 جلسة تقديمية 02 اجتماع إعادة توزيع المشاريع 	<ul style="list-style-type: none"> تحليل جذات المشاريع ووضع الملاحظات مراجعة وتحسين إطار حوكمة المشاريع التنسيق مع الإدارة العامة للتعاون الدولي والاتصال ومتحف العلة

2- اعتماد نمط جديد لحوكمة¹ محفظة المشاريع الاستراتيجية

نظرا للحرص المولى لتحسين إدارة المشاريع الاستراتيجية باعتبار التطور التنظيمي المعتمد، أصبحت مراجعة مخطط حوكمة المشاريع الاستراتيجية أمرا لا جدال فيه وذلك للاعتبارات التالية:

❖ ضرورة إضفاء الطابع الرسمي على إطار الحوكمة الذي يحدد الأدوار والمسؤوليات ونطاق تدخل كل طرف معني. وبالتالي، تم تخصيص ثلاث لجان، لكل منها تركيبات ومسؤوليات أساسية والتي تلعب دورا قياديا أو إداريا محددا:

- لجنة القيادة الاستراتيجية
- لجنة البرنامج²
- لجنة المشروع.

❖ الأخذ بعين الاعتبار تعقيد التصرف في الأولويات التشغيلية.

❖ تعزيز دور فريق مكتب إدارة المشاريع للانتقال من مكتب ميسر/مركزي إلى مكتب إدارة مشاريع استراتيجي.

¹ وفقا لتعريف معهد إدارة المشاريع (PMI)، تشير الحوكمة إلى الترتيبات التنظيمية أو الهيكلية على جميع مستويات المنظمة والتي ترمي إلى تحديد سلوك أعضائها والتأثير عليهم.

² البرنامج هو عبارة عن مجموعة من المشاريع الاستراتيجية التي تنتمي إلى نفس المجال.

مكتب إدارة المشاريع : فاعل أساسي لنجاح المشاريع

يمكن أن يختلف تنظيم مكتب إدارة المشاريع حسب حجم المؤسسة وتنظيمها واحتياجاتها. فبالنسبة للبنك المركزي التونسي، فإن الهيكل المسؤول عن إدارة محفظة المشاريع الاستراتيجية يتجسد مكتب إدارة المشاريع خاص بالمؤسسة.

وفي هذا النموذج، يُعنى مكتب إدارة المشاريع بالتصرف في المشاريع على مستوى البنك. كما يضمن تناسق وتوحيد ومواءمة المشاريع مع الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة.

وبغض النظر عن النموذج التنظيمي الذي وقع عليه الاختيار، يجب على مكتب إدارة المشاريع أن يكون له هيكل واضح وأدوار ومسؤوليات محددة ومسارات ومعايير مرسومة بشكل جلي. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يتمتع المكتب بالتنسيق الجيد مع الأطراف المعنية الداخلية والتواصل الفعال من أجل ضمان نجاح المشاريع. ويمكن لدور مكتب إدارة المشاريع أن يتغير حسب المؤسسة، ولكنه يتضمن، عموماً، المسؤوليات التالية:

1. **إدارة المحافظ والبرامج والمشاريع:** مكتب إدارة المشاريع مسؤول عن إدارة المشاريع لضمان استكمالها في الوقت المحدد وفي حدود الميزانية من أجل تحقيق الأهداف المرسومة.
2. **تغيير المسارات:** يقوم مكتب إدارة المشاريع بوضع معايير ومسارات لإدارة المشروع لضمان التناسق والنجاح. وهو يحدد أفضل الممارسات والنماذج والأدوات لكي تتم إدارة المشاريع بشكل موحد في كامل البنك.
3. **الإدارة المثلى للموارد:** يساهم مكتب إدارة المشاريع في تخصيص الموارد المناسبة لتنفيذ المشاريع بنجاح. ويشمل ذلك تخصيص الموارد البشرية والمالية والمادية، والتأكد من استخدامها وفقاً للأولويات الاستراتيجية.
4. **المتابعة والمراقبة:** يسهر مكتب إدارة المشاريع على المراقبة المستمرة للمشاريع للتأكد من أنها تتقدم وفقاً للخطة المرسومة. كما أنه يحدد المشاكل والمخاطر والعقبات المحتملة ويضع التدابير اللازمة لحلها أو التخفيف من وطأتها.
5. **التقارير والتواصل:** يقدم مكتب إدارة المشاريع تقارير منتظمة حول التقدم المحرز في المشاريع. كما أنه يسهل التواصل بين فرق المشروع والأطراف المعنية والإدارة، مع التأكد من أن جميع المعلومات الموثوقة تم تبادلها بما من شأنه تحسين عملية صنع القرار بشكل ملحوظ.
6. **المرافقة والدعم:** يمكن لمكتب إدارة المشاريع توفير التكوين والدعم لأعضاء فريق المشروع بهدف بناء قدراتهم في مجال إدارة المشاريع. كما يمكن للمكتب إبداء النصائح وتقديم التوصيات إلى المستويات العليا للإدارة.

3- تكوين مديري المشاريع الاستراتيجية

في إطار تعميم مسار إدارة المشاريع الاستراتيجية، تم تنظيم دورة تكوينية خلال شهر نوفمبر لفائدة مديري المشاريع الاستراتيجية، وذلك بالتنسيق مع الهيكل المكلف بالموارد البشرية والتكوين.

وتلقى مديرو المشاريع تكويناً (تم إعداده وفقاً لدليل معهد إدارة المشاريع (PMI)) حول مختلف الجوانب المتصلة بإدارة المشاريع الاستراتيجية، والطريقة الجديدة المعتمدة للحوكمة، واستعراض عام للمعايير والمبادئ المطبقة في هذا الميدان. وبالتالي، تم التركيز على مراحل دورة حياة المشروع الاستراتيجي بما في ذلك ميثاق المشروع وتقسيم النطاق والجدول الزمني والاتصال ومعالجة المخاطر وإدارة الأطراف المعنية.

مبادرات البنك المركزي التونسي للنهوض بالابتكار المالي في تونس

في إطار النهوض بالابتكار، اتسمت سنة 2023، بشكل أساسي، بإطلاق المشروع الاستراتيجي الموجه لـ "وضع منظومة التصرف في الابتكار صلب البنك المركزي التونسي"، وذلك وفقا للتوجه الثاني من الخطة الاستراتيجية 2023-2025 التي تهدف إلى "التشجيع على الابتكار ومواصلة التحول من أجل تعزيز الصمود".

ويتمثل الهدف المرسوم من خلال هذا المشروع الاستراتيجي في "توطيد دور البنك المركزي باعتباره عنصرا رائدا في مجال دعم الابتكارات التكنولوجية والمالية"، من خلال تفعيل آليات الابتكار الموجهة إلى كل من منظومة البيئة البنكية والمستوى الداخلي، بالاعتماد على أدوات التفكير المبتكرة لفهم التغيير ووضع نظام للرصد التكنولوجي.

وبالإضافة إلى الإجراءات المتبعة لتكريس انخراط أعوانه في الثقافة الرقمية، يسعى البنك المركزي التونسي إلى اعتماد سياسة بنكية مفتوحة، تستند إلى التواصل والتفاعل مع منظومة بيئته مما يسمح بالتوفيق بين الانفتاح على منظومة بيئة الابتكار، من جهة، وتسهيل التبادل الشفاف للبيانات، من جهة أخرى.

التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر والامتثال

1- التدقيق الداخلي

يخضع نشاط التدقيق الداخلي إلى إطار حوكمة يتكون من ميثاق التدقيق الداخلي¹ وميثاق اللجنة الدائمة للتدقيق الداخلي² ومدونة أخلاقيات المدققين الداخليين للبنك المركزي التونسي³. ويحرص هيكل التدقيق الداخلي إلى الامتثال الدائم إلى المعايير الدولية الجاري بها العمل والتي تم تضمينها صلب دليل إجراءاته.

ويضطلع التدقيق الداخلي بمهمته المتمثلة في مد هياكل الحوكمة بالبنك المركزي التونسي بضمانات معقولة وبكل استقلالية، حول نجاعة منظومة الرقابة الداخلية للبنك.

وبالفعل، عززت عملية إعادة التنظيم الأخيرة للبنك استقلالية التدقيق الداخلي وذلك من خلال فصل نشاطه عن نشاط الهياكل التشغيلية المختلفة.

واتسم نشاط التدقيق الداخلي، بعنوان السنة المالية 2023، بمواصلة إنجاز أعماله من خلال تنفيذ المهام المبرمجة في إطار خطة التدقيق السنوي المضبوطة بالنسبة للسنة المذكورة، وذلك بالتوازي مع القيام بمهام تدقيق مخصصة عرضية يتم تنفيذها بطلب من محافظة البنك إثر وقوع حوادث تشغيلية معينة.

وبالتوازي، حرص هيكل التدقيق الداخلي على متابعة تنفيذ التوصيات المنبثقة عن مهام التدقيق الداخلي والخارجي، إلى جانب المراقبة الوثيقة لجدوى خطط العمل التي تم وضعها من قبل الهياكل موضوع التدقيق. وتم إبلاغ محافظة البنك بشكل ربع سنوي بالتقدم المحرز في مجال تنفيذ التوصيات من خلال حث مختلف الإدارات على تنفيذ خطط عملها.

وفي إطار رقمنة مسار متابعة تنفيذ التوصيات، تم إرساء مجال تعاون وثيق مع الهياكل الخاضعة للتدقيق. ولهذا الغرض، تم تمكين هذه الهياكل من الولوج المباشر للتطبيقية المعلوماتية للتدقيق الداخلي من أجل تحديث الإجراءات التصحيحية التي يتم وضعها. ويبرز تحسن معدل تنفيذ التوصيات الديناميكية التي خلقتها هذه المقاربة الجديدة.

كما يضطلع التدقيق الداخلي بدور تنسيقي بين هياكل البنك المركزي التونسي وفرق مكاتب مراقبي حسابات البنك.

¹ تمت المصادقة عليه من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 26 جوان 2013 وتم تعديله في فيفري 2016.

² تمت المصادقة عليه من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 27 فيفري 2013 وتم تعديله في فيفري 2016.

³ تمت المصادقة عليها من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 26 جوان 2013.

وتطرقت اجتماعات اللجنة الدائمة للتدقيق إلى مسائل تكتسي أهمية عالية متعلقة بمتابعة مدى ملاءمة المعلومات المالية وبالنظر في برنامج عمل مدققي الحسابات ومجال عمليات المراجعة المالية المنصوص عليه في إطار المصادقة على حسابات البنك وبنائج مهام التدقيق الداخلي وبمتابعة التقدم المحرز في إطار تنفيذ التوصيات الرامية إلى تعزيز منظومة الرقابة الداخلية للبنك المركزي التونسي.

هذا وقد تم ادراج توصيات أعضاء اللجنة الدائمة للتدقيق المتعلقة بتحسين عمل هيكل التدقيق الداخلي وتوسيع نطاق تدخلاته عند إعداد الميزانية السنوية للتدقيق الداخلي وعند بلورة الخطة السنوية للتدقيق.

ومن جانب آخر، يتعين على هيكل التدقيق الداخلي النهوض بنشاطه بما يتوافق مع الممارسات المثلى الواردة ضمن الإطار المرجعي الدولي للممارسات المهنية. ومما لا شك فيه أن رفع هذا التحدي يستوجب تطوير مهارات أعوانه والتعزيز المتواصل لمستوى خبراتهم، وذلك بهدف تشكيل فرق تدقيق أكثر استقلالية ونجاعة.

وفي هذا الإطار، تم خلال سنة 2023 إدراج دورة تكوينية مخصصة لفائدة المدققين الداخليين بهدف التحضير للحصول على شهادة "مدقق داخلي معتمد" وذلك من أجل تحسين التمكن من مناهج وتقنيات التدقيق.

2- إدارة المخاطر

تميزت سنة 2023 بديناميكية على مستوى مسار إدارة المخاطر تبعا للتقدم الهام في تنفيذ الرؤية الجديدة لوظيفة إدارة المخاطر داخل البنك.

وتجسدت هذه الديناميكية من خلال بعث ثلاثة مشاريع استراتيجية تهدف إلى تعزيز منظومة إدارة المخاطر والرقابة الدائمة وسلامة الأنظمة المعلوماتية، وذلك للفترة الممتدة من سنة 2023 إلى سنة 2025. حيث تم تنفيذ ذلك وفقا للأهداف المحددة في الخطة الاستراتيجية للبنك وإعادة تنظيم وظائف إدارة المخاطر والرقابة الدائمة والامتثال في شهر جويلية لسنة 2023، في إطار التحول التنظيمي للبنك، بحسب نموذج خطوط الدفاع الثلاث، وكذلك قصد المواءمة مع المعايير الدولية والممارسات السليمة في البنوك المركزية.

ومن ناحية أخرى، اتسمت سنة 2023 بإتمام خارطة المخاطر التشغيلية للبنك بأكمله، وذلك وفق مقاربة مزدوجة جمعت بين كلا المقاربتين: من القمة للقاعدة ومن القاعدة للقمة، مما مكن من تحديد المخاطر بشكل شامل مع كل من المسؤولين الأوائل ومع المتصرفين في المخاطر لتعميق تحليل المخاطر حسب المسار.

ويظل الإبلاغ عن الحوادث وإرساء قاعدة بيانات للحوادث التشغيلية وتقديم التقارير حولها للهياكل المعنية بالحوكمة، الأداة الأكثر نجاعة لتطوير ثقافة الإبلاغ بشكل يمكن من قيادة المخاطر التي تحدث عند ممارسة البنك لمهامه.

فضلا عن ذلك، وبغاية إرساء مسار إدارة المخاطر وترسيخ ثقافة المخاطر داخل البنك، تم إعداد خطة للتواصل والتحسيس وتنفيذ إجراءات لتحسيس المسؤولين الأوائل تتركز على إدارة المخاطر وحماية المعطيات الشخصية. وعلاوة على ذلك، تم تنظيم محاكاة لإدارة الأزمات بحضور المسؤولين الأوائل ومحافظة البنك كاختبار أولي لخطة استمرارية النشاط.

وستستمر وتيرة هذا التطور خلال سنة 2024 عبر إرساء منظومات فعالة لإدارة المخاطر والرقابة الدائمة وذلك من خلال إحراز تقدم على مستوى إنجاز المشاريع الاستراتيجية، فضلا عن تعزيز المهارات والموارد البشرية صلب وظيفة إدارة المخاطر.

3- الامتثال

تبعاً لإعادة الهيكلة التنظيمية للبنك خلال سنة 2023، تم إلحاق وظيفة الامتثال بهيكل إدارة المخاطر لمواءمتها مع الممارسات السليمة للبنوك المركزية.

وتتمحور الأنشطة الرئيسية المنجزة خلال سنة 2023 حول المحاور الرئيسية الأربعة التالية:

- ❖ يتعلق المحور الأول بتحديد وتقييم ومتابعة المشاكل المرتبطة بمخاطر عدم الامتثال. ووفقاً للمعايير والتراتب المعمول بها في مجال إدارة مخاطر عدم الامتثال، عالج هيكل الامتثال الحالات التي تمت إحالتها من قبل هيكل البنك في إطار الإعلام بالممارسات المقدره بعدم امتثالها لأحكام أخلاقيات المهنة والتبليغ عن الشبهات وفقاً لمنظومة LAB/FT¹؛
- ❖ ويتعلق المحور الثاني بدور وظيفة الامتثال في تقديم الاستشارة في مجال قواعد أخلاقيات المهنة المنصوص عليها في مدونة سلوك أعوان البنك المركزي التونسي. وفي إطار المتابعة والحرص على حسن تطبيق القواعد والمبادئ المنصوص عليها في المدونة المذكورة، قام الهيكل المكلف بالامتثال بتوفير الاستشارات والمعلومات حول المسائل والإشكاليات المتعلقة بقواعد أخلاقيات المهنة كما وردت في مدونة السلوك، لا سيما تلك التي تعلق بمجال تضارب المصالح. ويرمي هذا الدور إلى الرقي بسلوكيات أخلاقية تحترم القوانين والمعايير المهنية؛

¹ LAB/FT : مكافحة غسل الأموال / تمويل الإرهاب.

❖ أما فيما يتعلق بالمحور الثالث، فإنه يستند إلى مجال حماية المعطيات الشخصية. فنتبعا لأعمال تقييمية لمنظومة معالجة وحماية المعطيات الشخصية في سنة 2022 وبغاية تدارك النقائص التي تمّ التفتن إليها وتحسين درجة امتثال البنك على هذا المستوى، تم إطلاق مشروع لإرساء خطة عمل تحت إشراف المكلف بحماية المعطيات الشخصية والتي سيتم العمل على تطبيقها انطلاقا من سنة 2024. وفي نفس السياق، نظّم الهيكل المذكور حملات تحسيسية تهدف إلى نشر ثقافة حماية المعطيات الشخصية وتعزيز حسّ المسؤولية في هذا المجال صلب البنك؛

❖ ويتعلق المحور الأخير بوظيفة النفاذ إلى المعلومة. فبعد إعادة الهيكلة التنظيمية للبنك، تكفل الهيكل المكلف بالامتثال بتنفيذ المهام التابعة لهذه الوظيفة وذلك، في المقام الأول، عبر تعيين مكلف جديد بالنفاذ إلى المعلومة ونائبا له سيتم تكليفهما لاحقا بمسؤولية استلام وتقييم ومعالجة مطالب النفاذ، والتي بلغ عددها 37 مطلبًا خلال سنة 2023.

وإلى جانب معالجة هذه الملفات، تم إطلاق مشاريع إعداد إجراءات التصرف في مطالب النفاذ إلى المعلومة وإحداث لجنة استشارية تُعني بهذا النفاذ.

-I الوضعية الاقتصادية والنقدية والمالية

الباب الأول: المحيط الدولي

1-1. الظرف الاقتصادي الدولي

استمر الاقتصاد العالمي، الذي عانى على مدى السنوات الثلاث الماضية من تداعيات تعاقب الصدمات وخاصة جائحة كوفيد-19 والحرب في أوكرانيا، في التباطؤ في سنة 2023. ويرجع ذلك أساسًا إلى الآثار الملموسة المتزايدة للتشديد السريع والواسع النطاق للسياسة النقدية على الاقتصاد الحقيقي، تبعًا لرفع نسب الفائدة من قبل معظم البنوك المركزية منذ ربيع سنة 2022 من أجل كبح الارتفاع الحاد في التضخم. كما عانى أيضًا من تدهور الثقة لدى الشركات والأسر وتأثير تغير المناخ وتزايد التوترات الجيوسياسية، لا سيما مع اندلاع النزاع في الشرق الأوسط.

وفي هذا السياق، انخفض النمو العالمي إلى مستوى 3,2٪ في سنة 2023 مقابل 3,5٪ في السنة السابقة، أي أقل من المعدل السنوي التاريخي البالغ 3,8٪ والمسجل خلال الفترة 2000-2019.

ويخفي هذا التباطؤ في النمو تفاوتًا بين البلدان والمناطق. وبالفعل، تباين التماسك القوي لاقتصاد الولايات المتحدة مع الركود في أوروبا وتباطؤ الانتعاش الاقتصادي المتوقع في الصين، المرتبط بأزمة عقارية غير مسبوقة، وذلك على النقيض من الاقتصادات الناشئة الرئيسية الأخرى التي واصلت تسجيل مستويات نمو قريبة من تلك التي شهدتها قبل الجائحة. وشهدت البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط معدلات نمو ضعيفة بسبب الآثار السلبية لتزايد صعوبة الوصول إلى تمويل السوق وهامش الميزانية المحدود للغاية.

ويشير التحليل القطاعي للنمو إلى أن التباطؤ كان أكثر وضوحًا في القطاع المعلمي، الأكثر حساسية لنسب الفائدة، منه في قطاع الخدمات، لا سيما بالنسبة للاقتصادات ذات المساهمة الكبيرة نسبيًا من قطاعي السياحة والأسفار.

وفي المقابل، شهد نمو المبادلات الدولية للسلع والخدمات تباطؤًا حادًا في سنة 2023، ليصل إلى 0,3٪ مقابل 5,6٪ قبل سنة، متأثرًا بال مسار التنافس للطلب العالمي، إلى جانب تباطؤ النشاط المعلمي والاستثمار العالمي، اللذين تضررا بشدة من ارتفاع نسب الفائدة، وكذلك من زيادة الحواجز التجارية والصدمات الجيوسياسية.

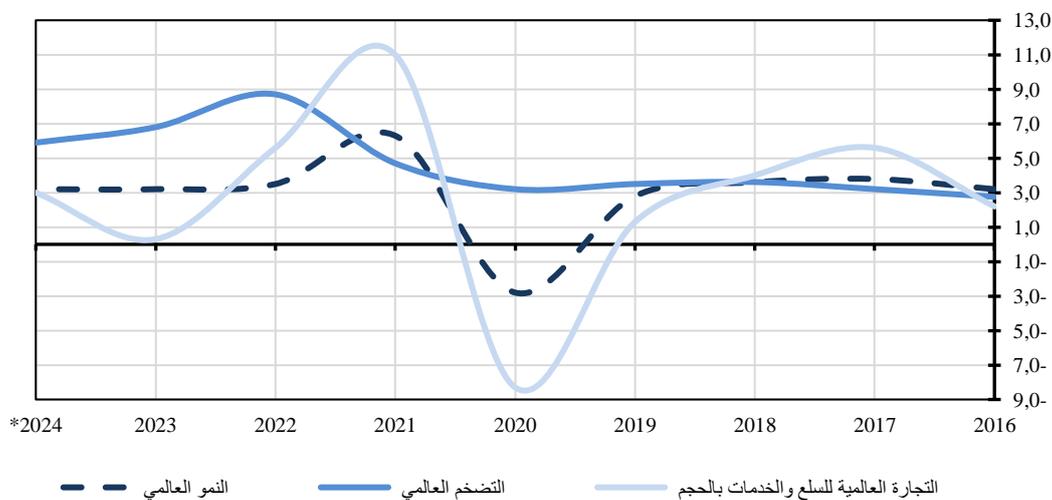
بيد أنه على الرغم من تدهور الأوضاع الاقتصادية، أظهرت سوق الشغل العالمية مرونة قوية سنة 2023، حيث انخفضت نسبة البطالة العالمية بـ 0,2 نقطة مئوية لتتراجع إلى 5,1٪. ويُعزى جزء كبير من هذه

المرونة إلى الاقتصادات المتقدمة، حيث أدى خلق فرص عمل قوية إلى جعل نسب البطالة قريبة من أدنى مستوياتها التاريخية، بما يتماشى مع قوة الانتعاش الاقتصادي بعد كوفيد-19 الذي عقب فترة ركود غير مسبق.

وفيما يتعلق بالأسواق المالية الدولية، فقد أفلتت مؤشرات البورصة إجمالاً سنة 2023 على ارتفاع هام، مدعومة بتبديد المخاوف بشأن الانكماش الاقتصادي العالمي، بفضل مرونة الاقتصاد الأمريكي على وجه الخصوص، وتوقعات خفض نسب الفائدة تبعاً لانفراج التضخم عقب بلوغه ذروة في سنة 2022. وفي هذا السياق، ارتفع مؤشر داو دجونز ونازداك الأمريكيين بنسبة 13,7% و43,4% على التوالي. وبالمثل، ارتفع المؤشر الفرنسي كاك 40 بنسبة 16,5% والمؤشر الياباني نيكاي بنسبة 28,2%.

أما في أسواق الصرف الدولية، وبعد سنتين متتاليتين من المكاسب، أنهى الدولار الأمريكي سنة 2023 بخسارة مقابل العملات الرئيسية، لا سيما الأورو (-3,2%)، وذلك بسبب توقعات المستثمرين بخفض نسب الفائدة من قبل بنك الاحتياطي الفيدرالي استجابةً لتراجع التضخم. وأقل سعر التكافؤ أورو/ دولار السنة في مستوى 1,104 دولار أمريكي، مقابل 1,070 دولار أمريكي قبل سنة.

رسم بياني عدد 1-1: تطور بعض مؤشرات الظرف الاقتصادي الدولي



المصدر: الأفاق الاقتصادية لصندوق النقد الدولي (أفريل 2024)

* توقعات.

1-1-1 النشاط الاقتصادي

واجه النشاط الاقتصادي العالمي خلال سنة 2023 عراقيل بفعل استمرار دورات التشديد النقدي التي اعتمدها معظم البنوك المركزية منذ سنة 2022، في أعقاب الحرب في أوكرانيا، بهدف كبح التضخم،

الذي لا يزال في مستويات أعلى من الأهداف المرسومة، مما أضر بالطلب والاستثمار العالميين، بالإضافة إلى تأثير تغير المناخ واشتداد التوترات الجيوسياسية.

ونتيجة لذلك، تباطأ النمو الاقتصادي العالمي في سنة 2023 للسنة الثانية على التوالي، حيث انخفض إلى 3,2% مقابل 3,5% قبل سنة. وتجدر الإشارة أيضًا إلى أن الاقتصاد العالمي كان مدعومًا، إلى حد كبير، بالمرونة الأقوى من المتوقع لبعض الاقتصادات الكبرى، لا سيما الولايات المتحدة والصين.

وفي هذا السياق، عرف النمو في البلدان المتقدمة تباطؤًا ملحوظًا ليقصر على نسبة قدرها 1,6% في سنة 2023 مقابل 2,6% قبل سنة، مع استثناء ملحوظ للولايات المتحدة. وفي الواقع، كان الاقتصاد الأمريكي شديد المرونة، بل حقق نمواً أعلى من ذلك المسجل في سنة 2022، أي 2,5% مقابل 1,9%، على الرغم من السياسة النقدية التقييدية التي اعتمدها بنك الاحتياطي الفيدرالي. وكان هذا الأداء مدفوعًا بتماسك استهلاك الأسر التي تدعمت مداخيلها بانخفاض البطالة وارتفاع الأجور فضلًا عن الادخار المتراكم خلال الجائحة وارتفاع أسعار الأصول. كما ساهم في هذا الانتعاش ارتفاع كل من الصادرات والاستثمار الثابت غير السكني والإنفاق الحكومي الفيدرالي والمحلي.

وفي المقابل، كان النشاط في منطقة الأورو فاترًا في سنة 2023، حيث إن الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة لم يزد سوى بنسبة 0,4% مقابل 3,4% في العام السابق وذلك نتيجة انخفاض قروض الاستثمار وقروض الاستهلاك تبعًا لارتفاع نسب الفائدة للبنك المركزي الأوروبي، إضافة لتراجع الصادرات الناجم عن تباطؤ الطلب العالمي. بيد أن هذا المعدل يخفي تفاوتًا ملحوظًا بين أهم اقتصادات المنطقة. وبالفعل، تباطأ النشاط في كل من فرنسا (0,9% مقابل 2,5% في سنة 2022) وإيطاليا (0,9% مقابل 4%) وإسبانيا (2,5% مقابل 5,8%)، في حين انخفض في ألمانيا (-0,3% مقابل 1,8%) نتيجة تدهور الإنتاج الصناعي وبالأساس صناعة السيارات التي تعاني من التكاليف المرتفعة للطاقة ومن صعوبات التصدير.

جدول عدد 1-1 : تطور بعض المؤشرات الاقتصادية في العالم

المسمى	النمو الاقتصادي (بالقيمة الحقيقية وبـ %)			البطالة (بـ % من السكان النشيطين)		
	2024 ¹	2023	2022	2024 ¹	2023	2022
العالم	3,5	3,2	3,2	5,3	5,1	5,2
البلدان المتقدمة	2,6	1,6	1,7	4,5	4,4	4,6
منها :						
الولايات المتحدة	1,9	2,5	2,7	3,6	3,6	4,0
اليابان	1,0	1,9	0,9	2,6	2,6	2,5
المملكة المتحدة	4,3	0,1	0,5	4,0	4,0	4,2
منطقة الأورو	3,4	0,4	0,8	6,5	6,5	6,6
منها :						
* ألمانيا	1,8	0,3-	0,2	3,1	3,0	3,3
* فرنسا	2,5	0,9	0,7	7,3	7,4	7,4
* إيطاليا	4,0	0,9	0,7	8,1	7,7	7,8
البلدان الصاعدة والنامية ²	4,1	4,3	4,2
منها :						
* الصين	3,0	5,2	4,6	5,5	5,2	5,1
* روسيا	1,2-	3,6	3,2	3,9	3,2	3,1
* الهند	7,2	7,8	6,8
* البرازيل	3,0	2,9	2,2	9,3	8,0	8,0
* المغرب	1,3	3,0	3,1	11,8	13,0	12,0
* تونس	2,8	0,2	1,6	15,2	16,4	..

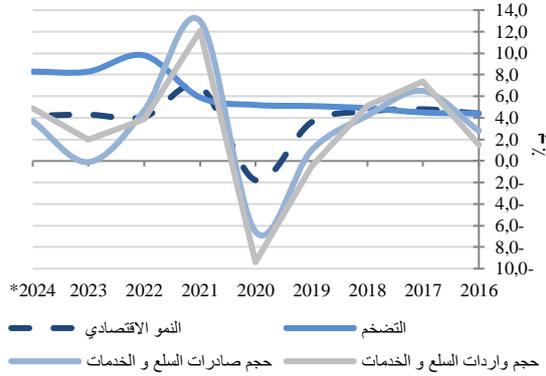
1 توقعات.

المصادر: الأفاق الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي (أفريل 2024) ووزارة الاقتصاد والتخطيط والمعهد الوطني للإحصاء.

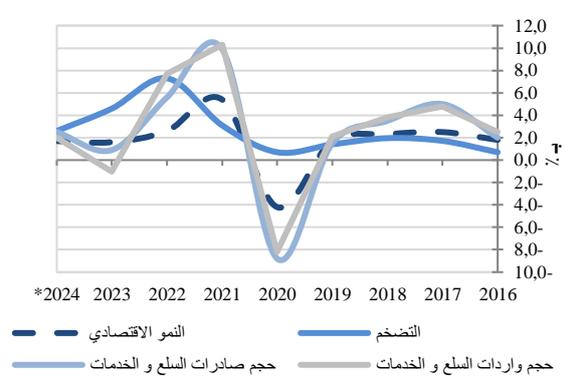
وفيما يتعلق بالاقتصاديات الصاعدة والنامية، فقد ارتفعت نسبة النمو الاقتصادي إلى 4,3٪ مقابل 4,1٪ قبل سنة. ويخفي هذا المعدل تباينا بين البلدان، يعود إلى مستويات التضخم وعمليات التشديد النقدي والتي يختلف حجمها من بلد لآخر. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن هذا التطور يرجع إلى انتعاش النشاط الاقتصادي في الصين تبعا لإعادة فتح السوق بالكامل في سنة 2023 وانتهاء اعتماد سياسة "صفر حالة من الكوفيد". وفعلا، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للصين بنسبة 5,2٪ في سنة 2023، مقابل 3٪ فقط قبل سنة.

وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تباطأ النمو الاقتصادي بشكل حاد في سنة 2023، ليبلغ 1,9٪ مقابل 5,6٪ قبل سنة. ويرجع ذلك أساساً إلى انخفاض إنتاج النفط، خاصة في المملكة العربية السعودية، على خلفية تراجع أسعار النفط، وتشديد شروط التمويل على الصعيد العالمي وتسارع التضخم. وكان التباطؤ أكثر وضوحاً في البلدان المصدرة للنفط في المنطقة.

رسم بياني عدد 1-3 : تطور بعض مؤشرات الظرف الاقتصادي في البلدان الصاعدة والنامية



رسم بياني عدد 1-2 : تطور بعض مؤشرات الظرف الاقتصادي في البلدان المتقدمة



المصدر : الأفاق الاقتصادية لصندوق النقد الدولي (أفريل 2024)

* توقعات.

وبالنسبة لسنة 2024، تشير التقديرات الأخيرة لصندوق النقد الدولي إلى استمرار تماسك النمو الاقتصادي العالمي وأن يظل على نفس مسار النمو (3,2٪)، بيد أن هذه الوتيرة لا تزال أقل من مستوى الاتجاه على المدى المتوسط. ويرجع ذلك إلى التأخير الحاصل على مستوى انتقال السياسات النقدية التقييدية واستمرار تداعيات النزاع في أوكرانيا، بالإضافة إلى اشتداد التوترات في الشرق الأوسط، مما قد يكون له تأثير سلبي على سلاسل التوريد العالمية وأسواق السلع الأساسية والروابط التجارية والمالية.

1-1-2 التجارة العالمية

تطور حجم التجارة العالمية للسلع والخدمات في سنة 2023 بنسق أبطأ بشكل ملحوظ من السنة السابقة، أي 0,3٪ (مقابل 5,6٪ في سنة 2022)، وهو أقل بكثير من المعدل المسجل خلال الفترة 2000-2019 والبالغ 4,9٪. ويعكس هذا التباطؤ تضائل الطلب العالمي على السلع، المرتبط بتشديد الظروف المالية، فضلاً عن ازدياد الحواجز التجارية وتصاعد التوترات الجيوسياسية، وذلك علاوة عن الآثار المتأخرة لارتفاع قيمة الدولار الأمريكي في سنة 2022، مما ساهم في ارتفاع تكاليف المنتجات المتداولة، نظراً لدوره المهيمن في التسويات. ومن ناحية أخرى، استمرت التجارة العالمية للخدمات في التعافي التدريجي من آثار الجائحة، وإن بوتيرة أبطأ من المتوقع.

ويُعزى هذا التباطؤ إلى تراجع المبادلات في البلدان المتقدمة (-1٪ مقابل 6,1٪) والتباطؤ المسجل في البلدان الصاعدة والنامية (2٪ مقابل 3,7٪).

وانخفضت المبادلات العالمية للسلع بنسبة 0,9٪ في سنة 2023، مقابل زيادة قدرها 3,2٪ قبل سنة. وبحساب قيمتها بالدولار الأمريكي، بلغت الصادرات العالمية من السلع 23.186 مليار دولار، أي بتراجع

بنسبة 4,5% مقابل زيادة قدرها 11,1% في سنة 2022، نتيجة لتباطؤ حجم السلع المتداولة بالتزامن مع انخفاض الأسعار في الأسواق الدولية.

وفيما يتعلق بنسب أسعار المبادلات، فقد تحسنت في البلدان المتقدمة (0,7% مقابل -1,8% قبل سنة)، تبعاً لانخفاض أسعار المنتجات المستوردة وخاصة الطاقة، فيما تدهورت في البلدان الصاعدة والنامية (-1,1% مقابل +1,1%).

وعلى عكس المبادلات العالمية للسلع، أظهرت التجارة العالمية للخدمات متانة تبعا للسير الجيد لقطاع السياحة العالمي، وبالتالي النقل الجوي، اللذين واصلتا التعافي من الانخفاض الحاد المسجل في أعقاب الجائحة، حيث بلغا 88% و 94,1% من مستوياتها لسنة 2019 على التوالي. ونتيجة لذلك، سجلت الصادرات العالمية للخدمات ارتفاعاً بنسبة 7,2% في سنة 2023 مقابل 14,8% في سنة 2022، لتبلغ 7.608 مليار دولار.

وبالنسبة لسنة 2024، من المنتظر أن تكون المبادلات التجارية للسلع والخدمات أكثر ملاءمة (+3%)، وذلك بفضل التضخم المعتدل والانخفاض المتوقع في نسب الفائدة، الأمر الذي من شأنه أن يدعم الطلب العالمي. ومع ذلك، لا يزال تزايد الاختلالات التجارية والتجزئة الجغرافية الاقتصادية يشكل خطراً على انتعاش المبادلات.

1-1-3 الاستثمارات الدولية

ارتفعت دفوعات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم بنسبة 3% في سنة 2023، لتحقق مبلغاً جليلاً يقدر بـ 1.365 مليار دولار، وذلك بعد تراجعها بنسبة 16,6% في سنة 2022، حيث خفت حدة المخاوف من الركود الاقتصادي العالمي في بداية السنة وحقت الأسواق المالية أداءً جيداً، على الرغم من الشكوك على الصعيد الاقتصادي وتشديد شروط التمويل.

وشملت الزيادة في هذه الدفوعات البلدان المتقدمة (+29,1%)، حيث بلغ مجموعها 524 مليار دولار، وخاصة في الاتحاد الأوروبي، في حين شهدت الولايات المتحدة التي لا تزال تمثل المستفيد الأول من دفوعات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، انخفاضاً بنسبة 3%.

وفي المقابل، انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية بنسبة 8,6% حيث اقتصر على 841 مليار دولار أمريكي. وكانت البلدان النامية في آسيا هي الأكثر تضرراً من هذا الانخفاض (-11,5%)، بينما ظلت التدفقات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأفريقيا مستقرة تقريباً. وشهدت منطقة شمال أفريقيا على وجه الخصوص انخفاضاً بنسبة 21% في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في سنة 2023.

ويُظهر التحليل القطاعي زيادة في عدد المشاريع في القطاعات التي تعتمد بشكل كبير على سلاسل القيمة العالمية، لا سيما صناعات السيارات والنسيج والآلات والإلكترونيات. ومن ناحية أخرى، شهد قطاع أشباه الموصلات انخفاضًا بنسبة 10٪. وشهدت الطاقات المتجددة أول انخفاض لها (-17٪) منذ اتفاقية باريس لسنة 2015 بشأن الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

ومن جانبها، انخفضت عمليات دمج واقتناء المؤسسات في جميع أنحاء العالم بنسبة 43,1٪ في سنة 2023، حيث بلغت 402 مليار دولار أمريكي مقابل 707 مليار دولار أمريكي في سنة 2022، نتيجة وضعية الشكوك وارتفاع التضخم ونسب الفائدة وكذلك تصاعد التوترات الجيوسياسية. وشمل التراجع بالأساس الاقتصادات المتقدمة (-47٪)، وبدرجة أقل الاقتصادات النامية (-22٪). وحسب قطاع النشاط، انخفضت هذه المعاملات في القطاع الأولي¹ (-82٪) وقطاع الخدمات (-47٪)، بينما ارتفعت بنسبة 3٪ في قطاع التصنيع.

وبالنسبة لسنة 2024، تشير توقعات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى زيادة طفيفة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بما يتماشى مع الانخفاض المنتظر للتضخم والتراجع المتوقع لتكاليف الاقتراض. ومع ذلك، فإن استمرار المخاطر الجيوسياسية وارتفاع مستويات التداين في العديد من البلدان، فضلاً عن المخاوف من زيادة تجزئة الاقتصاد العالمي، من شأنها أن تؤثر على هذه التوقعات.

1-4-1 التضخم

بعد أن بلغ مستويات عالية تاريخياً في سنة 2022، نتيجة للارتفاع الكبير في أسعار المواد الأساسية الناجم عن الحرب في أوكرانيا، أدى التشديد النقدي الملحوظ الذي اعتمده أغلب البنوك المركزية إلى تحقيق النتائج المرتقبة لتخفيف الضغوط التضخمية، مدعوماً بانخفاض الأسعار الدولية للمواد الأساسية، لا سيما الطاقة والتغذية، وعودة سلاسل التوريد العالمية التي تعطلت بشدة بسبب الجائحة إلى الوضع الطبيعي.

كما انخفض التضخم الأساسي لكن بوتيرة أكثر اعتدالاً، نتيجة استمرار تضخم الخدمات الذي لم يعرف إلا تراجعاً بطيئاً، وتضييق أسواق الشغل، لا سيما في الاقتصادات المتقدمة. وفي المجموع، انخفض التضخم العالمي ليبليغ 6,8٪ في سنة 2023 مقابل ذروة تم تسجيلها في العام السابق وقدرها 8,7٪، لكنه لا يزال أعلى بوضوح من المعدل ما قبل الجائحة البالغ حوالي 3,5٪ خلال الفترة 2017-2019.

وتجدر الإشارة إلى أن وتيرة تراجع التضخم كانت على وجه الخصوص أكثر أهمية في البلدان المتقدمة (4,6٪ مقابل 7,3٪ في سنة 2022)، لا سيما في الولايات المتحدة (4,1٪ مقابل 8٪)، من تلك المسجلة في

¹ يشمل القطاع الأولي جميع الأنشطة التي يتمثل غرضها في استغلال الموارد الطبيعية: الفلاحة والصيد البحري والغابات والمناجم والحقول.

البلدان الصاعدة والنامية (8,4% مقابل 9,8%)، وذلك نتيجة ارتفاع مستوى التضخم بشكل مفرط في بعض كبرى البلدان الصاعدة، مثل الأرجنتين (133,5%) وتركيا (53,9%).

وبالنسبة لسنة 2024، من المتوقع أن يواصل التضخم منحاه التنازلي ليبلغ 5,9%، وفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي، جراء ضعف الطلب العالمي نتيجة تشديد السياسات النقدية والانخفاض المتوقع في الأسعار الدولية للمواد الأساسية. ومع ذلك، لا تزال المخاطر قائمة، لا سيما المخاطر الجيوسياسية التي يمكن أن تعطل سلاسل التوريد العالمية، وتزيد من تكاليف النقل، وبالتالي تدعم ارتفاع أسعار المواد الأساسية والضغوط التضخمية.

1-1-5 المالية العمومية

في ظل سياق يتسم بتباطؤ النمو الاقتصادي وتراجع المقاييس الجبائية، أمام الطلب المتزايد على الإنفاق العمومي، لا سيما الأجور والجرایات فضلاً عن تدابير الدعم المتعلقة بالطاقة، وذلك بالتزامن مع ارتفاع مستويات الدين وازدياد أعباء الفوائض تبعاً لارتفاع نسب الفائدة، عرف **عجز الميزانية العالمي** زيادة ليبلغ 5,5% في المعدل من إجمالي الناتج المحلي في سنة 2023، مقابل 3,9% قبل سنة.

ففيما يتعلق بالبلدان المتقدمة، كان التوجه المالي توسعياً في سنة 2023، حيث ارتفع معدل عجز الإدارات العمومية إلى 5,6% من إجمالي الناتج المحلي مقابل 3,1% في سنة 2022. وارتفع على وجه الخصوص عجز الميزانية في الولايات المتحدة بـ 4,7 نقاط مائوية ليبلغ 8,8% من إجمالي الناتج المحلي، نتيجة انخفاض المداخل بوتيرة أسرع من النفقات (-9% و-1% على التوالي). ويُعزى التقلص الحاد في المقاييس إلى التأثير القاعدي المرتبط بعمليات التحصيل المرتفعة بشكل غير عادي في السنة المالية 2022 تبعاً للانتعاش الاقتصادي الذي أعقب الجائحة. وفي المقابل، انخفض العجز العمومي في منطقة الأورو بشكل طفيف ليتراجع إلى مستوى 3,5% من إجمالي الناتج المحلي في سنة 2023 مقابل 3,7% قبل سنة. وفي الواقع، تواصل تأثير مقاييس الدول الأعضاء ونفقاتها، وإن بدرجة أقل، بسياسات الانعاش التي بدأت خلال جائحة كوفيد-19، والتي أضيفت إليها تدابير لدعم الأسر والشركات في مواجهة آثار ارتفاع كل من أسعار الطاقة والتضخم، ومع ذلك، كان صافي تأثيرها على الميزانية أقل حدة، حيث بلغ 1,3% من إجمالي الناتج المحلي مقابل 1,8% في سنة 2022.

وفيما يتعلق بالبلدان الصاعدة والنامية، فقد ارتفع عجز الحسابات العمومية من جانبه بنسبة 0,5 نقطة مائوية ليبلغ 5,4% من إجمالي الناتج المحلي، حيث تضرر من ازدياد نسب الفائدة الحقيقية والنفقات العمومية لتعويض التضخم المرتفع، فضلاً عن تصاعد مستويات الدين العمومي وارتفاع أعباء الفوائد.

ومن ناحية أخرى، كانت سياسة المالية العمومية تيسيرية في بعض الاقتصادات الصاعدة الرئيسية، لاسيما البرازيل وروسيا والصين، تبعاً لتفعيل حزمة من إجراءات التحفيز المالي لدعم الانتعاش الاقتصادي. وبالنسبة لسنة 2024، من المتوقع أن ينخفض عجز الميزانية، سواء في البلدان المتقدمة أو في البلدان الصاعدة والنامية، وذلك أساساً نتيجة التحكم في النفقات، وخاصة التخلي عن تدابير الدعم المالي التي تم تفعيلها استجابة لصدمة الطاقة وارتفاع التضخم، فيما ينتظر أن تتطور المقاييس بشكل طفيف، نظراً لتباطؤ النشاط الاقتصادي.

1-1-6 السياسات النقدية

مثل احتواء التضخم، الذي حاد عن مستواه المستهدف في معظم البلدان نتيجة تصاعد أسعار المواد الأساسية في أعقاب غزو أوكرانيا، التحدي الرئيسي للبنوك المركزية في سنة 2023. وعلى هذا الأساس، استمرت هذه المؤسسات خلال سنة 2023 في التشديد النقدي الصارم الذي بدأته في سنة 2022، حيث قامت بالترفع في نسب الفائدة الرئيسية إلى مستويات عالية تاريخياً.

ولتحقيق هذه الغاية، رفع البنك المركزي الأوروبي في نسبه الرئيسية في ست مناسبات ما بين شهري فيفري وسبتمبر 2023، بهامش إجمالي قدره 200 نقطة أساسية. ونتيجة لذلك، بلغت نسب الفائدة للعمليات الرئيسية لإعادة التمويل وتسهيلات القرض الهامشية وتسهيلات الإيداع مستوى 4,5% و 4,75% و 4,0% على التوالي، أي أعلى مستويات لها على الإطلاق.

كما قام بنك الاحتياطي الفيدرالي بالترفع في نسبته الرئيسية في أربع مناسبات ما بين شهري فيفري وجويلية 2023 وذلك بـ 100 نقطة أساسية في المجموع. وهكذا، بلغت نسبة الفائدة على الأموال الفيدرالية مجالاً يتراوح بين 5,25% و 5,5%، أي أعلى مستوى لها منذ أكثر من عقدين.

وخلافاً للبنوك المركزية الأخرى في البلدان المتقدمة، أبقى بنك اليابان على سياسته النقدية التيسيرية للغاية دون تغيير في مواجهة فتور الطلب، مع نسبة فائدة سلبية على ودائع البنوك (-0,1%). ومع ذلك، قام البنك في شهر جويلية 2023 بتيسير سياسته للتحكم في منحنى النسب، من خلال تمكين عائدات السندات لـ 10 سنوات بالتقلب بنسبة 1% قياساً بهدف 0% (مقابل 0,5% سابقاً)، مع ضبط هذا الحد كعتبة قصوى.

وبالنسبة لسنة 2024 ومع تأكيد تراجع الضغوط التضخمية، من المرجح أن تلجأ البنوك المركزية الرئيسية إلى تيسير سياستها النقدية عن طريق التخفيض في نسب الفائدة الرئيسية، شريطة عدم حدوث تصاعد جديد لأسعار المواد الأساسية يكون ناجماً عن صدمات جيوسياسية، لا سيما في الشرق الأوسط.

جدول عدد 2-1 : تطور بعض المؤشرات المالية في العالم

التضخم (تغير الأسعار عند الاستهلاك بـ %)			حاصل الميزانية (بـ % من إجمالي الناتج المحلي)			الحاصل الجاري (بـ % من إجمالي الناتج المحلي)			المسمى
2024 ¹	2023	2022	2024 ¹	2023	2022	2024 ¹	2023	2022	
2,6	4,6	7,3	4,4-	5,6-	3,1-	0,7	0,5	0,3-	البلدان المتقدمة
									منها :
2,9	4,1	8,0	6,5-	8,8-	4,1-	2,8-	3,0-	3,8-	* الولايات المتحدة
2,2	3,3	2,5	6,5-	5,8-	4,4-	3,5	3,4	2,1	* اليابان
2,5	7,3	9,1	4,6-	6,0-	4,7-	2,6-	2,2-	3,8-	* المملكة المتحدة
2,4	5,4	8,4	2,9-	3,5-	3,7-	2,3	1,9	0,7-	* منطقة الأورو
									منها :
2,4	6,0	8,7	1,5-	2,1-	2,5-	7,0	6,8	4,2	* ألمانيا
2,4	5,7	5,9	4,9-	5,5-	4,8-	0,6-	0,7-	2,0-	* فرنسا
1,7	5,9	8,7	4,6-	7,2-	8,6-	0,8	0,2	1,2-	* إيطاليا
8,1	8,4	9,8	5,5-	5,4-	4,9-	0,3	0,6	1,5	البلدان الصاعدة والنامية
									منها :
1,0	0,2	1,9	7,4-	7,1-	7,5-	1,3	1,5	2,2	* الصين
6,9	5,9	13,8	1,9-	2,3-	1,4-	2,7	2,5	10,5	* روسيا
4,6	5,4	6,7	7,8-	8,6-	9,2-	1,4-	1,2-	2,0-	* الهند
4,1	4,6	9,3	6,3-	7,9-	3,1-	1,4-	1,3-	2,8-	* البرازيل
2,2	6,1	6,6	4,3-	4,4-	5,4-	2,6-	1,5-	3,5-	* المغرب
7,2	9,3	8,3	6,6-	7,4-	7,9-	2,7-	2,2-	8,8-	* تونس ²

¹ توقعات.² بدون اعتبار التخصيص والهبات.

المصادر: الآفاق الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي (أفريل 2024) ووزارة المالية ووزارة الاقتصاد والتخطيط.

2-1. أسواق رؤوس الأموال

1-2-1 أسواق البورصة

اتسمت بداية سنة 2023 بتوتر في أسواق رؤوس الأموال الدولية، أجمته المفاوضات بشأن سقف الدين الأمريكي ومخاوف المستثمرين في أعقاب انهيار مصرفين إقليميين أمريكيين والافتناء القسري لبنك كريدي سويس من قبل بنك يو بي إس، مما أثار المخاوف من حدوث أزمة مصرفية أوسع نطاقاً. وقد اتسم النصف الثاني من السنة بتقلبات متزايدة في الأسواق حيث بدأت النقاشات في البنوك المركزية الرئيسية حول مستوى النسب والموعد المقدر لنهاية الدورة الأخيرة من ارتفاع نسب الفائدة. وتأثرت الأسواق، على وجه الخصوص، بمراجعة المخطط البياني النقطي لبنك الاحتياطي الفيدرالي الذي يرحب سيناريو قيام هذا الأخير باعتماد هبوط هادئ للاقتصاد، من جهة، وبالتوقعات التي تفيد بأن سياسة تشديد النسب ستنتهي قريباً، من جهة أخرى.

وفي هذا السياق، اتسمت أسواق الأسهم العالمية بتماسكها، حيث حققت تطور ملحوظ مقارنة بالسنة السابقة. وبالفعل، لم تقترب مؤشرات أسواق الأسهم الرئيسية من مستوياتها القياسية التاريخية فحسب، بل إن بعضها قد تجاوزها. ويمكن أن يُعزى هذا الأداء الاستثنائي إلى تظافر مجموعة من العوامل المهمة. ففي المقام الأول أظهرت الاقتصادات المتقدمة تماسكاً ملحوظاً على مدار السنة، حيث حافظت الشركات على هوامش أرباح عالية وتوقعات أرباح واعدة على الرغم من الاضطرابات الجيوسياسية. كما تحفزت الأسواق أيضاً بمبادرات إعادة شراء الأسهم التي قامت بها العديد من الشركات، مما ساعد على دعم أسعار الأسهم. وأخيراً، اتسم الربع الأخير من سنة 2023 بتجدد التفاؤل، مدفوعاً بثبات عوامل تباطؤ التضخم وإعلانات المصرفيين المركزيين التي تشير إلى تطبيع وشيك للسياسات النقدية.

وانتعش مؤشر «MSCI World» العالمي بنسبة 19,8٪ في سنة 2023، معوضاً بذلك خسارته للعام السابق. وعلى الرغم من أن العودة كانت على نطاق جغرافي واسع، باستثناء الأسواق الصينية المتضررة من ضعف الانتعاش بعد كوفيد-19 وأزمة العقارات، إلا أنها قد كانت مفيدة بالأساس لقيم النمو التي تدعمت بفضل التخفيف التدريجي للضغوط التضخمية وتوقع انخفاض نسب الفائدة.

ومثلت الشركات التكنولوجية الكبرى في وول ستريت المحرك الأساسي لنمو الأسواق العالمية، إذ مكّنت مؤشر نازداك من تحقيق أداء ملحوظ. وبالفعل، سجلت أسواق الأسهم الأمريكية مكاسب كبيرة على مستوى جميع المؤشرات الرئيسية (S&P 500: +26,3٪؛ داو جونز: +16,2٪؛ مؤشر نازداك المركب: +44,6٪). وذلك حيث عزز النمو الاقتصادي الأمريكي، الذي كان قوياً إلى حد ما في سنة 2023، أرباح الشركات وثقة المستثمرين.

أما في أوروبا، فقد حققت أسواق البورصة أداءً جيداً، ولكن بدرجة أقل من أسواق الولايات المتحدة. ومع ذلك، كانت هناك بعض الاستثناءات، لا سيما في إيطاليا، حيث كان أداء سوق الأسهم متواضعا في سنة 2023 بسبب عدم الاستقرار السياسي في البلاد.

وفي اليابان، حققت الأسهم اليابانية أداءً جيداً، حيث ارتفع مؤشر سوق الأسهم الرئيسي "نيكاي" بأكثر من 23٪، ليسجل بذلك أحد أفضل مستوياته في السنوات العشر الأخيرة، مدعوماً من ناحية بانخفاض قيمة اليان، مما جعل الأسهم اليابانية أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب، ومن ناحية أخرى بالسياسة النقدية التيسيرية التي اعتمدها بنك اليابان.

1-2-2 الأسواق الرقاعية

استمرت العديد من العوامل في التأثير بشكل كبير على أسواق نسب الفائدة، ولا سيما تلك الناجمة عن التداعيات طويلة الأجل للجائحة والحرب في أوكرانيا. وبالفعل، ظلت هذه الأسواق معرضة لاستمرار كل من التضخم المرتفع والنمو الاقتصادي العالمي الفاتر وحالة الشكوك الشديدة.

وشهدت الأسواق الرقاعية تصحيحًا حادًا في النصف الأول من سنة 2023، لكنّ ظلت منحنيات المردود الرئيسية معكوسة، بسبب تطلعات المستثمرين في مجال التضخم أفاق السياسة النقدية للبنوك المركزية الرئيسية. وفي النصف الثاني من السنة، وعلى الرغم من ارتفاع المردود في الأسواق الرقاعية خلال فصل الصيف بسبب توقعات استمرار ارتفاع نسب الفائدة لفترة أطول، انعكس هذا الاتجاه في الأشهر الثلاثة الأخيرة من السنة، جزاءً تغيّر مسار التضخم في الولايات المتحدة، من 3,7% في سبتمبر إلى 3,2% في ديسمبر 2023.

ومن ناحية أخرى، دفعت حالة الشكوك المتزايدة المرتبطة بالتوترات الجيوسياسية المستثمرين إلى البحث عن أصول أكثر أمانًا، لا سيما السندات طويلة الأجل، مما قلل من الطلب على الأصول عالية المخاطر وساهم في انخفاض عائدات السندات. وارتفع مؤشر بلومبرغ العالمي المجمع، الذي يعكس أداء السندات العالمية، بنسبة 5,7% تقريبًا، وهو ما يمثل تحسنًا كبيرًا مقارنة بالسنة السابقة.

ففي الولايات المتحدة، أنهى مردود السندات الأمريكية المرجعية لـ 10 سنوات سنة 2023 في مستوى 3,88% بعد أن استهلها في مستوى 3,74%؛ حيث تذبذب خلال السنة حول معدل قدره 4,07% ووصل إلى ذروة تاريخية بأكثر من 5,0% في أكتوبر 2023. واقترب مردود السندات الأمريكية لأجل عامين مؤقتًا من نسبة 5,20% خلال الفترة نفسها، وهو أعلى مستوى له منذ جويلية 2006.

وعلى ضوء الأحداث المتتالية على غرار خطاب رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي الصارم الذي أصّر فيه على إبقاء النسب الرئيسية عند مستوى مرتفع على الرغم من تباطؤ ارتفاع الأسعار، والجدل حول الانتخابات الأمريكية المزمع انعقادها في نوفمبر 2024، والاعتراض المطول في الكونجرس بشأن رفع سقف الدين الفيدرالي، فقدت البلاد تصنيف AAA الذي أسندته إليها وكالة فيتش للتصنيف الائتماني في أوت، مما أدى إلى تقلبات حادة للعائدات في السوق الأمريكية، مع اتجاه تصاعدي بشكل عام. وفي الشهرين الأخيرين من السنة، استدركت السوق الرقاعية الأمريكية بعض خسائرها، مع تزايد عدد من الإشارات الإيجابية، مثل الأداء الجيد لسوق الشغل الأمريكي وانخفاض التضخم بشكل ملحوظ، حيث تراجع ليصل إلى 3,4% في الولايات المتحدة في ديسمبر.

وفي سنة 2023، انخفض الهامش بين 2-10 سنوات من 63 نقطة أساسية إلى 37 نقطة أساسية، مع بلوغ أدنى مستوى له في جويلية 2023 أي 109 نقطة أساسية، ومعدل سنوي قدره 64 نقطة أساسية. ويمكن تفسير هذا التسطح في المنحنى بالخصوص بالارتفاع المعتم في مستويات المردود، والذي أثر على

الجزء الطويل من المنحنى بصفة أكثر على خلفية توقعات التضخم واحتمالية بقاء أسعار الفائدة عند مستويات مرتفعة لفترة طويلة.

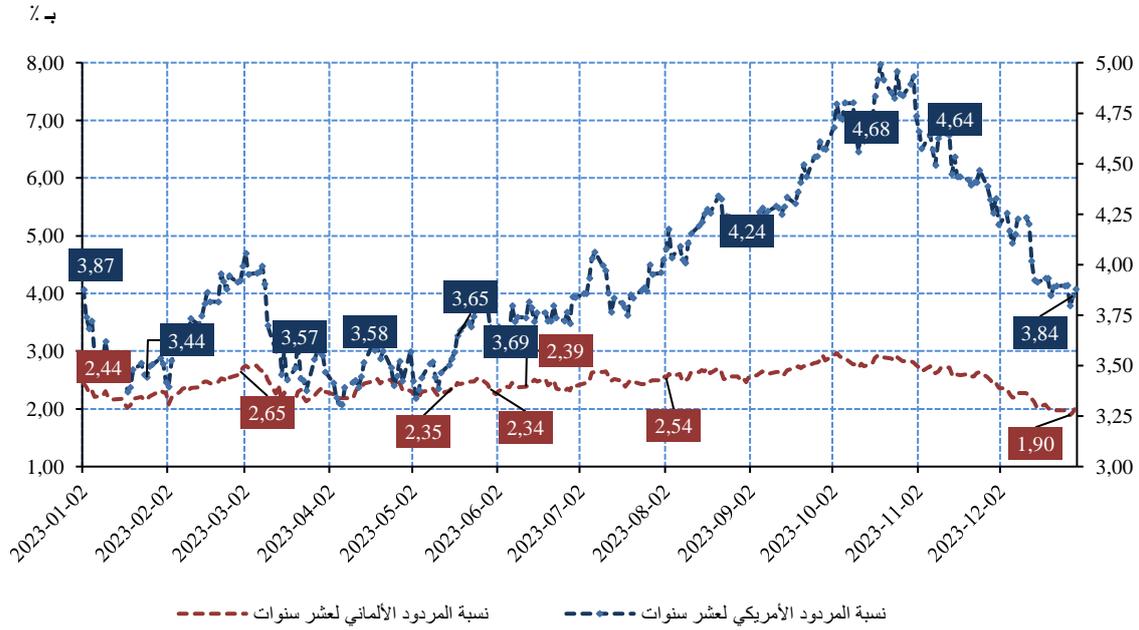
أما في منطقة الأورو، فقد كانت سنة 2023 محفوفة بالاضطرابات في السوق الرقاعية الأوروبية، حيث تتالت ذروات التقلبات نتيجة لإعلانات البنك المركزي الأوروبي والإحصائيات الاقتصادية، لا سيما تلك المتعلقة بمستويات الأسعار. وارتفعت نسبة الفائدة على ودائع البنك المركزي الأوروبي، التي كانت سلبية في جويلية 2022 (-0,5%)، إلى مستوى 4,0%، أي بزيادة قدرها 450 نقطة أساسية، بما في ذلك 200 نقطة أساسية في سنة 2023.

وبعد الربع الأول الذي اتسم بانخفاض التضخم والمخاوف من حدوث ركود عالمي، والتي أجبتها التوترات المحيطة بالبنوك الإقليمية الأمريكية في مارس، استأنفت النسب السيادية نسقتها التصاعدي، بين الربع والخريف، متجاوزة أعلى مستوياتها لسنة 2022، سواء بالنسبة لأجال الاستحقاق القصيرة أو الطويلة. وفي مرحلة لاحقة، انخفضت هذه النسب بسرعة بين أكتوبر وديسمبر على خلفية انخفاض التضخم والتصريحات التيسيرية الصادرة عن البنوك المركزية الرئيسية.

وانخفضت عائدات السندات لـ 10 سنوات في فرنسا من 2,97% إلى 2,92% بين جانفي وديسمبر 2023، مع تسجيل ذروة بلغت 3,55% في أكتوبر. أما في ألمانيا، فقد انخفضت عائدات السندات المماثلة بمقدار 8 نقاط أساسية لتنتهي السنة في مستوى 2,02%، بعد أن بلغت ذروة قدرها 2,97% في أكتوبر.

وكانت النسب الرقاعية الإيطالية بدورها متقلبة للغاية، ولكن المردود المطلق منذ بداية السنة كان إيجابياً إلى حد كبير، مدعوماً على وجه الخصوص بتأكيد التصنيفات المُسندة من وكالات التصنيف خلال الخريف. وبالتالي، انخفض مردود السندات الإيطالية لـ 10 سنوات من 4,20% في بداية السنة إلى 3,70% بتاريخ 29 ديسمبر 2023، مسجلاً أعلى مستوى له وقدره 4,43% في أكتوبر.

رسم بياني عدد 4-1 : تطور نسبي المردود الأمريكي والألماني لـ 10 سنوات في سنة 2023



3-1. الأسواق الدولية للصراف والذهب

أدت التطورات الاقتصادية والجيوسياسية في سنة 2023 إلى زيادة التقلبات في أسواق الصراف، حيث تطور الدولار بشكل متذبذب مقابل العملات الرئيسية وخاصة الأورو، مستفيداً في بعض الأحيان من مكانته كقيمة ملاذ ومن فرق نسب الفائدة لصالحه، بينما تضرر في أوقات أخرى بفعل الصعوبات المصرفية الإقليمية والمفاوضات حول سقف الدين الأمريكي.

وفي الربع الأول من سنة 2023، تأثر سعر التكافؤ أورو/دولار أمريكي بشكل رئيسي بالتباين في السياسات النقدية بين بنك الاحتياطي الفيدرالي والبنك المركزي الأوروبي. وقد تيسر تعافي الأورو، بعد أن وصل إلى أدنى مستوياته في عقدتين، بفضل تباطؤ التضخم والتوقعات بتوقف دورة رفع نسب الفائدة لدى بنك الاحتياطي الفيدرالي وتبني البنك المركزي الأوروبي موقفاً أكثر ثباتاً بهدف استمرار ارتفاع نسب الفائدة. وفي الواقع، رغم البداية القوية للدولار في بداية السنة، مدعوماً بتماسك الاقتصاد الأمريكي، فإن أحداثاً مثل الأزمة المصرفية التي اندلعت في مارس 2023 في أعقاب انهيار بنك سيليبكون فالي في الولايات المتحدة، قد أدت إلى زرع حالة من الشكوك، مما دفع المستثمرين إلى خفض توقعاتهم برفع نسب الفائدة المستقبلية من قبل بنك الاحتياطي الفيدرالي وإضعاف الدولار، الذي أفلق الربع الأول في مستوى 1,0839 مقابل الأورو بعد أن بلغ 1,0990 في نهاية فيفري.

وخلال الربع الثاني، استعاد الدولار تماسكه مؤقتًا، مدعومًا بمكانته كقيمة ملاذ. ولكن هذا التماسك لم يدم طويلاً بعد أن أقرّ الرئيس جو بايدن قانوناً يقضي برفع سقف الدين مؤقتًا ويهدئ المخاوف من التخلف عن السداد. وفي الوقت نفسه، شجعت البنوك المركزية المستثمرين على تبني نهج حذر من خلال إعادة تأكيد التزامهم بمكافحة التضخم. وأدى استرجاع التفاوض في الأسواق في نهاية المطاف إلى إضعاف الدولار، الذي أنهى نصف السنة في مستوى 1,0909 مقابل الأورو.

وفي الربع الثالث، شهد الدولار تقلبات كبيرة. فقد انطلقت عمليات بيع ضخمة في شهر جويلية بسبب تماسك سوق العمل الأمريكية وتراجع التضخم، مما أدى إلى توقعات بوقف مؤقت في دورة رفع نسب الفائدة لدى بنك الاحتياطي الفيدرالي. وعلى الرغم من أن العملة الموحدة بلغت ذروة في مستوى 1,1236، فقد ثبت أن الارتفاع لم يكن مستدامًا بسبب ضعف الأسس الاقتصادية في منطقة الأورو. ونتيجة لذلك، استعاد الدولار قوته في أوت، في حين ضعفت العملة الموحدة بسبب آفاق الركود في منطقة الأورو، مما تسبب في انخفاض سعر التكافؤ من 1,0997 إلى 1,0843. وفي سبتمبر وعلى الرغم من قيام البنك المركزي الأوروبي برفع نسب الفائدة، فقد انخفض الأورو بشكل حاد، ليصل إلى أدنى مستوى له منذ ديسمبر 2022، أي 1,0504 دولار، متأثرًا بانتظار انتهاء وشيك لدورة رفع نسب الفائدة من جانب البنك المركزي الأوروبي وبصلابة البيانات الاقتصادية الأمريكية.

وخلال الثلاثي الرابع من السنة، شرع سعر التكافؤ أورو/دولار أمريكي في دورة تصحيح تصاعديّة جديدة، مدعومًا بالبيانات الاقتصادية الإيجابية في منطقة الأورو وتباطؤ التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية، مما عزز احتمالية انتهاء دورة رفع نسب الفائدة من قبل بنك الاحتياطي الفيدرالي (انخفاض مؤشر أسعار الاستهلاك في الولايات المتحدة إلى 3,1٪ في نوفمبر بعد أن كان 3,7٪ في سبتمبر، ويرجع ذلك أساسًا إلى انخفاض أسعار المحروقات). وهكذا أنهى سعر التكافؤ السنة في مستوى 1,1039، مع بلوغه ذروة قدرها 1,1105 بتاريخ 27 ديسمبر .

رسم بياني عدد 5-1 : تطور سعر التكافؤ أورو/دولار أمريكي ودولار أمريكي/يان ياباني بالنسبة لسنة 2023



من جانبه، استفاد الـيان الياباني في بداية سنة 2023، على غرار العملات الأخرى، من فترات ضعف الدولار والارتفاع الحاد لنسبة التضخم في اليابان، والتي بلغت أعلى مستوى لها منذ 41 عامًا، مما شكل ضغطًا على السلطات النقدية اليابانية للتخلي عن سياستها الجذّ تيسيرية. وبلغ الـيان الياباني 127,87 مقابل الدولار بتاريخ 13 جانفي، بعد أن استهل السنة في مستوى 130,80. بيد أن تصريحات محافظ بنك اليابان الجديد، عقب الاجتماع بتاريخ 9 مارس، بأن مستوى نسب الفائدة يعدّ "ملائمًا"، مع ابقاء البنك المركزي على سياسته النقدية الجذّ تيسيرية على المدى القصير، من خلال الحفاظ على رقابته على منحى النسب، قد أضرّ بالـيان الياباني الذي انخفض إلى حوالي 138 مقابل الدولار. ومع نهاية الربع الأول من السنة، أدت الاضطرابات المصرفية التي فاجأت الأسواق في منتصف مارس إلى انطلاق حركة هروب نحو القيم الملاذ ليتدعم الـيان بنسبة 6% تقريبًا، حيث انتقل من 138 يان ياباني إلى 130 يان مقابل الدولار في غضون أكثر من أسبوعين بقليل. وقد أنهى الـيان هذا الربع من السنة في مستوى 132,86 بسبب عودة الأسواق المالية إلى الهدوء في أعقاب الإجراءات التي اتخذتها البنوك المركزية الرئيسية لتجنب شبح أزمة مالية مماثلة لأزمة سنة 2008.

وخلال الربع الثاني من السنة، أدى اتساع الفارق في نسب الفائدة، مع استمرار التباين في السياسات النقدية بين اليابان والولايات المتحدة، إلى زيادة ضعف العملة اليابانية التي وصلت إلى أدنى مستوى لها منذ أكثر من سبعة أشهر، أي 144,76 يان في 29 جوان، وهو المستوى الذي دفع بنك اليابان إلى شراء الـيان في الأسواق. وبالتالي، أنهت العملة اليابانية نصف السنة عند 144,31 يان مقابل دولار واحد.

وسجل سعر التكافؤ دولار أمريكي/يان ياباني تقلبات ملحوظة خلال الربع الثالث من السنة. ففي شهر جويلية، استفاد اليان من ضعف الدولار، حيث بلغ 138,05 بتاريخ 13 جويلية مقابل 144,31 في بداية الشهر. بيد أن العملة اليابانية قد تراجعت بعد ذلك إلى 141,73 قبل أن تتعافى مرة أخرى لتبلغ 139,48 في أعقاب اجتماع لجنة السياسة النقدية لبنك اليابان، والذي فاجأ الأسواق بالإعلان عن زيادة المرونة فيما يتعلق بسياسته لمراقبة منحى النسب. ومع ذلك، استأنف اليان مسارا تنازليا في شهري أوت وسبتمبر، مع تصاعد شكوك السوق بشأن قدرة بنك اليابان على التخلي عن سياسة نسب الفائدة السلبية. وبالتالي، أقفل سعر التكافؤ دولار أمريكي/يان ياباني الربع الثالث في مستوى 149,37.

واستهل اليان الياباني الربع الأخير من سنة 2023 بانخفاض كبير مقابل الدولار دفعه إلى مستوى يفوق عتبة 150 يان لدولار واحد، وذلك جراء حفاظ بنك اليابان على سياسته النقدية الجدّ تيسيرية دون تغيير، مخيبا بذلك آمال العديد من الفاعلين في السوق. وبذلك، حافظ بنك اليابان على هدفه لنسبة الفائدة قصيرة الأجل في مستوى -0,1% وتعهد بالإبقاء على العائدات طويلة الأجل عند مستوى الصفر تقريبا. ومع ذلك، أدى الضعف المعمم للدولار في نهاية السنة إلى انتعاش جزئي لليان مقابل الدولار، لينتهي السنة في مستوى 141,04.

وفيما يتعلق بالذهب وعلى الرغم من انخفاض الطلب العالمي بنسبة 3% تقريبا مقارنةً بسنة 2022، فقد عرف سعره ارتفاعا ملحوظا في سنة 2023، ليصل إلى أعلى مستوى تاريخي جديد له في ديسمبر، حيث تجاوز سعر تداوله 2,135 دولار أمريكي للأوقية، وذلك بسبب عوامل عدة ساهمت في هذا الارتفاع. وبالفعل، فتحسبا لانخفاض نسب الفائدة في سنة 2024 اتجه المستثمرون إلى الذهب باعتباره قيمة ملاذ. وفي جانب آخر، استمر كل من التضخم الذي ارتفع في العديد من البلدان في سنة 2023 وتواصل التوترات الجيوسياسية في تدعيم سعر الذهب. واستهل المعدن الأصفر السنة بمستوى قدره 1.839,77 دولار للأوقية ليختتمها بمستوى يساوي 2.063,39 دولار للأوقية.

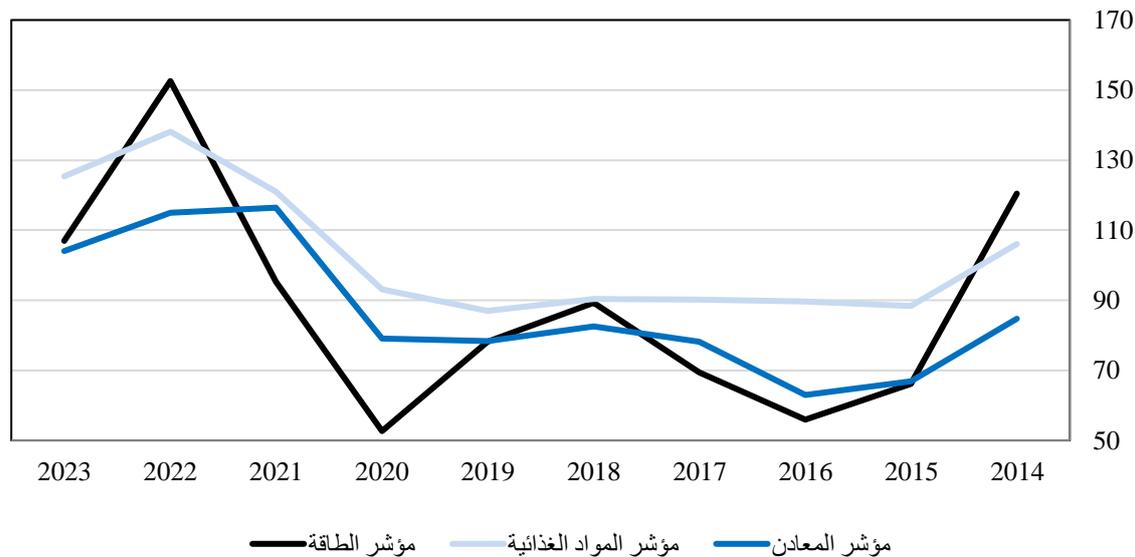
4-1. أسعار المواد الأساسية

بعد أن بلغت مستويات غير مسبقة في سنة 2022 تبعا بالخصوص لاندلاع الحرب بين أوكرانيا وروسيا، وهما من كبار البلدان المنتجة والمصدرة للمواد الأولية، لاسيما الحبوب والطاقة، تراجعت الأسعار العالمية للمواد الأساسية إجمالا في سنة 2023، في ظل سياق اتسم بتضاؤل النشاط الاقتصادي العالمي على خلفية ازدياد الشكوك المرتبطة بالتوترات الجيوسياسية وتشديد الأوضاع المالية. كما ساهمت كل من العودة النسبية للنسق الطبيعي لسلاسل التوريد العالمية، التي اختلت إلى حد كبير جراء جائحة كوفيد-19، ووفرة العرض خاصة على مستوى الحبوب والمعادن الأساسية في انخفاض هذه الأسعار.

وفي هذا الصدد، فإن المؤشر العالمي للمواد الأساسية، الصادر عن البنك الدولي، قد سجل في سنة 2023 أول تقلص له منذ الجائحة، عقب سنتين متتاليتين من الارتفاع (أي -24,2% مقابل +41,3% في سنة

2022 و+60% في سنة 2021). وكان هذا الانخفاض شبيه معمم وذلك أساسا بدفع من تراجع أسعار الأسمدة الكيماوية (-34,9% مقابل +54,8%) والطاقة (-29,9% مقابل +60%) وبدرجة أقل حدة، المعادن وخامات المعادن (-9,6% مقابل -1,2%) والمواد الفلاحية (-7,2% مقابل +10,7%).

رسم بياني عدد 1-6: تطور مؤشر أسعار المواد الأساسية



المصدر: أسعار المواد الأساسية للبنك الدولي

وبحلول سنة 2024، من المتوقع أن يتواصل انخفاض الأسعار الدولية للمواد الأساسية في علاقة بالخصوص بتباطؤ النمو الاقتصادي العالمي، في ظل سياق متسم بتأثير تشديد الأوضاع المالية وضعف المبادلات العالمية أمام وفرة عرض العديد من المواد. وفي هذا الصدد، تشير توقعات البنك الدولي إلى انخفاض الأسعار بنحو 4,1% في سنة 2024. بيد أن هذه التوقعات، تقترض أن تأثير النزاع الدائر في الشرق الأوسط سيكون محدودا، كما أنها تظل رهن المخاطر المتنامية، خاصة الجيوسياسية منها، والتي من شأنها أن تلقي بظلالها على سلاسل التوريد العالمية، وتزيد من تكلفة النقل وتتسبب عودة الضغوط المسلطة على أسعار المواد الأساسية مجدداً. ومن المنتظر كذلك أن تؤدي القيود التجارية الجديدة وتفاقم ظاهرة 'النينيو' المناخية إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية.

1-4-1 المواد الغذائية

بعد الارتفاع المسجل في سنة 2022 نتيجة للحرب في أوكرانيا، شهدت الأسعار العالمية للمواد الغذائية ترجعا ملحوظا في سنة 2023، بدعم من وفرة العرض خلال الموسم 2022-2023. ويعكس هذا التطور

تحديدا تراجع أسعار الزيوت النباتية والحبوب، خاصة منها القمح، رغم أن هذا الانخفاض قد خفّ جزئيا بفعل ارتفاع أسعار الأرز والسكر الناجم عن أسباب، من بينها القيود التجارية المفروضة.

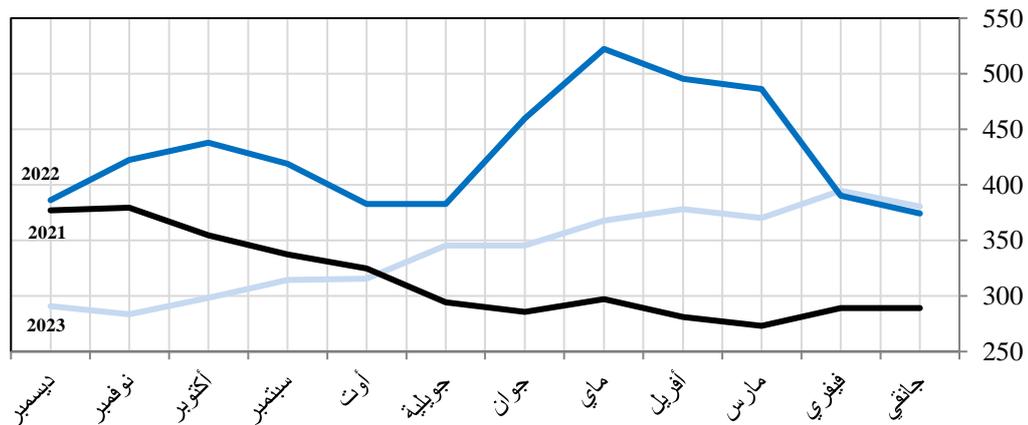
وفقا لتقديرات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، سجل الإنتاج العالمي للقمح على وجه الخصوص رقما قياسيا جديدا خلال الموسم 2022-2023، إذ بلغ 803,1 مليون طن، أي بنسبة نمو قدرها 3,2% بالمقارنة مع الموسم السابق. ويُعزى ذلك إلى المحاصيل الوفيرة لروسيا وكندا وأستراليا والتي عوّضت ضَعف الإنتاج في أوكرانيا جراء النزاع المستمر، هذا إلى جانب موجة الجفاف الشديدة التي ضربت الأرجنتين.

نتيجة لذلك، فبعد أن بلغ السعر العالمي للقمح ذروة في شهر ماي 2022، شهد تراجعا في سنة 2023 بنسبة 20,8% بالمقارنة مع السنة السابقة، حيث انخفض معدل السعر من 430 دولار للطن الواحد إلى 340,4 دولار، نظرا لغزارة العرض العالمي وذلك على الرغم من انسحاب روسيا من مبادرة الحبوب التي تُحوّل لأوكرانيا تصدير الكميات المتاحة لديها عبر موانئ البحر الأسود. ولكن، تشير التطورات الشهرية لسنة 2023 إلى ارتفاع طفيف في أسعار القمح في شهر ديسمبر جراء الاضطرابات اللوجستية الناجمة عن الأحوال الجوية في بعض كبار البلدان المصدرة وبسبب التوترات التي يشهدها البحر الأسود، في حين لا يزال الطلب على القمح مرتفعا.

بالإضافة إلى ذلك، سجل معدل الأسعار العالمية للذرة هبوطا حادا قدره 20,7% في سنة 2023، على ضوء الطفرة التي يُتوقع أن يشهدها العرض العالمي خلال موسم 2023-2024 جراء بلوغ محاصيل الذرة مستويات قياسية في البرازيل وزيادتها في الولايات المتحدة، وهما من أهم البلدان المصدرة لهذه السلعة.

(بالدولار للطن)

رسم بياني عدد 1-7: التطور الشهري للأسعار العالمية للقمح



المصدر: أسعار المواد الأساسية للبنك الدولي

وبالمقابل، شهد متوسط أسعار الأرز ارتفاعا بنسبة 26,8 ٪ في سنة 2023، ويعود ذلك إلى حد كبير إلى محدودية الكميات المتاحة في فيتنام وتولي الهند، المصدر الأول للأرز في العالم، فرض قيود على تصديره استجابة منها للمخاوف إزاء التأثير المحتمل لظاهرة النينيو المناخية على مخزونات الاحتياطي الوطني وعلى الإنتاج العالمي لهذه المادة الغذائية؛ وذلك بالتزامن مع طلب قوي على الأرز في بلدان كل من آسيا وإفريقيا.

وسجّل متوسط أسعار السكر بدوره طفرة، وإن كانت بدرجة أقل، أي 2,6 ٪ في سنة 2023، حيث بلغ سعره 353,3 دولار للطن الواحد، وذلك نتيجة المخاوف من تراجع العرض بالعلاقة خاصة بالقيود التي فرضتها الهند، ثاني أكبر بلد منتج للسكر في العالم، على التصدير لتضمن استمرار التوريد المحلي والحد من ارتفاع الأسعار على الصعيد الداخلي في ظل ضعف المحاصيل.

أما فيما يتعلق بالأسعار العالمية للزيوت النباتية، فقد شهدت انخفاضا ملحوظا في سنة 2023، خاصة منها زيت الصوجا، إذ تراجعت بحوالي 33 ٪ في المعدل، وذلك أساسا نتيجة لارتفاع الإنتاج الناجم عن تحسن الأحوال الجوية في المناطق الزراعية الرئيسية في البرازيل، بالتوازي مع تباطؤ الطلب المتأتي من قطاع وقود الديزل الحيوي. وعرفت أسعار زيت النخيل، بدورها، تراجعا بنسبة 30,5 ٪ في سنة 2023، نظرا لعودة عجلة الإنتاج في ماليزيا، بعد سنوات من التدهور، وزيادة المخزون في هذه البلاد.

أما فيما يتعلق بزيت الزيتون، فتشير تقديرات المجلس الدولي لزيت الزيتون إلى أن الإنتاج العالمي قد بلغ 2.570 مليون طن خلال الموسم 2022-2023، أي أدنى مستوى له منذ ست سنوات، وذلك مقابل تسجيل 3.423 مليون طن في الموسم الماضي. ويُعزى هذا التراجع الذي يقارب 25 ٪ أساسا إلى الهبوط الحاد في الإنتاج الذي شهدته أهم البلدان المنتجة في أوروبا الغربية وشمال إفريقيا، جراء الجفاف وموجات الحر الشديد التي ألحقت أضرارا بالأشجار خلال فترة الإزهار.

وعلى وجه الخصوص، شهد الاتحاد الأوروبي الذي يستأثر بأكثر من نصف الإنتاج العالمي من زيت الزيتون خلال الموسم 2022-2023، انخفاضا حادا في إنتاجه بحوالي 39 ٪، إذ تأثر سلبا بضعف محاصيل موسم جني الزيتون في كل من إسبانيا (-55 ٪)، المنتج الأول لزيت الزيتون في العالم، وإيطاليا (-27 ٪) والبرتغال (-39 ٪).

وعلى العكس، فخارج نطاق الاتحاد الأوروبي شهدت تركيا نموا في المحاصيل خلال موسم 2022-2023 يُقدّر بـ 62 ٪ بالمقارنة مع الموسم الفارط، حيث سجلت كميات قياسية بلغت 380 ألف طن، وأصبحت بذلك ثاني أكبر بلد منتج لزيت الزيتون في العالم بعد إسبانيا. كما ساهم تساقط الأمطار ودرجات الحرارة الصيفية المعتدلة بشكل إيجابي في ارتفاع الإنتاج بشكل ملحوظ في الشرق الأوسط. بيد أن توقعات

المجلس الدولي لزيت الزيتون تشير من جهة أخرى إلى أن المحاصيل ستشهد تراجعاً بين الموسمين في كل من المغرب وتونس، بنسبة 44% و 25% تبعاً.

وعلى هذا الأساس، أدى تقلص الإنتاج العالمي لزيت الزيتون في ظل استمرار الطلب المرتفع عليه إلى زيادة ملحوظة في أسعاره العالمية في سنة 2023، أي بـ 72,5% لتصل بذلك إلى مستويات قياسية مع معدل قدره 7.710 دولار للطن المتري مقابل 4.470 دولار في سنة 2022، بل أن هذا السعر قد بلغ 9.168,4 دولار خلال الثلاثي الأخير من السنة بالعلاقة مع الآفاق السيئة للموسم القادم لجني الزيتون نتيجة للجفاف الذي استقحل خلال موسم 2023-2024.

وفي هذا الصدد، يتوقع المجلس الدولي لزيت الزيتون تسجيل انخفاض في الإنتاج العالمي لزيت الزيتون مجدداً بنسبة 6,3% خلال الموسم 2023-2024، بالمقارنة مع الموسم الماضي، ليلعب 2.407 مليون طن. ويُعزى هذا التراجع بالأساس إلى انخفاض الإنتاج في بعض البلدان الأوروبية على غرار اليونان (-43,5%) وتركيا (-45%) وبعض بلدان الشرق الأوسط. وعليه، من المتوقع أن نلاحظ تواصل ارتفاع أسعار زيت الزيتون وما ينجر عنه من تبعات على الاستهلاك والصادرات.

جدول عدد 3-1 : معدل أسعار المواد الغذائية (بالدولار للطن)

المواد	سوق التسعير	معدلات الفترة		ديسمبر 2022	ديسمبر 2023	التغيرات بـ %	
		2022	2023			ديسمبر 2022	ديسمبر 2023
القمح	موانئ خليج الولايات المتحدة	430,0	340,4	386,3	291,1	20,8-	24,6-
الأرز	تايلندا	436,8	553,7	467,0	644,0	26,8	37,9
الذرة	موانئ خليج الولايات المتحدة	318,8	252,7	302,2	206,5	20,7-	31,7-
السكر	البرازيل	344,2	353,3	345,7	356,4	2,6	3,1
الزيوت							
. زيت الصوجا	الموانئ الهولندية	1.666,8	1.118,5	1.409,2	1.062,5	32,9-	24,6-
. زيت النخيل	ماليزيا	1.276,0	886,5	940,4	813,5	30,5-	13,5-

المصدر: أسعار المواد الأساسية للبنك الدولي

وخلال الأشهر الأولى من سنة 2024، استمرت الأسعار العالمية للمواد الغذائية في الانخفاض (-9,5%) في الثلاثي الأول من سنة 2024 بالمقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي)، وذلك راجع بالأساس إلى تراجع الأسعار العالمية للحبوب، الذي يعكس التزويد الكافي لهذه الأسواق خاصة من حيث إمدادات القمح، بفضل وفرة المحاصيل في أمريكا الجنوبية والأسعار التنافسية التي تعرضها أوكرانيا وتسارع وتيرة التصدير من الاتحاد الروسي. كما عرفت الأسعار العالمية للزيوت النباتية، لاسيما زيت الصوجا، تراجعاً خلال نفس الفترة، ويعود ذلك إلى وفرة إنتاج الصوجا في أمريكا الجنوبية. بينما شهدت الأسعار العالمية للسكر ارتفاعاً طفيفاً خلال الثلاثي الأول من سنة 2024 (+1,1% بحساب الانزلاق السنوي)، يعزى بالأساس إلى التشديد المحتمل في العرض العالمي من السكر وزيادة الأسعار العالمية للنفط الخام مؤخراً.

1-4-2 المواد الأولية الصناعية

اتخذت الأسعار العالمية للمواد الأولية الصناعية منحى تنازليا خلال سنة 2023، على غرار أسعار المواد الأساسية الأخرى. ويعود ذلك إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي وتشديد الشروط المالية والقيود التي فرضتها عدة بلدان منتجة، على غرار الصين، على صادراتها، إلى جانب استمرار التوترات الجيوسياسية. ومن هذا المنطلق، سجلت أسعار معظم المعادن الأساسية تراجعاً حاداً خاصة جراًء نسب الفائدة العالية التي ألقت بظلالها على قطاعي البناء والاستثمار، مما أدى إلى تقليص الطلب العالمي على المعادن خاصة في الصين، التي تستأثر بما يفوق نصف الطلب العالمي على المعادن، بالعلاقة بالصعوبات التي ما انفك يعاني منها قطاعها العقاري، الأمر الذي دفع بها إلى فرض قيود على صادراتها من هذه المواد تزامناً مع وفرة الإمدادات العالمية المتاحة. وشمل هذا التراجع بالأساس أسعار الزنك (-23,8% مقابل 15,9% في سنة 2022)، والقصدير (-17,2% مقابل 3,2%)، والألومنيوم (-16,6% مقابل 9,4%) وبدرجة أقل، النحاس (-3,8% مقابل 5,3%).

وفيما يتعلق بالمواد الأولية الصناعية ذات مصدر فلاحى وخاصة القطن، فقد شهدت الأسعار العالمية انخفاضاً خلال سنة 2023 بمعدل يناهز 27%، لتبلغ 2.095 دولار للطن الواحد، عقب طفرة الأسعار التي شهدتها سنة 2022. ويُعزى هذا التراجع في الأسعار أساساً إلى تناقص الطلب العالمي جراء تباطؤ النشاط الاقتصادي، إلى جانب المنافسة الشديدة من الألياف الاصطناعية. وبالفعل، عرف إنتاج هذه الأخيرة ارتفاعاً على الصعيد العالمي بنسبة 1,8%، علاوة عن الزيادة المنتظرة في مخزونها بنسبة 9% بحلول نهاية الموسم. ولكن، قد يؤدي الجفاف الذي تشهده الهند إلى ارتفاع أسعار القطن مجدداً جراء تدني الإنتاج والصادرات الهندية المتوقعة في موسم 2023-2024.

(بالدولار للطن)

جدول عدد 1-4 : معدل أسعار المواد الأولية الصناعية

التغيرات بـ %	ديسمبر 2023	ديسمبر 2022	معدلات الفترة		سوق التسعير	المواد
			2023	2022		
10,3-	26,9-	1.995,4	2.223,8	2.095,0	2.864,9	ليفربول
8,2	12,9-	1.661,9	1.535,5	1.576,7	1.810,2	سنغافورة
0,3	3,8-	8.399,9	8.375,4	8.490,3	8.822,4	لندن
9,1-	16,6-	2.182,4	2.401,7	2.255,7	2.705,0	لندن
1,8	17,2-	24.600,3	24.172,4	25.938,1	31.335,4	لندن
20,0-	23,8-	2.502,4	3.129,5	2.652,6	3.481,4	لندن
8,6-	0,7-	2.026,9	2.216,5	2.135,8	2.150,6	الدار البيضاء

المصدر: أسعار المواد الأساسية للبنك الدولي

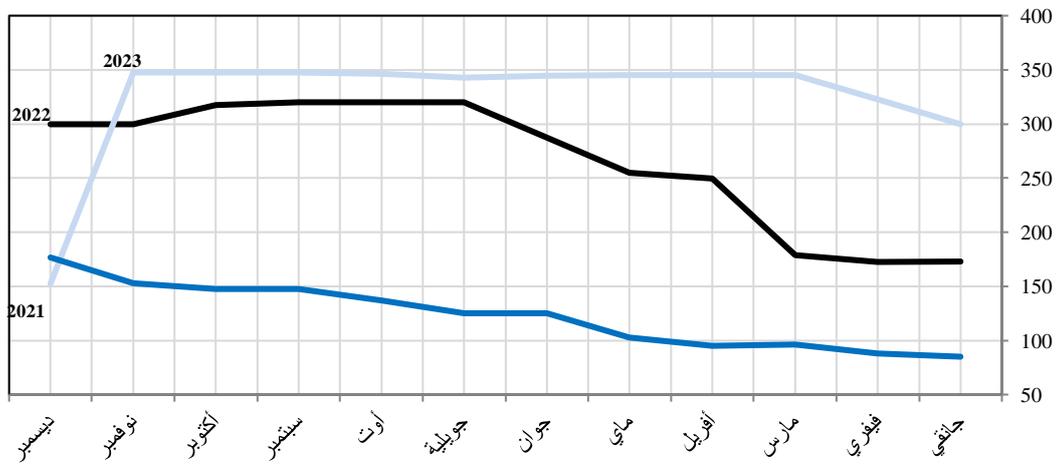
وبخصوص **الفسفاط**، فقد سجلت أسعاره العالمية معدل ارتفاع قدره 20,9% في سنة 2023، لتبلغ 321,7 دولار للطن الواحد مقابل 266,2 دولار قبل سنة. ويُعزى هذا النسق التصاعدي إلى تزايد الطلب في الأسواق الرئيسية، على غرار الهند والبرازيل وفي أسواق أخرى بآسيا وأمريكا اللاتينية. وفي المقابل، شهد عرض الفسفاط اضطرابات متزايدة تبعا بالخصوص لأزمة الإنتاج في أوروبا وانقطاع التوريد الناجم عن العقوبات الاقتصادية المُسلطة على روسيا وبيلاروسيا والقيود التجارية التي فرضتها الصين، إلى جانب زيادة أمريكا للرسوم على واردات الفسفاط من المغرب وروسيا.

أما على مستوى التطور الشهري، فإن الأسعار العالمية للفسفاط تظهر ارتفاعا قياسيا بلغ 347,5 دولار للطن الواحد في شهر سبتمبر 2023، مسجلة بذلك أعلى مستوياتها منذ شهر مارس 2009، حيث ظلت في هذا المستوى على امتداد الشهرين التاليين قبل أن تسجل تراجعا حادا في شهر ديسمبر لتتنزل إلى 152,5 دولار للطن الواحد، أي بانخفاض المستوى بحوالي النصف بالمقارنة مع نفس الشهر من سنة 2022. ويرتبط هذا الهبوط الحاد على وجه الخصوص بتخفيض الولايات المتحدة للرسوم الجمركية على الأسمدة الفسفاطية الواردة من المغرب، وقيام الصين بتعليق الإجراءات الجمركية المفروضة على صادراتها من ثاني فسفاط الأمونيا باتجاه كوريا.

وفيما يتعلق بسنة 2024، يتوقع البنك الدولي مجددا أن تسجل الأسعار العالمية للمعادن الأساسية تراجعا بنسبة 5,1% تبعا لما تشهده البلدان المتقدمة والصين من تباطؤ اقتصادي. وتجدر الإشارة إلى أنه على امتداد كامل الثلاثي الأول، سجل مؤشر أسعار المعادن الأساسية تراجعا بنسبة 10,4% بالمقارنة مع نفس الفترة من العام السابق، وهو ما يعكس هبوطا معمما في الأسعار، يُعزى إلى تقلص الطلب العالمي الناجم عن الأزمة العقارية الحادة التي تعيش الصين على وقعها.

(بالدولار للطن)

رسم بياني عدد 8-1 : التطور الشهري للأسعار العالمية للفسفاط



المصدر: أسعار المواد الأساسية للبنك الدولي

1-4-3 النفط الخام

تأثرت سوق النفط العالمية سنة 2023 بالأحداث الجيوسياسية وبالتوقعات بتسجيل تباطؤ اقتصادي، خاصة في الصين، إلى جانب شكوك المستثمرين بشأن فعالية الاستراتيجية التقييدية التي اعتمدها منظمة الدول المصدرة للنفط وحلفائها (أوبك+) التي تولت خفض سقف إنتاجها مرتين، الأولى في شهر أبريل والثانية في شهر جوان 2023، بالإضافة إلى القيود الوقتية التي اعتمدها كل من المملكة العربية السعودية وروسيا دعماً للأسعار. وبالتوازي، عرفت الولايات المتحدة طفرة في إنتاج المحروقات جعلت من أمريكا الشمالية أكبر منتج للنفط في العالم، وهو ما خفف من تأثير التخفيضات التي أجرتها بلدان أوبك+ على الأسعار. كما اتسمت ردة فعل سوق النفط بالاعتدال مع اندلاع النزاع في الشرق الأوسط منذ شهر أكتوبر 2023.

وعلى هذا الأساس، بلغ معدل سعر برميل برنت 82,6 دولار في سنة 2023، مسجلاً تراجعاً بنسبة 17,2% بالمقارنة مع السنة الماضية. وسجل معدل سعر برميل النفط الخام الخفيف الأمريكي بدوره تراجعاً بنسبة 17,8% لينزل إلى 77,7 دولار.

ولكن، يشير التطور الشهري إلى تذبذب شديد على مستوى أسعار النفط الخام في سنة 2023. وبالفعل، بلغ سعر برميل برنت أدنى مستوياته في شهر جوان 2023 لينخفض إلى 74,9 دولار، ولم ينجح قط في أن يتجاوز 94 دولار وهو السعر المسجل في شهر سبتمبر من نفس العام. وتُعزى هذه الزيادة، التي تظل بعيدة كل البعد عن الذروة التي حققها في شهر جوان 2022 حيث بلغ آنذاك 120 دولار، إلى عدة عوامل لاسيما العوامل الجيوسياسية وخاصة في الغابون، فضلاً عن المخاطر المرتبطة بإعصار "إيداليا" في خليج المكسيك، وهو ما عزز المخاوف المتعلقة بإمدادات النفط العالمية، هذا إضافة لتدعم الطلب على الوقود، خاصة في الصين جراء رفع القيود الصحية، وتمديد المملكة العربية السعودية في سياستها التي تنص على خفض إنتاجها بمليون برميل في اليوم حتى نهاية عام 2023، وذلك بالتزامن مع قرار روسيا الإبقاء على تخفيضات صادراتها من النفط الخام. بيد أن جميع هذه العوامل، بالاقتران مع تصاعد التوترات في الشرق الأوسط، حالت دون دعم أسعار النفط الخام، حيث اختتمت السنة بوصول سعر برميل برنت إلى 77,9 دولار في شهر ديسمبر.

(بالدولار للبرميل)

جدول عدد 1-5: تطور معدل أسعار النفط الخام في السوق الدولية

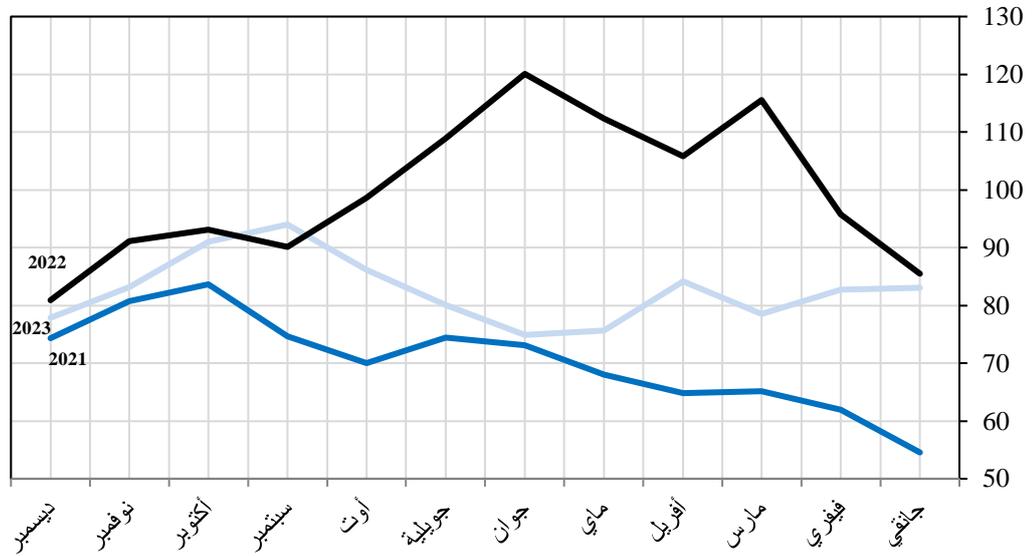
المواد	2022	2023	ديسمبر 2022	ديسمبر 2023	التغيرات بـ %	
					ديسمبر 2022	ديسمبر 2023
البرنت	99,8	82,6	80,9	77,9	-17,2	-3,8
الخفيف الأمريكي	94,4	77,7	76,5	72,1	-17,8	-5,8

المصدر: أسعار المواد الأساسية للبنك الدولي

وفيما يتعلق بسنة 2024، اتجهت الأسعار نحو الارتفاع خلال الثلاثي الأول، حيث بلغ سعر برميل برنت 85,4 دولار في شهر مارس بعد أن سجل 77,9 دولار في شهر ديسمبر 2023. ويمكن تفسير هذه الزيادة خاصة بتنامي التهديدات الجيوسياسية والتوترات المرتبطة بالنقل البحري، والأهم من ذلك، بالقرار الذي اتخذته عديد البلدان الأعضاء في أوبك+، في مستهل شهر مارس، بتمديد الاتفاق القائم الذي يقضي بخفض إنتاجها من النفط الخام بحوالي 2,2 مليون برميل في اليوم إلى حدود نهاية الثلاثي الثاني من السنة، تلافياً لوفرة العرض بشكل مفرط ودعمًا للأسعار.

(بالدولار للبرميل)

رسم بياني عدد 1-9: التطور الشهري للأسعار العالمية للبرنت



المصدر: أسعار المواد الأساسية للبنك الدولي

الباب الثاني : المحيط الاقتصادي والمالي الوطني

1-2. لمحة عامة

لا يزال الاقتصاد التونسي يعاني من صعوبات هيكلية، خاصة منها المسار التنافسي للنمو وضعف الإنتاجية وركود الاستثمار واستمرار الصعوبات المالية، على مستوى المالية العمومية بشكل خاص. وأدى ذلك إلى تضيق هامش التحرك على مستوى الميزانية الذي يُعدّ ضروريا للعودة إلى الاستثمار العمومي. وتفاقت هذه الصعوبات جراء مشاكل ظرفية أخرى، منها استمرار الإجهاد المائي للسنة الرابعة على التوالي ومستوى التضخم المرتفع، إلى جانب البيئة الدولية غير الملائمة التي اتسمت بتتالي الصدمات العالمية وتدني الطلب الدولي وتصاعد وتيرة التوترات الجيوسياسية وأثار تغير المناخ.

وفي هذا السياق الصعب، تعين على الاقتصاد التونسي أن يواجه عدة تحديات كبرى في سنة 2023. وبالفعل، تدهورت القيمة المضافة للقطاع الفلاحي بشكل ملحوظ وذلك بالأساس جراء الظروف المناخية غير الملائمة، ولا سيما استمرار الإجهاد المائي. وبالإضافة إلى ذلك، أدى ضعف الأداء الاقتصادي لمنطقة الأورو إلى تقلص الطلب الموجه لأهم للصناعات المعملية التونسية المصدرة. وفي جانب آخر، ظل الإنتاج الوطني للمحروقات والفسفاط عند مستويات منخفضة. ومع ذلك، سجل قطاع الخدمات، وخاصة السياحة والنقل، نتائج جيدة مع مواصلة التعافي من آثار الجائحة وهو ما مكن، جزئيا، من تخفيف وطأة ضعف أداء القطاعات الأخرى. وعلى هذا الأساس، سجل النمو الاقتصادي تراجعا حيث بلغ بالكاد 0,2% مقابل 2,8% في سنة 2022. ودون اعتبار قطاع الفلاحة والصيد البحري، كان النمو ليصل إلى 2,2%.

ومن حيث الطلب، أصبح ضعف الطلب المحلي عائقا أمام النمو في ظل ارتفاع الاستهلاك الوطني بنسبة 1,4% فقط، مقابل 1,7% في العام السابق. ويُعزى ذلك إلى أن الاستهلاك الخاص لم يزد إلا بنسبة 1,5% فقط مقابل 1,8%، معرقلا بارتفاع معدل البطالة والتضخم المستمر. ومن جهته، عرف الاستهلاك العمومي تطورا ضعيفا بنسبة 1,1% جراء خفض نفقات الميزانية. وكذلك، عرف الاستثمار، الذي يُقاس بإجمالي تكوين رأس المال الثابت، تراجعا بالأسعار القارة (0,5% مقابل 2,3%) وبالأسعار الجارية (4,0% مقابل 9,3%)، مما أدى إلى انخفاض نسبة الاستثمار إلى حدّ 15,5% من إجمالي الناتج المحلي. ومن جانبها، تراجعت نسبة الادخار الوطني بـ 2,7 نقطة مئوية لتصبح 5,4% من إجمالي الدخل الوطني المتاح، مما أدى إلى تفاقم عجز التمويل بين الاستثمار والادخار.

وعلى مستوى القطاع الخارجي، انخفض العجز الجاري لميزان المدفوعات بشكل ملحوظ في سنة 2023 ليبلغ 3.433 مليون دينار، أي 2,2٪ من إجمالي الناتج المحلي مقابل 8,8٪ في السنة السابقة. ويعزى هذا التحسن أساساً إلى انخفاض العجز التجاري بنسبة 32,4٪، مستفيداً من ارتفاع الصادرات بنسبة 7,9٪ الذي شمل الصناعات المعملية والمنتجات الفلاحية، وذلك خاصة بفضل المحصول الوفير من زيت الزيتون، وانخفاض الواردات بنسبة 4,4٪، بسبب انخفاض مشتريات المواد الأولية والطاقة أساساً، تبعاً لتراجع أسعارها في الأسواق العالمية، بعد ارتفاعها على نحو استثنائي في سنة 2022. إضافة إلى ذلك، عززت مقابيض السياحة التي ارتفعت بنسبة 27,7٪ ومداخيل الشغل بنسبة 5,4٪ تحسن رصيد العمليات الجارية.

وساهمت هذه الديناميكية الإيجابية للقطاع الخارجي في استقرار سعر صرف الدينار مقابل العملات الرئيسية ودعم احتياطات النقد الأجنبي، وذلك رغم محدودية النفاذ إلى الموارد الخارجية. وبالتالي، ارتفع صافي الموجودات من العملة الأجنبية إلى ما يعادل 120 يوماً من الواردات، في نهاية سنة 2023، مقابل 100 يوم في موفى سنة 2022.

وعلى صعيد المالية العمومية، تقلص عجز الميزانية، دون اعتبار التخصيص والهبات، ليصل إلى 7,4٪ من إجمالي الناتج المحلي في سنة 2023 مقابل 7,9٪ في سنة 2022، رغم ارتفاعه بنسبة 2,4٪ من حيث القيمة. ويعكس هذا الوضع استمرار الضغوط على الحسابات العمومية إثر تباطؤ النشاط الاقتصادي الذي أثر على تطور المقابيض، هذا بالإضافة إلى صعوبة تعبئة الموارد الخارجية وارتفاع خدمة الدين، رغم سياسة ترشيد الإنفاق. وفي هذا الصدد، بلغت الاحتياجات التمويلية 26 مليار دينار، في ارتفاع مقارنة بـ 19,7 مليار دينار في السنة السابقة، ويرجع ذلك خاصة إلى الارتفاع الكبير في سداد أصل الدين (14,9 مليار دينار مقابل 9,8 مليار دينار في سنة 2022). وتزايد اعتماد التمويل العمومي على المصادر الداخلية التي بلغت حصتها 69,5٪. أما فيما يتعلق بنسبة الدين العمومي فقد شهدت ارتفاعاً طفيفاً، إذ انتقلت من 82,3٪ في سنة 2022 إلى 83,0٪ من إجمالي الناتج المحلي في سنة 2023.

وفيما يخص سوق الشغل، تجلّى انعكاس تباطؤ النشاط الاقتصادي في ارتفاع معدل البطالة ليبلغ 16,4٪ في سنة 2023 مقابل 15,2٪ في العام السابق. وارتفعت هذه النسبة في صفوف الشباب من 38,8٪ إلى 40,9٪، بين سنة وأخرى.

وعلى الصعيد النقدي، شرع البنك المركزي التونسي في تطبيق سياسة نقدية حذرة على امتداد سنة 2023، وذلك بعد الشروع في مرحلة من التشديد النقدي في سنة 2022 لمواجهة ارتفاع التضخم. وبالتالي، حافظ البنك على نسبة الفائدة الرئيسية في مستوى 8٪ بعد زيادتها بـ 175 نقطة أساسية في سنة 2022، على الرغم من تراجع تأثير الصدمات الخارجية على مستوى الأسعار، وذلك لأنه يقدر أن مخاطر ارتفاع التضخم التي تُحدق بهدف استقرار الأسعار لا تزال قائمة على الصعيدين الداخلي والخارجي. وآتت هذه

السياسة أكلها في سنة 2023، كما يتضح من المسار التنازلي للتضخم الذي انطلق منذ الثلاثي الثاني من السنة لتتراجع نسبة التضخم إلى 8,1% في ديسمبر 2023 بحساب الانزلاق السنوي، مقابل ذروة بلغت 10,4% في فيفري 2022، لتعكس بذلك ضعف الطلب الداخلي والانخفاض شبه الشامل للأسعار العالمية للمنتجات الأساسية وتجميد أسعار بعض المنتجات المؤطرة.

وأما فيما يتعلق باحتياجات البنوك من السيولة، فقد تزايدت لتبلغ معدلا يُقدر بـ 14,9 مليار دينار في موفى سنة 2023 مقابل 11,2 مليار قبل سنة. وتعزى هذه الزيادة بشكل أساسي إلى تنامي الضغوط على المالية العمومية. وفي مواجهة محدودية الوصول إلى التمويل الدولي، كثفت الخزينة العمومية اللجوء إلى التداين الداخلي وهو ما أدى إلى الطلب المتزايد للقطاع البنكي على السيولة.

وبالنسبة لسنة 2024، فبرغم ظهور بوادر تحسن الاقتصاد التونسي وتوقع نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 1,6%، الذي يعكس خصوصا تحسن الموسم الفلاحي والأداء الجيد للنشاط السياحي، يظل النمو محتشما يكبحه تراجع أداء قطاع المحروقات في ظل غياب الاستثمارات واكتشاف حقول نفطية جديدة. وبالإضافة إلى ذلك، من شأن ضعف آفاق النمو في منطقة اليورو، وهي الشريك التجاري الرئيسي، أن تؤثر سلبا على الصناعات التونسية التصديرية.

ومن جهة أخرى وحتى مع ظهور بوادر لتراجع التضخم، فإن مساره المستقبلي يبقى غير واضح، إذ يظل معرضا لخطر عدة عوامل على غرار زيادة الأسعار الدولية وتنامي التوترات الجيوسياسية إلى جانب الإجهاد المائي المستمر والضغوطات المتراكمة على المالية العمومية، الأمر الذي يدعو إلى اتباع سياسة نقدية حذرة وتأجيل خفض نسب الفائدة. ولكن من شأن هذه العناصر أيضا أن تحدّ من استهلاك الأسر وتكبح نشاط الاستثمارات الخاصة.

وعلى المستوى الجبائي، ستستمر البلاد التونسية في مواجهة عجز مالي هام وذلك رغم بعض التراجع بالعلاقة مع جهود الإصلاح الجبائي ومحاولات التحكم في النفقات العمومية. وبقيت احتياجات التمويل كبيرة لا سيما بسبب زيادة خدمة الدين العام. وقد يقتضي هذا الوضع على الأرجح زيادة الاقتراض في السوقين الوطنية والدولية على حد سواء. ونتيجة لذلك، سيؤدي العجز العمومي الهيكلي وزيادة خدمة الدين إلى استنزاف الموارد وسيقلصان أيضا هامش الميزانية الذي يُعدّ ضروريا للشروع في سياسة الدفع الاقتصادي وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية.

وعلى ضوء استمرار هذه المخاطر والتحديات، لا بد من توخي الحذر في إدارة السياسات الاقتصادية والمالية العمومية للحفاظ على توازنات الاقتصاد الكلي وضمان الاستقرار المالي فضلا عن تحفيز الانتعاش الاقتصادي والاقتراب من تحقيق نمو مستدام. وتجدر الإشارة إلى أن تأثير تغير المناخ الذي يزيد من حدة الضغط على الموارد المائية يشكل تحديا آخر وليس بالهين.

جدول عدد 1-2 : تطور أهم مؤشرات الاقتصاد التونسي

(بملايين الدنانير ما عدا إشارة مغايرة)

التغيرات بـ %		*2024	2023	2022	2021	المسمى
*2024 2023	2023 2022					
الحسابات الوطنية						
		1,6	0,2	2,8	4,5	- نمو إجمالي الناتج المحلي بأسعار السنة السابقة
		8,6	16,1-	1,0	2,0-	* الفلاحة والصيد البحري
		0,9	2,2	3,1	5,3	* بدون اعتبار الفلاحة والصيد البحري
8,9	9,4	166.228	152.671	139.574	130.815	- إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية)
7,7	7,0	168.830	156.721	146.441	136.400	- إجمالي الدخل الوطني المتاح
7,7	7,6	14.247	13.225	12.286	11.575	- إجمالي الدخل الوطني المتاح للفرد (بالدينار)
8,7	10,1	161.046	148.206	134.608	123.821	- الاستهلاك الجملي
7,3	7,0	32.554	30.348	28.372	27.370	* الاستهلاك العمومي
9,0	10,9	128.492	117.858	106.237	96.451	* الاستهلاك الخاص
0,8	2,7	95,4	94,6	91,9	90,8	- النزعة الوسطية للاستهلاك (إجمالي الدخل الوطني المتاح) بـ % ¹
8,6-	28,0-	7.784	8.515	11.833	12.579	- إجمالي الادخار الوطني
0,8-	2,7-	4,6	5,4	8,1	9,2	- نسبة الادخار الوطني (بـ % من إجمالي الدخل الوطني المتاح) ¹
10,3	4,0	26.145	23.695	22.787	20.858	- إجمالي تكوين رأس المال الثابت
0,2	0,8-	15,7	15,5	16,3	15,9	- نسبة الاستثمار (بـ % من إجمالي الناتج المحلي) ¹
الأسعار						
	9,3		165,2	151,1	139,6	- مؤشر أسعار الاستهلاك (أساس 100 في سنة 2015)
	14,4		175,5	153,5	138,4	* المواد الغذائية والمشروبات
	7,5		161,6	150,3	140,0	* المواد غير الغذائية والخدمات
التشغيل						
	1,2		16,4	15,2	16,2	- نسبة البطالة (بـ %) ¹
	2,1		40,9	38,8	40,0	- نسبة بطالة الشباب من 15 إلى 24 سنة (بـ %) ¹
المدفوعات الخارجية						
	8,9		78,4	69,5	74,2	- نسبة تغطية الواردات بالصادرات (بـ %) ¹
	32,4-		17.069	25.231	16.211	- عجز الميزان التجاري (بحساب التكلفة تأميناً وشحناً)
	27,7		6.921	5.420	2.954	- المقايض السياحية
	5,4		8.817	8.367	8.001	- مداخيل الشغل
	8.881-		3.433	12.315	7.752	- العجز الجاري ²
	6,6-		2,2	8,8	5,9	بـ % من إجمالي الناتج المحلي ¹
	7.809		1.293-	9.102-	5.765-	- القدرة (+) / الحاجة (-) لتمويل الحساب المالي ²
	3.831		3.371	460-	338	ومنها : الأصول الاحتياطية ²
	2,5		16,4	13,9	21,7	- معامل خدمة الدين الخارجي (قروض العمليات الجارية) ¹
	5,6-		-	53,4	60,8	- نسبة التدين الخارجي (بـ % من إجمالي الناتج المحلي) ¹
المالية العمومية						
0,2	0,5-	25,1	24,9	25,4	23,3	- الضغط الجبائي (بـ % من إجمالي الناتج المحلي) ¹
0,8-	0,5-	6,6	7,4	7,9	7,7	- عجز الميزانية بـ % من إجمالي الناتج المحلي ^{3/1}
3,2-	0,7	79,8	83,0	82,3	79,6	- الدين العمومي (بـ % من إجمالي الناتج المحلي) ¹
المؤشرات النقدية⁴						
	9,0		120.398	110.504	101.269	- المكونة (ن3)
	1,1-		74,3	75,4	74,5	نسبة سيولة الاقتصاد (المكونة ن3 / إجمالي الناتج المحلي بـ %) ¹
	2.860		8.829	5.969	6.605	- صافي المستحقات على الخارج ²
	3.459		26.408	22.949	23.313	منها : صافي الموجودات بالعملة الأجنبية ²
	20		120	100	134	بحساب أيام التوريد ⁵
	9.542		41.304	31.762	26.860	- صافي المستحقات على الحكومة المركزية ²
	2,5		115.086	112.255	104.052	- المستحقات على الاقتصاد

المصادر : البنك المركزي التونسي والمعهد الوطني للإحصاء ووزارة الاقتصاد والتخطيط ووزارة المالية

* توقعات.

¹ التغيرات بالنقاط المئوية.

² التغيرات بملايين الدنانير.

³ بدون اعتبار تسديد الدين ومداخيل التخصيص والهبات.

⁴ الجهاز المالي.

⁵ التغيرات بعدد الأيام.

2-2. التحليل القطاعي للنمو الاقتصادي

سجل الاقتصاد الوطني، في سنة 2023، نموا يكاد يكون منعدما، حيث تأثر بالأساس بالركود الشديد الذي عرفه القطاع الفلاحي المتأثر بشدة الظروف المناخية غير المواتية. وتفاقم الوضع بسبب التراجع المستمر للنشاط الصناعي غير المعلمي بالإضافة إلى الأداء الضعيف لقطاع التصنيع. ورغم ذلك، تم تفادي تدهور النمو إلى مستوى أسوأ بفضل التماسك الجيد لقطاع الخدمات والمساهمة الإيجابية للضرائب الصافية من الدعم. ونتيجة لذلك، لم يسجل النمو إلا 0,2% في سنة 2023، وهي نسبة أقل بكثير من نسبة 2,8% المسجلة في سنة 2022 ونسبة النمو، في مرحلة ما قبل الجائحة، التي بلغت 4,5% سنة 2021.

وبالفعل، ساهم القطاع الفلاحي، الذي يعتمد بشدة على الري، بدرجة كبيرة في إبطاء وتيرة النمو الاقتصادي. حيث عرف هذا القطاع انكماشاً ملحوظاً يقدر بـ 16,1%، عقب تسجيله لنمو متواضع بنسبة 1,0% في سنة 2022، مما أدى إلى تراجع النمو الكلي بنقطة مائوية واحدة. ويُعزى السبب الرئيسي لهذا التراجع إلى موجة الجفاف الشديدة التي امتدت على أربع سنوات مما أدى إلى أزمة مائية واسعة النطاق. وكان لذلك تداعيات وخيمة على الإنتاج الفلاحي بمختلف أنواعه، ولكنها كانت أشد وطأة على الزراعات الكبرى بشكل خاص. وفي هذا السياق، عرف الموسم الفلاحي بين سنتي 2022 و2023 تقلصاً حاداً في محاصيل الحبوب التي بلغت 550 ألف طن مقابل 1790 ألف طن في الموسم الفارط، مسجلاً بذلك خسارة تتجاوز الثلثين. وعلاوة على ذلك، تراجع إنتاج زيت الزيتون والتمر والقوارص بنسبة 9,6% و7,6% و17,1% ليبلغ، على التوالي، 217 ألف طن و340 ألف طن و290 ألف طن، مقابل 240 ألف طن و368 ألف طن و350 ألف طن خلال الموسم السابق.

وتجدر الإشارة إلى أن النشاط الاقتصادي التونسي، ودون اعتبار القطاع الفلاحي، قد عرف أيضاً تباطؤاً إذ لم ينمو سوى بنسبة +2,2% مقابل +3,1% في سنة 2022.

أما بالنسبة للصناعات غير المعلمية، فقد استمر مسارها التنازلي في سنة 2023 (-2,6% مقابل -5,5% قبل ذلك بسنة) مما ساهم بشكل سلبي في النمو الكلي بنسبة 0,2 نقطة مائوية. ويرجع هذا الأمر إلى استمرار وجود بعض الصعوبات على مستوى القطاعات الاستخراجية والبناء مما عرقل انتعاشتها. وأصبح الانكماش أكثر حدة في قطاع المناجم (-2,3%) بما أن الإنتاج الوطني للفسفاط الخام عرف تراجعاً ملموساً في سنة 2023 بـ -20,7% مقارنة بالسنة السابقة، ليستقر في مستوى 2,8 مليون طن، مُسجلاً بذلك أضعف مستوياته منذ سنة 2018. ويعكس هذا الانخفاض تعليق النشاط في موقع الرديف إلى جانب اضطرابات الإنتاج في أم العرايس.

وبالإضافة إلى ذلك، استمر قطاع استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي في الانخفاض (-1,8%)، ليمتد بذلك المنحى التنزلي الذي لوحظ في السنة السابقة (-12,5%). وقد نتج هذا الوضع أساساً عن التراجع الطبيعي لعدة مواقع وعن التوقف المؤقت لإنتاج بعض منشآت النفط والغاز جراء المشاكل التقنية وفترات الصيانة. وبالفعل، وبعد انخفاض الإنتاج الوطني للنفط الخام بـ 14% في سنة 2022، فقد تراجع بنسبة 5% في سنة 2023، مع معدل إنتاج يومي استقر في حدود 33,1 ألف برميل في موفى ديسمبر 2023 مقابل 35,4 ألف برميل في السنة الفارطة. كما انخفض الإنتاج الوطني للغاز الطبيعي بنسبة 10% في سنة 2023، بعد تسجيل نسبة -7% في العام السابق.

أما قطاع البناء، فمزال يمر بصعوبات مسجلاً بذلك تراجعاً في قيمته المضافة بنسبة 4,0% في سنة 2023، مقابل -5,7% في سنة 2022.

وعلى صعيد الصناعات المعملية، تم تسجيل تقدم طفيف في سنة 2023 (+0,5% بعد +5,9% سنة 2022) مدعومة بالأساس بارتفاع القيمة المضافة للصناعات الميكانيكية والكهربائية بنسبة 5,8% (مقابل +8,4% سنة 2022)، والصناعات المختلفة (+3,0% مقابل +4,5%)، مساهمة بذلك بنسبة +0,3 نقطة و+0,1 نقطة مائوية، على التوالي، في النمو الإجمالي. وفي المقابل، سجلت صناعات النسيج والملابس والجلود، تباطؤاً حاداً (+0,1% مقابل +16,8%)، بالعلاقة مع انخفاض الطلب من منطقة الأورو. أما باقي قطاعات الصناعات المعملية، فقد شهدت انخفاضاً، لا سيما الصناعات الكيماوية (-7,6% مقابل -0,9%)، مرتبطة خصوصاً بانخفاض إنتاج الفسفاط ومشتقاته ومواد البناء والخزف والبلور (-7,0% مقابل -3,4%) والتي تأثرت بضعف نشاط البناء وكذلك الصناعات الغذائية (-2,5% مقابل +0,4%) المتأثرة بانكماش الإنتاج الفلاحي.

وبالنسبة لقطاع الخدمات، فقد تواصل أداءه الجيد طوال سنة 2023 (+3,1% مقابل +3,6% في سنة 2022) مساهماً بذلك إيجابياً بـ 1,9 نقطة مائوية في النمو الكلي.

وسجل قطاع خدمات التزل والمقاهي والمطاعم أعلى معدل له بنسبة 12,8% (مقابل +18,3% في سنة 2022)، مع مساهمة في النمو بنسبة +0,4 نقطة مائوية، حيث تواصل انتعاعه بعودة الطلب العالمي على السياحة والسفر عقب إعادة فتح باب السفر بعد الجائحة. ونتيجة لذلك، تزايد تدفق السياح الأجانب بنسبة 57,4% في سنة 2023، أي ما يعادل 8,1 مليون سائح مقابل 5,2 مليون سائح في السنة السابقة. وشملت هذه الزيادة بشكل خاص أدفاق السياح المغاربيين (5,4 مليون سائح مقابل 3,2 مليون في السنة الفارطة) بالإضافة إلى السياح حاملي الجنسيات الأوروبية (2,5 مليون مقابل 1,8 مليون). وفي نفس السياق، سجل إجمالي البيئات السياحية ارتفاعاً بنسبة 27%، إذ مر من 19,4 مليون وحدة في سنة 2022 إلى 24,6 مليون، ولكنها تبقى دون المستوى المسجل في مرحلة ما قبل الكوفيد (29,9 مليون وحدة).

وعلاوة على ذلك، تعزز تماسك قطاع الخدمات خلال سنة 2023 بفضل الخدمات المالية بشكل خاص (+4,1% مقابل +6,6% في سنة 2022) وخدمات النقل (+4,3% مقابل +13,2%) وقطاع المعلوماتية والاتصالات (+6,1% مقابل +0,8%) وبدرجة أقل التجارة (+1,2% مقابل +1,7%).

جدول عدد 2-2 : تطور القيمة المضافة حسب قطاع النشاط بالقيمة الحقيقية والمساهمة في النمو الاقتصادي

المساهمة في النمو الاقتصادي (بالنقاط المئوية)			نمو القيمة المضافة (%)			المسمى
*2024	2023	2022	*2024	2023	2022	
0,8	1,6-	0,1	8,6	16,1-	1,0	الزراعة والصيد البحري
0,2-	0,1	0,8	1,4-	0,5	5,9	الصناعات المعملية
						منها :
0,0	0,1-	0,0	0,5	2,5-	0,4	- الصناعات الفلاحية والغذائية
0,0	0,1-	0,0	5,1-	7,0-	3,4-	- صناعات مواد البناء والخزف والبلور
0,0	0,3	0,3	0,3-	5,8	8,4	- الصناعات الميكانيكية والكهربائية
0,2-	0,0	0,4	5,3-	0,1	16,8	- صناعات النسيج والملابس والجلود والأحذية
0,0	0,1-	0,0	1,0	7,6-	0,9-	- الصناعات الكيماوية
0,4-	0,2-	0,5-	5,0-	2,6-	5,5-	الصناعات غير المعملية
						منها :
0,0	0,0	0,0	3,4	2,3-	0,8-	- المناجم
0,3-	0,0	0,3-	9,1-	1,8-	12,5-	- استخراج النفط والغاز الطبيعي
0,1-	0,1-	0,2-	3,9-	4,0-	5,7-	- البناء
1,3	1,9	2,2	2,0	3,1	3,6	الخدمات
						منها :
0,1	0,1	0,2	0,5	1,2	1,7	- التجارة والصيانة والتصليح
0,1	0,2	0,5	2,3	4,3	13,2	- النقل والتخزين
0,1	0,2	0,0	2,8	6,1	0,8	- المعلومات والاتصالات
0,2	0,4	0,5	6,3	12,8	18,3	- النزل والمقاهي والمطاعم
0,1	0,2	0,3	2,5	4,1	6,6	- النشاط المالي
1,6	0,2	2,8	1,6	0,2	2,8	إجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق

المصادر : المعهد الوطني للإحصاء ووزارة الاقتصاد والتخطيط

* توقعات.

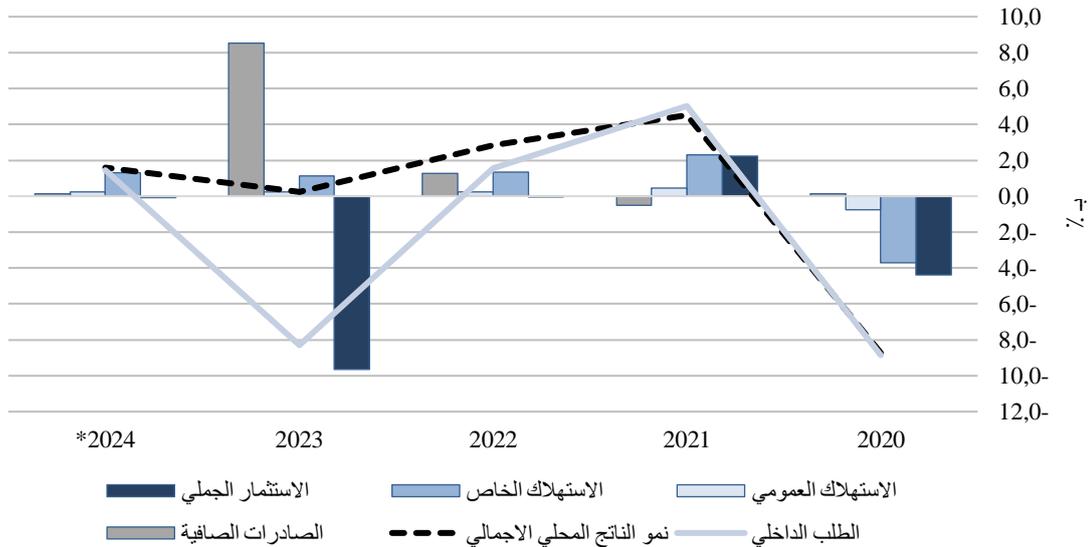
وبالنسبة لسنة 2024، تشير التقديرات إلى تسارع معتدل في النشاط الاقتصادي (+1,6%). ويعكس هذا التطور العودة المنتظرة للقطاع الفلاحي بفضل تحسن الظروف المناخية التي يُتوقع أن تستفيد منه الفروع الفلاحية الرئيسية، وعلى وجه الخصوص زراعة الحبوب والزيتون، بالإضافة إلى صمود خدمات السوق، وإن كان بنسق أقل من العام السابق. لكن من المتوقع أن يتراجع النشاط الصناعي في عام 2024 بعد انكماش ذلك المتعلق بالقطاع الصناعي، في علاقة بتأثير ضعف النشاط في منطقة الأورو على الصناعات التحويلية المصدرة، واستمرار الصعوبات في قطاع الصناعات الاستخراجية، في ظل غياب استثمارات أجنبية مباشرة واكتشافات جديدة لحقول النفط، وكذلك ضعف نشاط المناجم والفسفاط ومشتقاته، بالإضافة إلى استمرار تراجع نشاط البناء.

3-2. الطلب الجملي

في سياق تدهور الوضع الاقتصادي، على الصعيدين العالمي والوطني، عرف تطور **الطلب الجملي** في سنة 2023 تقلصا ملحوظا في مستوى **الطلب الداخلي** من حيث الحجم، وهو ما أثر بالأساس على تنوع المخزون، إلى جانب تباطؤ إجمالي تكوين رأس المال الثابت والاستهلاك لدى الأسر، بالتزامن مع ضعف تطور الاستهلاك العمومي. ونتيجة لذلك، كانت مساهمة الطلب الداخلي في النمو سالبة، بنسبة -8,3 نقاط مائوية، مقابل مساهمة موجبة قدرها 1,6 نقطة في سنة 2022.

بينما ظلت مساهمة **صافي الطلب الخارجي** إيجابية للسنة الثانية على التوالي، بل تعززت أكثر حيث ارتفعت لتبلغ 8,5 نقطة مائوية مقابل 1,3 نقطة في سنة 2022، مما يعكس، على وجه الخصوص، تراجع حجم الواردات مقابل الزيادة المتواصلة في حجم الصادرات، وإن كان ذلك ينسق أبطأ من السنة السابقة.

رسم بياني عدد 1-2 : مساهمة مختلف مكونات الطلب الجملي في النمو الاقتصادي



المصدر : حسابات أعدها البنك المركزي التونسي على أساس بيانات وزارة الاقتصاد والتخطيط

* توقعات

1-3-2 الطلب الداخلي

في ظل الظرف الاقتصادي الذي شهدته سنة 2023، عرف **الطلب الداخلي** تراجعاً بنسبة 7,3٪ بحساب القيمة الحقيقية، وتطوراً طفيفاً بحساب الأسعار الجارية، بنسبة 0,9٪، وهو ما يعكس تباطؤ مكوناتها الرئيسية، ألا وهما الاستهلاك والاستثمار.

وإجمالاً، استمر **الاستهلاك النهائي الوطني** في نسقه البطيء في سنة 2023، بحساب القيمة الحقيقية، بنسبة 1,4٪ مقابل 1,7٪ قبل سنة، مما أدى إلى تراجع مساهمته في النمو الاقتصادي بـ 0,2 نقطة مائوية

ليصل إلى 1,4 نقطة. وقد أثر هذا التطور بشكل رئيسي على الاستهلاك الخاص، فيما حافظ الاستهلاك العمومي على نفس مساهمته للعام السابق، أي بنسبة 0,2 نقطة مئوية. وفي المقابل، استمر ارتفاع الاستهلاك الجُملي، بالأسعار الجارية، حيث انتقل من 8,7% في سنة 2022 إلى 10,1% في سنة 2023، بنسق أسرع من نسق إجمالي الدخل الوطني المتاح الذي بلغ 7,0%، لترتفع النزعة الوسطية للاستهلاك إلى مستوى 94,6% من إجمالي الدخل الوطني المتاح مقابل 91,9% في سنة 2022.

أما الاستهلاك الخاص، الذي يمثل المكونة الرئيسية للطلب الداخلي بحصة قدرها 77,2% من إجمالي الناتج المحلي، فقد ارتفع بنسبة 10,9% بالأسعار الجارية، مقابل 10,1% في سنة 2022. واقتصر نمو استهلاك الأسر بالقيمة الحقيقية على 1,5% مقابل 1,8% قبل سنة. وبالفعل، عرف الاستهلاك تباطؤا للسنة الثانية على التوالي، جراء ضعف النشاط الاقتصادي واستمرار المستوى العالي للبطالة وتسارع نسق التضخم، مما أثر بشكل بالغ على مداخيل الأسر ومقدرتها الشرائية، ناهيك عن الاقتراض الذي ما انفكت تكلفته تتزايد.

وبخصوص الاستهلاك العمومي، فقد واصل ارتفاعه بحساب الأسعار الجارية (7,0% في سنة 2023 مقابل 3,7% في سنة 2022)، فيما شهد، بالأسعار القارة، نفس التطور المسجل خلال السنة الفارطة، أي تغيرا طفيفا بنسبة 1,1%، وهو ما يعكس ترشيد النفقات العمومية، خاصة منها نفقات التسيير التي لم تسجل سوى زيادة بنسبة 1% مقابل 21,3% في سنة 2022. وعرفت أعباء الدعم، بشكل خاص، تراجعاً بنسبة 4,4% لتتنزل إلى مستوى 7,5% من إجمالي الناتج المحلي بعد أن كانت 8,6% في سنة 2022، وذلك تبعا لانخفاض أسعار المواد الأساسية في الأسواق الدولية. وبالمثل، عرفت نفقات التأجير العمومي، التي تشكل البند الأهم من نفقات الميزانية بحصة من إجمالي الناتج المحلي تبلغ 14,2%، تراجعاً من 4,7% في سنة 2022 إلى 2,3% في سنة 2023.

وفيما يتعلق بالاستثمارات، زاد إجمالي تكوين رأس المال الثابت بنسق أقل مما كان عليه قبل سنة، سواء بحساب الأسعار الجارية أو بحساب القيمة الحقيقية، أي بنسبة 4,0% و 0,5%، على التوالي، مقابل 9,3% و 2,3% في سنة 2022. ويُعزى هذا التطور أساساً إلى استئناف الاستثمار العمومي في علاقة بنفقات التجهيز التابعة للدولة (+20,0% مقابل -0,8%) إلى جانب استمرار ارتفاع الاستثمارات الأجنبية المباشرة (+8,2%). وعليه، عرفت نسبة الاستثمار انخفاضا حيث تراجعت من 16,3% إلى 15,5% من إجمالي الناتج المحلي، بين سنة وأخرى.

2-3-2 الطلب الخارجي

لم تحقق صادرات السلع والخدمات في سنة 2023 بحساب الأسعار الجارية سوى ارتفاعاً بنسبة -9,6% مقابل 29,5% قبل سنة، أي بنسق قريب من تطور الناتج المحلي الإجمالي، ممّا أدى إلى ركود النزعة

الوسطية للتصدير عند مستوى 51,0%. وتأثرت صادرات السلع، بشكل خاص، بالتزامن مع التراجع الملحوظ للإنتاج في قطاعي الفسفاط والمحروقات مع التباطؤ المُسجّل في قطاعي الفلاحة والصناعات المعملية، دون اعتبار الصناعات الميكانيكية والكهربائية التي برهنت على تماسكها أمام ضعف الطلب الخارجي. بيد أن هذا المنحى عرف تخفيفاً جزئياً بفضل تحسّن مداخل الخدمات، خاصة منها المتأتية من السياحة والنقل الجوي والتي عرفت زيادة بنسبة 27,7% و25,4%، على التوالي، بحساب الأسعار الجارية. أما على صعيد واردات السلع والخدمات، فقد تقلصت بنسبة 5,4% بحساب الأسعار الجارية، بعد تسجيلها ارتفاعاً بنسبة 32,3% قبل سنة، وذلك بالعلاقة مع التدني الملحوظ في الأسعار الدولية الذي تزامن مع ضعف النشاط الاقتصادي والطلب المحلي. وأثر هذا الانخفاض بالأساس على واردات الطاقة، وبدرجة أقل، على واردات المواد الأولية ونصف المصنعة والمواد الغذائية، ناهيك عن تباطؤ نسق مشتريات مواد التجهيز والمواد الاستهلاكية.

جدول عدد 2-3: تطور الموارد والاستعمالات بأسعار السنة السابقة (بـ%)

المسمى	2020	2021	2022	2023	*2024
إجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق	8,7-	4,5	2,8	0,2	1,6
واردات السلع والخدمات	16,6-	10,9	11,5	8,1-	0,2
مجموع الموارد = مجموع الاستعمالات	11,5-	6,5	5,8	3,1-	1,1
الاستهلاك النهائي	4,9-	2,9	1,7	1,4	1,6
- العمومي	4,1-	2,2	1,1	1,1	1,2
- الخاص	5,1-	3,1	1,8	1,5	1,7
إجمالي تكوين رأس المال الثابت	22,4-	4,0	2,3	0,5	4,6
الطلب الداخلي	8,0-	4,6	1,4	7,3-	1,4
صادرات السلع والخدمات	20,0-	11,9	17,3	6,4	0,5

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء ووزارة الاقتصاد والتخطيط (ميزانية الدولة لسنة 2024)

* توقعات

وبالنسبة لسنة 2024، يُنتظر أن يقترن تحسن النشاط الاقتصادي بعودة التوازن للنمو لفائدة الطلب الداخلي، الذي ستصبح مساهمته إيجابية مجدداً بمقدار 1,5 نقطة مائوية، بعد أن سجل تراجعاً في سنة 2023. وتُعزى هذه الانتعاشة خاصة إلى تواصل تعزّز الاستثمارات والتحسين الطفيف على مستوى الاستهلاك الخاص، مقابل ضعف تطور الاستهلاك العمومي نتيجة لمواصلة تشديد السياسة المالية.

ويُتوقع أن يعرف الطلب الخارجي بدوره تراجعاً ملموساً، وذلك عائد خاصة إلى التوقعات الاقتصادية الضعيفة لمنطقة الأورو، مما يؤثر على الصناعات المعملية التصديرية، وإلى الصعوبات المستمرة في قطاع الطاقة. وفي المقابل، يُنتظر أن تشهد سنة 2024 انتعاشة على مستوى صادرات الفسفاط ومشتقاته، وتواصل تحسن النشاط السياحي وموسم فلاحياً أفضل مما سبق.

4-2. هيكل الاستثمارات وتمويلها

واصل الادخار الوطني، خلال سنة 2023، تراجعته بنسبة أكثر حدة من العام السابق، أي -28٪ مقابل -5,9٪. وأدى هذا التطور إلى انخفاض نسبة الادخار من 8,1٪ من إجمالي الدخل الوطني المتاح إلى 5,4٪، من سنة إلى أخرى، مقابل نسبة استثمار بلغت 15,5٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وعليه، وصلت فجوة التمويل بين الاستثمار والادخار إلى 9,9٪ من إجمالي الناتج المحلي (فجوة بنسبة 7,8٪ من إجمالي الناتج المحلي باعتبار التغيير في قيمة المخزونات).

ويعود تدني الادخار الوطني، للسنة الثانية على التوالي، إلى ركود النشاط الاقتصادي الذي تزامن مع التضخم، ملقياً بتبعاته على مداخل مختلف الجهات الاقتصادية، في ظلّ تنامي الاستهلاك الجُملي. ومما ساهم في هذا التطور أيضاً، الزيادة المعتدلة في تحويلات التونسيين المقيمين بالخارج (+3,7٪) التي ارتفعت لتبلغ 8.676 مليون دينار.

(بملايين الدنانير ما عدا إشارة مغايرة)

جدول عدد 4-2 : التمويل الداخلي للاستثمارات

التغيرات بـ٪		*2024	2023	2022	2021	المسمى
*2024 2023	2023 2022					
10,3	4,0	26.145	23.695	22.787	20.858	إجمالي تكوين رأس المال الثابت الجملي
		15,7	15,5	16,3	15,9	(بـ ٪ من إجمالي الناتج المحلي)
		13.831-	11.746-	1.360	0.527-	التغير في قيمة المخزونات
3,1	50,5-	12.315	11.949	24.148	20.331	مجموع حاجيات التمويل (إجمالي تكوين رأس المال الثابت + التغيير في قيمة المخزونات)
8,6-	28,0-	7.783	8.516	11.833	12.579	الادخار الوطني
		4,6	5,4	8,1	9,2	- بـ ٪ من إجمالي الدخل الوطني المتاح
						نسبة التمويل الداخلي
		29,8	35,9	51,9	60,3	- الادخار الوطني / إجمالي تكوين رأس المال الثابت (بـ ٪)
		63,2	71,3	49,0	61,9	- الادخار الوطني / مجموع حاجيات التمويل (بـ ٪)

المصدر : وزارة الاقتصاد والتخطيط

* توقعات

وبخصوص ادخار الإدارة المركزية، فقد سجل حاصل الموارد الذاتية والهبات، قياساً بالنفقات الجارية بما في ذلك فوائد الدين، بعض التحسن، حيث تراجع من -1.353 مليون دينار إلى -650 مليون دينار بين سنة وأخرى. ويُعزى هذا التطور إلى ارتفاع المقايض الذاتية مقابل التحكم في النفقات، مع استثناء فوائد الدين التي واصلت مسارها التصاعدي لترتفع من 4.663 مليون دينار إلى 5.831 مليون دينار.

وعلاوة على ذلك، تسارع نسق زيادة الاستثمار على نحو يفوق نسق الادخار الوطني، مما أدى إلى خفض مساهمة الادخار في تمويل الاستثمارات، للسنة الثانية على التوالي. وعليه، تراجعت نسبة التمويل الداخلي للاستثمار لتبلغ 35,9٪ من إجمالي تكوين رأس المال الثابت في سنة 2023، مقابل 51,9٪ قبل سنة.

وباعتبار التغير في قيمة المخزونات، عرفت هذه النسبة تحسنا حيث سجلت ارتفاعا من 49,0٪ إلى 71,3٪ بين سنة وأخرى.

وبالنسبة لسنة 2024، يُنتظر أن يتحسن الادخار بنسق أقل من نسق الاستثمارات، وهو ما سيتجسد في شكل ارتفاع في حاجيات التمويل الخارجي إلى حدّ ما.

2-5. سوق الشغل والأجور

لا تزال سوق الشغل في تونس مُثقلة بمجموعة من العوامل الهيكلية التي تعيق انتعاش التشغيل، لا سيما ضعف النشاط الاقتصادي، ونقص الاستثمار والمشاريع ذات التشغيلية العالية.

وبلغ النمو الاقتصادي في سنة 2023 بالكاد 0,2٪، وهو ما أدى إلى خسائر في مواطن الشغل بحوالي 83 ألف موطن، وذلك للمرة الأولى منذ سنة ظهور الجائحة، ليرتفع بذلك إجمالي عدد العاطلين عن العمل إلى 667,5 ألف، مما زاد النسبة الجمالية للبطالة بنسبة 1,2 نقطة مئوية، لتصل إلى 16,4٪، في نهاية العام، مقابل 15,2٪، في موفى سنة 2022.

وحسب الجنس، تجدر الملاحظة أن هناك فجوة واسعة بين نسبة البطالة في صفوف النساء (22,2٪) وفي صفوف الرجال (13,8٪). ومن حيث الفئة العمرية، ارتفعت نسبة البطالة في صفوف الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عامًا، لتبلغ 40,9٪ مقابل 38,8٪ في سنة 2022، وهو مستوى أعلى بكثير من المعدل الوطني.

ومن جهة أخرى، تراجعت نسبة البطالة في صفوف الشباب من خريجي التعليم العالي بنسبة 0,8 نقطة مئوية بين سنتي 2022 و2023، لتصل إلى 23,2٪. ومع ذلك، تظل البطالة في صفوف الخريجين مصدر قلق، خاصة وأن الطلب على الشغل من هذه الفئة في تزايد مستمر.

وعلى هذا الأساس، تم إدراج تنقيحات جديدة على البرامج الجارية للصندوق الوطني للتشغيل وعلى شروط وصيغ الانتفاع بها، وذلك عن طريق إصدار الأمر عدد 461 لسنة 2023 المؤرخ في 5 جوان 2023 بهدف تحسين تشغيلية الشباب الباحثين عن شغل، وإعادة إدماج فاقد الشغل ودفع نسق احداث المؤسسات في إطار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والشركات الأهلية والحفاظ على ديمومة المؤسسات الصغرى.

وفي هذا الصدد، وفي إطار تشجيعها للمبادرة الخاصة التي تُعدّ المصدر الرئيسي لاستحداث مواطن الشغل، خصصت الحكومة التونسية الأموال اللازمة لرفع سقف التمويل لفائدة لصالح باعثي المشاريع من الشباب. وبالفعل، تمت تعبئة أموال إضافية تناهز 20 مليون دينار في سنة 2023 لفائدة حوالي 4000 خريج من التعليم العالي عبر البنك التونسي للتضامن (BTS)، مما سمح له برفع سقف القروض لصالحهم من 150 ألف إلى 200 ألف دينار.

وبالإضافة إلى ذلك، تم بتاريخ 21 نوفمبر 2023 الإعلان عن إطلاق برنامج خاص لدعم الشركات الصغرى التي تواجه صعوبات، من خلال منحها إعانات للمساهمة في تمويل مشاريعها ومرافقتها بعد مرحلة بعث المشروع، بمخصصات قدرها 34 مليون دينار. وفي إطار نفس البرنامج، أعلنت وزارة التشغيل والتكوين المهني في الشهر ذاته عن توفير منحة تمويل (تصل إلى 50٪ من تكلفة الاستثمار ولا يتجاوز سقفها 15 ألف دينار) لفائدة الباعثين الشبان الذين حصلوا على الموافقة المبدئية للتمويل من البنك التونسي للتضامن، والذين يجدون صعوبة في تمويل مشاريعهم ذاتيا.

كما أعلنت الحكومة في منتصف شهر جوان من سنة 2023 عن إطلاق صندوق التشغيل والشباب، في إطار شراكة مع الأمم المتحدة والذي يهدف إلى تمويل مشاريع التمكين الاقتصادي، ودعم بعث المشاريع ومختلف برامج دعم التشغيل، وهو ما من شأنه أن يعزز تشغيلية الشباب، خاصة الخريجين منهم، وإدماجهم في الحياة العملية وفي أوساط الأعمال.

جدول عدد 2-5 : المؤشرات الرئيسية للتشغيل (بالآلاف ما عدا إشارة مغايرة)

التغيرات بـ %	2023 2022	2023	2022	2021	2020	2019	2018	المسمى
1,0-	0,9-	4.084	4.124	4.160	4.159	4.190	4.153	- مجموع السكان النشيطين
0,7-	0,5-	45,8	46,5	47,0	47,3	48,1	48,0	- النسبة الجمالية للنشاط (بـ %)
2,4-	0,4	3.416	3.500	3.486	3.434	3.566	3.508	- السكان النشيطون المشتغلون
				38,5	39,0	41,0	40,0	- نسبة التشغيل (بـ %)*
96,2-	40,6-	83,4-	12,8	53,4	132,6-	58,0	28,0	- إحدائات الشغل
7,1	7,4-	668	624	674	725	624	645	- عدد العاطلين عن العمل
1,2	1,0-	16,4	15,2	16,2	17,4	14,9	15,5	- النسبة الجمالية للبطالة (بـ %)
								ومنها :
2,1	1,2-	40,9	38,8	40,0	42,5	33,8	33,4	نسبة بطالة الشباب ما بين 15 و24 سنة (بـ %)

المصدر : المعهد الوطني للإحصاء

* التغيرات بحساب النقاط المئوية

** التغيرات بالآلاف.

ومن جانبه، سجل عدد السكان النشيطين المشتغلين تراجعاً بنسبة 2,4٪ ليصل إلى 3.416,2 ألفاً، في سنة 2023، مقابل 3.499,6 ألفاً قبل سنة. ويظهر التوزيع القطاعي للمشتغلين أن قطاع الخدمات يبقى القطاع المُشغّل الرئيسي في تونس، إذ يستأثر بنسبة 54٪ من المجموع، يليه قطاع الصناعات المعملية بنسبة 18٪. وبالمقابل، سُجّلت النسبة الأدنى من المشتغلين في قطاعي الفلاحة والصيد البحري وقطاع الصناعات غير المعملية، وتبلغ حصتهما على التوالي 15٪ و13٪. ومن الجدير بالتأكيد أيضاً أن تدني عدد المشتغلين خلال سنة 2023 قد شمل معظم القطاعات الاقتصادية، باستثناء قطاع الفلاحة والصيد البحري الذي سجل زيادة بنسبة 4,6٪، أي ما يعادل 512 ألف موطن شغل.

أما فيما يتعلق بالأجور، فقد استقر كل من الأجر الأدنى المهني المشترك المضمون، بالنسبة للقطاعات غير الفلاحية، والأجر الأدنى الفلاحي المضمون في نفس المستوى، خلال سنة 2023، نتيجة الارتفاع الذي سجله في شهر أكتوبر 2022.

وعلاوة على ذلك، وبموجب الاتفاقية التي تمتد على ثلاث سنوات (2023 و2024 و2025) والمبرمة في 15 سبتمبر 2022 بين الحكومة والاتحاد العام التونسي للشغل، انتفع أعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية، في سنة 2023، بالقسط الثاني من الترفيعات، والتي تراوحت بين 65 ديناراً و100 دينار، وفقاً للأصناف.

أما في القطاع الخاص، فقد انتفع الأجراء خلال سنة 2023، بزيادة قدرها 6,75% وذلك في إطار تطبيق الاتفاقية المبرمة في سنة 2022، بين الاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية.

(بالدنانير ما عدا إشارة مغايرة)

جدول عدد 2-6 : تطور الأجور الدنيا القانونية

المسمى	جوان 2017	أوت 2018	ماي 2019	أكتوبر 2020	أكتوبر 2022	التغيرات بـ %	
						أكتوبر 2020 ماي 2019	أكتوبر 2022 أكتوبر 2020
الأجر الأدنى المهني المشترك المضمون							
- أجر الساعة بالمليمت							
* نظام 48 ساعة في الأسبوع	1,717	1,820	1,938	2,064	2,208	6,5	7,0
* نظام 40 ساعة في الأسبوع	1,763	1,866	1,984	2,110	2,254	6,4	6,8
- الأجر الأدنى الشهري							
* نظام 48 ساعة في الأسبوع	357,136	378,560	403,104	429,312	459,264	6,5	7,0
* نظام 40 ساعة في الأسبوع	305,586	323,439	343,892	365,732	390,692	6,4	6,8
الأجر الأدنى الفلاحي المضمون ليوم عمل	13,736	14,560	15,510	16,512	17,664	6,5	7,0

المصدر : الرائد الرسمي للجمهورية التونسية

2-6. المالية العمومية¹

على الرغم من تواصل الضغوط الناجمة عن توالي الصدمات الخارجية على غرار الأزمة الصحية والحرب بين روسيا وأوكرانيا وتغير المناخ وغيرها، تمكن الاقتصاد التونسي من تخفيف وطأة التداعيات السلبية لهذه العوامل في سنة 2023، عاكساً بذلك علامات تماسكه.

وبالفعل وعلى صعيد المالية العمومية، أدت نتائج تنفيذ ميزانية الدولة في سنة 2023 إلى عجز قدره -7,4% من إجمالي الناتج المحلي مقابل -7,9% في سنة 2022، دون احتساب الهبات ومداخيل الأملاك

¹ المصدر : وزارة المالية.

المصادرة. ويُعزى ذلك بالأساس إلى زيادة المقابيض الجبائية بنسبة 7,3% من جهة، وإلى الجهود المبذولة للتحكم في النفقات الجارية من جهة أخرى.

وعرفت نسبة التداين العمومي ارتفاعاً من 82,3% إلى 83,0% من إجمالي الناتج المحلي، من سنة إلى أخرى. مع ذلك، تظل هذه النسبة في مستويات مرتفعة، مما يفرض نفس التحديات لاستدامة مجاميع المالية العمومية.

وبالفعل، اتجهت جهود الدولة، في سنة 2023، نحو تحسين نجاعة المنظومة الجبائية وتعزيز تحصيل الموارد الذاتية، عن طريق مجموعة من التدابير المتعلقة أساساً بإدماج الاقتصاد الموازي ومكافحة التهرب الضريبي وتعزيز النمو الشامل. كما بُذلت جهود أخرى في مجال الانضباط المالي، عن طريق ترشيد النفقات العمومية بالأساس.

2-6-1 موارد ميزانية الدولة

سجل مجموع موارد ميزانية الدولة، خلال سنة 2023، زيادة بنسبة 14,2% ليصل إلى 69.291,1 مليون دينار. ويعود هذا التطور في جوهره إلى ارتفاع الموارد الذاتية بنسبة 5,5% وإلى توسيع نطاق تعبئة موارد الخزينة، التي زادت بنسبة 32,5% لتصل إلى 26.059,7 مليون دينار.

ولكن تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من توجهات المالية العمومية التي اتخذتها الدولة والرامية إلى إعادة هيكلة المقابيض على نحو يعزز حصة الموارد الذاتية، فقد اتسم تمويل الميزانية بتزايد مساهمة موارد الخزينة بـ 5 نقاط مائوية، من سنة إلى أخرى، لتصل إلى 37,6% من مجموع الموارد، مقابل انخفاض الموارد الذاتية والهبات التي تراجعَت من 67,6% في سنة 2022 إلى 62,4% في سنة 2023.

جدول عدد 2-7: توازن ميزانية الدولة

(بملايين الدينير ما عدا إشارة مغايرة)

التغيرات بـ %		*2024	2023	2022	المسمى
2024 2023	2023 2022				
13,7	5,5	49.160,0	43.231,5	40.992,9	مجموع موارد الميزانية
15,8	7,3	44.050,0	38.047,3	35.449,4	المقاييس الجبائية
6,2	7,6	4.760,0	4.483,9	4.165,5	المقاييس غير الجبائية
50,0-	49,2-	350,0	700,3	1.378,0	الهيئات
11,0	6,4	59.805,0	53.858,0	50.626,9	مجموع أعباء الميزانية
9,7	2,3	23.711,1	21.607,6	21.124,8	نفقات التأجير
3,3	14,5	2.538,4	2.458,1	2.146,1	نفقات التسبير
7,8	1,9	19.696,2	18.270,5	17.931,6	نفقات التدخلات
6,2-	21,5	5.274,0	5.624,2	4.627,3	نفقات الاستثمار
0,4	50,0-	67,1	66,8	133,7	نفقات العملية المالية
17,3	25,0	6.838,0	5.830,8	4.663,4	أعباء التمويل
-	-	1.680,2	-	-	نفقات طارئة وغير موزعة
-	-	11.515,0-	11.326,8-	11.056,9-	حاصل الميزانية دون اعتبار التخصيص ومداخل الأملك المصادرة والهبات
-	-	6,6-	7,4-	7,9-	بـ % من إجمالي الناتج المحلي
10,2	32,5	28.708,0	26.059,7	19.667,8	مجموع موارد الخزينة
47,8	4,2	28.188,0	19.069,9	18.304,0	موارد الاقتراض
11,3-	26,1	11.743,0	13.245,0	10.502,6	اقتراض داخلي
182,3	25,3-	16.445,0	5.825,0	7.801,4	اقتراض خارجي
92,6-	412,5	520,0	6.989,7	1.363,7	موارد الخزينة الأخرى
22,1-	2,4	200,0	256,8	250,9	استخلاص أصل القروض
95,2-	505,0	320,0	6.732,9	1.112,8	موارد الخزينة الأخرى
10,2	32,5	28.708,0	26.059,7	19.667,8	مجموع أعباء الخزينة
19,7	52,6	17.863,0	14.920,0	9.778,1	تسديد أصل الدين
3,3-	51,9	8.119,0	8.398,3	5.530,3	الدين الداخلي
49,4	53,5	9.744,0	6.521,7	4.247,8	الدين الخارجي
0,2	10,3	10.645,0	10.626,5	9.633,9	تمويل العجز بما في ذلك مداخل التخصيص والهبات والأملك المصادرة
61,0-	100,7	200,0	513,1	255,7	قروض وتسديت الخزينة الصافية

المصدر: وزارة المالية

* توقعات (ق.م 2024)

2-6-1-1-6-1 موارد الميزانية

اتسمت السنة المالية 2023 بزيادة الموارد الذاتية، وإن كان ذلك ينسب أقل سرعة من السنة المحاسبية السابقة، وذلك راجع بالأساس إلى التباطؤ الملحوظ في وتيرة النمو الاقتصادي. ويعكس هذا التطور تحسن مستوى الاستخلاص بفضل تعزيز آلية مكافحة التهرب الضريبي وغيرها من التدابير، على غرار الترفيع الظرفي في المساهمة التضامنية الاجتماعية للأشخاص المعنويين، وإحداث الضريبة على الثروة العقارية، وزيادة الحد الأدنى للخطايا على المعاملات النقدية، ومراجعة الحد الأدنى للضريبة على دافعي الضرائب الخاضعين للنظام التقديري، إلى جانب الترفيع في نسب خطايا التأخر في إيداع التصاريح.

ونتيجة لذلك، سجلت المقاييس الجبائية ارتفاعاً بنسبة 7,3٪ في سنة 2023، مقابل 16,6٪ في سنة 2022، لتبلغ 38.047,3 مليون دينار. ويُعزى هذا التطور بالأساس إلى السير الجيد للأداءات المباشرة (+11,4٪ مقابل +13,5٪ في سنة 2022) نتيجة لزيادة الضريبة على الدخل (+12,9٪ مقابل +6,2٪) الناجمة عن البرنامج الجديد للزيادة العامة في الأجور في القطاع العام الذي أُقرّ في سنة 2022. وفي المقابل، عرفت الضريبة على الشركات تباطؤاً ملحوظاً (+7,9٪ مقابل +35٪) على خلفية التراجع الحاد للضرائب المحصلة من الشركات النفطية (-31,5٪)، في ظل تقلص الإنتاج الوطني للمحروقات، الذي تزامن مع تراجع معدل السعر العالمي لبرميل النفط (متوسط سعر البرميل 82,6 دولار في سنة 2023 مقابل 101,2 دولار في سنة 2022). وفي المقابل، تواصل ارتفاع الضرائب المتأتية من الشركات غير النفطية بنسق مطرد (+27٪ مقابل +21٪ في سنة 2022)، وذلك راجع خاصة للنمو الاقتصادي المسجل في سنة 2022 (+2,8٪).

أما على مستوى المقاييس المتأتية من الضرائب والأداءات غير المباشرة فقد عرفت بدورها تباطؤاً في سنة 2023، حيث ارتفعت بنسبة +4,6٪ مقابل +18,8٪ قبل سنة. ويعود هذا التباطؤ خاصة إلى المردود المتواضع للأداء على القيمة المضافة (+2,8٪ مقابل +16,1٪)، تبعاً لضعف الاستهلاك الخاص. وزاد المعلوم على الاستهلاك بنسبة 5,7٪ مقابل 12,5٪ قبل سنة، وذلك خاصة جراء ارتفاع أسعار السجائر في أوت 2023. فضلاً عن ذلك، تم تسجيل ارتفاع محدود في المعاليم الجمركية (+3,6٪ مقابل +25,6٪) جراء تراجع الواردات.

ومن جهة أخرى، وباعتبار ارتفاع إجمالي الناتج المحلي الاسمي بنسبة 9,4٪، عرف الضغط الجبائي في سنة 2023، تراجعاً طفيفاً حيث انخفض من 25,4٪ في سنة 2022 إلى 24,9٪ في سنة 2023.

جدول عدد 2-8 : موارد الميزانية

(بملايين الدينار ما عدا إشارة مغايرة)

التغيرات بـ %		*2024	2023	2022	المسمى
2024 2023	2023 2022				
15,8	7,3	44.050,0	38.047,3	35.449,4	المقاييس الجبائية
13,3	11,4	18.157,0	16.026,4	14.390,0	- الأداءات المباشرة
8,9	12,9	12.383,0	11.372,8	10.075,3	* الضريبة على الدخل
24,1	7,9	5.774,0	4.653,6	4.314,7	* الضريبة على الشركات
17,6	4,6	25.893,0	22.020,8	21.059,4	- الضرائب والأداءات غير المباشرة
					منها:
12,7	2,8	11.791,0	10.461,9	10.174,0	* الأداء على القيمة المضافة
14,7	5,7	4.369,0	3.809,4	3.604,0	* المعلوم على الاستهلاك
6,2	7,6	4.760,0	4.483,9	4.165,5	المقاييس غير الجبائية
					منها:
33,7-	12,9	1.369,0	2.064,4	1.828,7	- مداخيل عبور أنبوب الغاز
107,0	2,6-	1.260,0	608,8	624,9	- مداخيل المساهمات
-	-	520,0	-	45,0	- التخصيص ومداخيل الأملاك المصادرة
50,0-	49,2-	350,0	700,3	1.378,0	الهيئات
13,7	5,5	49.160,0	43.231,5	40.992,9	مجموع موارد الميزانية

المصدر : وزارة المالية

* توقعات (ق.م 2024)

أما بالنسبة للمقاييس غير الجبائية، فقد عرفت زيادة في سنة 2023 قدرها 7,6% مقابل +34,4% في سنة 2022، لتبلغ 4.483,9 مليون دينار. ويعود هذا التطور بالخصوص إلى ارتفاع مداخيل الإتاوة على أنبوب الغاز العابر للبلاد التونسية (+235,7 مليون دينار)، والذي حدّ أثره بفعل تراجع مداخيل المساهمات بمبلغ قدره 16,1 مليون دينار.

ومن جهتها، سجلت الهيئات هبوطا ملحوظا بنسبة 49,2% حيث تراجع مستواها من 1.378 مليون دينار في سنة 2022 إلى 700,3 مليون دينار في سنة 2023. ومن المتوقع أن يتواصل هذا المسار التنزلي في السنة التالية لينحصر في حدود 350 مليون دينار.

وبالنسبة لسنة 2024، تشير التقديرات إلى ارتفاع المقاييس غير الجبائية بنسبة 6,2% وذلك مع الأخذ بعين الاعتبار الزيادة المنتظرة في مداخيل المساهمات، خاصة حصة أرباح البنك المركزي التونسي المقدرة بـ 500 مليون دينار، ومساهمات المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية وقدرها 300 مليون دينار، وشركة فسفاط قفصة بمساهمة قدرها 200 مليون دينار.

2-1-6-2 موارد الخزينة

أدى ارتفاع احتياجات الدولة من التمويل، بنسق أسرع من المقاييس الذاتية، إلى لجوء الحكومة للتدائن على نحو متزايد في سنة 2023. وبالفعل، سجلت موارد الخزينة ارتفاعا بنسبة 32,5% لتبلغ

26.059,7 مليون دينار. ومن جملة هذا المجموع، تم إنفاق 14.920,0 مليون دينار بعنوان تسديد أصل الدين، ومن هذا المنطلق بلغت القروض الصافية 11.139,7 مليون دينار.

2-1-6-2 موارد الاقتراض

على الرغم من الانخفاض الطفيف في مستوى عجز الميزانية، إلا أنه أدى إلى مواصلة اللجوء إلى موارد الاقتراض، في سنة 2023، التي سجلت ارتفاعاً بنسبة 4,2٪، مقارنة بسنة 2022، لتبلغ 19.069,9 مليون دينار. وفي ظل صعوبة الولوج إلى التمويل الدولي، تعين على الخزينة العامة تكثيف لجوئها إلى التداين الداخلي، الذي بلغت حصته 69,5٪ من مبلغ القروض مقابل 30,5٪ من الموارد المتأتية من مصادر خارجية.

وقد تم تأمين تعبئة موارد الاقتراض الداخلية في حدود 46,7٪ عن طريق إصدار رقاع خزينة قصيرة الأجل، لمدة 52 أسبوعاً. ولم تمثل رقاع الخزينة القابلة للتنظيم، التي تمثل الأداة التقليدية لهذه الصيغة من التمويل، سوى نسبة 15,9٪. كما قامت السلطات بإصدار قرض وطني وذلك بمبلغ جملي قدره 3.798,8 مليون دينار، تمت تعبئته على أربعة أقساط.

وفي جانب آخر، بلغ اللجوء للسحوبات من موارد خارجية 5.825,0 مليون دينار، منها 3.366,6 مليون دينار تمت تعبئتها من خلال مختلف البرامج متعددة الأطراف لدعم الميزانية، المبرمة مع البنك الدولي والوكالة الفرنسية للتنمية وصندوق النقد العربي والبنك الإفريقي للاستيراد والتصدير. أما على الصعيد الثنائي، تجدر الإشارة بشكل خاص إلى القرض الذي تمت تعبئته من المملكة العربية السعودية.

2-2-1-6-2 موارد الخزينة الأخرى

ارتفعت الموارد الأخرى للخزينة بشكل ملحوظ حيث انتقل حجمها من 1.363,8 مليون دينار في سنة 2022، إلى 6.989,7 مليون دينار في سنة 2023.

جدول عدد 2-9 : موارد الخزينة

(بملايين الدنانير ما عدا إشارة مغايرة)

التغيرات بـ %		*2024	2023	2022	المسمى
2024 2023	2023 2022				
11,3-	26,1	11.743,0	13.245,0	10.502,6	الاقتراض الداخلي
6,1-	29,4	5.805,0	6.179,0	4.776,0	- رفاع الخزينة لـ 52 أسبوعا
12,9	12,8-	2.375,0	2.103,8	2.411,9	- رفاع الخزينة القابلة للتنظيف
24,4-	27,7	2.870,0	3.798,8	2.974,8	- القرض الوطني
40,4-	242,3	693,0	1.163,4	339,9	- قروض أخرى
182,3	25,3-	16.445,0	5.825,0	7.801,4	الاقتراض الخارجي
329,8	40,0-	14.470,0	3.366,6	5.613,5	- سحبات على القروض لفائدة الميزانية
10,8-	16,4	1.775,0	1.988,8	1.709,1	- قروض خارجية موظفة
57,4-	1,9-	200,0	469,6	478,8	- قروض خارجية معاد إقراضها للمؤسسات العمومية
47,8	4,2	28.188,0	19.069,9	18.304,0	مجموع موارد الاقتراض
22,1-	2,4	200,0	256,8	250,9	استخلاص أصل القروض
95,2-	505,0	320,0	6.732,9	1.112,8	موارد أخرى للخزينة
92,6-	412,5	520,0	6.989,7	1.363,8	مجموع الموارد الأخرى للخزينة
10,2	32,5	28.708,0	26.059,7	19.667,8	المجموع

المصدر : وزارة المالية

* توقعات (ق.م 2024)

2-6-2 نفقات ميزانية الدولة

بالتوازي مع اعتماد سياسة مالية عمومية رشيدة، تركز على التحكم في النفقات، وتترامن مع تراجع الأسعار الدولية للمواد الأساسية والمحروقات في السوق الدولية، عرفت أعباء الميزانية تباطؤا، حيث تراجع من 16,5% في سنة 2022، إلى 6,4% في سنة 2023، لتبلغ 53.858,0 مليون دينار. ويُعزى هذا الانخفاض بالأساس إلى تدني نسق ارتفاع نفقات التدخلات بشكل ملحوظ، خاصة منها أعباء الدعم، وبدرجة أقل، نسق ارتفاع نفقات التأجير؛ علما وأن هذين البندين من بنود الإنفاق يستأثران وحدهما بنسبة 74% من مجموع النفقات دون اعتبار خدمة الدين.

وهكذا، تتجلى المحاور الرئيسية للنهج الإصلاحي للحكومة حول ترشيد النفقات من خلال التحكم في كتلة الأجور في الوظيفة العمومية وتحسين حوكمة منظومة الدعم.

(بملايين الديناريين ما عدا إشارة مغايرة)

جدول عدد 10-2 : النفقات دون اعتبار خدمة الدين

التغيرات بـ %		*2024	2023	2022	المسمى
2024 2023	2023 2022				
9,7	2,3	23.711,1	21.607,6	21.124,8	نفقات التأجير
3,3	14,5	2.538,4	2.458,1	2.146,1	نفقات التسيير
7,8	1,9	19.696,2	18.270,5	17.931,6	نفقات التدخلات
					منها :
1,2-	4,4-	11.337,0	11.475,0	11.999,0	- الدعم
5,6-	0,9	3.591,0	3.805,0	3.771,0	- المواد الأساسية
0,8	7,8-	7.086,0	7.030,0	7.628,0	- المحروقات
3,1	6,7	660,0	640,0	600,0	- النقل
6,2-	21,5	5.274,0	5.624,2	4.627,3	نفقات الاستثمار
0,4	50,0-	67,1	66,8	133,7	نفقات العمليات المالية
17,3	25,0	6.838,0	5.830,8	4.663,4	أعباء التمويل
-	-	1.680,2	-	-	نفقات طارئة وغير موزعة
11,0	6,4	59.805,0	53.858,0	50.626,9	مجموع أعباء الميزانية

المصدر : وزارة المالية

* توقعات (ق.م 2024)

وعلى وجه الخصوص، سجلت الأعباء المترتبة عن كتلة الأجور في الإدارة ارتفاعا ضئيلا قدره 2,3% في سنة 2023، لتبلغ 21.607,6 مليون دينار أي 14,2% من إجمالي الناتج المحلي. ويُعزى هذا التطور للجهود التي بذلتها الدولة لتقليص النفقات المخصصة للتأجير، وذلك خاصة من خلال مواصلة العمل ببرنامج التقاعد المبكر، وترشيد الترفيعات في الأجور، وتعليق الانتدابات في القطاع العام، باستثناء مدارس التكوين والقطاعات ذات الأولوية (الصحة، التعليم،...).

وفيما يتعلق بنفقات التسيير، فقد سجلت زيادة بنسبة 14,5%، مقابل شبه ركود في سنة 2022 (-0,5%)، ناجمة عن استخلاص مستحقات الصيدلية المركزية في حدود 200 مليون دينار.

أما نفقات التدخلات فلم ترتفع إلا بنسبة 1,9% أو 338,9 مليون دينار. ومع ذلك تظل نسبتها من مجموع أعباء الميزانية عالية، حيث تناهز 33,9% مقابل 35,4% قبل سنة. ويرجع تخفيف هذه النفقات خصوصا إلى تقلص أعباء الدعم، تبعا لانخفاض الأسعار الدولية.

وبالنسبة لسنة 2024، يُرجح أن يتواصل النسق التصاعدي لنفقات التدخلات (+2,8%) لتبلغ 19.696,2 مليون دينار، على الرغم من الانخفاض المتوقع في نفقات الدعم (11.337 مليون دينار مقابل 11.475 مليون دينار في سنة 2023).

ومن جهة أخرى، عرفت **نفقات الاستثمار**، في سنة 2023، زيادة ملحوظة بنسبة 21,5٪ لتبلغ 5.624,2 مليون دينار، ولكنها لا تمثل سوى 10,4٪ من أعباء الميزانية.

وفي **أفق سنة 2024**، ومع الأخذ بعين الاعتبار تقلص هامش الميزانية الناتج عن الارتفاع المرتقب في نفقات التدخلات والتأجير، يُتوقع أن يتراجع المبلغ المخصص لنفقات الاستثمار بنسبة 6,2٪ ليصل إلى 5.274 مليون دينار.

1-2-6-2 خدمة الدين العمومي

خلال سنة 2023، بلغت النفقات بعنوان تسديد الدين، أصلا وفائدة، 20.750,8 مليون دينار، مسجلة ارتفاعا حادا بنسبة 43,7٪ مقارنة بالمستوى الذي بلغته في سنة 2022. ويعكس هذا التطور تزايد تسديدات الدين، سواء كانت ديونا داخلية (12.030,0 مليون دينار مقابل 8.449,4 مليون دينار قبل سنة) أو ديونا خارجية (8.720,7 مليون دينار مقابل 5.992,1 مليون دينار).

جدول عدد 11-2 : خدمة الدين (بملايين الدنانير ما عدا إشارة مغايرة)

التغيرات بـ %		*2024	2023	2022	المسمى
2024 2023	2023 2022				
3,0	42,4	12.386,0	12.030,0	8.449,4	الدين الداخلي
3,3-	51,9	8.119,0	8.398,3	5.530,3	- الأصل
17,5	24,4	4.267,0	3.631,7	2.919,1	- الفوائد
41,2	45,5	12.315,0	8.720,7	5.992,1	الدين الخارجي
49,4	53,5	9.744,0	6.521,7	4.247,8	- الأصل
16,9	26,1	2.571,0	2.199,1	1.744,3	- الفوائد
19,0	43,7	24.701,0	20.750,8	14.441,5	المجموع
19,7	52,6	17.863,0	14.920,0	9.778,1	- الأصل
17,3	25,0	6.838,0	5.830,8	4.663,4	- الفوائد

المصدر : وزارة المالية

* توقعات (ق.م 2024)

وبالنسبة لسنة 2024، يُنتظر أن تشهد المدفوعات بعنوان خدمة الدين ارتفاعا بنسق مطرد بنسبة 18,7٪ لتبلغ 24.701 مليون دينار، في علاقة خصوصا بارتفاع النفقات المتعلقة بالدين الخارجي (40,6٪)، وتواصل ازدياد المدفوعات المنتظرة بعنوان الدين الداخلي (2,8٪).

3-6-2 تمويل عجز الميزانية وتطور قائم الدين العمومي

نظرا لانتساع الفجوة بين نفقات الميزانية دون اعتبار فائدة الدين والموارد الذاتية، بلغ العجز الأولي، دون اعتبار التخصيص والهبات، 5.496,0 مليون دينار أو 3,6٪ من إجمالي الناتج المحلي في سنة 2023، مقابل 6.393,5 مليون دينار و4,6٪ قبل سنة.

المحيط الاقتصادي والمالي الوطني

ويطرح هذا المستوى من العجز، الذي يظل عالياً، العديد من التحديات. فعلاوة على تقلص هامش التحرك على مستوى الميزانية، وبالتالي، محدودية القدرة على تنفيذ الإصلاحات ودفع الاستثمار العمومي، فإن تمويل هذا العجز يصطدم من جهة بصعوبات النفاذ إلى التمويلات الخارجية، أساساً بسبب تخفيض الترتيم السيادي لتونس، ومن جهة أخرى، بعدم كفاية موارد السوق الداخلية التي أصبحت الدولة تلجأ إليها بشكل متزايد. وفي هذا السياق، تم تأمين صافي تمويل هذا العجز، بشكل كامل، عن طريق الموارد الداخلية، علماً وأن صافي مبلغ القروض الداخلية قد اقتصر على 4.846,7 مليون دينار مقابل 4.972,3 مليون دينار في سنة 2022.

جدول عدد 12-2 : تمويل عجز الميزانية (بملايين الدنانير ما عدا إشارة مغايرة)

التغيرات بـ %		*2024	2023	2022	المسمى
2024 2023	2023 2022				
65,2-	86,2	3.944,0	11.323,3	6.080,3	التمويل الداخلي الصافي
11,3-	26,1	11.743,0	13.245,0	10.502,6	- قروض داخلية (+)
3,3-	51,9	8.119,0-	8.398,3-	5.530,3-	- تسديدات (-)
95,1-	484,5	320,0	6.476,6	1.108,0	- موارد الخزينة (+)
1.061,8-	119,6-	6.701,0	696,7-	3.553,6	التمويل الخارجي الصافي
182,3	25,3-	16.445,0	5.825,0	7.801,4	- قروض خارجية (+)
49,4	53,5	9.744,0-	6.521,7-	4.247,8-	- تسديدات (-)
24,2	50,8	870,0	700,3	1.423,0	التخصيص وهبات ومداخل الأملاك المصادرة

* توقعات (ق.م 2024) المصدر: وزارة المالية

وعلى هذا الأساس، زاد قائم الدين العمومي ليلبلغ 126.671,6 مليون دينار أو 83,0% من إجمالي الناتج المحلي، مقارنة بـ 82,3% مسجلة في 2022.

وحسب صنف المقرضين، يعود قائم الدين العمومي الخارجي بواقع 17,9% إلى السوق المالية الدولية، و61,0% إلى التعاون متعدد الأطراف و21,1% إلى التعاون ثنائي الأطراف. وحسب العملات الأجنبية، لا تزال تركيبة قائم الدين متمسمة بغلبة الأورو (58,6%) يليه الدولار (27,1%) واليان الياباني (7,5%).

جدول عدد 13-2 : قائم الدين العمومي (بملايين الدنانير ما عدا إشارة مغايرة)

*2024		2023		2022		المسمى
بـ % من المجموع	بملايين الدنانير	بـ % من المجموع	بملايين الدنانير	بـ % من المجموع	بملايين الدنانير	
42,2	59.064,0	47,2	59.797,4	42,0	48.226,8	الدين الداخلي
-	33,7	-	39,2	-	34,6	بـ % من إجمالي الناتج المحلي
57,8	80.912,0	52,8	66.874,2	58,0	66.669,0	الدين الخارجي
-	46,1	-	43,8	-	47,8	بـ % من إجمالي الناتج المحلي
100,0	139.976,0	100,0	126.671,6	100,0	114.895,8	المجموع
-	79,8	-	83,0	-	82,3	بـ % من إجمالي الناتج المحلي

* توقعات (ق.م 2024) المصدر: وزارة المالية

وبالنسبة لسنة 2024، تشير التوقعات إلى بلوغ عجز الميزانية 11.515 مليون دينار أو 6,6% من إجمالي الناتج المحلي، مع لجوء مكثف للقروض، وهو ما سيدفع قائم الدين إلى مستوى 139.976 مليون دينار، حيث تقل نسبة الدين من إجمالي الناتج المحلي لسنة 2024 عن مستوى سنة 2023 لتبلغ 79,8% مقابل 83,0% في سنة 2023.

إضافة إلى ذلك، فنظرا إلى محدودية النفاذ إلى التمويل الدولي، قامت السلطات، بشكل استثنائي، بإرساء آلية تسهيل التمويل المباشر من البنك المركزي التونسي لما يمكن أن يصل إلى 7 مليار دينار في سنة 2024 بهدف تزويد الدولة بالموارد اللازمة للوفاء بالتزاماتها الخارجية بالأساس.

7-2. التداين الكلي

سجل التداين الكلي¹ تباطؤا في سنة 2023 حيث ارتفع بنسبة 4,9% مقابل 7,6% في سنة 2022، في ظل التأثير المتزامن لتراجع نسق نمو مخزون التمويلات الداخلية (+8,2% مقابل +9,7%) وانخفاض مخزون التداين الخارجي (-1,1% مقابل +3,9%).

ويعكس تقسيم التداين الكلي حسب مصادر التمويل استمرار غلبة التداين الداخلي، بحصة تتجاوز الثلثين، فيما تم تأمين المبلغ المتبقي من خلال مخزون القروض الخارجية.

¹ يشمل التداين الكلي، بصفته مكونة واسعة للتمويل، جميع القروض (قروض أو إصدارات في الأسواق النقدية و/أو الرقاعية) المتحصل عليها من قبل العناصر الاقتصادية غير المالية المقيمة، بما في ذلك الدولة، سواء لدى مقيمين أو غير مقيمين، باستثناء التمويلات عبر إصدار سندات رأس المال أو تعزيز الأموال الذاتية.

التغيرات (%)			2023	2022	2021	المسمى
2023 2022	2022 2021	2021 2020				
8,2	9,7	10,4	158.047	146.092	133.154	التداين الداخلي
26,3	15,4	33,3	45.023	35.656	30.901	- الدولة
2,3	8,0	4,9	113.024	110.436	102.252	- العناصر الاقتصادية الأخرى غير المالية
7,6	9,1	9,8	150.073	139.515	127.852	▪ من المؤسسات المالية *
27,3	13,6	34,6	37.110	29.148	25.662	- الدولة
2,4	8,0	5,0	112.963	110.367	102.190	- العناصر الاقتصادية الأخرى غير المالية
21,2	24,0	25,6	7.974	6.577	5.302	▪ من أسواق رؤوس الأموال
21,6	24,2	27,0	7.913	6.508	5.239	- الدولة
11,6-	9,5	33,0-	61	69	63	- العناصر الاقتصادية الأخرى غير المالية
11,6-	9,5	33,0-	61	69	63	* السوق النقدية
-	-	-	0	0	0	- الدولة
11,6-	9,5	33,0-	61	69	63	- العناصر الاقتصادية الأخرى غير المالية
21,6	24,2	27,0	7.913	6.508	5.239	* السوق الرقاعية
21,6	24,2	27,0	7.913	6.508	5.239	- الدولة
-	-	-	0	0	0	- العناصر الاقتصادية الأخرى غير المالية
1,1-	3,9	0,8	79.403	80.261	77.244	التداين الخارجي
0,1	5,9	2,7	66.729	66.643	62.940	- الدولة **
6,9-	4,8-	7,0-	12.674	13.618	14.304	- العناصر الاقتصادية الأخرى غير المالية
4,9	7,6	6,6	237.450	226.353	210.398	التداين الكلي
9,2	9,0	11,1	111.751	102.299	93.841	- الدولة ***
1,3	6,4	3,3	125.698	124.054	116.557	- العناصر الاقتصادية الأخرى غير المالية

المصادر : البنك المركزي التونسي وهيئة السوق المالية ووزارة الاقتصاد والتخطيط.

(*) تشمل المؤسسات المالية البنك المركزي والبنوك والمؤسسات المالية الأخرى (مؤسسات الإيجار المالي ومؤسسات إدارة الديون والبنوك غير المقيمة ومؤسسات التمويل الصغير).
 (**) يشمل الالتزامات التي تتعهد بها العناصر الاقتصادية غير المالية المقيمة (بما فيها الدولة) إزاء العناصر غير المقيمة.
 (***) المخزونات في موفى الفترة بما في ذلك موارد الدولة المودعة في حساباتها لدى البنك المركزي التونسي.

وحسب القطاع المؤسسي، حافظ تطور قائم دين الدولة على نفس النسق الذي كان عليه في سنة 2022 (+9,2% مقابل +9%). ومن جهة أخرى، عرفت حصة هذا المخزون من التداين الكلي زيادة طفيفة، حيث ارتفعت من 45% في أواخر سنة 2022 إلى 47% في أواخر سنة 2023. أما فيما يتعلق بتداين العناصر الاقتصادية الأخرى غير المالية، فقد سجل هذا المخزون تباطؤاً، إذ لم يرتفع سوى بنسبة 1,3% (مقابل +6,4% في سنة 2022).

1-7-2 التداين الداخلي

ارتفع التداين الداخلي في سنة 2023 بنسق أضعف من ذلك المسجل في السنة السابقة (+8,2% مقابل +9,7% في سنة 2022). ويُعزى هذا التطور خاصة إلى التراجع الملحوظ في نسبة تداين العناصر الاقتصادية الأخرى غير المالية (+2,3% مقابل +8%) الذي حد من تأثيره لجوء الدولة المكثف لهذه الصيغة من التمويل (+26,3% مقابل +15,4%).

❖ لدى المؤسسات المالية

عرف قائم التدابير الداخلي من قطاع المؤسسات المالية، والتي تمثل المصدر الأساسي لهذا النوع من التمويلات، تباطؤاً في أواخر سنة 2023 (+7,6% مقابل +9,1%) ليستقر في مستوى 150.073 مليون دينار.

ومن حيث المستفيدين، رجع النصيب الأكبر من هذا المخزون لصالح العناصر الاقتصادية الأخرى غير المالية بالأساس، بمبلغ 112.963 مليون دينار (أي 75% من المجموع)، وذلك على الرغم من التباطؤ الملحوظ الذي سُجِّل من سنة إلى أخرى (+2,4% مقابل +8% في سنة 2022). وجمَّع الجزء الأكبر من هذه التمويلات من مؤسسات الإيداع¹ في شكل مستحقات مجمدة (+12% مقابل +4,1%) والحسابات الجارية المدينة (+2,7% مقابل +3%). وفيما يتعلق بتوزيع المستفيدين من قائم هذه التمويلات البنكية، نجد أنها قد أُسندت بالأساس في سنة 2023 إلى قطاع الخدمات (47,5 مليار دينار، أي بحصة نسبتها 42,3%) والصناعة (32,3 مليار، أي بحصة نسبتها 28,7%) وتليها الأسر (28,5 مليار دينار، أي بنسبة 25,4%). أما بقية مخزون التمويل الداخلي المُوجَّه للعناصر الاقتصادية الأخرى غير المالية فقد أُسند من قبل المؤسسات المالية من غير مؤسسات الإيداع²، والذي بلغ 6.738 مليون دينار. واقتصرت هذه الموارد بالأساس على القروض المُسندة من قبل مؤسسات الإيجار المالي (4.298 مليون دينار) تليها مؤسسات التمويل الصغير (1.867 مليون دينار) التي ارتفع نسق تطورها بشكل ملحوظ في سنة 2023 (+19,7% مقابل +9,5% في سنة 2022).

وفيما يتعلق بتدبير الدولة الداخلي لدى المؤسسات المالية، فقد سجل زيادة بنسق أسرع بكثير من ذلك المُسجَّل في سنة 2022 (+27,3% مقابل +13,6%). ونتج هذا التطور بالأساس عن نمو قائم رقاع الخزينة المكتتاة من البنك المركزي التونسي، في إطار عمليات الشراء الباتة (+2.863 مليون دينار مقابل +2.477 مليون دينار) بالإضافة إلى الزيادة المتواضعة في حجم رقاع الخزينة في محفظة سندات البنوك (+250 مليون دينار مقابل +1.330 مليون دينار في سنة 2022). وفي جانب آخر، وفي إطار تنويع مصادر التمويل بهدف تغطية نفقات الميزانية، لجأت الدولة إلى قرض مجمَّع³ بالعملة الأجنبية بحوالي 750 مليون دينار (213 مليون يورو و13 مليون دولار) لدى عدد من البنوك المحلية.

¹ البنك المركزي والبنوك.

² وهي مؤسسات الإيجار المالي ومؤسسات إدارة الديون ومؤسسات التمويل الصغير والبنوك غير المقيمة.

³ أبرمت وزارة المالية اتفاقية لتمويل ميزانية الدولة بتاريخ 10 أكتوبر 2023 عبر تعبئة قرض مجمَّع بالعملة الأجنبية لدى 18 بنكاً بموجب القانون عدد 32 لسنة 2023 المتعلق بالموافقة على هذه الاتفاقية.

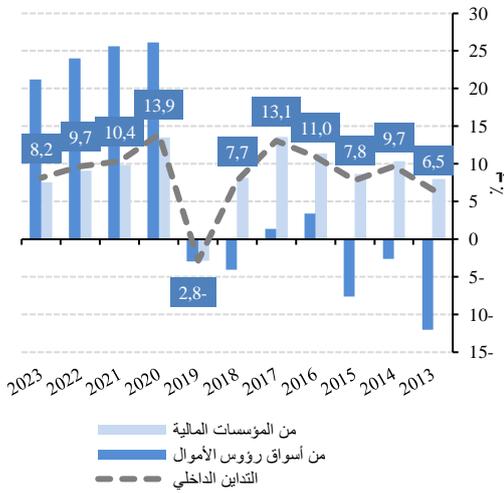
❖ لدى أسواق رؤوس الأموال

تراجع نسق نمو قائم التداين الداخلي في أسواق رؤوس الأموال للسنة الثانية على التوالي ليصل إلى مستوى 7.974 مليون دينار في موفى سنة 2023 (+21,2٪ مقابل +24٪ في سنة 2022 و+25,6٪ في سنة 2021). ويعود ذلك بالأساس إلى التباطؤ الطفيف لتمويل الدولة (+21,6٪ مقابل +24,2٪) وتراجع تمويل العناصر الاقتصادية الأخرى غير المالية (-11,6٪ مقابل +9,5٪).

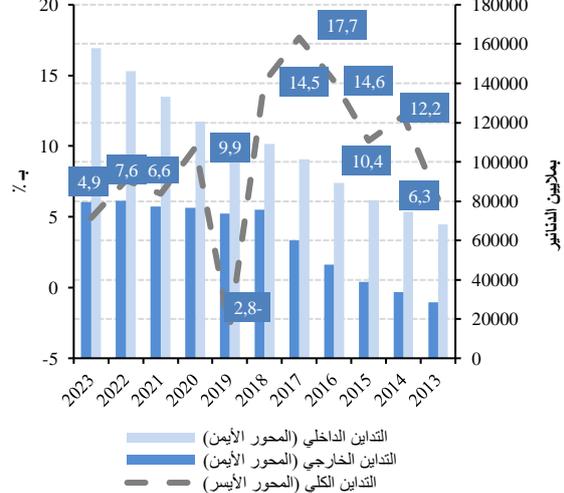
وتوجهت **الدولة** بشكل خاص إلى السوق الرقاعية باستخدام نوعين من الأدوات، ألا وهي إصدارات رقاع الخزينة بحجم 18.289 مليون دينار (مقابل تسديدات قدرها 15.350 مليون دينار) والقرض الرقاعي الوطني. وأنجز هذا الأخير¹ في شكل أربعة أقساط بمبلغ إجمالي قدره 3.799 مليون دينار، منها 77٪ وقع اكتتابها من طرف وسطاء في البورصة لفائدة حرفائهم (شركات ، أفراد...) و23٪ من طرف البنوك المحلية.

ومن ناحيتها، فقد اقتصر لجوء **العناصر الاقتصادية الأخرى غير المالية** إلى أسواق رأس المال على السوق النقدية وذلك في شكل أوراق الخزينة المعتمدة. ويظل حجم هذه الأداة ضئيلا للغاية، حيث بلغ حوالي 61 مليون دينار في أواخر سنة 2023.

رسم بياني عدد 2-3 : تطور التداين الداخلي حسب مصدر التمويل



رسم بياني عدد 2-2 : تطور التداين الكلي حسب صيغة التمويل



¹ أمر عدد 33 لسنة 2023 مؤرخ في 25 جانفي 2023 وقرار وزارة المالية الصادر في 7 نوفمبر 2023.

2-7-2 التداين الخارجي

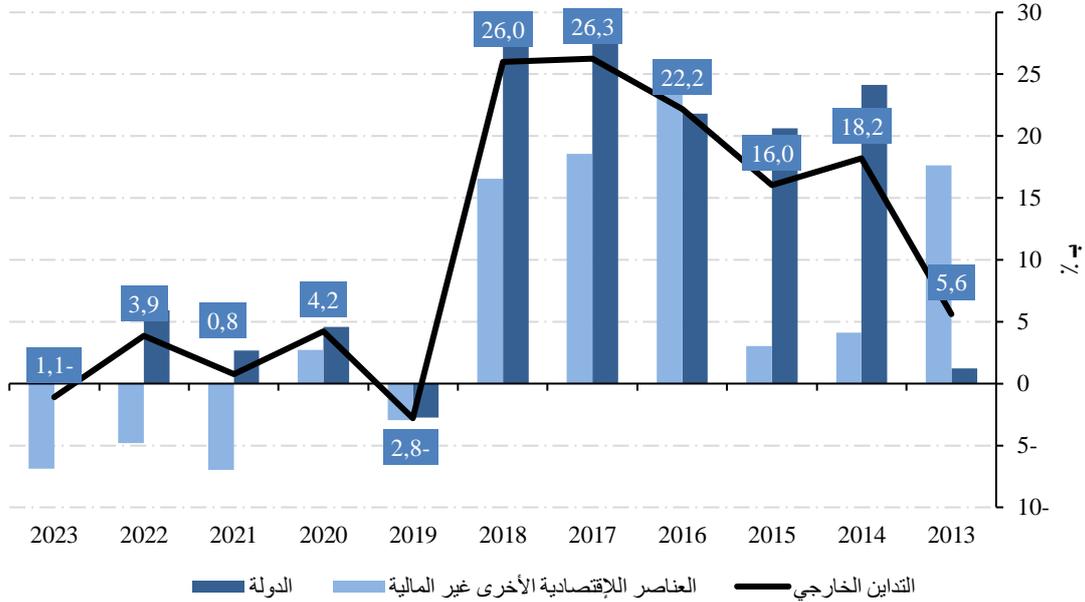
عرف التداين الخارجي¹ في سنة 2023 تقلصا طفيفا (-1,1٪ أو -858 مليون دينار مقابل +3,9٪ أو +3.017 مليون دينار في سنة 2022) نتيجة لتأثير الحجم السلبي (-2.048 مليون دينار) الناجم عن تعبئة القروض الخارجية طويلة الأجل دون التسويات المخصصة لأصل الدين الخارجي طويل الأجل، والذي استُدرِك بفعل التأثير الإيجابي لسعر الصرف (+1.190 مليون دينار) بفضل ارتفاع سعر صرف الدينار² مقابل عملات التداين الرئيسية.

وفيما يتعلق بتداين الدولة الخارجي طويل الأجل، فقد حافظ عمليًا على نفس المستوى الذي بلغه في سنة 2022 (+0,1٪ مقابل +5,9٪) نتيجة لتأثير الحجم السلبي (-877 مليون دينار) الناجم عن تراجع السحوبات على القروض الخارجية طويلة الأجل (-20,5٪) وتعزيز إطفاء هذه الديون (+52,7٪) تزامنا مع التأثير الإيجابي لسعر الصرف (+945 مليون دينار). أما على مستوى سحوبات الدولة، فقد اقتضرت على مبلغ قيمته 5,6 مليار دينار، متأتية بالأساس من القرض المُسند من البنك الإفريقي للتصدير والاستيراد بمبلغ قدره 473 مليون دولار، في إطار برنامج تمويل الواردات الاستراتيجية، وقرض قدره 400 مليون دولار، أُسند من المملكة العربية السعودية في سياق برنامج دعم الميزانية. وبالفعل، مثل تشديد الأوضاع المالية والصعوبات التي واجهتها البلاد للنفوذ إلى الأسواق المالية العالمية عاملين ساهما في عرقلة تعبئة القروض الخارجية خلال السنوات الماضية. وفيما يتعلق بسداد الدولة لأصل الدين الخارجي طويلة المدى، فقد ارتفع حجم السداد في سنة 2023 ليلعب 6,5 مليار دينار، إذ شمل هذا المبلغ بالأساس سداد القرضين الرقاعيين المطروحين على الأسواق المالية العالمية: الأول في سنة 2018 (500 مليون يورو) والثاني، بضمان من بنك اليابان للتعاون الدولي، في سنة 2013 (22 مليار ين ياباني).

وواصل التداين الخارجي للعناصر الاقتصادية الأخرى غير المالية بدوره مساره التنازلي في سنة 2023 للسنة الثالثة على التوالي (-6,9٪ مقابل -4,8٪ في سنة 2022 و-7٪ في سنة 2021)، تبعاً لتدهور التقييم السيادي وركود النشاط الاقتصادي وتشديد الشروط المالية في الأسواق المالية العالمية. أما على مستوى قائم رفاع الخزينة لدى العناصر غير المقيمة، فإنه لا يزال ضئيلا مقارنة بالحد المسموح به بموجب التشريع، والذي وقع تحديده في مستوى 20٪ من إجمالي المبلغ التقديري نصف السنوي للإصدارات.

¹ يشمل الالتزامات التي تتعهد بها العناصر الاقتصادية غير المالية المقيمة (بما فيها الدولة) إزاء العناصر غير المقيمة.
² في سنة 2023، سجل الدينار التونسي ارتفاعا مقابل الدولار (+1,4٪) وتراجعا مقابل اليورو (-2,4٪).

رسم بياني عدد 4-2 : تطور التداين الخارجي حسب العناصر الاقتصادية



3-7-2 أهم مؤشرات التمويل

انخفضت نسبة التداين الكلي قياسا بإجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية في سنة 2023، حيث تراجعت من 162,2% في سنة 2022 إلى 155,5% نتيجة لتناقص نسبة التداين الخارجي (52,0% مقابل 57,5%) وبدرجة أقل لتراجع التداين الداخلي (103,5% مقابل 104,7%). ومن الجدير بالذكر أنه إلى جانب تباطؤ مستوى التداين الكلي، فإن تسارع إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية في سنة 2023 قد ساهمت ولو بدرجة ضعيفة في تراجع نسبة التداين الكلي.

(بالنسبة المئوية ما عدا إشارة مغايرة)

جدول عدد 15-2 : تطور أهم مؤشرات التمويل

المسمى	2023	2022	2021
التداين الكلي / إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية	155,5	162,2	160,8
* الدولة	73,2	73,3	71,7
* العناصر الاقتصادية الأخرى غير المالية	82,3	88,9	89,1
التداين الداخلي / إجمالي الناتج المحلي	103,5	104,7	101,8
* الدولة	29,5	25,5	23,6
* العناصر الاقتصادية الأخرى غير المالية	74,0	79,2	78,2
التداين الخارجي / إجمالي الناتج المحلي	52,0	57,5	59,0
* الدولة	43,7	47,8	48,1
* العناصر الاقتصادية الأخرى غير المالية	8,3	9,7	10,9
التداين الداخلي للدولة / التداين الداخلي	28,5	24,4	23,2
التداين الداخلي للعناصر الاقتصادية الأخرى غير المالية / التداين الداخلي	71,5	75,6	76,8
إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية (بملايين الدنانير)	152.671	139.574	130.815

الباب الثالث: المدفوعات الخارجية

3-1. ميزان المدفوعات 1

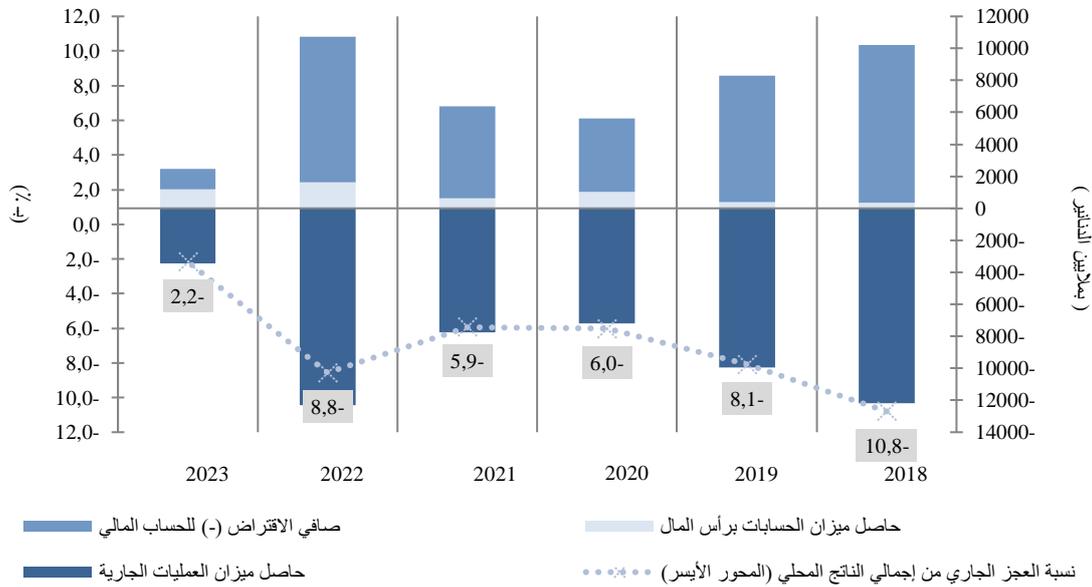
تطورت المدفوعات الخارجية في سنة 2023 في سياق اقتصادي دولي صعب، اتسم بتداعيات الأزمات المتعاقبة، إلى جانب تفاقم التوترات الجيوسياسية والمخاطر الناجمة عن تغير المناخ، خاصة منها الأمن الغذائي. وبالتوازي، أثقلت الضغوط التضخمية المستمرة النمو الاقتصادي، الذي لا يزال في حالة ركود في معظم البلدان، وذلك على الرغم من انخفاض معظم الأسعار الدولية للمواد الأساسية.

وعلى هذا الأساس، تأثر الوضع الاقتصادي الوطني بشدة بتباطؤ النشاط الاقتصادي على الصعيد العالمي، خاصة في البلدان الرئيسية في منطقة الأورو، وهو ما ألقى بتبعاته على الطلب على المنتجات المصنعة التي تمثل أهم إمكانات التصدير لتونس. ومن جهة أخرى، أدى التراجع المستمر للموارد الطاقية إلى بقاء العجز التجاري لهذا القطاع في مستوى عالٍ للغاية، على الرغم من تسجيله انخفاضا طفيفا مقارنة بسنة 2022، وذلك راجع أساسا إلى تدني سعر برميل برنت. ومع ذلك، فقد تعافى الميزان الغذائي بشكل ملحوظ، مسجلا عجزا ضئيلا مقارنة بالعجز المسجل في السنوات السابقة، وذلك بالأساس بفضل زيادة قيمة صادرات زيت الزيتون. وإلى جانب الانخفاض الحاد في العجز التجاري، فإن العودة المؤكدة لتدفقات العملة الأجنبية الناتجة عن النشاط السياحي وتواصل تحويلات الجالية التونسية بالخارج بمستوى مُرضٍ قد مكّنا من خفض العجز الجاري، قياسا بإجمالي الناتج المحلي، إلى مستوى مقبول لم يسبق وأن بلغه منذ سنة 2007.

وفي هذا السياق، أسفر الميزان الجاري في سنة 2023 عن عجز عرف تراجعا ملحوظا ليبلغ 2,2٪ من إجمالي الناتج المحلي (مقابل -8,8٪ قبل سنة). وفي جانب آخر، أفرز الحساب المالي حاجيات تمويل قدرها 1,3 مليار دينار في سنة 2023 (مقابل حاجيات تمويل بـ 9,1 مليار دينار في سنة 2022). ويُعزى ذلك بالأساس إلى الانخفاض الحاد في الحاصل المدين "للاستثمارات في المحفظة والاستثمارات الأخرى" (-2.366 مليون دينار مقابل -6.758 مليون دينار قبل سنة) وتدعم الأصول الاحتياطية (+3.371 مليون دينار) في سنة 2023، وذلك بالتوازي مع زيادة صافي الموجودات من العملة الأجنبية (26.408 مليون دينار، أي ما يعادل 120 يوم من التوريد في موفى سنة 2023، مقابل 22.949 مليون دينار و100 يوم، تباعا، في نهاية سنة 2022).

¹ تم إعداد إحصائيات ميزان المدفوعات المضمن صلب هذا الباب وفقا للنسخة السادسة من دليل ميزان المدفوعات والوضع الخارجي الجملي الذي يعده صندوق النقد الدولي (راجع المذكرة المنهجية المتعلقة بالنسخة السادسة من دليل ميزان المدفوعات في الباب الثالث من التقرير السنوي لسنة 2022).

رسم بياني عدد 1-3: تطور أهم حواصل المدفوعات الخارجية



(بملايين الدينانير ما عدا إشارة مغايرة)

جدول عدد 1-3: أهم حواصل ميزان المدفوعات الخارجية

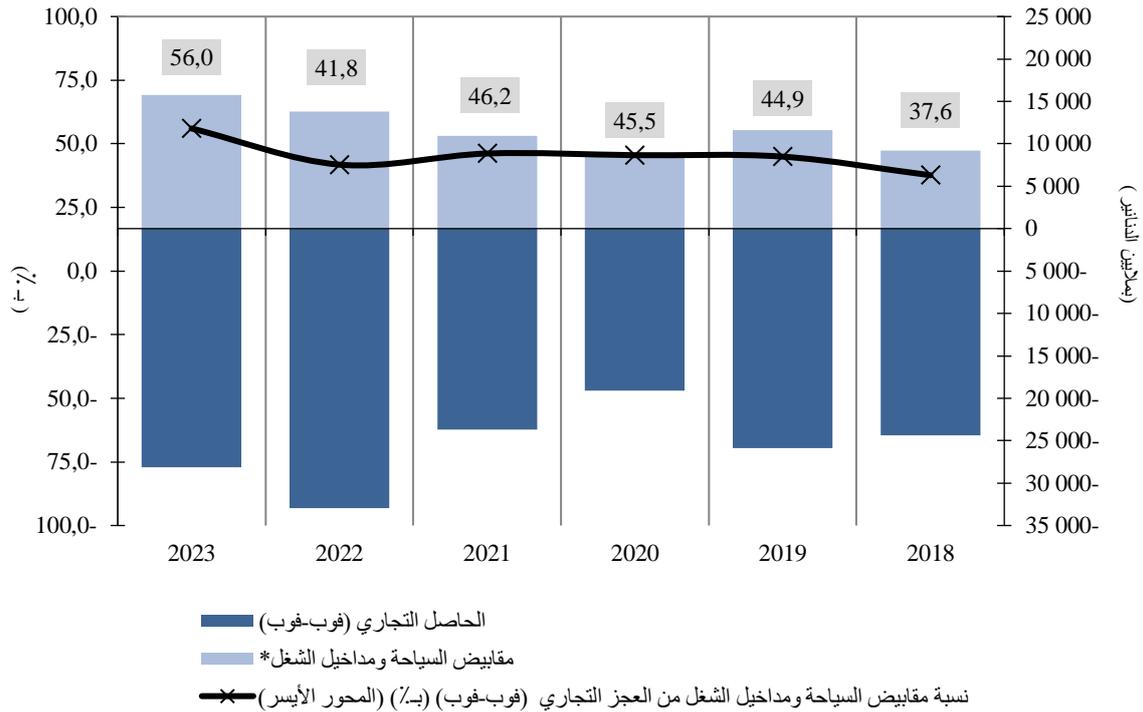
السنة	2023	2022	2021	2020	2019	المسمى
	3.433,4-	12.314,6-	7.751,9-	7.217,3-	9.955,3-	المدفوعات الجارية
	2,2-	8,8-	5,9-	6,0-	8,1-	العجز الجاري/إجمالي الناتج المحلي (ب٪)
	28.100,2-	32.989,0-	23.721,5-	19.085,7-	25.904,2-	السلع (فوب/ فوب)
	21.220,4	16.838,9	12.188,4	9.603,3	14.375,5	الخدمات
	4.585,2-	4.196,6-	3.955,5-	3.165,4-	2.694,4-	الدخل الأولي
	8.031,6	8.032,1	7.736,7	5.430,5	4.267,8	الدخل الثانوي
	1.177,6	1.624,1	617,5	1.026,8	402,4	الحساب الرأسمالي
	1.293,1-	9.101,9-	5.765,0-	4.572,8-	7.905,9-	الحساب المالي
	2.298,7-	1.883,2-	1.489,7-	1.665,4-	2.377,4-	الاستثمارات المباشرة
	2.201,5	1.323,2	3.520,9	2.029,3	185,8-	الاستثمارات في المحفظة
	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	مشتقات مالية
	4.567,0-	8.081,4-	8.134,3-	8.800,8-	10.626,8-	استثمارات أخرى
	3.371,1	460,5-	338,1	3.864,1	5.284,1	الأصول الاحتياطية
	962,7	1.588,6	1.369,4	1.617,7	1.647,0	عمليات التعديل وصافي الخطأ والسهو
	26.408	22.949	23.313	23.099	19.521	صافي الموجودات من العملة الأجنبية
	120	100	134	162	111	بحسب أيام التوريد
	152.671	139.574	130.815	119.633	122.969	إجمالي الناتج المحلي

1-1-3 ميزان العمليات الجارية

سجل العجز الجاري تراجعاً ملحوظاً في سنة 2023 ليبلغ -3.433 مليون دينار، أي 2,2٪ من إجمالي الناتج المحلي مقابل -12.315 مليون دينار و8,8٪ على التوالي، قبل سنة. وتعود هذه النتيجة إلى تقلص عجز ميزان السلع والخدمات ليصل إلى -6.880 مليون دينار (مقابل -16.150 مليون دينار قبل سنة) جراء تراجع عجز ميزان السلع (فوب/فوب)¹ (-28,100 مليون دينار مقابل -32,989 مليون دينار قبل سنة) والذي اقترن بزيادة في فائض ميزان الخدمات (+21.220 مليون دينار مقابل +16.839 مليون دينار قبل سنة). بيد أن فائض ميزان المداخيل (الأولية والثانوية) قد عرف تراجعاً (+3.447 مليون دينار في سنة 2023 مقابل +3.835 مليون دينار قبل سنة).

ومن جهة أخرى، تعززت زيادة نسبة تغطية العجز التجاري (فوب/فوب) من خلال المقاييس السياحية ومداخيل الشغل² لتصل إلى 56٪ في سنة 2023 (مقابل 41,8٪ في سنة 2022).

رسم بياني عدد 2-3: تطور نسبة تغطية العجز التجاري (فوب \ فوب) بالمقاييس السياحية وتحويلات التونسيين العاملين بالخارج²



* تشمل مداخيل الشغل تحويلات التونسيين المقيمين بالخارج ورواتب الأجراء

¹ باعتبار المعالجات والتعديلات الإحصائية المنجزة على العمليات الديوانية وذلك وفقاً للتوصيات المدرجة ضمن النسخة السادسة لدليل ميزان المدفوعات لصندوق النقد الدولي، بما في ذلك عمليات إعادة التصنيف والانتقال من النسخة فوب / كاف إلى فوب / فوب.

² تتضمن مداخيل الشغل تحويلات الأموال من قبل التونسيين العاملين بالخارج (دخل ثانوي) ورواتب الأجراء (دخل أولي).

1-1-1-3 ميزان السلع والخدمات

1-1-1-1-3 الميزان التجاري

أسفر الميزان التجاري للسلع (فوب \ فوب)، وفقا للمنهجية الموصى بها في النسخة السادسة لدليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي لصندوق النقد الدولي¹، عن عجز قدره 28.100 مليون دينار في سنة 2023، وهو ما يمثل تقلصا قدره 4.889 مليون دينار مقارنة بالعجز المسجل في سنة 2022، تبعا لانخفاض الواردات بنسبة 6,1٪ وارتفاع الصادرات بنسبة 4,7٪. وتجدر الإشارة إلى أنه تم إنجاز جميع مبادلات السلع تقريبا في إطار "البضائع العامة"، فيما شمل الحجم المتبقي معاملات "السلع قيد المتاجرة" وتلك المتعلقة "بالذهب غير النقدي".

(بملايين الدنانير ما عدا إشارة مغايرة)

جدول عدد 2-3 : تطور المبادلات التجارية من منظور ميزان المدفوعات

المسمى	2019	2020	2021	2022	2023	التغيرات بـ % (2023/2022)
صادرات السلع (فوب)	17.244,7	15.981,6	19.867,0	26.814,8	28.081,6	4,7
البضائع العامة	17.201,5	15.872,7	19.782,7	26.703,6	27.985,2	4,8
منها : إعادة تصدير	594,4	439,9	481,8	391,3	734,3	87,7
السلع قيد المتاجرة	43,2	108,9	84,3	111,2	96,4	13,3-
واردات السلع (فوب)	43.148,9	35.067,3	43.588,5	59.803,8	56.181,8	6,1-
منها : البضائع العامة	43.093,5	34.984,1	43.539,1	59.715,5	56.047,3	6,1-
الحاصل التجاري فوب - فوب (1)	25.904,2-	19.085,7-	23.721,5-	32.989,0-	28.100,2-	4.888,8

المصدر: البنك المركزي التونسي والمعهد الوطني للإحصاء

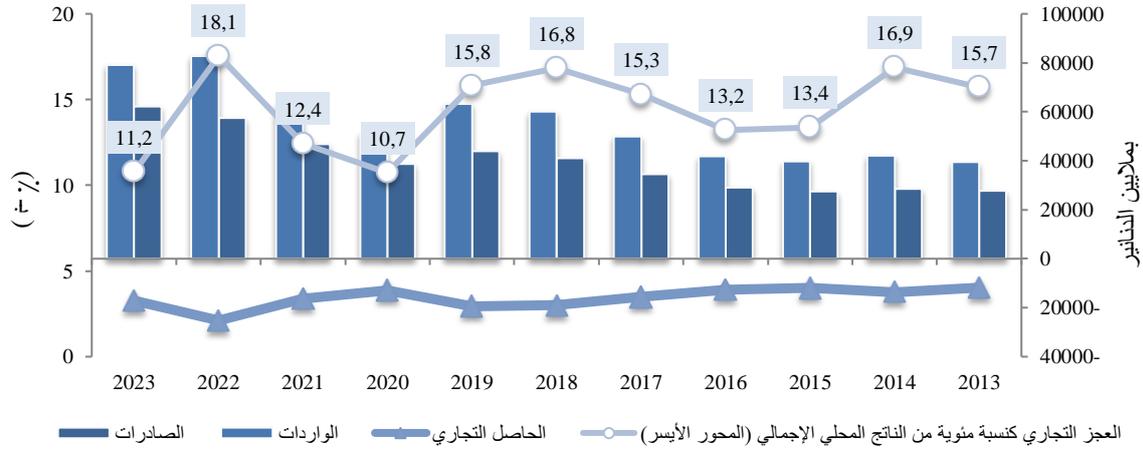
(1) التغيرات بملايين الدنانير

ووفقا للنهج الإحصائي² الذي يستند إلى تحركات مخزون الموارد المادية، فإن الميزان التجاري (فوب/كاف) قد أسفر عن عجز سجل تراجعاً قدره 8.162 مليون دينار أو بنسبة 32,4٪ ليصل إلى -17.069 مليون دينار في سنة 2023. ونجم هذا الوضع عن التأثير المشترك لتراجع الواردات (-4,4٪) وزيادة الصادرات (+7,9٪)، مما أدى إلى تحسن في نسبة التغطية بـ 8,9 نقطة مئوية لتبلغ 78,4٪.

¹ دون اعتبار مبادلات البضائع المرتبطة بخدمات التحويل وبما في ذلك السلع قيد المتاجرة.

² حسب المنهجية المستخدمة حاليا من قبل المعهد الوطني للإحصاء في نشرياته المتعلقة بالتجارة الخارجية وفقا لتوصيات دليل إحصائيات التجارة الدولية للبضائع (لسنة 2010) فإن "إحصائيات التجارة الدولية للبضائع تسجل كافة المنتوجات التي تزيد أو تنقص من مخزون الموارد لبلد معين من خلال الدخول في مجاله الاقتصادي (واردات) أو الخروج منه (صادرات) وكذلك "البضائع التي سبق تحويلها مع أو دون تغيير الملكية".

رسم بياني عدد 3-3: تطور المبادلات التجارية (2023 - 2013)



جدول عدد 3-3: أهم مؤشرات التجارة الخارجية (بملايين الدينار ما عدا إشارة مغايرة)

المسمى	2023	2022	2021	2020	2019
الصادرات (فوب)	62.077,3	57.557,5	46.654,2	38.705,9	43.855,4
التغيرات بـ %	7,9	23,4	20,5	11,7-	7,0
الواردات (كاف)	79.146,3	82.788,9	62.864,9	51.536,2	63.291,6
التغيرات بـ %	4,4-	31,7	22,0	18,6-	5,5
العجز التجاري (فوب/كاف)	17.069,0	25.231,4	16.210,7	12.830,3	19.436,2
بـ% من إجمالي الناتج المحلي	11,2	18,1	12,4	10,7	15,8
* نسبة التغطية (بـ%)	78,4	69,5	74,2	75,1	69,3
* نسبة الانفتاح (بـ%)	92,5	100,6	83,7	75,4	87,1
* نسبة جهود التصدير (بـ%)	40,7	41,2	35,7	32,4	35,7
* نسبة التبعية (بـ%)	51,8	59,3	48,1	43,1	51,5
* نسبة النفاذ (بـ%)	46,6	50,2	42,8	38,9	44,4

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

ويُعزى تحسن الميزان التجاري، خلال سنة 2023، إلى تحسن الميزان الغذائي الذي أسفر عن عجز قدره 211 مليون دينار فقط (مقابل -1.992 مليون دينار قبل سنة)، حيث أثر عليه إيجابيا الانخفاض الهام في الأسعار الدولية للمواد الغذائية الأساسية¹، خاصة منها منتجات الحبوب، هذا بالإضافة إلى زيادة قيمة صادرات زيت الزيتون. وفي نفس الوقت، انخفض عجز الطاقة بنسبة 8,5%، حيث سجل تراجعاً، بين سنة وأخرى، من -10.566 مليون دينار إلى -9.666 مليون دينار، نتيجة لانخفاض الواردات بنسبة 10,8%.

¹ انخفاض قدره 13,8% في مؤشر منظمة الأغذية والزراعة السنوي لأسعار المواد الغذائية مقارنة بسنة 2022.

تبعاً لتراجع الأسعار الدولية للطاقة¹ التي اقتترنت بتدني الطلب بنسبة 3٪². ومع ذلك، استمر إنتاج الطاقة في مساره التنزلي (-6٪) نتيجة نضوب هذه الموارد وعدم اكتشاف حقول جديدة.

وبالنسبة للتوزيع القطاعي للصادرات خلال سنة 2023 فقد تأثر خاصة بتباطؤ وتيرة مبيعات قطاع الصناعات المعملية (+11,7٪ مقابل +17,4٪ قبل سنة) الذي شمل القطاعات الفرعية للنسيج والملابس والجلود (+6,9٪ مقابل +21,9٪ خلال سنة 2022)، وكذلك الصناعات المعملية الأخرى (+4,5٪ مقابل +22,9٪) بينما تسارعت وتيرة مبيعات قطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية على نحو طفيف (+15,9٪ مقابل +14,1٪ في السنة السابقة).

أما فيما يتعلق بمبيعات قطاع الفلاحة والصناعات الغذائية فقد زادت بنسبة 17,8٪، وذلك راجع بالأساس إلى الارتفاع الملحوظ في قيمة مبيعات زيت الزيتون (+52,4٪) لتصل بذلك إلى 3.813 مليون دينار، مستفيدة من زيادة الأسعار عند التصدير باليورو بنسبة 54,5٪ في حين سجلت الكميات انخفاضا بنسبة 5,4٪. وفيما يتعلق بصادرات قطاعات الصناعات الاستخراجية فقد شهدت إجمالا تراجعا بنسبة 20,4٪ شمل كلا من قطاع المناجم والفسفاط ومشتقاته (-25,8٪)، الذي تأثر بتراجع الأسعار الدولية³ وكذلك قطاع الطاقة (-16,2٪)، أساسا المواد النفطية المكررة (-29,5٪).

وعلى صعيد الواردات، عرفت كافة مجموعات المواد انخفاضا، باستثناء مواد التجهيز والمواد الاستهلاكية.

وانخفضت مشتريات المواد الغذائية بنسبة 6,2٪، متأثرة بتقلص إمدادات منتجات الحبوب (-12٪)، ومدفوعة بانخفاض الأسعار الدولية بمعدل 19٪ مقارنة بعام 2022⁴، مقابل زيادة في كميات الواردات بنسبة 10,3٪. وفي المقابل، زادت إمدادات السكر، بين سنة وأخرى، من 502 مليون دينار إلى 751 مليون دينار.

ومن ناحية أخرى، انخفضت مشتريات مواد الطاقة بنسبة 10,8٪ لتشمل النفط الخام (-36٪)، وبدرجة أقل، المواد المكررة (-11,7٪)، في حين زادت مشتريات الغاز الطبيعي (+8,4٪). وعرفت واردات المواد الأولية ونصف المصنعة بدورها تراجعا بنسبة 7,3٪.

أما فيما يتعلق بمشتريات مواد التجهيز، فقد سجلت تباطؤا حادا (+2,9٪ مقابل +12,3٪ في السنة السابقة)، بالتوازي مع تباطؤ الاستثمارات الوطنية. وبالمثل، تباطأت واردات المواد الاستهلاكية بشكل كبير (+1,8٪ مقابل +13,7٪ في سنة 2022)، ويرجع ذلك أساسا إلى انخفاض مشتريات منتجات النسيج

¹ انخفاض بنسبة 17,3٪ في متوسط سعر برميل برنت في سنة 2023، أي 82,6 دولارا للبرميل مقارنة بمتوسط سعر 99,8 دولارا في السنة السابقة.

² صدرت هذه البيانات عن المرصد الوطني للطاقة والمناجم.

³ تراجع بـ 34,9٪ لمعدل أسعار بيع الأسمدة على الأسواق العالمية مقارنة بسنة 2022.

⁴ وفقا لأرقام صندوق النقد الدولي.

المدفوعات الخارجية

والملابس (-4,4%) وقطع غيار السيارات (-14,3%) مقارنة بزيادة واردات السيارات السياحية (+3,2%) والمواد الصيدلانية (+5,4%).

وعلى صعيد آخر، أظهر تحليل المبادلات الخارجية حسب الأنظمة انخفاضا في العجز التجاري تحت النظام العام بمقدار 3.713 مليون دينار، ليلغ -35 مليار دينار، جراء تراجع الواردات بوتيرة أسرع من الصادرات (-6,6% و-0,4% على التوالي). أما على مستوى نظام التصدير الكلي، فقد تأثر تطور المبادلات التجارية بتواصل نمو الصادرات بوتيرة أسرع بكثير من الواردات (+11,7% و+0,5% على التوالي). وعلى هذا الأساس، ارتفع الفائض التجاري ضمن هذا النظام بمقدار 4.450 مليون دينار ليلغ 17.967 مليون دينار.

(بملايين الدنانير ما عدا إشارة مغايرة)

جدول عدد 3-4: تطور المبادلات التجارية خلال سنة 2023

المجموع	صناعات أخرى مختلفة	صناعات ميكانيكية وكهربائية	نسيج وملابس وجلود	مناجم وفسفاط ومشتقاته	طاقة وزيوت تشحيم	فلاحة وصناعات غذائية	القطاعات المبادلات التجارية
62.077,3	7.235,2	28.388,7	11.939,4	2.672,1	3.830,3	8.011,6	الصادرات (فوب)
7,9	4,5	15,9	6,9	25,8-	16,2-	17,8	التغيرات بـ 1%
1,2	8,2	6,0	3,4-	26,9-	14,4-	19,0	التغيرات بـ 2%
79.146,3	14.507,1	30.665,1	8.784,1	1.422,5	13.496,0	10.271,5	الواردات (كاف)
4,4-	5,5-	2,0	3,3-	39,6-	10,8-	4,8-	التغيرات بـ 1%
6,0-	3,1-	3,9-	8,0-	19,4-	7,6-	3,0	التغيرات بـ 2%
17.069,0-	7.271,9-	2.276,4-	3.155,3	1.249,6	9.665,7-	2.259,9-	الحاصل التجاري (فوب/كاف) بالأسعار الجارية

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء والبنك المركزي التونسي

¹ التغيرات بالأسعار الجارية

² التغيرات بالأسعار القارة المحسبة وفقا لمؤشرات الأسعار لسنة الأساس 2015 المقدر من قبل البنك المركزي التونسي.

ومن حيث الحجم¹، عرفت المبادلات التجارية زيادة في الصادرات (+1,2%) وانخفاضا في الواردات (-6%). وتعززت نسب أسعار المبادلات بدورها بنسبة 4,7%، نتيجة ارتفاع الأسعار عند التصدير بنسق أعلى من الأسعار عند التوريد، أي بنسبتي +6,6% و +1,7% على التوالي.

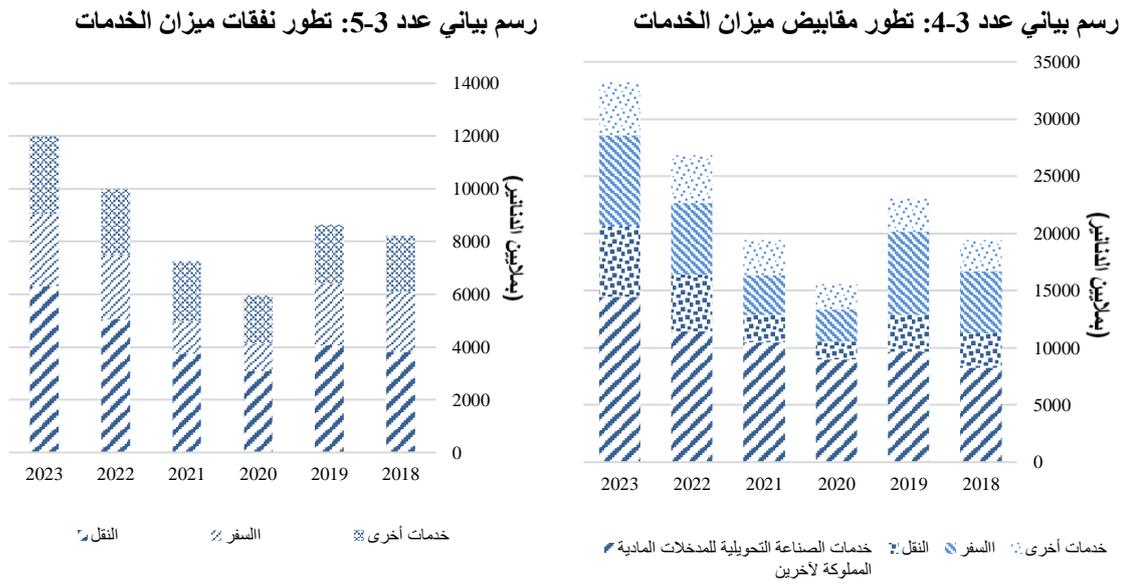
ومن جهة أخرى، يُعزى تقلص العجز التجاري في سنة 2023 بالأساس إلى تأثير السعر الصافي الموجب² المُقدر بـ 8.247 مليون دينار. بيد أن تأثير الحجم الصافي قد أثر سلبيا بشكل طفيف على تطور الحاصل التجاري وذلك بقيمة ضئيلة (-85 مليون دينار).

¹ وفقا لمؤشرات الأسعار لسنة الأساس 2015 التي قدرها البنك المركزي التونسي.

² بما في ذلك تأثير سعر الصرف.

3-1-1-2 ميزان الخدمات

استمر ميزان الخدمات في منحاه التصاعدي حيث بلغ 21.220 مليون دينار في سنة 2023 (مقابل +16.839 مليون دينار في سنة 2022). ويعزى هذا التطور إلى تدعيم فائض خدمات الصناعة التحويلية للمدخلات المادية المملوكة لآخرين (+2.971 مليون دينار) وفائض خدمات السفر (+1.349 مليون دينار). ومن جانبه، أسفر ميزان خدمات النقل عن عجز شبه مستقر (-3 مليون دينار). أما بالنسبة للبنود الأخرى للخدمات، فقد ارتفع الفائض الإجمالي بشكل طفيف (+64 مليون دينار).

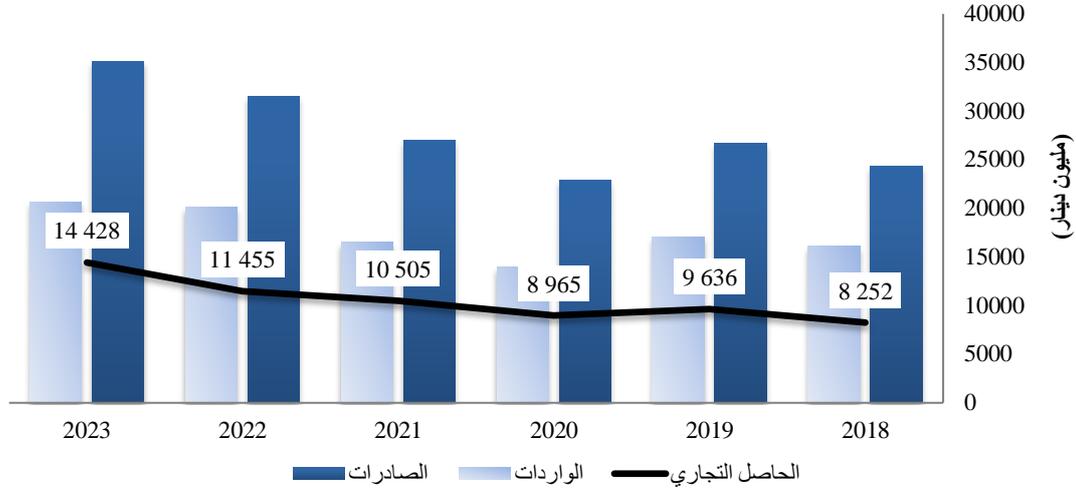


وتدعمت على وجه الخصوص خدمات الصناعة التحويلية التي توفرها الشركات التونسية للمدخلات المادية المملوكة لآخرين¹ بقرابة 3 مليارات دينار لتبلغ 14,4 مليار دينار في سنة 2023. وتعود هذه النتيجة إلى ازدياد صادرات المواد التي خضعت لعملية تحويل بنسبة 11,3% لتصل إلى 35,1 مليار دينار في عام 2023 أو 56,5% من الصادرات الجمالية (فوب)²، والمكونة بالنسبة لأغلبها من منتوجات معملية. كما ارتفعت بدورها الواردات المرسلّة إلى تونس بغرض التصنيع بنسبة 2,9% لتبلغ 20,7 مليار دينار في سنة 2023، أي 26,1% من مجموع الواردات (كاف)²، والمكونة بالأساس من المواد الأولية ونصف المصنعة والمواد الاستهلاكية و مواد التجهيز بحصص متتالية قدرها 50,8% و 31,6% و 17,3%.

¹ وهي تشمل خدمات التحويل والتجميع والوسم وغيرها، التي توفرها الشركات على مدخلات مادية مملوكة لآخرين دون أن يكون هناك نقل لملكية السلع المعنية. وبعبارة أخرى، يتعلق الأمر بجميع "أعمال التصنيع بالطلب" المنجزة على السلع من قبل طرف مقيم في اقتصاد ما لصالح مالك السلع، المقيم في اقتصاد آخر. ولا تضمن صلب هذا البند سوى تكاليف هذه الخدمات.

² وفقا لأرقام التجارة الخارجية المنشورة حاليا من قبل المعهد الوطني للإحصاء، وفقا لتوصيات دليل إحصائيات التجارة الدولية للسلع (2010).

رسم بياني عدد 3-6: المبادلات التجارية المرتبطة بخدمات الصناعة التحويلية للمدخلات المملوكة لأخرين



وفيما يتعلق بميزان خدمات النقل، فقد أسفر عن عجز عرف شبه استقرار ليبلغ 136 مليون دينار في سنة 2023 (مقابل -133 مليون دينار في سنة 2022)، وتعود هذه النتيجة إلى نمو المداخيل والنفقات بنسق متقارب (+25,3% و +24,7% على التوالي).

وبالنسبة لصادرات النقل، فقد ارتفعت من 4,9 مليار دينار إلى 6,2 مليار دينار بين سنة وأخرى، ويعود ذلك بالأساس إلى مقابيض كل من النقل الجوي والنقل البحري (2.909 مليون دينار و615 مليون دينار، على التوالي، مقابل 2.121 مليون دينار و551 مليون دينار في سنة 2022) وذلك بالتوازي مع زيادة مقابيض تذاكر العبور الناجمة عن ديناميكية نشاط الأسفار. وبخصوص صيغ النقل الأخرى، فقد ارتفعت على وجه الخصوص أتاوة الغاز المحصلة من قبل الدولة التونسية بعنوان مرور أنبوبي الغاز العابرين للقارات والرابطين بين الجزائر وإيطاليا لتبلغ 2.094 مليون دينار (مقابل 1.807 مليون دينار السنة السابقة) وذلك على الرغم من تدني الكميات المحصلة بنسبة 5% في سنة 2023¹.

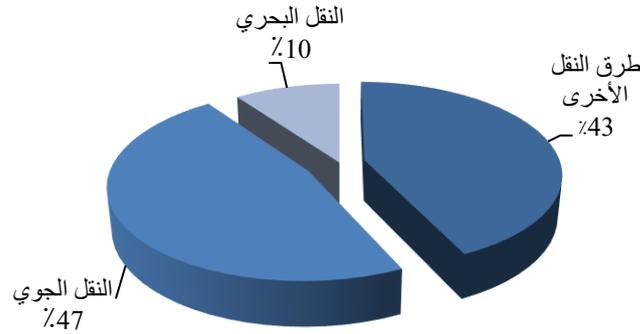
جدول عدد 3-5: تطور أتاوة الغاز المحصلة من طرف الدولة التونسية

السنة	التدفقات المالية		عنا		المجموع	
	بملايين الدنانير	بـ % من المجموع	بملايين الدنانير	بـ % من المجموع	بملايين الدنانير	التغيرات بـ %
2019	41,3	10,7	342,9	89,3	384,2	-28,2
2020	99,9	31,6	216,6	68,4	316,5	-17,6
2021	162,5	22,3	565,9	77,7	728,4	130,1
2022	691,2	38,2	1.116,2	61,8	1.807,4	148,1
2023	1.008,4	48,2	1.085,3	51,8	2.093,7	15,8

المصدر: البنك المركزي التونسي والشركة التونسية لأنبوب الغاز العابرة للبلاد التونسية

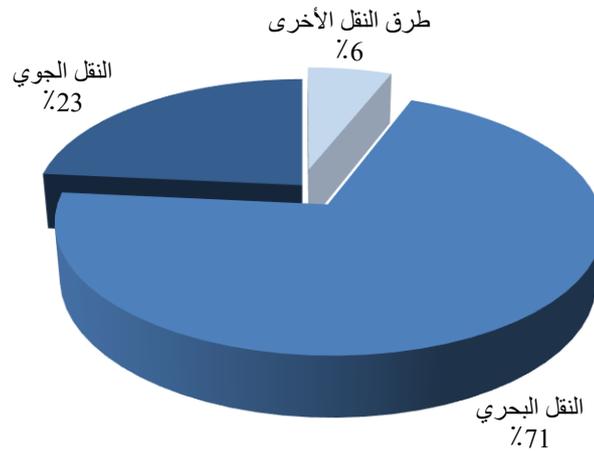
¹ وفقا للمرصد الوطني للطاقة والمناجم.

رسم بياني عدد 3-7: تركيبة الصادرات بعنوان النقل، موزعة حسب الصيغ في سنة 2023



ومن جانبها، عرفت **الواردات بعنوان النقل** ارتفاعا بنسبة 24,7٪، لتصل إلى 6.317 مليون دينار في سنة 2023، تبعا لزيادة نفقات النقل البحري (+12,4٪) والتي استأثرت بأكثر من 70٪ من المجموع، في شكل نفقات بعنوان شحن البضائع بالأساس. وبالنسبة للنفقات بعنوان النقل الجوي، فقد ازدادت بشكل ملحوظ لتبلغ 1.484 مليون دينار.

رسم بياني عدد 3-8: تركيبة الواردات بعنوان النقل، موزعة حسب الصيغ في سنة 2023

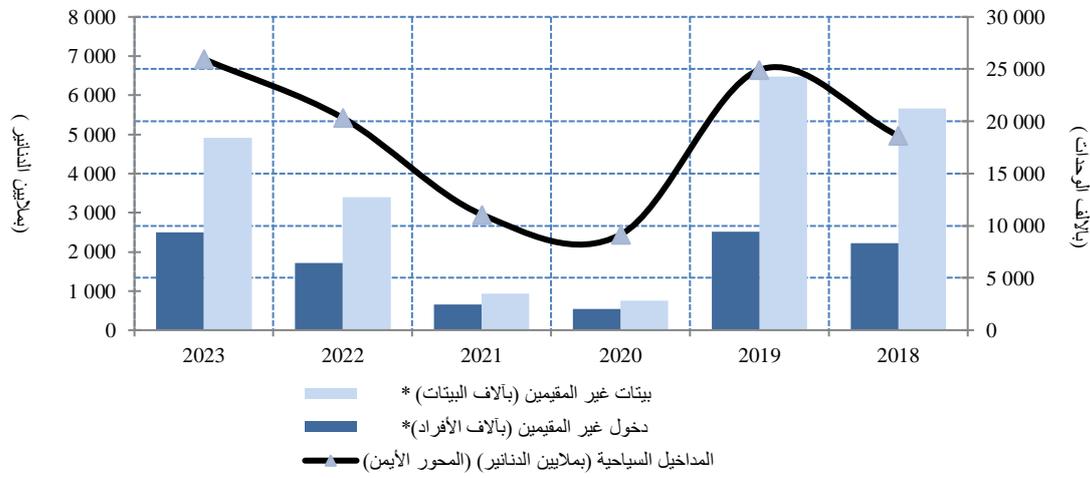


وفيما يتعلق بخدمات الأسفار، فقد أسفرت عن فائض قدره 5.235 مليون دينار في سنة 2023، مسجلة ارتفاعا قدره 1.349 مليون دينار، مقارنة بسنة 2022، وذلك نتيجة زيادة المقاييس بنسق ثابت

(+26,8%). وبالفعل، وبعد أن تضرر النشاط السياحي بشدة من آثار الأزمة الصحية في سنتي 2020 و2021، استمر الأداء الحسن لديناميكية هذه المكونة الرئيسية لخدمات الأسفار، في سنة 2023، حيث دّر دفوقات من العملة الأجنبية زادت بنسبة 27,7%¹ لتصل إلى 6,9 مليار دينار².

وارتفعت نسبة وفود غير المقيمين³ بشكل ملحوظ (+45,9%) ليصل مجموع عدد الزوار إلى 9,4 مليون زائر في موفى سنة 2023 (الوافدون الأوروبيون: +41,6% والوافدون من المغرب العربي: +68,4%). كما ارتفعت بيتات غير المقيمين بنسبة 44,5% لتصل إلى 18,4 مليون وحدة في سنة 2023.

رسم بياني عدد 9-3: تطور أهم المؤشرات السياحية



* باحساب تحويلات التونسيين المقيمين بالخارج.

وعلى صعيد النفقات، ارتفعت خدمات السفر بنسبة 14% لتصل إلى 2.743 مليون دينار في سنة 2023، ويعود ذلك أساسا إلى ازدياد خدمات السفر بعنوان الأسفار الشخصية، أي السياحة وتكاليف الدراسة والتحويلات بغرض الإقامة بعنوان "الحج والعمرة" بمبالغ متتالية قدرها 1.450 مليون دينار و554 مليون دينار و429 مليون دينار.

أما بالنسبة لميزان الخدمات الأخرى⁴، فقد ارتفع فائضها بشكل طفيف لينتقل، بينة سنة وأخرى، من 1.629 مليون دينار إلى 1.693 مليون دينار. وبخصوص الواردات، فقد سجلت ارتفاعا بنسبة 17,1% لتبلغ 2.944 مليون دينار، وشمل هذا الارتفاع بالأساس خدمات الاتصالات والمعلوماتية والمعلومات والخدمات المالية وخدمات البناء لتبلغ 543 مليون دينار و409 مليون دينار و396 مليون دينار على

¹ دون اعتبار تأثير الصرف، تكون هذه الدفوقات قد ارتفعت بـ 25,1% فقط.

² أصبحت تكاليف الإقامة بتونس بالنسبة للتونسيين المقيمين بالخارج تدرج في بند الأسفار لأغراض شخصية (كانت مدمجة في السابق على مستوى مداخيل الشغل).

³ بما في ذلك المتعلقة بالتونسيين المقيمين بالخارج.

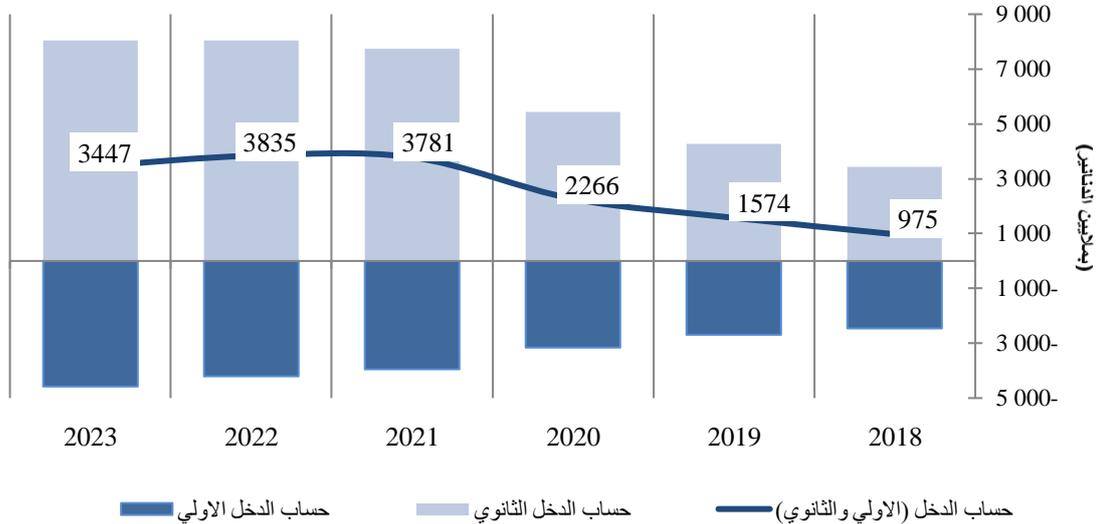
⁴ دون اعتبار خدمات الصناعة التحويلية للمدخلات المادية المملوكة لآخرين وخدمات الأسفار وخدمات النقل.

التوالي. وفيما يتعلق بالصادرات، فقد زادت بنسبة 11,9٪ لتصل إلى 4.638 مليون دينار، وهو تطور يعود بالخصوص إلى زيادة صادرات خدمات الاتصالات والمعلوماتية والمعلومات والبناء لتبلغ 1.545 مليون دينار و518 مليون دينار، على التوالي، في سنة 2023.

3-1-1-3 ميزان المداخيل الأولية والثانوية

عرف فائض ميزان المداخيل (الأولية والثانوية) انخفاضا طفيفا في سنة 2023 ليرجع إلى 3.447 مليون دينار (مقابل +3.835 مليون دينار قبل سنة). وتعزى هذه النتيجة إلى تقادم العجز الهيكلي لميزان الدخل الأولي (-4.585 مليون دينار مقابل -4.197 مليون دينار في سنة 2022)، الذي تزامن مع استقرار فائض ميزان الدخل الثانوي عند نفس المستوى المسجل قبل سنة، أي 8.032 مليون دينار.

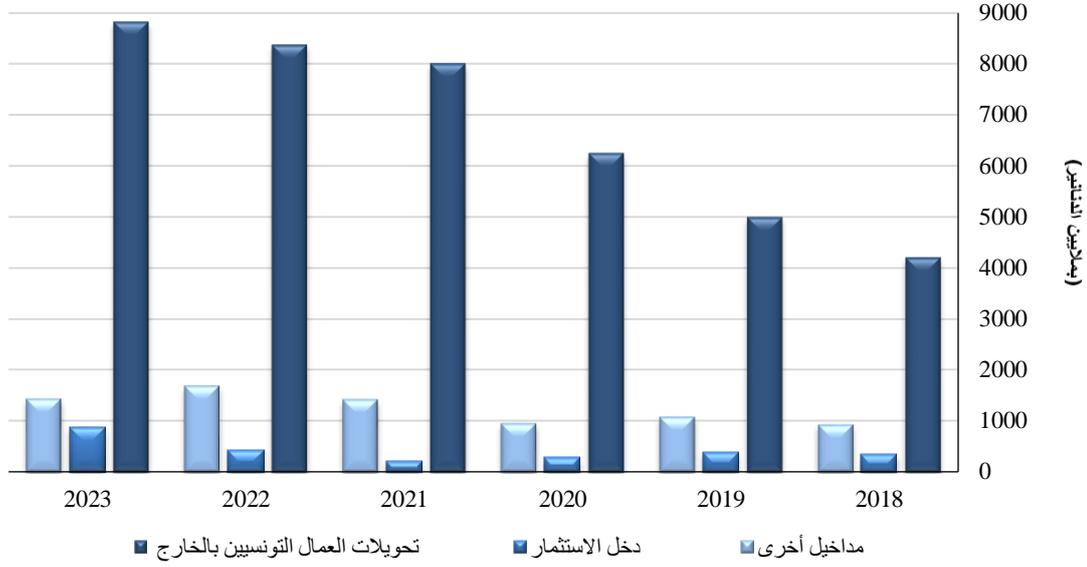
رسم بياني عدد 3-10: تطور حواصل ميزان المداخيل (الأولية والثانوية)



ومن جانب المقايض، عرفت الدفوقات بعنوان المداخيل (الأولية والثانوية) ارتفاعا (+6,1٪) لتصل إلى 11,1 مليار دينار في سنة 2023، نتيجة زيادة مداخيل الشغل¹ (+5,4٪)، وهي المكونة الرئيسية بحصة تبلغ نحو 80٪ من المجموع، لتصل إلى 8.817 مليون دينار في سنة 2023. ولا تزال هذه الدفوقات تتخذ اتجاهها تصاعديا على الرغم من الصدمات المتعاقبة التي أثرت على الوضع الاقتصادي الدولي على امتداد السنوات الأخيرة.

¹ تشمل مداخيل الشغل، تحويلات التونسيين المقيمين بالخارج (دخل ثانوي) ورواتب الأجراء (دخل أولي).

رسم بياني عدد 3-11: تطور مقايض ميزان المداخيل



وتدعمت، على وجه الخصوص، الدفوعات المالية بعنوان مداخيل الشغل بنسبة 3,9% لتبلغ 7.656 مليون دينار، أي 86,8% من مجموع هذه المداخيل. وفي نفس الوقت، ارتفعت الإسهامات العينية، التي تتألف أساسا من واردات السيارات في إطار نظام الإعفاء الكلي¹، بنسبة 16% لتصل إلى 1.161 مليون دينار في سنة 2023.

وبالإضافة إلى ذلك، عرف عدد التونسيين المقيمين بالخارج خلال السنوات الأخيرة مزيدا من الت دعم ليتجاوز 1,8 مليون مقيم²، منهم حوالي 85% مقيمين في أوروبا.

جدول عدد 3-6: مداخيل الشغل حسب صيغة التحويل

السنوات	الدفوعات المالية		تحويلات عينية		المجموع (1)	
	بمليارات الدينار	بـ % من المجموع	بمليارات الدينار	بـ % من المجموع	بمليارات الدينار	التغيرات بـ %
2019	4.154,6	83,2	841,7	16,8	4.996,3	18,7
2020	5.466,8	87,5	782,0	12,5	6.248,8	25,1
2021	6.925,1	86,6	1.075,5	13,4	8.000,6	28,0
2022	7.366,3	88,0	1.000,7	12,0	8.367,0	4,6
2023	7.656,5	86,8	1.160,6	13,2	8.817,1	5,4

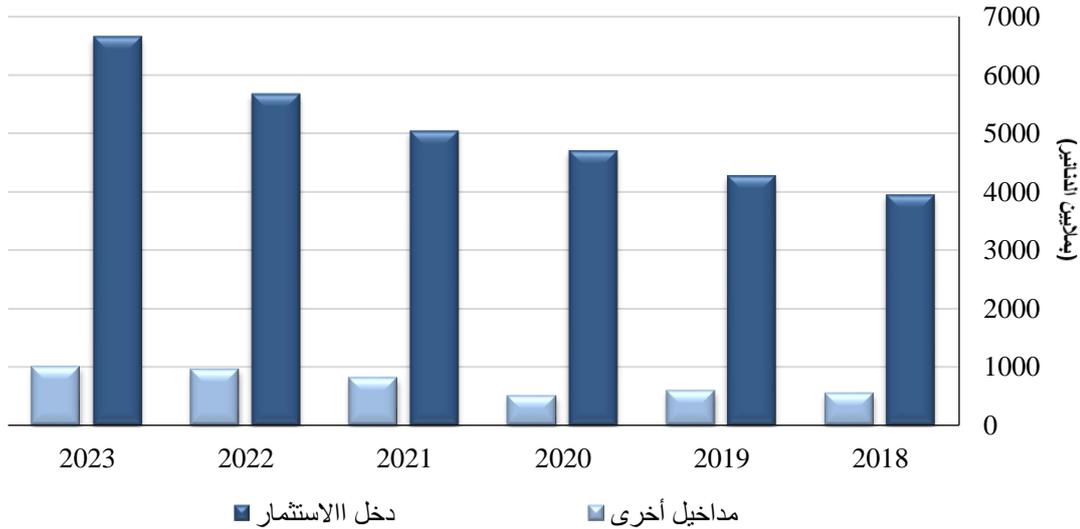
(1) تشمل مداخيل الشغل تحويالات التونسيين المقيمين بالخارج (دخل ثانوي) ورواتب الأجراء (دخل أولي).

¹ نظام الإعفاء الكلي "FCR" هو نظام تمنح بموجبه الدولة امتيازات للتونسيين المقيمين بالخارج، شرط استيفاء شروط معينة.

² المصدر: وزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج (آخر الأرقام المتاحة لسنة 2022).

وعلى صعيد النفقات، ارتفعت المداخيل (الأولية والثانوية) (+15,5%) لتصل إلى 7,7 مليار دينار في سنة 2023. وارتفعت التحويلات بعنوان مداخل الاستثمارات بنسبة 17,4% لتصل إلى 6.669 مليون دينار في سنة 2023. وفيما يتعلق بالتحويلات بعنوان الاستثمارات المباشرة والاستثمارات في المحفظة (باستثناء الفوائد على سندات الدين المستحقة على الأسواق المالية)، فقد ارتفعت بنسبة 12,6% لتبلغ 3.879 مليون دينار، منها 1.070 مليون دينار انتفعت بها الشركات البترولية. أما فيما يتعلق بمداخل الاستثمارات الأخرى، وخاصة منها الدفعات المخصصة للإيفاء بفوائد الدين طويل الأجل (بما في ذلك الفوائد على سندات الدين المستحقة على الأسواق المالية)، فقد أخذت منحى تصاعديا بنسبة 22,3% لتبلغ 2.417 مليون دينار، وتتوزع بين دفعات الإدارة العمومية والبنك المركزي (2.034 مليون دينار) والعناصر الاقتصادية الأخرى (383 مليون دينار).

رسم بياني عدد 3-12: تطور نفقات ميزان المداخل



3-1-2 الحساب الرأسمالي

أسفر الحساب الرأسمالي عن فائض تراجع بشكل ملحوظ بين سنة وأخرى من 1.624 مليون دينار إلى 1.178 مليون دينار. وشمل الجزء الأهم من الدفعات المحصلة الهبات المسندة لدعم الميزانية في إطار التعاون الثنائي.

3-1-3 الحساب المالي

أسفر الحساب المالي في سنة 2023 عن حاجيات من التمويل قدرها 1.293 مليون دينار (مقابل حاجيات من التمويل قدرها 9.102 مليون دينار في سنة 2022). وتُعزى هذه النتيجة إلى تدعيم الرصيد الدائن

للاستثمارات في المحفظة (+2.202 مليون دينار مقابل +1.323 مليون دينار قبل سنة) وإلى التراجع الحاد في الحاصل المدين للاستثمارات الأخرى (-4.567 مليون دينار مقابل -8.081 مليون دينار)، في حين توسع ذلك المتعلق بالاستثمارات المباشرة الأجنبية بشكل أكبر (-2.299 مليون دينار مقابل -1.883 مليون دينار). وتدعمت الأصول الاحتياطية بدورها بشكل ملحوظ في سنة 2023 (+3.371 مليون دينار مقابل -460 مليون دينار قبل سنة).

جدول عدد 7-3: تطور أهم حواصل الحساب المالي (بملايين الدنانير)

المسمى	2019	2020	2021	2022	2023
الحساب المالي	7.905,9-	4.572,8-	5.765,0-	9.101,9-	1.293,1-
الاستثمارات المباشرة	2.377,4-	1.665,4-	1.489,7-	1.883,2-	2.298,7-
استثمارات في المحفظة	185,8-	2.029,3	3.520,9	1.323,2	2.201,5
مشتقات مالية	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
استثمارات أخرى	10.626,8-	8.800,8-	8.134,3-	8.081,4-	4.567,0-
الأصول الاحتياطية	5.284,1	3.864,1	338,1	460,5-	3.371,1

وفيما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية المباشرة، فقد بلغ صافي ازدياد الخصوم 2.260 مليون دينار في سنة 2023 بينما اقتصر صافي اقتناء الأصول المالية على 38 مليون دينار.

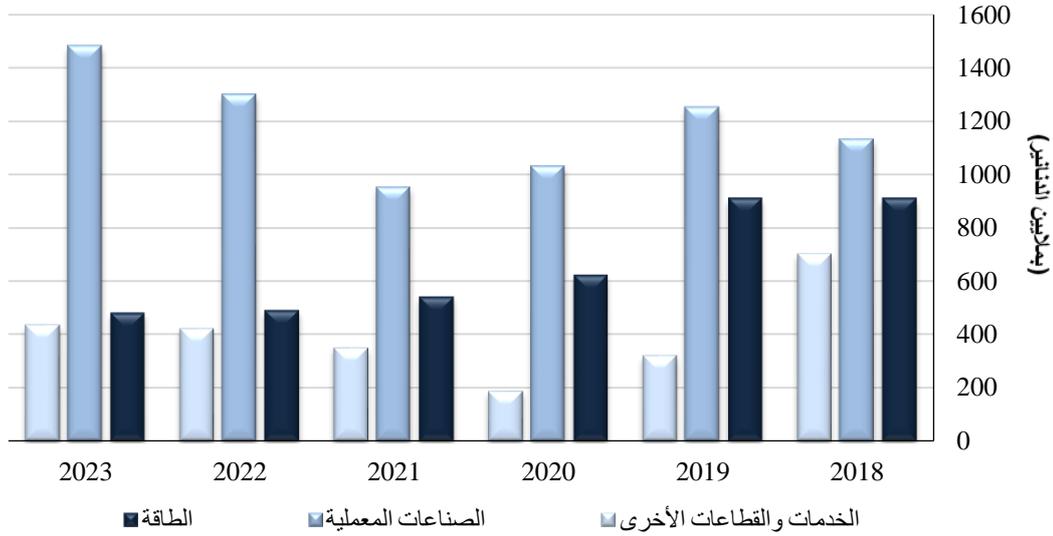
جدول عدد 8-3: توزيع دفوعات الاستثمارات الأجنبية المباشرة لفائدة تونس حسب القطاعات (خصوم) (بملايين الدنانير)

القطاع	2019	2020	2021	2022	2023
استثمارات أجنبية مباشرة	2.483,0	1.839,8	1.845,6	2.214,6	2.396,5
الطاقة	909,4	620,5	540,6	490,6	479,0
الصناعات المعملية	1.253,0	1.032,3	953,3	1.300,9	1.481,5
السياحة والعقارات	201,7	17,0	95,4	13,0	12,1
الاتصالات	65,6	71,3	56,4	134,5	98,8
القطاع المالي	0,0	1,2	143,8	242,9	274,5
قطاعات أخرى	53,3	97,5	56,1	32,7	50,6

فعلى صعيد الخصوم، استمر المنحى التصاعدي لدفوعات الاستثمارات الأجنبية المباشرة لفائدة تونس في سنة 2023 (+8,2%) لتبلغ 2.397 مليون دينار، أي 1,6% من إجمالي الناتج المحلي. بيد أن هذا المستوى يظل في واقع الأمر محدودا بالنظر إلى حاجيات الاقتصاد التونسي الهامة من التمويل الخارجي وفي غياب تعبئة الموارد الخارجية المطلوبة في شكل قروض.

وفيما يتعلق بالموشرات الحقيقية لنشاط الاستثمارات الأجنبية المباشرة (دون اعتبار الطاقة)، تجدر الإشارة إلى إحداث 14.746 موطن شغل جديد في سنة 2023، تتعلق بـ 520 مشروع توسعة و118 مشروع إنشاء وذلك بقيمة قدرها 1.701 مليون دينار و216 مليون دينار على التوالي.

رسم بياني عدد 3-13: تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب قطاعات النشاط



ويظهر تحليل الدفوقات المحصلة للاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب القطاعات المستفيدة في سنة 2023 انخفاضا طفيفا، في الدفوقات المنجزة في قطاع الطاقة (-2,3%) لتتراجع إلى 479 مليون دينار (أي 20% من المجموع)، منجزة في مجال الاستكشاف والتنمية. وفي المقابل، ارتفعت دفوقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة لفائدة قطاع الصناعات المعملية بـ 13,9% لتبلغ 1.482 مليون دينار، أي 61,8% من مجموع الدفوقات. وشمل هذا الارتفاع بالأساس تلك المنجزة لفائدة قطاعات الصناعات الكهربائية والإلكترونية (653 مليون دينار مقابل 628 مليون دينار في سنة 2022)، والصناعات الميكانيكية وصناعات التعدين (256 مليون دينار مقابل 192 مليون دينار في سنة 2022) وصناعة البلاستيك (140 مليون دينار مقابل 135 مليون دينار في سنة 2022). وبخصوص تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة لفائدة القطاع المالي، فقد اتسم بالأساس بالترفيغ في رأس مال "بنك قطر الوطني – تونس" من قبل مجموعة "بنك قطر الوطني" بـ 248 مليون دينار.

وفيما يتعلق بالاستثمارات في المحفظة، فقد بلغ فائضها 2.202 مليون دينار في سنة 2023، ويرجع ذلك أساسا إلى انخفاض صافي الخصوم بمقدار 2.028 مليون دينار، أغلبها في شكل سندات الدين للإدارة

المدفوعات الخارجية

العمومية، نتيجة لتسديد القرضين الرقاعيين بمجموع 2.290 مليون دينار¹، علما وأن الدولة قد امتنعت عن تعبئة الموارد المالية من الأسواق الدولية للسنة الرابعة على التوالي.

أما فيما يتعلق بالاستثمارات الأخرى، فقد سجلت عجزا قدره 4.567 مليون دينار في سنة 2023، نتيجة بالأساس إلى صافي ازدياد الخصوم بمقدار 5.255 مليون دينار.

جدول عدد 3-9: توزيع السحوبات وإطفاء الدين طويل الأجل حسب الأداة والقطاع المؤسسي (بملايين الدينارين)

الدفوعات الصافية	إطفاء الدين			السحوبات			المسمى		
	2023	2022	2021	2023	2022	2021		2023	2022
31,7	3.095,5	2.777,4	7.157,6	5.600,5	5.274,4	7.189,3	8.696,0	8.051,8	القروض ⁽¹⁾
1.416,7	4.082,1	4.518,6	4.328,9	2.929,0	2.659,2	5.745,6	7.011,1	7.177,8 ⁽³⁾	الإدارات العمومية
26,4-	27,7-	2,6	26,4	27,7	12,7	0,0	0,0	15,3	البنك المركزي
1.358,6-	958,9-	1.743,8-	2.802,3	2.643,8	2.602,5	1.443,7	1.684,9	858,7	عناصر اقتصادية أخرى
2.140,1-	1.317,3-	3.472,0-	2.140,1	1.317,3	3.472,0	0,0	0,0	0,0	رقاع سندات الدين ⁽²⁾
2.140,1-	1.317,3-	3.472,0-	2.140,1	1.317,3	3.472,0	0,0	0,0	0,0	الإدارات العمومية
2.108,4-	1.778,2	694,6-	9.297,7	6.917,8	8.746,4	7.189,3	8.696,0	8.051,8	المجموع

1- توافق القروض أداة دين مضمّنة في بند استثمارات أخرى.

2- توافق سندات الدين ديون في شكل استثمارات في المحفظة.

3- بما في ذلك مخصصات حقوق السحب الخاصة (2.076 مليون دينار).

وبالنسبة للسحوبات من القروض طويلة الأجل المعبأة في سنة 2023، فقد سجلت تراجعاً بنسبة 17,3٪ لتتخفّض إلى 7.189 مليون دينار، منها 79,9٪ أو 5.746 مليون دينار تمت تعبئتها من الإدارة. وعلى وجه الخصوص شملت المساعدات المحصلة لدى مؤسسات متعددة الأطراف، بالأساس، القرض الممنوح من قبل البنك الإفريقي للاستيراد والتصدير، في إطار برنامج تمويل الواردات الاستراتيجية (473 مليون دولار). وبالإضافة إلى ذلك، منح كل من البنك الدولي والبنك الإفريقي للتنمية وبنك الاستثمار الأوروبي لتونس، في سنة 2023، مبالغ قدرها على التوالي 153 مليون أورو (مشروع الاستجابة الطارئة لأزمة كوفيد - 19 لفائدة الحماية الاجتماعية في تونس) و60 مليون أورو (تحديث البنية التحتية للطرق وبرنامج تزويد المناطق الريفية بالماء الصالح للشرب) و49 مليون أورو (منها 32 مليون أورو مُنحت لتحديث المدارس). وشملت الأموال المعبأة في إطار التعاون الثنائي بالأساس مبلغاً قدره 400 مليون دولار منحتة العربية السعودية في إطار دعم الميزانية وقرض قدره 20 مليار يان ياباني أسندته الوكالة اليابانية للتعاون الدولي، منها 10 مليار يان بعنوان برنامج دعم الحماية الاجتماعية وتعزيزها.

¹ يتعلق الأمر أساساً بمبلغ قدره 500 مليون أورو (1.680 مليون دينار) بعنوان تسديد أصل القرض الرقاعي (سندات الأورو)، التي صدرت في السوق المالية الدولية في سنة 2018، وبمبلغ قدره 22,4 مليار يان ياباني (484 مليون دينار) بعنوان تسديد أصل القرض الرقاعي، الصادر في السوق اليابانية في سنة 2013 بضمن من بنك اليابان للتعاون الدولي.

وبخصوص السحوبات لفائدة العناصر الاقتصادية الأخرى غير البنك المركزي، فقد تراجعت بين سنة وأخرى من 1.685 مليون دينار إلى 1.444 مليون دينار، حيث استفادت منها بالأساس قطاعات الفلاحة (574 مليون دينار) والطاقة (384 مليون دينار) والنقل (80 مليون دينار) والقطاع المالي (74 مليون دينار).

أما بالنسبة لإطفاء الديون الخارجية طويلة الأجل، فقد سجل ارتفاعا بنسبة 34,4% في سنة 2023، ليبلغ 9.298 مليون دينار. وازداد، على وجه الخصوص، إطفاء القروض الخارجية طويلة الأجل¹ بنسبة 27,8% ليصل إلى 7.158 مليون دينار. ويعزى هذا التطور إلى ارتفاع التعهدات التي قامت الإدارة بتسويتها والتي انتقلت بين سنة وأخرى من 2.929 مليون دينار إلى 4.329 مليون دينار، حيث استفاد بالجزء الأهم منه كل من صندوق النقد الدولي (1.306 مليون دينار) والبنك الإفريقي للتنمية (642 مليون دينار) والبنك الدولي (495 مليون دينار) والعربية السعودية (418 مليون دينار)². وبخصوص التسويات المنجزة من قبل البنك المركزي، فقد كانت شبه مستقرة حيث اقتصرت على 26 مليون دينار في سنة 2023 وبالنسبة للتسديدات المنجزة من قبل العناصر الاقتصادية الأخرى، فقد سجلت ارتفاعا بنسبة 6% لتبلغ 2.802 مليون دينار ولتمثل بالتالي حصة تناهز ثلث المجموع. وفيما يتعلق بالتسديدات بعنوان السندات المستحقة للأسواق المالية، فقد بلغت 2.140 مليون دينار.

وفيما يتعلق بالقروض التجارية والتسبيقات، فقد أسفرت عن عجز قدره 3.462 مليون دينار، يُعزى أساسا إلى صافي ازدياد الخصوم بـ 3.604 مليون دينار بعنوان القروض التجارية.

¹ دون اعتبار السندات، التي تصنف على أنها ديون في شكل استثمارات في المحفظة.
² ومنها مبلغ 100 مليون دولار (305 مليون دينار) بعنوان تسديد قسطين من أصل القرض الذي منحتة العربية السعودية في إطار دعم الميزانية.

المدفوعات الخارجية

جدول عدد 10-3: تطور الأصول والخصوم بعنوان المدفوعات الجارية والحساب الرأسمالي (بملايين الدنانير)

التغيرات		2023	2022	2021	2020	
2023 2022	2022 2021					
8.881,2	4.562,7-	3.433,4-	12.314,6-	7.751,9-	7.217,3-	حاصل حساب المعاملات الجارية
8.305,4	15.162,6	72.420,3	64.114,9	48.952,3	39.014,1	الأصول
575,8-	19.725,3	75.853,7	76.429,5	56.704,2	46.231,4	الخصوم
4.888,8	9.267,5-	28.100,2-	32.989,0-	23.721,5-	19.085,7-	حاصل ميزان السلع (فوب)
1.266,8	6.947,8	28.081,6	26.814,8	19.867,0	15.981,6	الصادرات (فوب)*
3.622,0-	16.215,3	56.181,8	59.803,8	43.588,5	35.067,3	الواردات (فوب)*
4.381,5	4.650,5	21.220,4	16.838,9	12.188,4	9.603,3	حاصل الخدمات
6.398,3	7.382,7	33.224,9	26.826,6	19.443,9	15.552,6	الأصول
2.016,8	2.732,2	12.004,5	9.987,7	7.255,5	5.949,3	الخصوم
2.971,3	952,0	14.427,8	11.456,5	10.504,5	8.965,3	حاصل خدمات الصناعة التحويلية
2.971,3	952,0	14.427,8	11.456,5	10.504,5	8.965,3	الأصول
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	الخصوم
2,9-	1.218,8	135,9-	133,0-	1.351,8-	1.505,9-	حاصل النقل*
1.246,8	2.546,5	6.180,8	4.934,0	2.387,5	1.579,6	الأصول
1.249,7	1.327,7	6.316,7	5.067,0	3.739,3	3.085,5	الخصوم
1.348,8	1.650,4	5.235,4	3.886,6	2.236,2	1.766,7	حاصل خدمات السفر
1.685,8	2.810,5	7.978,8	6.293,0	3.482,5	2.806,2	الأصول
337,0	1.160,1	2.743,4	2.406,4	1.246,3	1.039,5	الخصوم
64,3	829,3	1.693,1	1.628,8	799,5	377,2	حاصل البنود الأخرى للخدمات
494,4	1.073,7	4.637,5	4.143,1	3.069,4	2.201,5	الأصول
430,1	244,4	2.944,4	2.514,3	2.269,9	1.824,3	الخصوم
388,6-	241,1-	4.585,2-	4.196,6-	3.955,5-	3.165,4-	حاصل الدخل الأولي
620,4	395,7	2.137,6	1.517,2	1.121,5	1.560,1	الأصول
1.009,0	636,8	6.722,8	5.713,8	5.077,0	4.725,5	الخصوم
0,5-	295,4	8.031,6	8.032,1	7.736,7	5.430,5	حاصل الدخل الثانوي
19,9	436,4	8.976,2	8.956,3	8.519,9	5.919,8	الأصول
20,4	141,0	944,6	924,2	783,2	489,3	الخصوم
446,5-	1.006,6	1.177,6	1.624,1	617,5	1.026,8	حاصل الحساب الرأسمالي
448,1-	1.014,6	1.213,1	1.661,2	646,6	1.048,8	الأصول
1,6-	8,0	35,5	37,1	29,1	22,0	الخصوم

* أي صادرات (فوب) بالنسبة للأصول وواردات (فوب) بالنسبة للخصوم.

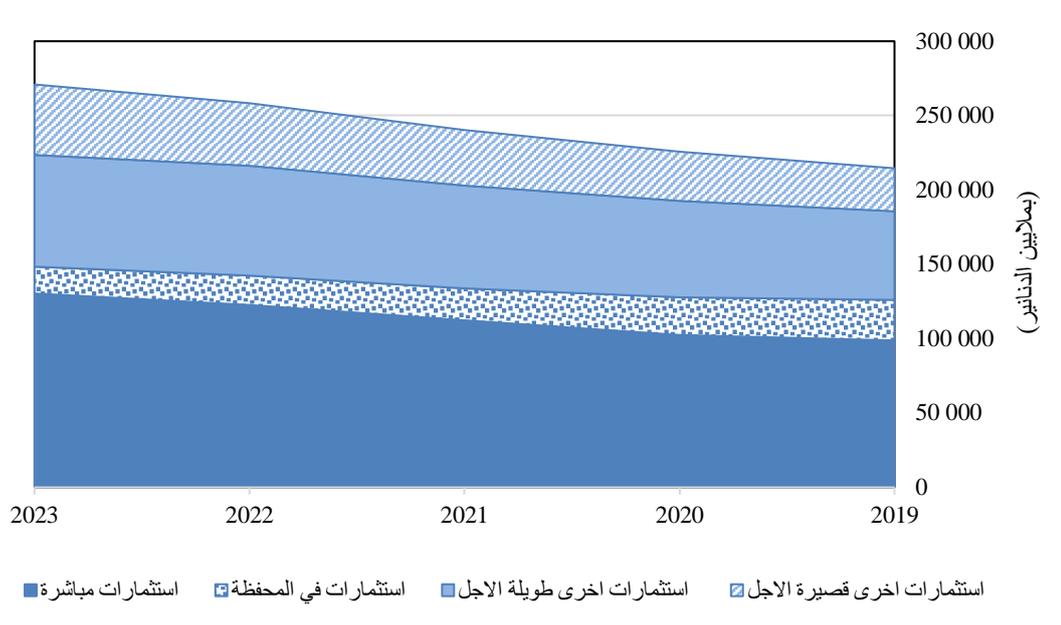
جدول عدد 3-11: تطور تغييرات صافي الأصول وصافي الخصوم بعنوان الحساب المالي (بملايين الدينارين)

التغيرات		2023	2022	2021	2020	
2023 2022	2022 2021					
7.808,8	3.336,9-	1.293,1-	9.101,9-	5.765,0-	4.572,8-	رصيد الحساب المالي
4.340,1	789,1-	4.194,8	145,3-	643,8	3.415,7	صافي اقتناء الأصول المالية
3.468,7-	2.547,8	5.487,9	8.956,6	6.408,8	7.988,5	صافي ازدياد الخصوم
415,5-	393,5-	2.298,7-	1.883,2-	1.489,7-	1.665,4-	حاصل الاستثمارات الأجنبية المباشرة
146,8-	63,1	38,4-	108,4	45,3	86,1	صافي اقتناء الأصول المالية
268,7	456,6	2.260,3	1.991,6	1.535,0	1.751,5	صافي ازدياد الخصوم
878,3	2.197,7-	2.201,5	1.323,2	3.520,9	2.029,3	حاصل الاستثمارات في المحفظة
173,9	0,0	173,9	0	0	0	صافي اقتناء الأصول المالية
704,4-	2.197,7	2.027,6-	1.323,2-	3.520,9-	2.029,3-	صافي ازدياد الخصوم
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	حاصل المشتقات المالية
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	صافي اقتناء الأصول المالية
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	صافي ازدياد الخصوم
3.514,4	52,9	4.567,0-	8.081,4-	8.134,3-	8.800,8-	حاصل الاستثمارات الأخرى
481,4	53,6-	688,2	206,8	260,4	534,5-	صافي اقتناء الأصول المالية
3.033,0-	106,5-	5.255,2	8.288,2	8.394,7	8.266,3	صافي ازدياد الخصوم
3.831,6	798,6-	3.371,1	460,5	338,1	3.864,1	الأصول الاحتياطية
625,9-	219,2	962,7	1.588,6	1.369,4	1.617,7	صافي الأخطاء والسهو

3-2. الوضع الخارجي الجملي

أسفر الوضع الخارجي الجملي في موفى سنة 2023 عن حاصل مدين صاف تجاه الخارج قدره 236.410 مليون دينار، أي بزيادة في صافي الخصوم قدرها 8.316 مليون دينار مقارنة بموفى سنة 2022. وزاد إجمالي الخصوم، على وجه الخصوص، بنسبة 4,8% لتصل إلى 270.923 مليون دينار، جراء ارتفاع مخزون الاستثمارات المباشرة (+6,3%) والاستثمارات الأخرى (+5,8%) في حين سجل قائم الاستثمارات في المحفظة تراجعاً (-10,1%). وبالنسبة لإجمالي الأصول، فقد استأنف اتجاهه التصاعدي (+13,5%) ليبلغ 34.513 مليون دينار، ويرجع ذلك أساساً إلى تحسن الأصول الاحتياطية بنسبة 13,7% لتصل إلى 27.920 مليون دينار.

رسم بياني عدد 3-14: تركيبة مخزون إجمالي الخصوم 2019-2023



3-2-1 الاستثمارات الأجنبية

بلغ الحاصل المدين للاستثمارات الأجنبية، الذي يمثل 61,5% من إجمالي صافي الخصوم، 145.487 مليون دينار، بزيادة نسبتها 4% مقارنة بسنة 2022، تُعزى إلى زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة (+6,4%)، والتي شهدت مع ذلك تباطؤًا جراء تراجع الحاصل السالب الذي عرفته الاستثمارات في المحفظة (-11%).

وفيما يتعلق بمخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فقد أسفر عن حائل مدين قدره 128.292 مليون دينار في موفى سنة 2023 (مقابل 120.560 مليون دينار في أواخر سنة 2022)، وذلك راجع أساساً إلى زيادة إجمالي الخصوم بنسبة 6,3% لتصل إلى 130.472 مليون دينار، لتشكل 48,2% من مجموع الخصوم. وحافظ إجمالي الأصول من جهته على نفس المستوى الذي حققه في سنة 2022 تقريباً، حيث بلغ 2.180 مليون دينار (مقابل 2.186 مليون دينار في موفى سنة 2022).

أما فيما يتعلق بالاستثمارات في المحفظة، فقد سجلت حاصلاً مديناً بلغ 17.195 مليون دينار، لتعرف تراجعاً بنسبة 11% مقارنة بموفى سنة 2022. ويعود هذا التطور إلى انخفاض الخصوم أساساً في شكل *سندات دين* بنسبة 14,7% لتصل في موفى سنة 2023 إلى 12.676 مليون دينار، وحيث شمل الجزء الأهم منها قائم الديون الخارجية طويلة الأجل في شكل رفاع صادرة عن الإدارة العمومية (12.281 مليون دينار). ومن جهة أخرى، ارتفعت الخصوم بعنوان *حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار* بنسبة 3,3% لتصل إلى 5.186 مليون دينار، متأثرة خاصة بارتفاع قيمة الأصول المدرجة في بورصة تونس كما يدل

عليه ازدياد مؤشر البورصة "توندناكس" بـ 7,9%. وفيما يتعلق بحصة الأجانب في رسملة البورصة، فإنها لم تسجل سوى زيادة قدرها 0,3 نقطة مئوية لتصل نسبتها إلى 21,2% في موفى سنة 2023. وفي جانب مواز، ارتفعت الأصول بعنوان الاستثمارات في المحفظة بنسبة 21,2% مقارنة بسنة 2022، لتبلغ 667 مليون دينار في أواخر سنة 2023.

2-2-3 استثمارات أخرى

سجل مخزون الاستثمارات الأخرى، في موفى سنة 2023، حصلا مدينا قدره 118.843 مليون دينار، محققا بذلك ارتفاعا بنسبة 5,4% مقارنة بمستواه في سنة 2022. وفيما يتعلق بالخصوم، فقد زادت بنسبة 5,8% في موفى سنة 2023 لتبلغ 122.589 مليون دينار، تبعا للزيادة التي عرفت كل الأدوات المالية بدرجات متفاوتة. وسجلت، على وجه الخصوص، القروض طويلة الأجل والتي استأثرت بأكثر من 55,4% من مجموع الخصوم بعنوان الاستثمارات الأخرى، ارتفاعا طفيفا (+2,2%) لتبلغ 67.861 مليون دينار، ويُعزى ذلك إلى تأثير الصرف الإيجابي الذي خفّ بفعل تأثير الحجم السلبي. وبالفعل، نتج هذا الحجم السلبي عن ارتفاع التسديدات بعنوان أصل الدين (+27,8%)، مقابل تراجع عمليات التعبئة (-18%). ومن جهة أخرى، يعكس توزيع القروض طويلة الأجل حسب القطاع المؤسسي، غلبة مخزون تعهدات الإدارة العمومية التي عرفت ارتفاعا بنسبة 4,9%، مقابل تراجع التعهدات الخاصة بالبنك المركزي (-19,3%)، ومؤسسات الإيداع غير البنك المركزي (-23,5%) والقطاعات الأخرى (-3,9%).

جدول عدد 3-12: أهم مؤشرات الدين الخارجي طويل الأجل (بملايين الدنانير ما عدا إشارة مغايرة)

المسمى	2020	2021	2022	2023
قائم الدين طويل الأجل*	80.004	79.510	82.331	81.566
نسبة التداين طويل الأجل (بـ% من إجمالي الناتج المحلي)	66,9	60,9	57,2	51,4
سحوبات على قروض خارجية طويلة الأجل**	8.491	8.052	8.696	7.188
خدمة الدين طويل الأجل**	8.267	10.604	8.894	11.715
الأصل	6.419	8.746	6.918	9.298
الفوائد	1.848	1.858	1.976	2.417
مُعامل خدمة الدين (بـ%)***	21,2	21,7	13,9	16,4

* قائم الدين بدون احتساب الفوائد المستحقة والتي لم يحل أجل استحقاقها بعد.
** بما في ذلك سندات الدين المستحقة على الأسواق المالية المدرجة ضمن بند استثمارات في المحفظة (الوضع الخارجي الجملي).
*** يتم احتسابه بالرجوع إلى المقابيض الجارية لميزان المدفوعات.

وفيما يتعلق بالخصوم في شكل أرصدة نقدية وإيداعات، فقد عرفت ارتفاعا بنسبة 8,5% في نهاية سنة 2023، مقارنة بالمستوى الذي بلغته في سنة 2022، لتصل إلى 19.961 مليون دينار. وانتفعت مؤسسات الإيداع الأخرى غير البنك المركزي بالجزء الأهم من هذه التعهدات، أي 14.478 مليون دينار. أما المبلغ

¹ توندناكس هو مؤشر السوق المالية المرجعي لبورصة تونس. وقد بدأ العمل به انطلاقا من 31 ديسمبر 1997.

المدفوعات الخارجية

المتبقي، أي 5.483 مليون دينار، فهو يعود للخصوم المستحقة على البنك المركزي التي تتألف أساسا من التعهدات طويلة الأجل.

وبالنسبة للخصوم في شكل **قروض تجارية وتسبقات** قصيرة الأجل، فقد ازدادت بنسبة 13% لتصل إلى 31.339 مليون دينار في موفى سنة 2023، وشملت في مجملها القطاعات المؤسسية الأخرى.

أما فيما يتعلق بالخصوم بعنوان **حقوق السحب الخاصة**، فقد عرفت شبه استقرار (+0,4%) لتبلغ 3.272 مليون دينار.

وعلى صعيد الأصول في شكل استثمارات أخرى، والتي تشمل الأدوات قصيرة الأجل، فقد سجلت ارتفاعا بنسبة 20,1%، مقارنة بمستواها في موفى سنة 2022، لتصل إلى 3.746 مليون دينار في موفى سنة 2023. وعرفت الأصول في شكل **أرصدة نقدية وإيداعات** ارتفاعا ملحوظا (+39,5%) لتصل إلى 1.749 مليون دينار. وفيما يتعلق بالأصول في شكل **قروض تجارية وتسبقات**، فقد زادت بدورها بنسبة 7,8% لتصل إلى 1.963 مليون دينار في نهاية سنة 2023.

(بملايين الدينانير ما عدا إشارة مغايرة)

جدول عدد 3-13: تطور الخصوم والأصول قصيرة الأجل

المسمى	2020	2021	2022	2023
خصوم قصيرة الأجل (1)	33.107-	37.212-	42.338-	47.445-
* أرصدة نقدية وإيداعات منها: إيداعات غير المقيمين	13.190-	13.942-	14.495-	15.949-
قروض تجارية وتسبقات	11.381-	12.219-	12.630-	13.888-
حسابات أخرى مستحقة الدفع - متفرقات	19.805-	23.192-	27.735-	31.339-
أصول قصيرة الأجل (2)	112-	78-	108-	157-
أرصدة نقدية وإيداعات	2.721	2.928	3.120	3.746
قروض تجارية وتسبقات	975	1.381	1.253	1.749
حسابات أخرى مستحقة الدفع - متفرقات	1.700	1.509	1.821	1.963
صافي الخصوم قصيرة الأجل (2) - (1)	46	38	46	34
صافي الخصوم قصيرة الأجل (2) - (1)	30.386-	34.284-	39.218-	43.699-

3-2-3 الأصول الاحتياطية

سجلت الأصول الاحتياطية، التي تمثل المكونة الأساسية للأصول بحصة قدرها 80,9%، ارتفاعا بنسبة 13,7% في موفى سنة 2023 لتبلغ 27.920 مليون دينار. وارتفعت بشكل خاص الأصول الاحتياطية الأخرى (أصول بالعملة الأجنبية) بنسبة 14,7% لتصل إلى 26.540 مليون دينار. وفي جانب آخر، شهدت الموجودات من الذهب النقدي ارتفاعا بنسبة 13,5% لتبلغ 844 مليون دينار. بيد أن الأصول في شكل حقوق سحب خاصة قد عرفت تراجعا بنسبة 76,3% لتقتصر على 38 مليون دينار. كما أن الأصول في

شكل وضع الاحتياطي في صندوق النقد الدولي قد عرفت انخفاضا طفيفا (-1,7%) لتتراجع إلى مستوى 499 مليون دينار في موفى سنة 2023.

جدول عدد 3-14: المدفوعات الخارجية التونسية (2022-2023) (بملايين الدنانير)

2023			2022			
حواصل	الخصوم	الأصول	حواصل	الخصوم	الأصول	
3.433,4-	75.853,7	72.420,3	12.314,6-	76.429,5	64.114,9	1. حساب المعاملات الجارية
6.879,8-	68.186,3	61.306,5	16.150,1-	69.791,5	53.641,4	1.1. السلع والخدمات
28.100,2-	56.181,8	28.081,6	32.989,0-	59.803,8	26.814,8	1.1.أ. السلع
						منها:
28.062,1-	56.047,3	27.985,2	33.011,9-	59.715,5	26.703,6	البضائع العامة
734,3	0,0	734,3	391,3	0,0	391,3	منها: إعادة تصدير
96,4	0,0	96,4	111,2	0,0	111,2	صافي الصادرات في إطار التجارة الدولية
21.220,4	12.004,5	33.224,9	16.838,9	9.987,7	26.826,6	1.1.ب. الخدمات
14.427,8	0,0	14.427,8	11.456,5	0,0	11.456,5	خدمات الصناعة التحويلية للمدخلات المملوكة لآخرين
90,8-	119,8	29,0	82,8-	104,8	22,0	خدمات الصيانة والإصلاح غير المدرجة في موضع آخر
135,9-	6.316,7	6.180,8	133,0-	5.067,0	4.934,0	النقل
3.840,8-	4.455,7	614,9	3.414,0-	3.964,7	550,7	النقل البحري
1.424,8	1.484,1	2.908,9	1.286,2	835,1	2.121,3	النقل الجوي
2.280,1	376,9	2.657,0	1.994,8	267,2	2.262,0	وسائط النقل الأخرى
2.093,7	0,0	2.093,7	1.807,4	0,0	1.807,4	منها: إتاحة الغاز
5.235,4	2.743,4	7.978,8	3.886,6	2.406,4	6.293,0	الأسفار
121,5-	275,1	153,6	121,9-	240,4	118,5	لأغراض العمل
5.356,9	2.468,3	7.825,2	4.008,5	2.166,0	6.174,5	لأغراض شخصية
690,9	18,6	709,5	541,1	16,5	557,6	لأغراض صحية
397,3-	554,0	156,7	384,2-	523,9	139,7	لأغراض تعليمية
5.063,3	1.895,7	6.959,0	3.851,6	1.625,6	5.477,2	أخرى
5.471,1	1.449,5	6.920,6	4.036,9	1.383,2	5.420,1	منها: الخدمات المتعلقة بالسياحة
122,4	395,6	518,0	169,8	294,9	464,7	البناء
46,9	15,5	62,4	33,9	14,1	48,0	خدمات التأمين والجرايات
58,0-	409,4	351,4	30,0-	320,2	290,2	الخدمات المالية
18,6-	77,5	58,9	4,4-	72,9	68,5	الرسوم على استخدام الملكية الفكرية
1.002,6	542,5	1.545,1	893,6	444,9	1.338,5	خدمات الاتصالات والمعلوماتية والمعلومات
897,8	597,9	1.495,7	883,3	501,4	1.384,7	خدمات أخرى لفائدة المؤسسات
89,1	71,9	161,0	46,1	81,0	127,1	الخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية الأخرى
298,3-	714,3	416,0	280,7-	680,1	399,4	سلع وخدمات الإدارات العمومية
4.585,2-	6.722,8	2.137,6	4.196,6-	5.713,8	1.517,2	2.1. الدخل الأولي
1.211,8	53,8	1.265,6	1.054,3	33,4	1.087,7	رواتب الأجراء
5.797,0-	6.669,0	872,0	5.250,9-	5.680,4	429,5	مداخيل الاستثمارات
3.680,2-	3.774,9	94,7	3.261,0-	3.369,8	108,8	الاستثمارات المباشرة
811,2-	847,9	36,7	795,8-	829,0	33,2	استثمارات في المحفظة
1.305,6-	2.046,2	740,6	1.194,1-	1.481,6	287,5	استثمارات أخرى
367,6	351,7	719,3	48,2	234,3	282,5	فوائد على رؤوس الأموال قصيرة الأجل
1.673,0-	1.673,0	0,0	1.223,1-	1.223,1	0,0	فوائد على رؤوس الأموال طويلة الأجل
0,2-	21,5	21,3	19,2-	24,2	5,0	مداخيل الاستثمارات (عقود التأمين)
8.031,6	944,6	8.976,2	8.032,1	924,2	8.956,3	3.1. الدخل الثانوي
840,1	0,0	840,1	809,5	0,0	809,5	الإدارات العمومية
7.191,5	944,6	8.136,1	7.222,6	924,2	8.146,8	الشركات المالية والشركات غير المالية والأسر والمؤسسات غير الربحية في خدمة الأسر
7.501,2	154,5	7.655,7	7.550,8	96,7	7.647,5	التحويلات الشخصية
7.423,2	128,3	7.551,5	7.218,3	61,0	7.279,3	منها: تحويلات أموال العمال
309,7-	790,1	480,4	328,2-	827,5	499,3	التحويلات الجارية الأخرى
409,9-	560,2	150,3	359,8-	540,4	180,6	أقساط التأمين
158,2-	200,3	42,1	192,5-	235,5	43,0	تعويضات التأمين
258,4	29,6	288,0	224,1	51,6	275,7	أخرى
1.177,6	35,5	1.213,1	1.624,1	37,1	1.661,2	2. الحساب الرأسمالي

المدفوعات الخارجية

(بملايين الدينانير)

2023			2022			
حواصل	صافي الزيادة في الخصوم	صافي اقتناء الأصول المالية	حواصل	صافي الزيادة في الخصوم	صافي اقتناء الأصول المالية	
1.293,1-	5.487,9	4.194,8	9.101,9-	8.956,6	145,3-	3. الحساب المالي
2.298,7-	2.260,3	38,4	1.883,2-	1.991,6	108,4	1.3. الاستثمارات المباشرة
2.298,7-	2.260,3	38,4	1.883,2-	1.991,6	108,4	حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار
2.201,5	2.027,6-	173,9	1.323,2	1.323,2-	0,0	2.3. استثمارات في المحفظة
110,5	63,4	173,9	49,4	49,4-	0,0	حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار
173,9	0,0	173,9	0,0	0,0	0,0	البنك المركزي
63,4-	63,4	0,0	49,4	49,4-	0,0	القطاعات الأخرى
2.091,0	2.091,0-	0,0	1.273,8	1.273,8-	0,0	سندات الدين
49,1-	49,1	0,0	43,5-	43,5	0,0	مؤسسات إيداع غير البنك المركزي
2.140,1	2.140,1-	0,0	1.317,3	1.317,3-	0,0	الإدارات العمومية
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	3.3. مشتقات مالية
4.567,0-	5.255,2	688,2	8.081,4-	8.288,2	206,8	4.3. استثمارات أخرى
62,3	0,0	62,3	14,9	0,0	14,9	مساهمات أخرى
1.075,6-	1.570,9	495,3	746,4-	618,7	127,7-	أرصدة نقدية وإيداعات
249,1-	249,1	0,0	449,8-	449,8	0,0	البنك المركزي
132,7-	132,7	0,0	382,9-	382,9	0,0	قصيرة الأجل
116,4-	116,4	0,0	66,9-	66,9	0,0	طويلة الأجل
826,5-	1.321,8	495,3	296,6-	168,9	127,7-	مؤسسات إيداع غير البنك المركزي
826,5-	1.321,8	495,3	296,6-	168,9	127,7-	قصيرة الأجل
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	الإدارات العمومية
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	القطاعات الأخرى
31,7-	31,7	0,0	3.095,5-	3.095,5	0,0	قروض طويلة الأجل
26,4	26,4-	0,0	27,7	27,7-	0,0	البنك المركزي
469,0	469,0-	0,0	461,2	461,2-	0,0	مؤسسات إيداع غير البنك المركزي
1.416,7-	1.416,7	0,0	4.082,1-	4.082,1	0,0	الإدارات العمومية
889,6	889,6-	0,0	497,7	497,7-	0,0	القطاعات الأخرى
3.461,8-	3.603,5	141,7	4.230,8-	4.543,5	312,7	القروض التجارية والتسبيقات قصيرة الأجل
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	البنك المركزي
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	مؤسسات إيداع غير البنك المركزي
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	الإدارات العمومية
3.461,8-	3.603,5	141,7	4.230,8-	4.543,5	312,7	القطاعات الأخرى
60,2-	49,1	11,1-	23,6-	30,5	6,9	حسابات أخرى مستحقة الدفع/القبض - متفرقات قصيرة الأجل
1,2-	1,7	0,5	1,5-	4,4	2,9	البنك المركزي
59,0-	47,4	11,6-	22,1-	26,1	4,0	مؤسسات إيداع غير البنك المركزي
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	الإدارات العمومية
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	القطاعات الأخرى
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	حقوق السحب الخاصة
3.371,1	-	3.371,1	460,5-	-	460,5-	5.3. الأصول الاحتياطية
100,2	-	100,2	45,6	-	45,6	الذهب النقدي
121,1-	-	121,1-	11,2-	-	11,2-	حقوق السحب الخاصة
8,4-	-	8,4-	26,5	-	26,5	وضعية الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي
3.400,4	-	3.400,4	521,4-	-	521,4-	أصول احتياطية أخرى
حواصل	التفقات	المقايض	حواصل	التفقات	المقايض	4. صافي الأخطاء والسهو
962,7	-	962,7	1.588,6	-	1.588,6	

جدول عدد 3-15: المدفوعات الخارجية التونسية (2019-2020)

(بملايين الدينانير)

2021			2020			
حواصل	الخصوم	الأصول	حواصل	الخصوم	الأصول	
7.751,9-	56.704,2	48.952,3	7.217,3-	46.231,4	39.014,1	1. حساب المعاملات الجارية
11.533,1-	50.844,0	39.310,9	9.482,4-	41.016,6	31.534,2	1.1. السلع والخدمات
23.721,5-	43.588,5	19.867,0	19.085,7-	35.067,3	15.981,6	1.1.أ. السلع
						منها:
23.756,4-	43.539,1	19.782,7	19.111,4-	34.984,1	15.872,7	البضائع العامة
481,8	0,0	481,8	439,9	0,0	439,9	منها: إعادة تصدير
84,3	0,0	84,3	108,9	0,0	108,9	صافي الصادرات في إطار التجارة الدولية
12.188,4	7.255,5	19.443,9	9.603,3	5.949,3	15.552,6	1.1.ب. الخدمات
10.504,5	0,0	10.504,5	8.965,3	0,0	8.965,3	خدمات الصناعة التحويلية للمدخلات المملوكة لأخرين
14,2-	32,9	18,7	10,4-	26,0	15,6	خدمات الصيانة والإصلاح غير المدرجة في موضع آخر
1.351,8-	3.739,3	2.387,5	1.505,9-	3.085,5	1.579,6	النقل
2.749,7-	3.081,5	331,8	2.259,0-	2.538,6	279,6	النقل البحري
408,1	520,3	928,4	305,9	406,4	712,3	النقل الجوي
989,8	137,5	1.127,3	447,2	140,5	587,7	وسائط النقل الأخرى
728,4	0,0	728,4	316,5	0,0	316,5	منها: إتاوة الغاز
2.236,2	1.246,3	3.482,5	1.766,7	1.039,5	2.806,2	الأسفار
56,0-	124,3	68,3	46,7-	102,1	55,4	لأغراض العمل
2.292,2	1.122,0	3.414,2	1.813,4	937,4	2.750,8	لأغراض شخصية
311,7	9,3	321,0	199,8	8,9	208,7	لأغراض صحية
294,0-	401,0	107,0	288,9-	363,2	74,3	لأغراض تعليمية
2.274,5	711,7	2.986,2	1.902,5	565,3	2.467,8	أخرى
2.252,9	701,3	2.954,2	1.924,5	514,9	2.439,4	منها: الخدمات المتعلقة بالسياحة
101,2	267,3	368,5	7,3	207,6	214,9	البناء
20,8	9,4	30,2	31,6	11,0	42,6	خدمات التأمين والجرايات
48,2-	265,6	217,4	49,4-	221,3	171,9	الخدمات المالية
12,8-	74,2	61,4	1,1	49,8	50,9	الرسوم على استخدام الملكية الفكرية
466,2	409,2	875,4	341,1	290,8	631,9	خدمات الاتصالات والمعلوماتية والمعلومات
537,0	497,6	1.034,6	173,2	413,8	587,0	خدمات أخرى لفائدة المؤسسات
9,0	79,9	88,9	38,6	76,6	115,2	الخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية الأخرى
259,5-	633,8	374,3	155,9-	527,4	371,5	سلع وخدمات الإدارات العمومية
3.955,5-	5.077,0	1.121,5	3.165,4-	4.725,5	1.560,1	2.1. الدخل الأولي
876,1	26,8	902,9	1.258,4	21,4	1.279,8	رواتب الأجراء
4.831,6-	5.050,2	218,6	4423,8-	4.704,1	280,3	مداخل الاستثمارات
2.767,6-	2.846,2	78,6	2.419,9-	2.481,3	61,4	الاستثمارات المباشرة
917,1-	939,6	22,5	980,0-	995,6	15,6	استثمارات في المحفظة
1.146,9-	1.264,4	117,5	1.023,9-	1.227,2	203,3	استثمارات أخرى
108,7-	222,9	114,2	54,2-	254,3	200,1	فوائد على رؤوس الأموال قصيرة الأجل
1.030,9-	1.030,9	0,0	961,4-	961,4	0,0	فوائد على رؤوس الأموال طويلة الأجل
7,3-	10,6	3,3	8,3-	11,5	3,2	مداخل الاستثمارات (عقود التأمين)
7.736,7	783,2	8.519,9	5.430,5	489,3	5.919,8	3.1. الدخل الثانوي
607,1	0,1	607,2	434,1	0,0	434,1	الإدارات العمومية
7.129,6	783,1	7.912,7	4.996,4	489,3	5.485,7	الشركات المالية والشركات غير المالية والأسر والمؤسسات غير الربحية في خدمة الأسر
7.334,0	61,5	7.395,5	5.058,3	46,8	5.105,1	التحويلات الشخصية
7.049,3	48,4	7.097,7	4.925,9	43,1	4.969,0	منها: تحويلات أموال العمال
204,4-	721,6	517,2	61,9-	442,5	380,6	التحويلات الجارية الأخرى
290,7-	462,8	172,1	118,9-	243,7	124,8	أقساط التأمين
187,9-	227,1	39,2	139,8-	182,1	42,3	تعويضات التأمين
274,2	31,7	305,9	196,8	16,7	213,5	أخرى
617,5	29,1	646,6	1.026,8	22,0	1.048,8	2. الحساب الرأسمالي

المدفوعات الخارجية

(بملايين الدنانير)

2021			2020			
حواصل	صافي الزيادة في الخصوم	صافي اقتناء الأصول المالية	حواصل	صافي الزيادة في الخصوم	صافي اقتناء الأصول المالية	
5.765,0-	6.408,8	643,8	4.572,8-	7.988,5	3.415,7	3. الحساب المالي
1.489,7-	1.535,0	45,3	1.665,4-	1.751,5	86,1	1.3. الاستثمارات المباشرة
1.489,7-	1.535,0	45,3	1.665,4-	1.751,5	86,1	حوصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار
3.520,9	3.520,9-	0,0	2.029,3	2.029,3-	0,0	2.3. استثمارات في المحفظة
93,3	93,3-	0,0	85,9	85,9-	0,0	حوصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	البنك المركزي
93,3	93,3-	0,0	85,9	85,9-	0,0	القطاعات الأخرى
3.427,6	3.427,6-	0,0	1.943,4	1.943,4-	0,0	سندات الدين
44,4	44,4	0,0	65,8-	65,8	0,0	مؤسسات إيداع غير البنك المركزي
3.472,0	3.472,0-	0,0	2.009,2	2.009,2-	0,0	الإدارات العمومية
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	3.3. مشتقات مالية
8.134,3-	8.394,7	260,4	8.800,8-	8.266,3	534,5-	4.3. استثمارات أخرى
53,4	0,0	53,4	11,4	0,0	11,4	مساهمات أخرى
1.859,2-	2.265,4	406,2	1.189,1-	576,1	613,0-	أرصدة نقدية وإيداعات
1.442,4	1.442,4	0,0	857,7-	857,7	0,0	البنك المركزي
70,0	70,0-	0,0	812,9-	812,9	0,0	قصيرة الأجل
1.512,4-	1.512,4	0,0	44,8-	44,8	0,0	طويلة الأجل
416,8-	823,0	406,2	331,4-	281,6-	613,0-	مؤسسات إيداع غير البنك المركزي
416,8-	823,0	406,2	331,4-	281,6-	613,0-	قصيرة الأجل
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	الإدارات العمومية
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	القطاعات الأخرى
701,8-	701,8	0,0	4.080,6-	4.080,6	0,0	قروض طويلة الأجل
2,6-	2,6	0,0	102,9-	102,9	0,0	البنك المركزي
755,0	755,0-	0,0	227,3	227,3-	0,0	مؤسسات إيداع غير البنك المركزي
2.443,0-	2.443,0	0,0	3.892,4-	3.892,4	0,0	الإدارات العمومية
988,8	988,8-	0,0	312,6-	312,6	0,0	القطاعات الأخرى
3.577,4-	3.386,2	191,2-	3.445,0-	3.522,8	77,8	القروض التجارية والتسيقات قصيرة الأجل
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	البنك المركزي
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	مؤسسات إيداع غير البنك المركزي
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	الإدارات العمومية
3.577,4	3.386,2	191,2-	3.445,0-	3.522,8	77,8	القطاعات الأخرى
26,3	34,3-	8,0-	97,5-	86,8	10,7-	حسابات أخرى مستحقة الدفع/القبض - متفرقات
0,7-	0,7	0,0	3,4-	3,3	0,1-	البنك المركزي
27,0	35,0-	8,0-	94,1-	83,5	10,6-	مؤسسات إيداع غير البنك المركزي
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	الإدارات العمومية
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	القطاعات الأخرى
2.075,6-	2.075,6	0,0	0,0	0,0	0,0	حقوق السحب الخاصة
338,1	-	338,1	3.864,1	-	3.864,1	5.3. الأصول الاحتياطية
22,4	-	22,4	105,8	-	105,8	الذهب النقدي
119,2	-	119,2	17,4	-	17,4	حقوق السحب الخاصة
1,5-	-	1,5-	23,8-	-	23,8-	وضعية الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي
198,0	-	198,0	3.764,7	-	3.764,7	أصول احتياطية أخرى
حواصل	التفقات	المقاييس	حواصل	التفقات	المقاييس	
1.369,4	-	1.369,4	1.617,7	-	1.617,7	4. صافي الأخطاء والسهو

جدول عدد 3-16: الوضع الخارجي الجملي للبلاد التونسية (2022-2023)

(بملايين الدنانير)

2023			2022			السنوات
حواصل	خصوم	اصول	حواصل	خصوم	اصول	البنود
128.291,9-	130.471,6	2.179,7	120.559,8-	122.745,7	2.185,9	الاستثمارات المباشرة
128.291,9-	130.471,6	2.179,7	120.559,8-	122.745,7	2.185,9	ححصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار
17.194,8-	17.861,7	666,9	19.327,1-	19.877,4	550,3	استثمارات في المحفظة
4.519,0-	5.185,9	666,9	4.471,8-	5.022,1	550,3	ححصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار
259,3	0,0	259,3	82,1	0,0	82,1	البنك المركزي
2.031,3-	2.438,9	407,6	1.717,2-	2.185,4	468,2	مؤسسات ايداع غير البنك المركزي
2.747,0-	2.747,0	0,0	2.836,7-	2.836,7	0,0	القطاعات الأخرى
290,6-	290,6	0,0	741,4	741,4	0,0	الشركات المالية الأخرى
2.456,4	2.456,4	0,0	2.095,3-	2.095,3	0,0	الشركات غير المالية والأسر ومؤسسات غير ربحية لفائدة الأسر
12.675,8-	12.675,8	0,0	14.855,3-	14.855,3	0,0	سندات الدين
394,9-	394,9	0,0	345,8-	345,8	0,0	مؤسسات ايداع غير البنك المركزي
12.280,9-	12.280,9	0,0	14.509,5-	14.509,5	0,0	الإدارات العمومية
118.843,4-	122.589,3	3.745,9	112.755,8-	115.875,8	3.120,0	استثمارات أخرى
18.212,2-	19.960,7	1.748,5	17.136,6-	18.389,8	1.253,2	أرصدة نقدية وإيداعات
5.482,4	5.482,4	0,0	5.233,3-	5.233,3	0,0	البنك المركزي
1.470,6-	1.470,6	0,0	1.337,9-	1.337,9	0,0	قصيرة الأجل
4.011,8-	4.011,8	0,0	3.895,4	3.895,4	0,0	طويلة الأجل
12.729,8-	14.478,3	1.748,5	11.903,3-	13.156,5	1.253,2	مؤسسات ايداع غير البنك المركزي
12.729,8-	14.478,3	1.748,5	11.903,3-	13.156,5	1.253,2	قصيرة الأجل
67.861,0-	67.861,0	0,0	66.383,3-	66.383,3	0,0	قروض طويلة الأجل (1)
74,8-	74,8	0,0	92,7-	92,7	0,0	البنك المركزي
1.409,0-	1.409,0	0,0	1.840,8-	1.840,8	0,0	مؤسسات ايداع غير البنك المركزي
53.069,2-	53.069,2	0,0	50.602,0-	50.602,0	0,0	الإدارات العمومية
13.308,0-	13.308,0	0,0	13.847,8-	13.847,8	0,0	القطاعات الأخرى
29.375,5-	31.338,6	1.963,1	25.913,7-	27.735,1	1.821,4	القروض التجارية والتسبيقات قصيرة الأجل
29.375,5-	31.338,6	1.963,1	25.913,7-	27.735,1	1.821,4	القطاعات الأخرى
123,1-	157,4	34,3	62,9-	108,3	45,4	حسابات أخرى مستحقة الدفع / القبض - متفرقات قصيرة الأجل
8,8-	12,3	3,5	7,6-	10,6	3,0	البنك المركزي
114,3-	145,1	30,8	55,3-	97,7	42,4	مؤسسات ايداع غير البنك المركزي
3.271,6-	3.271,6	0,0	3.259,3-	3.259,3	0,0	حقوق السحب الخاصة (المخصصات)
27.920,0	0,0	27.920,0	24.549,0	0,0	24.549,0	الأصول الاحتياطية
843,5	0,0	843,5	743,3	0,0	743,3	الذهب النقدي (2)
37,7	0,0	37,7	158,8	0,0	158,8	حقوق السحب الخاصة
498,9	0,0	498,9	507,3	0,0	507,3	وضعية الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي
26.539,9	0,0	26.539,9	23.139,6	0,0	23.139,6	أصول احتياطية أخرى
15.025,3	0,0	15.025,3	12.885,2	0,0	12.885,2	نقد بنوي وإيداعات
3.195,6	0,0	3.195,6	2.188,8	0,0	2.188,8	مستحقات على السلطات النقدية
11.829,7	0,0	11.829,7	10.696,4	0,0	10.696,4	مستحقات على هيكل أخرى
11.498,5	0,0	11.498,5	10.236,3	0,0	10.236,3	سندات
11.498,5	0,0	11.498,5	10.236,3	0,0	10.236,3	سندات الدين
16,1	0,0	16,1	18,1	0,0	18,1	المستحقات الأخرى
236.410,1-	270.922,6	34.512,5	228.093,7-	258.498,9	30.405,2	مجموع الأصول/الخصوم

1- باعتبار الفوائد المستحقة والتي لم يحل أجل استحقاقها بعد.

2- تمت إعادة تقييم رصيد الذهب وفقا لسعر الاقفال للجلسة الصباحية ليورصة لندن.

المدفوعات الخارجية

(بملايين الدنانير)

جدول عدد 17-3: الوضع الخارجي الجملي للبلاد التونسية (2020-2021)

2021			2020			السنوات
حواصل	خصوم	أصول	حواصل	خصوم	أصول	البنود
110.437,1-	112.378,9	1.941,8	100.901,4-	102.657,8	1.756,4	الاستثمارات المباشرة
110.437,1-	112.378,9	1.941,8	100.901,4-	102.657,8	1.756,4	حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار
20.727,5-	21.533,3	805,8	24.400,8-	25.318,3	917,5	استثمارات في المحفظة
4.567,8-	5.373,6	805,8	4.913,3-	5.830,8	917,5	حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار
65,8	0,0	65,8	64,0	0,0	64,0	البنك المركزي
1.043,4-	1.783,4	740,0	1.033,2-	1.886,7	853,5	مؤسسات ايداع غير البنك المركزي
3.590,2-	3.590,2	0,0	3.944,1-	3.944,1	0,0	القطاعات الأخرى
249,0-	249,0	0,0	418,5-	418,5	0,0	الشركات المالية الأخرى
3.341,2-	3.341,2	0,0	3.525,6-	3.525,6	0,0	الشركات غير المالية والأسر ومؤسسات غير ربحية لقائدة الأسر
16.159,7-	16.159,7	0,0	19.487,5-	19.487,5	0,0	سندات الدين
302,3-	302,3	0,0	257,9-	257,9	0,0	مؤسسات ايداع غير البنك المركزي
15.857,4-	15.857,4	0,0	19.229,6-	19.229,6	0,0	الإدارات العمومية
103.522,3-	106.450,4	2.928,1	95.192,9-	97.914,0	2.721,1	استثمارات أخرى
16.390,2-	17.771,1	1.380,9	14.531,0-	15.505,7	974,7	أرصدة نقدية وإيداعات
4.783,5-	4.783,5	0,0	3.341,1-	3.341,1	0,0	البنك المركزي
955,0-	955,0	0,0	1.025,0-	1.025,0	0,0	تقصيرة الأجل
3.828,5-	3.828,5	0,0	2.316,1-	2.316,1	0,0	طويلة الأجل
11.606,7-	12.987,6	1.380,9	11.189,9-	12.164,6	974,7	مؤسسات ايداع غير البنك المركزي
11.606,7-	12.987,6	1.380,9	11.189,9-	12.164,6	974,7	تقصيرة الأجل
62.208,4-	62.208,4	0,0	61.435,9-	61.435,9	0,0	قروض طويلة الأجل (1)
112,5-	112,5	0,0	102,4-	102,4	0,0	البنك المركزي
2.278,4-	2.278,4	0,0	3.040,0-	3.040,0	0,0	مؤسسات ايداع غير البنك المركزي
45.535,0-	45.535,0	0,0	42.612,9-	42.612,9	0,0	الإدارات العمومية
14.282,5-	14.282,5	0,0	15.680,6-	15.680,6	0,0	القطاعات الأخرى
21.682,9-	23.191,6	1.508,7	18.105,5-	19.805,4	1.699,9	القروض التجارية والتسبيقات قصيرة الأجل
21.682,9-	23.191,6	1.508,7	18.105,5-	19.805,4	1.699,9	القطاعات الأخرى
39,3-	77,8	38,5	65,6-	112,1	46,5	حسابات أخرى مستحقة الدفع / القبض - متفرقات قصيرة الأجل
6,1-	6,2	0,1	5,4-	5,5	0,1	البنك المركزي
33,2-	71,6	38,4	60,2-	106,6	46,4	مؤسسات ايداع غير البنك المركزي
3.201,5-	3.201,5	0,0	1.054,9-	1.054,9	0,0	حقوق السحب الخاصة (المخصصات)
25.009,5	0,0	25.009,5	24.671,4	0,0	24.671,4	الأصول الاحتياطية
697,7	0,0	697,7	675,3	0,0	675,3	الذهب النقدي (2)
170,0	0,0	170,0	50,8	0,0	50,8	حقوق السحب الخاصة
480,8	0,0	480,8	482,3	0,0	482,3	وضعية الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي
23.661,0	0,0	23.661,0	23.463,0	0,0	23.463,0	أصول احتياطية أخرى
13.281,6	0,0	13.281,6	10.410,1	0,0	10.410,1	نقد يدوي وإيداعات
3.352,9	0,0	3.352,9	3.614,1	0,0	3.614,1	مستحقات على السلطات النقدية
9.928,7	0,0	9.928,7	6.796,0	0,0	6.796,0	مستحقات على هيكل أخرى
10.369,5	0,0	10.369,5	13.046,3	0,0	13.046,3	سندات
10.369,5	0,0	10.369,5	13.046,3	0,0	13.046,3	سندات الدين
9,9	0,0	9,9	6,6	0,0	6,6	المستحقات الأخرى
209.677,4-	240.362,6	30.685,2	195.823,7-	225.890,1	30.066,4	مجموع الأصول/الخصوم

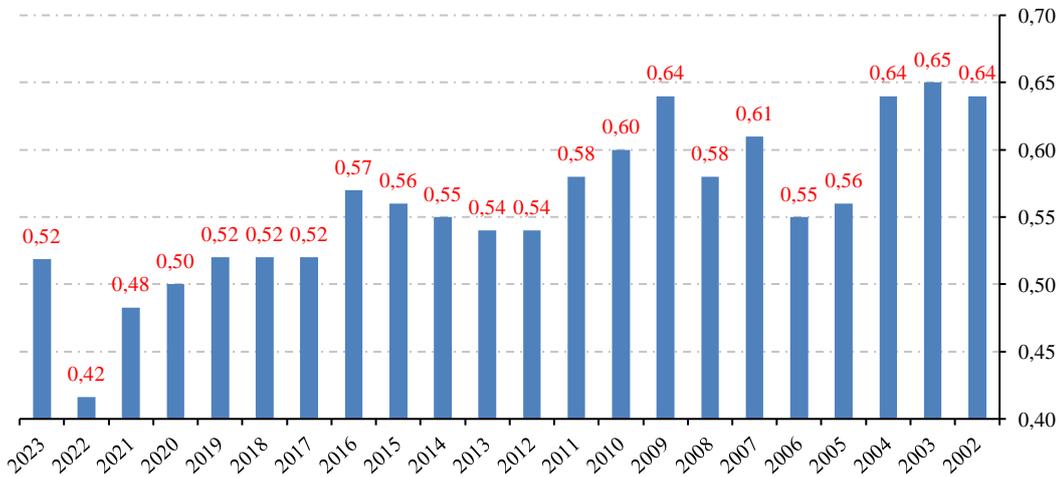
- 1- باعتبار الفوائد المستحقة والتي لم يحل أجل استحقاقها بعد.
- 2- تمت إعادة تقييم رصيد الذهب وفقا لسعر الإقفال للجلسة الصباحية ليورصة لندن.

3-3. تطور مؤشرات القدرة التنافسية

1-3-3 تطور الحصة من السوق بالنسبة للصادرات

عرفت الحصة من السوق لصادرات البلاد التونسية من مجموع الصادرات الواردة على الاتحاد الأوروبي¹ تحسنا ملحوظا في سنة 2023، وذلك للمرة الأولى منذ سنة 2016، حيث بلغت نسبتها 0,52% مقابل 0,42% قبل سنة. ويعود هذا التطور خاصة إلى تقلص الواردات الأوروبية الجمالية (-16,3% مقابل +41,4% في سنة 2022) تبعا للتراجع الذي سجلته أسعار المواد الأساسية وتباطؤ وتيرة النشاط الاقتصادي في المنطقة، إضافة إلى نمو الصادرات التونسية بالأورو نحو الاتحاد الأوروبي ولو بنسق أبطأ من السنة السابقة (+4,4% مقابل +21,8%). وتجدر الإشارة إلى أن تراجع واردات الاتحاد الأوروبي قد شمل مجمل السلع، ولكنه يظهر خاصة على مستوى "المحروقات والمعادن" (-33,6% مقابل +112,9% في سنة 2022) و"السلع الأساسية" (-22,6% مقابل +17,1% قبل سنة)، وهو ما يعكس بالخصوص تخفيف تداعيات النزاع بين روسيا وأوكرانيا على الاقتصاد الأوروبي خاصة على مستوى التبعية الطاقية، فضلا عن السياسات التجارية التقييدية التي اعتمدها مختلف بلدان الاتحاد الأوروبي والتي تنص على الحد من وارداتها بعنوان سنة 2023.

رسم بياني عدد 3-15: تطور الحصة من السوق لتونس في سوق الاتحاد الأوروبي (ب.%)



المصدر: أوروبستات وحسابات أعدها البنك المركزي التونسي

¹ تم احتساب الحصة من السوق لبلد ما مع الاتحاد الأوروبي (27 بلدا بداية من سنة 2020) من خلال النسبة بين صادرات هذا البلد نحو هذه المنطقة والواردات من خارج الاتحاد الأوروبي.

ويظهر تطور الحصص من السوق للصادرات التونسية حسب مجموعات المواد¹ زيادة شبه معممة خلال سنة 2023. وتم تسجيل استثناء على مستوى "المواد الكيميائية" التي تراجعت حصتها بمقدار نُقطتين أساسيتين، حيث انخفضت من 0,13% في سنة 2022 إلى 0,11% في سنة 2023، جراء تراجع مبيعات تونس من هذه المواد نحو الاتحاد الأوروبي بنسبة تفوق 21% من سنة إلى أخرى. ومن الجدير بالذكر أن قيمة إجمالي صادرات تونس في قطاع المناجم والفسفاط ومشتقاته قد سجلت تراجعا بنسبة 25,8% نتيجة تقلص الإنتاج الوطني من الفسفاط في سنة 2023.

أما على مستوى بقية المواد، فقد زادت حصة الصادرات من السوق عموما مقارنة بالسنة السابقة، وإن كان ذلك بنسب متفاوتة. وسُجلت الزيادة الأهم على مستوى "المواد المصنّعة الأخرى" التي ارتفعت حصتها لتصل إلى 0,97% مقابل 0,79% في سنة 2022، تبعا لتزايد المبيعات التونسية لهذه المجموعة من المواد نحو أوروبا بحساب قيمتها بالأورو بنسبة 3,7% بينما تراجعت صادرات أهم البلدان المنافسة، خاصة منها الصين (-22,3%) وتركيا (-16%) والمغرب (-6,6%).

وعرفت الصادرات التونسية من "المواد الأساسية" نحو الاتحاد الأوروبي، بحساب قيمتها بالأورو، نموا طفيفا بنسبة 1,5% في سنة 2023، مقابل 27,3% قبل سنة وهو ما جعل الحصة من السوق لهذه المواد ترتفع من 0,56% إلى 0,74% بين سنة وأخرى وذلك بفعل الزيادة الملحوظة في قيمة صادرات تونس من زيت الزيتون بقدر 54% خلال موسم 2022-2023، مدعومة بطفرة الأسعار العالمية لهذا المنتج والتي بلغت مستويات قياسية.

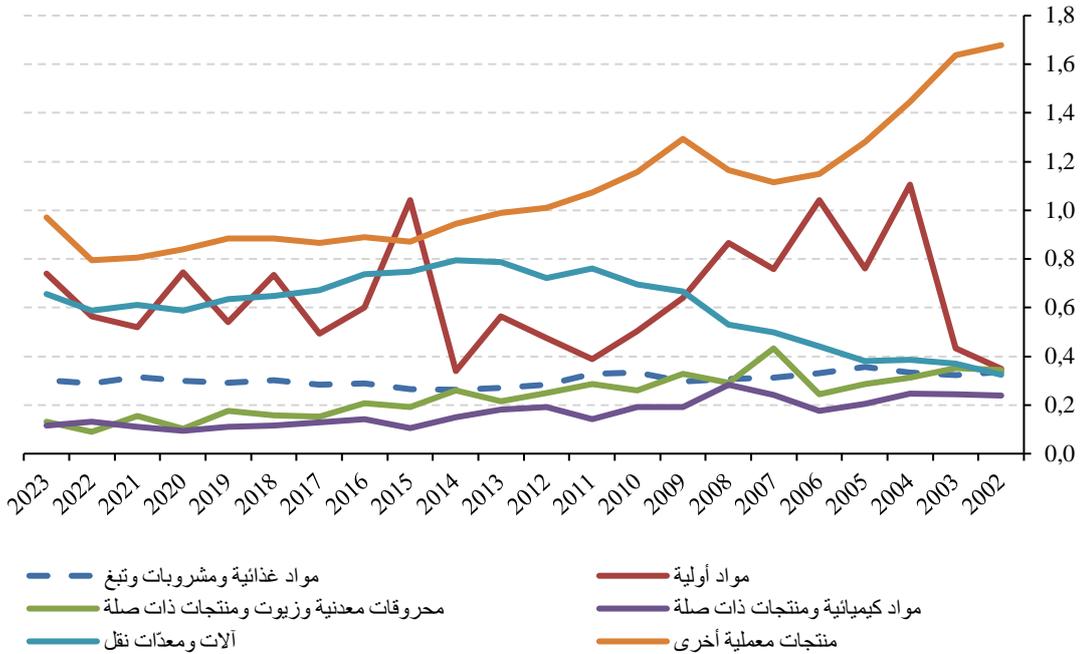
وفيما يتعلق بـ "آلات ومعدات النقل"، فقد عرفت الصادرات التونسية نحو الاتحاد الأوروبي زيادة في سنة 2023، وإن بوتيرة أبطأ من العام السابق (+9,8% مقابل +18%)، وذلك بفضل تدعيم الصادرات الجمالية من حيث القيمة للصناعات الميكانيكية والكهربائية بـ 15,9% مقابل 14,1% في سنة 2022. كما أدى انخفاض الواردات الأوروبية من آلات ومعدات النقل من حيث القيمة (-1,7% بعد +22,9% في سنة 2022) إلى تعزيز حصة تونس من السوق بالنسبة لهذه المواد، والتي ارتفعت بمقدار 7 نقاط أساسية لتبلغ 0,66%.

أما بخصوص "المحروقات المعدنية وزيوت التشحيم والمنتجات ذات الصلة"، فقد عرفت حصة تونس من هذه الصادرات ارتفاعا قدره 4 نقاط أساسية في سنة 2023، لتبلغ 0,13% مقابل 0,09% في السنة السابقة. ويعود ذلك إلى تراجع صادرات تونس من هذه المواد باتجاه الاتحاد الأوروبي بحساب قيمتها بالأورو بوتيرة أقل بكثير من قيمة الواردات الأوروبية (-2,3% و-33,6% على التوالي)، جراء الهبوط الحاد في الأسعار العالمية للطاقة بحوالي 30% مقابل الارتفاع الهام بـ 60% في سنة 2022، عقب اندلاع الحرب في أوكرانيا.

¹ وفقا للتصنيف الموحد للتجارة الدولية الصادر عن الأمم المتحدة.

وأخيراً، سجلت الحصة من السوق "للمواد الغذائية والمشروبات والتبغ" انتعاشة طفيفة قدرها نقطة أساسية واحدة، لتبلغ 0,30% في سنة 2023. ويُعزى هذا النمو إلى زيادة صادرات تونس من المواد الغذائية من حيث القيمة باتجاه الاتحاد الأوروبي بنسبة 0,9% بالتزامن مع انخفاض المشتريات الأوروبية بـ 3%.

رسم بياني عدد 3-16: تطور الحصص من السوق للصادرات التونسية حسب مجموعة المواد (ب.%)



المصدر: أوروبستات وحسابات أعدّها البنك المركزي التونسي

وفيما يتعلق بالبلدان المنافسة لتونس في السوق الأوروبية، لا تزال الصين تحافظ على مركز الصدارة بصفتها أكبر مزود للسوق الأوروبية، وذلك على الرغم من تراجع حصتها من السوق في سنة 2023 (20,47% مقابل 20,87% في سنة 2022) تبعا لتباطؤ نسق صادراتها نحو هذه المنطقة (+17,8% مقابل +32,4%) والذي شمل مختلف فئات المواد باستثناء "المحروقات المعدنية وزيت التشحيم والمنتجات ذات الصلة".

كما اتجه تطور حصص كل من بنغلاديش ومصر نحو الانخفاض حيث تراجعت إلى مستوى 0,75% و0,46% تباعا في سنة 2023 بعد أن بلغت 0,80% و0,54% قبل سنة، وذلك نتيجة تقلص إجمالي صادراتهما من حيث القيمة باتجاه السوق الأوروبية بنسبة 21,2% و29,4% على التوالي.

وفي المقابل، عرفت تركيا تحسنا على مستوى حصتها الجمالية من السوق قدره 51 نقطة أساسية لتبلغ 3,80% في سنة 2023 مقابل 3,29% في السنة السابقة. ويُعزى هذا التحسن إلى انتعاش حصتها من السوق لكل من "المواد الغذائية" بـ 78 نقطة أساسية و"آلات ومعدات النقل" بـ 64 نقطة أساسية

و"المحروقات المعدنية وزيوت التشحيم والمواد ذات الصلة" بـ 26 نقطة أساسية، لتبلغ بالتالي 4,60٪ و4,59٪ و0,71٪ على التوالي.

كما عزز المغرب حصته من السوق بمقدار 21 نقطة أساسية لتبلغ 0,93٪، مستفيدا بالأساس من تنامي حصته من السوق لكل من "آلات ومعدات النقل" بـ 30 نقطة أساسية لتبلغ 1,5٪ و "المواد الغذائية" التي شهدت تحسنا قدره 20 نقطة أساسية (لتبلغ 3,3٪).

وعلى نفس المنوال، تمكنت الهند من تعزيز حصتها من السوق خلال نفس السنة (أي 2,58٪ مقابل 2,25٪ في سنة 2022) وذلك على الرغم من انخفاض مبيعاتها بحساب قيمتها بالأورو في السوق الأوروبية ولكن بوتيرة أدنى من نسق تراجع إجمالي الواردات الأوروبية (أي -4.1٪ مقابل -16,3٪ تباعا).

جدول 3-18 : تطور الحصة من سوق السلع بالنسبة لتونس وأهم البلدان المنافسة لها في الاتحاد الأوروبي (ب.٪)

2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	
15,49	16,69	15,36	14,69	14,65	15,78	17,95	18,65	18,21	17,93	18,73	22,42	22,29	20,87	20,47	الصين
2,69	2,56	2,56	2,46	2,71	2,88	3,16	3,48	3,46	3,50	3,60	3,64	3,67	3,29	3,80	تركيا
1,75	1,86	1,99	1,80	1,84	1,83	1,92	1,99	2,03	1,99	2,04	1,92	2,17	2,25	2,58	الهند
0,52	0,50	0,51	0,52	0,58	0,64	0,71	0,79	0,81	0,80	0,84	0,88	0,85	0,72	0,93	بنغلاديش
0,40	0,40	0,46	0,48	0,56	0,64	0,77	0,86	0,80	0,80	0,84	0,79	0,74	0,80	0,75	المغرب
0,64	0,60	0,58	0,54	0,54	0,55	0,56	0,57	0,52	0,52	0,52	0,50	0,48	0,42	0,52	تونس
0,47	0,45	0,53	0,46	0,44	0,47	0,39	0,37	0,42	0,40	0,43	0,37	0,43	0,54	0,46	مصر

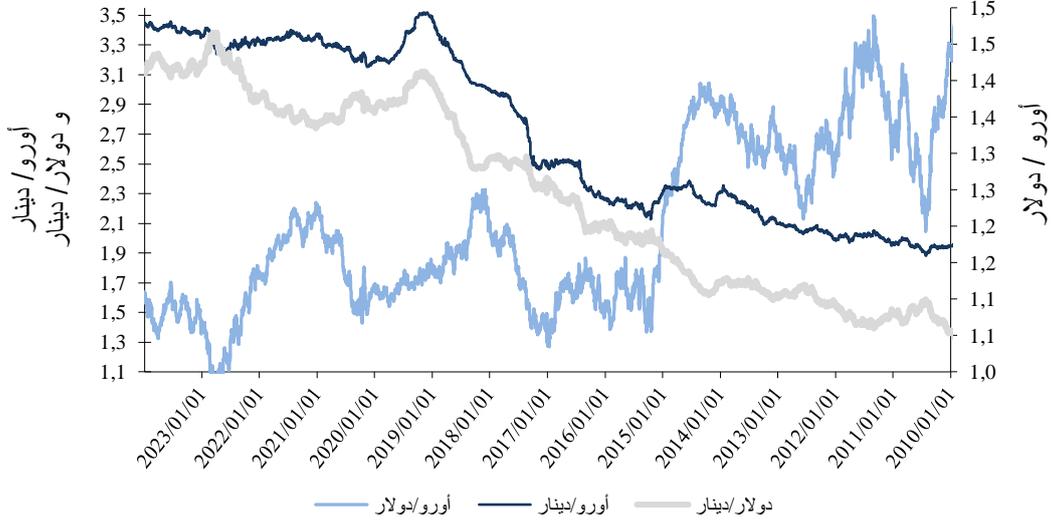
المصدر : أوروبستات وحسابات أعدها البنك المركزي التونسي

3-2 تطور سعر صرف الدينار

عرف سعر صرف الدينار في موفى سنة 2023 وبالمقارنة مع نهاية 2022 انخفاضا بـ 2,4٪ تجاه الأورو، فيما ارتفع بـ 1,4٪ مقابل الدولار الأمريكي. ويُعزى هذا التطور إلى تراجع قيمة الدولار مقابل الأورو بنسبة 3,2٪ نتيجة لتوقع المستثمرين بأن يُخفّض بنك الاحتياطي الفدرالي من نسب الفائدة نظرا لتقلص حدة التضخم.

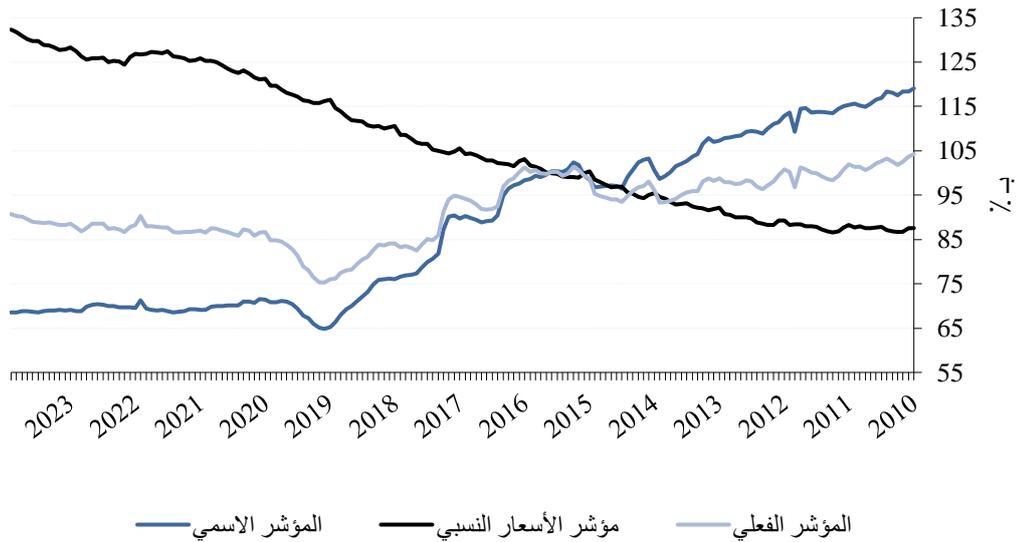
وبحساب المعدلات السنوية، سجل الدينار خلال سنة 2023 ومقارنة بالسنة السابقة تراجعا في قيمته بنسبة 2,9٪ مقابل الأورو وبنسبة 0,1٪ تجاه الدولار.

رسم بياني عدد 3-17: تطور مقارن لأسعار الصرف



ونتيجة لهذه التطورات، فإن سعر الصرف الفعلي الإسمي للدينار عكس انخفاضا بـ 0,4% في شهر ديسمبر 2023 بالمقارنة مع نفس الشهر من العام السابق، في حين أن سعر الصرف الفعلي الحقيقي يشير إلى ارتفاع بـ 3,4% بالنظر إلى معدل الفارق في التضخم مع البلدان الشريكة.

رسم بياني عدد 3-18: تطور مؤشرات سعر صرف الدينار (أساس 100 في سنة 2015)



الباب الرابع: النقد وتمويل الاقتصاد

4-1. النقد ومصادر الإحداث النقدي

ارتفعت الكتلة النقدية (ن3) في سنة 2023 تقريبا بنفس النسق¹ المسجل في سنة 2022 (+9% مقابل +9,1%). ويعود هذا التطور إلى تسارع صافي المستحقات على الحكومة المركزية (+9.542 مليون دينار مقابل +4.902 مليون دينار) وذلك بالتزامن مع تباطؤ المستحقات على الاقتصاد (+2,5% أو +2.831 مليون دينار مقابل +7,9% أو +8.203 مليون دينار)، فيما انتعش مستوى صافي المستحقات الخارجية بشكل ملحوظ (+2.860 مليون دينار مقابل -636 مليون دينار).

بيد أنه بحساب المعدلات السنوية²، تباطأ نسق نمو الكتلة النقدية (ن3) في سنة 2023 (+7,9% مقابل +8,8% قبل سنة). واتسم هذا النسق الذي يظل أدنى مما تم تسجيله في سنة 2019، خاصة، بتداعيات الصدمات المتتالية (الأزمة الصحية والنزاع الروسي الأوكراني، وما إلى ذلك)، بما أثر على المجالين الحقيقي والنقدي. ومن ناحية أخرى، عرفت الفجوة بين تطور إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية (+9,4% مقابل +6,7% في سنة 2022) ونمو الكتلة النقدية (ن3) تقلصا (1,5 نقطة مقابل 2,1 نقطة في سنة 2022)، مما أدى إلى ارتفاع سرعة التداول النقدي³ (1,345 في سنة 2023 مقابل 1,327 في سنة 2022).

وفي جانب آخر، ارتفعت حصة الأوراق النقدية والمسكوكات في التداول قياسا بإجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية) لتبلغ 13,7% في سنة 2023 مقابل 13,5% في العام السابق. ولا تزال هذه النسبة مرتفعة بالمقارنة مع المعدل المسجل خلال الفترة 2015-2019 وقدره 11,2%، حيث إن هذه النتيجة تدلّ على التفضيل المتواصل من قبل العناصر الاقتصادية لاستخدام الأموال نقدا. ولا تزال نسبة سيولة الاقتصاد⁴، بدورها، مرتفعة على الرغم من الانخفاض المسجل من سنة إلى أخرى (74,3% في سنة

¹ بحساب الانزلاق السنوي.

² يتعلق الأمر بمعدل حسابي بسيط.

³ المحتسبة من خلال العلاقة بين إجمالي الناتج المحلي بحساب الأسعار الجارية والكتلة النقدية (ن3) بحساب المعدلات.

⁴ تمثل نسبة السيولة العلاقة العكسية لسرعة التداول النقدي.

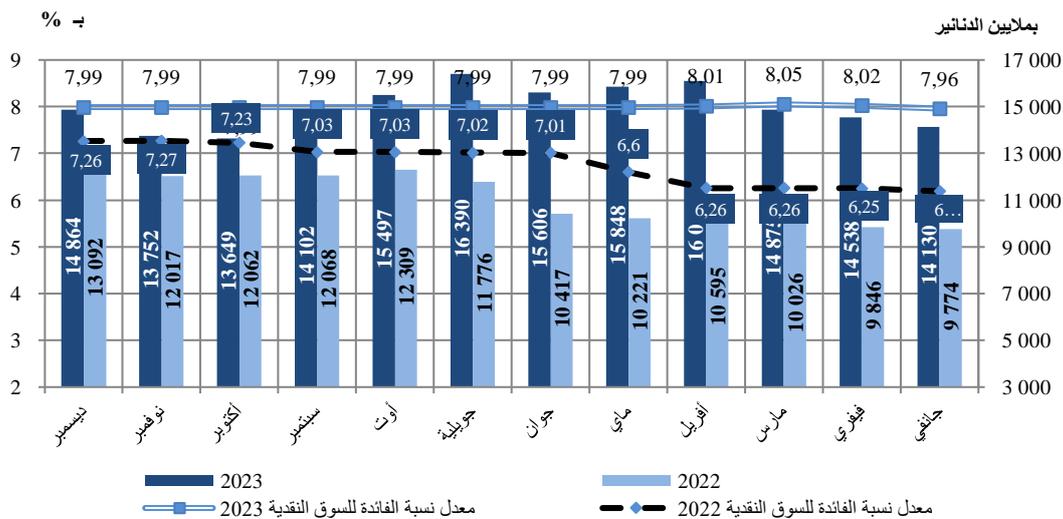
2023 مقابل 75,4% في سنة 2022)، وذلك في ظل سياق يتسم باستمرار الضغوط التضخمية (+9,3% بحساب المعدلات السنوية مقابل +8,3% في سنة 2022).

جدول عدد 1-4: تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية والنقدية

المسمى	2020	2021	2022	2023
معدل الكتلة النقدية (ن 3) (بملايين الدنانير)	88.970	96.655	105.203	113.474
نسبة نمو معدل الكتلة النقدية ن3 (ب٪)	11,4	8,6	8,8	7,9
إجمالي الناتج المحلي بحساب الأسعار الجارية (بملايين الدنانير)	119.466	130.815	139.574	152.671
نسبة نمو إجمالي الناتج المحلي بحساب الأسعار الجارية (ب٪)	2,8-	9,5	6,7	9,4
معدل نسبة التضخم (ب٪)	5,6	5,7	8,3	9,3
سرعة التداول النقدي	1,343	1,353	1,327	1,345
نسبة الأوراق المالية والمسكوكات في التداول إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية	13,2	13,2	13,5	13,7

وعلى صعيد آخر، أقلل الحجم الجملي لإعادة تمويل البنوك لدى البنك المركزي التونسي سنة 2023 في مستوى قدره 15.285 مليون دينار (مقابل 14.921 مليون دينار في سنة 2022). وبالرغم من ذلك، اتسم هذا التطور بتغيرات غير منتظمة على مدار السنة قيد الدرس، حيث تم تسجيل ذروة قدرها 16.859 مليون دينار ومعدل شهري يساوي 16.390 مليون دينار في شهر جويلية، نتيجة للضغط المتزايد على السيولة البنكية.

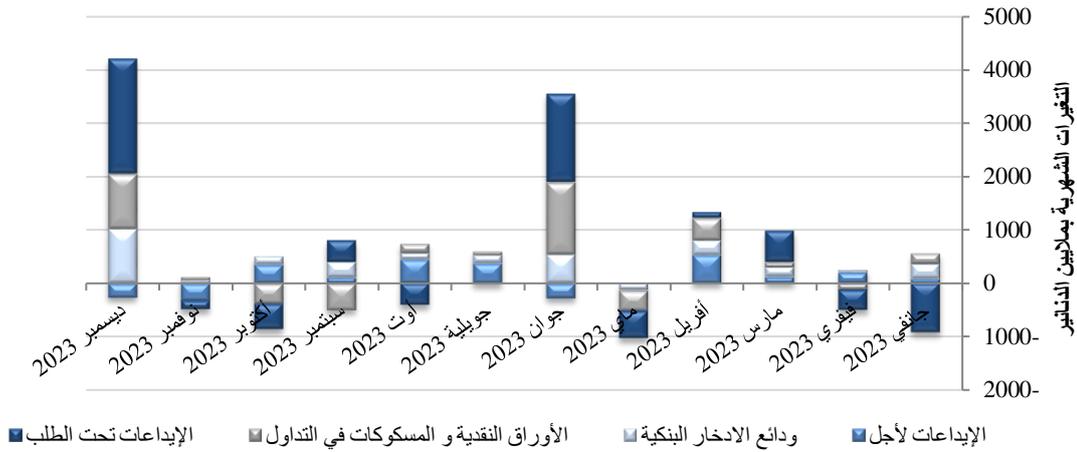
رسم بياني عدد 1-4: تطور نسبة الفائدة في السوق النقدية والحجم الجملي لمعدل إعادة التمويل



1-1-4 مكونات النقد

في ظل ظرف اقتصادي متقلب، خضعت الكتلة النقدية (ن3) لإعادة تخصيص على مستوى مواردها الرئيسية خلال سنة 2023. وبالفعل، فإن تسارع النقد الكتابي (+8,7% مقابل +5,3%) والنقد اليدوي (+10,5% مقابل +9,6%)، وبدرجة أقل، التوظيفات النقدية¹ (+9,9% مقابل +9,3%) قد قابله تباطؤ حاد في السندات النقدية² (+0,5% مقابل +21,6%).

رسم بياني عدد 2-4: تطور أهم مكونات الكتلة النقدية (ن3)



وفيما يتعلق بالأوراق النقدية والمسكوكات في التداول، التي تمثل المكونة الرئيسية للنقد اليدوي، فقد ارتفعت بنسبة 10,7% أو 2.016 مليون دينار في سنة 2023 (مقابل +9,2% أو +1.593 مليون دينار في سنة 2022). وبالإضافة إلى التأثيرات الموسمية، تعكس هذه الوتيرة التي لا تزال متسارعة، استمرار الضغوط التضخمية والتفضيل المتزايد للأموال نقداً، على الرغم من اعتماد بعض التدابير للحد من حيازته. وبالتالي، تزايدت الأوراق النقدية والمسكوكات في التداول لترتفع إلى مستوى 20.842 مليون دينار في نهاية سنة 2023 (مقابل 18.826 مليون دينار في نهاية سنة 2022). وتجدر الإشارة إلى أن هذه المكونة شهدت تغيرات شهرية متباينة³ طيلة سنة 2023، حيث بلغت أعلى مستوياتها في شهري جوان (1.359 مليون دينار) وديسمبر (1.036 مليون دينار) نتيجة الإنفاق الاستثنائي للأسر بمناسبة الأعياد الدينية وموسم الصيف واحتفالات نهاية السنة.

¹ تشمل التوظيفات النقدية الإيداعات لأجل والنواتج المالية الأخرى والادخار، سواء البنكي أو البريدي (حسابات الادخار الخاصة وحسابات الادخار الأخرى).

² يتعلق الأمر بشهادات الإيداع وأوراق الخزينة ورقاق الخزنة.

³ التغيرات الشهرية المحسوبة بين شهر وآخر.

جدول عدد 4-2: تطور موارد الجهاز المالي ومقابلاتها

(أرقام موفى الفترة)

المسمى	بملايين الديناتير		التغيرات بـ % ما عدا إشارة مغايرة	
	ديسمبر 2022	ديسمبر 2023	ديسمبر 2021	ديسمبر 2022
الكتلة النقدية (ن3)	110.504	120.398	9,1	9,0
منها : الأوراق النقدية والمسكوكات في التداول	18.826	20.842	9,2	10,7
الإيداعات تحت الطلب ¹	29.158	31.680	5,8	8,6
الإيداعات لأجل ونواتج مالية أخرى	15.232	16.565	7,7	8,8
شهادات الإيداع	5.500	5.427	28,6	1,3-
الادخار البنكي والبريدي ²	36.200	40.222	9,4	11,1
موارد ذات طابع غير نقدي ³	7.603	9.455	1.332	1.852
موارد أخرى	31.880	35.366	6,3	10,9
مجموع الموارد = مجموع المقابلات	149.987	165.219	9,1	10,2
صافي المستحقات الخارجية ³	5.969	8.829	636-	2.860
صافي المستحقات على الحكومة المركزية ³	31.762	41.304	4.902	9.542
منها : رفاع الخزينة والقرض الوطني ³	16.853	19.250	3.083	2.397
الحساب الجاري للخزينة ³	1.818	432	1.241	1.386-
المستحقات على الاقتصاد	112.255	115.086	7,9	2,5

¹ يشمل هذا البند الإيداعات تحت الطلب لدى البنوك وتلك المضمنة لدى مركز الصكوك البريدية.
² يشمل هذا البند حسابات الادخار الخاصة وحسابات الادخار الأخرى والادخار لدى مركز الادخار البريدي.
³ التغيرات بحساب ملايين الديناتير.

وخلال السنة قيد الدرس، سجل النقد الكتابي تدعماً لنسق نموه (+8,7% أو +2.534 مليون دينار في سنة 2023 مقابل +5,3% أو +1.483 مليون دينار في سنة 2022) وهو ما يعكس نمو مكوناته الرئيسية، لاسيما قائم الإيداعات تحت الطلب لدى مركز الصكوك البريدية (+23,1% أو +505 مليون دينار مقابل +3,1% أو +65 مليون دينار) ولدى مؤسسات الإيداع الأخرى (+7,5% أو +2.017 مليون دينار مقابل +6% أو +1.530 مليون دينار) والتي شهدت خلال سنة 2023 تقلبات غير منتظمة من شهر إلى آخر. وبالفعل، تم تسجيل زيادات هامة، على وجه الخصوص، خلال شهري جوان (+1.651 مليون دينار) وديسمبر (+2.156 مليون دينار)، تبعاً، بالأساس، للإيداعات التي قامت بها المؤسسات الخاصة غير المالية والقطاعات المقيمة الأخرى¹. وفي المقابل، تم تسجيل انخفاض ملحوظ، لا سيما في أشهر جانفي (-930 مليون دينار) وماي (-516 مليون دينار) وأكتوبر (-484 مليون دينار)، مردّه، إلى حد ما، اكتتاب العناصر الاقتصادية في القروض الوطنية المصدرة من قبل الدولة في سنة 2023.

وبخصوص التوظيفات النقدية²، فقد تسارعت بشكل طفيف في سنة 2023 (+9,9% أو +5.401 مليون دينار في سنة 2023 مقابل +9,3% أو +4.612 مليون دينار في سنة 2022)، نتيجة نمو الأدوات التي تتكون منها بوتيرة مختلفة. وقد تم، على وجه الخصوص، تسجيل نمو أهم على مستوى قائم الادخار البنكي (+10,6% أو +2.976 مليون دينار مقابل +9,5% أو +2.431 مليون دينار) والادخار البريدي

¹ الأسر والشركات الفردية...

² تشمل التوظيفات النقدية الإيداعات والنواتج المالية الأخرى والادخار، سواء البنكي أو البريدي (حسابات الادخار الخاصة وحسابات الادخار الأخرى).

(+12,7% أو +1.046 مليون دينار مقابل +8,8% أو +665 مليون دينار). ومن جانبه، ارتفع قائم الإيداعات لأجل والنواتج المالية الأخرى بنسبة +8,7% أو 1.333 مليون دينار (مقابل +7,7% أو +1.094 مليون دينار في سنة 2022). وكانت هذه الإيداعات حكراً، على وجه الخصوص، على القطاعات المقيمة الأخرى (مساهمة قدرها +6%) تليها المؤسسات المالية غير البنوك (مساهمة بـ +4,6% في الزيادة الجمالية) والمؤسسات الخاصة غير المالية (مساهمة بـ +4,4%)، وذلك على حساب المؤسسات العمومية غير المالية (مساهمة سلبية بنسبة -6,3%). وقد تيسر تجدد هذه الديناميكية تجاه أداة التوظيف المذكورة بفضل الشروط البنكية الأكثر ملاءمة للمستثمرين الباحثين عن فرص استثمارية.

أما بالنسبة للسندات النقدية¹، فقد تباطأت بشكل ملحوظ في سنة 2023، حيث ارتفعت بنسبة 0,5% فقط أو 43 مليون دينار (مقابل +21,6% أو +1.548 مليون دينار في سنة 2022). ويمكن تفسير ذلك بتهاافت العناصر الاقتصادية على السندات الحكومية، والتي تقدم شروطاً أكثر ملاءمة من الأدوات البنكية. ويرجع هذا التطور الضعيف بشكل أساسي إلى تباطؤ قائم سندات الخزانة (+3,1% أو +93 مليون دينار مقابل +8,4% أو +231 مليون دينار) وانخفاض قائم شهادات الإيداع (-1,3% أو -73 مليون دينار مقابل +28,6% أو +1.223 مليون دينار في سنة 2022)، وذلك بالخصوص جراء عدم تجديد السندات التي حان أجل استحقاقها، والتي تم الاكتتاب فيها أولاً من قبل بعض الشركات العمومية غير المالية بأجل استحقاق قصيرة نسبياً.

ويعود تدعم الموارد ذات طابع غير نقدي² خلال سنة 2023 (+1.852 مليون دينار مقابل +1.332 مليون دينار في سنة 2022) بشكل خاص إلى تسارع سندات الدولة لدى العموم (+1.577 مليون دينار مقابل +1.248 مليون دينار في سنة 2022)، وهو ما يعكس اكتتاب العناصر الاقتصادية في القروض الوطنية المصدرة من قبل الدولة على أربع أفساط (715 مليون دينار في فيفري و844 مليون دينار في ماي و1.025 مليون دينار في سبتمبر و1.215 مليون دينار في ديسمبر). وفي هذا السياق، يُظهر توزيع الاكتتابات حسب فئة نسب الفائدة تفضيلاً طفيفاً بواقع 51% لنسبة الفائدة القارة على حساب نسبة الفائدة المتغيرة. وبالإضافة إلى ذلك، تم إنجاز 64% من الاكتتابات من قبل البنوك مقابل 36% من قبل وسطاء بالبورصة. وسجل قائم الادخار السكني تباطؤاً طفيفاً (+4,9% في سنة 2023 مقابل +5,1% في سنة 2022)، ويرجع ذلك على وجه الخصوص إلى تدهور القدرة الشرائية للأسر في مواجهة التضخم.

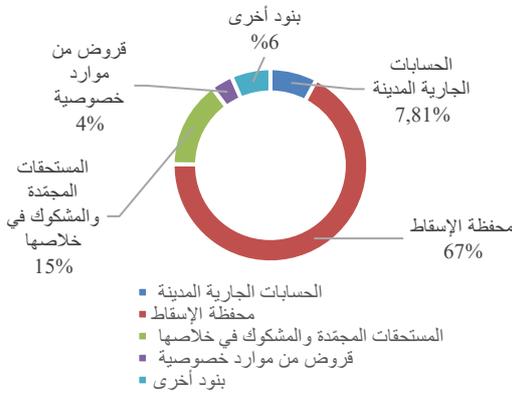
¹ يتعلق الأمر بشهادات الإيداع وأوراق الخزينة وسندات الخزانة.

² وتشمل هذا المكونة، على وجه الخصوص، الادخار السكني والإصدارات الرقاعية والجزء من القرض الوطني المكتتب من قبل العموم.

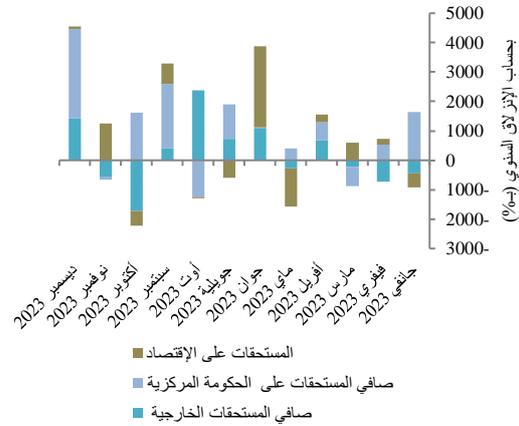
4-1-2 مصادر الإحداث النقدي

في ظل ظرف اقتصادي اتسم بنمو فاتر واختلالات كبيرة على مستوى الميزانية العمومية، شهدت مساهمات مصادر الإحداث النقدي في نمو الكتلة النقدية (ن3) تغيرات كبيرة في سنة 2023. وبالفعل، انخفضت مساهمة المستحقات على الاقتصاد بشكل حاد، من 8,1% في سنة 2022 إلى 2,6% فقط في سنة 2023، وذلك لفائدة صافي المستحقات على الحكومة المركزية (+8,6% مقابل +4,8%) وانتعاش صافي المستحقات الخارجية (+2,6% مقابل -0,6%).

رسم بياني عدد 4-4: تركيبة القروض البنكية حسب الصنف في 2023



رسم بياني عدد 3-4: مساهمة المقابلات في نمو المكونة (ن3)



وعلى صعيد آخر، لم يرتفع قائم المستحقات على الاقتصاد الذي تأثر بشدة بضعف النمو الاقتصادي بحساب القيمة الحقيقية (+0,2% مقابل +2,8%) سوى بنسبة 2,5% أو 2.831 مليون دينار في سنة 2023 (مقابل +7,9% أو +8.203 مليون دينار قبل سنة). ويظهر التوزيع حسب نوع القرض، زيادة في قائم المستحقات المجمدة والمشكوك في خلاصها (+1.703 مليون دينار مقابل +562 مليون دينار)، الذي غطى وزيادة التراجع الطفيف على مستوى الحسابات الجارية البلدية (+224 مليون دينار مقابل +239 مليون دينار)، في حين انخفض قائم محفظة الإسقاط لدى مؤسسات الإيداع الأخرى بشكل حاد (-487 مليون دينار مقابل +6.743 مليون دينار في سنة 2022).

وحسب المستفيدين، فإن ازدياد القروض الصافية المسندة للمهنيين¹ بعد طرح التسديدات في سنة 2023، ورغم تسجيله لتباطؤ ملحوظ (+1.935 مليون دينار مقابل +8.294 مليون دينار في سنة 2022)، قد

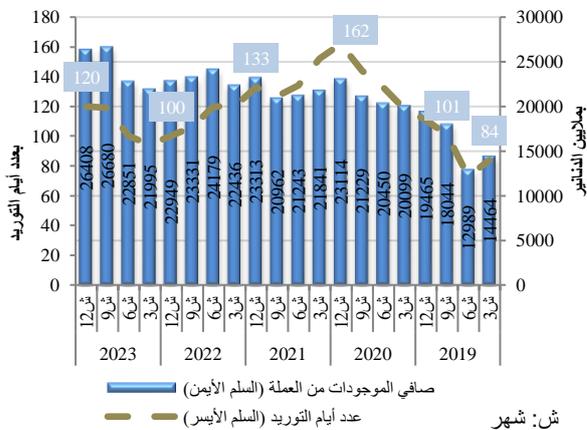
¹ المصدر: مركزية المخاطر بالبنك المركزي التونسي ودون اعتبار القروض لفائدة الحكومة المركزية.

استفاد منه أساسا قطاع الخدمات (+1.087 مليون دينار مقابل +3.699 مليون دينار في سنة 2022)، يليه قطاعي الصناعة (+508 مليون دينار مقابل +4.180 مليون دينار سنة 2022) والفلاحة والصيد البحري (+343 مليون دينار مقابل +415 مليون دينار سنة 2022). ومن جانبها، سجلت القروض الممنوحة للأفراد، بعنوان سنة 2023، تباطؤا (+622 مليون دينار مقابل +864 مليون دينار في السنة السابقة).

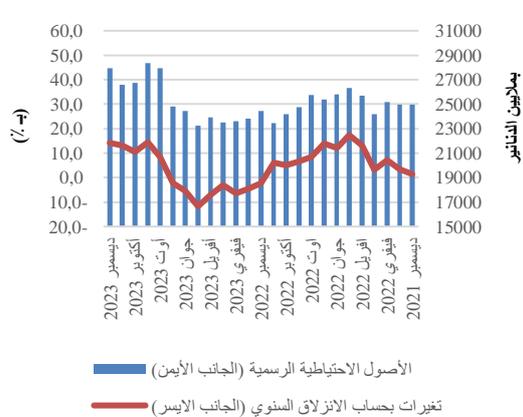
وفيما يتعلق بصافي المستحقات الخارجية، فقد سجل انتعاشا ملحوظا في نهاية سنة 2023 (+2.860 مليون دينار مقابل -636 مليون دينار سنة 2022)، ليقلل السنة في مستوى 8.829 مليون دينار. والجدير بالذكر في هذا السياق أن تعبئة القروض الخارجية طويلة الأجل في سنة 2023 شملت أساسا قرضين اثنين حيث تم إبرام القرض الأول مع البنك الإفريقي للاستيراد والتصدير (473 مليون دولار أمريكي) والثاني مع الحكومة السعودية (400 مليون دولار أمريكي). وفي جانب آخر، تعلقت النفقات بعنوان تسديد أصل الدين الخارجي طويل الأجل، على وجه الخصوص، بقرضين رقاعيين مصدرين في السوق الدولية في سنة 2018 (500 مليون أورو) وفي سنة 2013 (22 مليار ياباني، بضمان من بنك اليابان للتعاون الدولي).

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن الأصول الاحتياطية الرسمية قد ارتفعت بنسبة 13,7% في سنة 2023 (مقابل -1,8% سنة 2022)، لتبلغ مستوى 27.920 مليون دينار في نهاية السنة (مقابل 24.549 مليون دينار في سنة 2022). وبالتالي، أقل صافي الموجودات من العملة الأجنبية سنة 2023 في مستوى 26.408 مليون دينار، أي ما يعادل 120 يوما من التوريد مقابل 22.949 مليون دينار و100 يوم، على التوالي، في نهاية سنة 2022.

رسم بياني عدد 4-5: تطور صافي الموجودات من العملات الأجنبية



رسم بياني عدد 4-6: تطور الأصول الاحتياطية الرسمية



كما شهد صافي المستحقات على الحكومة المركزية، في موفى سنة 2023، ارتفاعا حادا بقيمة 9.542 مليون دينار (مقابل +4.902 مليون دينار خلال سنة 2022)، بالعلاقة خاصة ارتفاع قائم رفاع الخزينة في شكل شراءات باتة من قبل البنك المركزي في إطار عمليات السوق المفتوحة (+2.863 مليون دينار مقابل +2.477 مليون دينار) وبدرجة أقل تلك الموجودة في محفظة مؤسسات الإيداع الأخرى (+250 مليون دينار مقابل +1.330 مليون دينار)، بالإضافة إلى الأثر التوسعي المسلط من انخفاض الحساب الجاري للخزينة (-1.386 مليون دينار مقابل +1.241 مليون دينار). كما نجم ارتفاع هذه المكونة عن تعبئة قروض داخلية في إطار تنويع مصادر التمويل لتغطية نفقات الميزانية، سواء بالدينار بعنوان القرض الوطني، بمبلغ إجمالي قدره 3.799 مليون دينار، أو بالعملة الأجنبية، في شكل قرض مجمع لدى بعض البنوك المحلية بما يعادل 750 مليون دينار.

وبذلك، بلغ الحجم الجملي لإصدارات رفاع الخزينة 18.289 مليون دينار في موفى سنة 2023 (منها حوالي 88% في شكل رفاع خزينة قصيرة الأجل) مقابل تسديدات بمبلغ 15.350 مليون دينار، أي باكتتابات صافية بقيمة +2.939 مليون دينار (مقابل 16.422 مليون دينار و12.595 مليون دينار و+3.827 مليون دينار على التوالي في نهاية سنة 2022).

المؤطر 4-1: المحور: المضاعف النقدي: التحليل انطلاقا من القاعدة النقدية

يتم تعريف المضاعف النقدي على أنه النسبة بين الكتلة النقدية في معناها الواسع (ن3) والقاعدة النقدية¹. ويعتبر مؤشرا هاما للاقتصاد الكلي، فهو يوفر معلومات عن حجم القروض (الكتلة النقدية) التي يمكن للبنوك توزيعها على أساس مستوى القاعدة النقدية أو العملة المركزية الخاضعة لإشراف البنك المركزي. ويتسم تطور المضاعف ببعض التقلب، وخاصة تقلب القاعدة النقدية. وبالفعل، انتقل هذا المضاعف من مجال 4,5 – 5,5 (ديسمبر 2010 – جوان 2018) إلى مجال آخر بنفس الحجم، غير أنه بدرجة أقل، أي 3,5 – 4,5 من منتصف سنة 2018 حتى نهاية سنة 2023، ليستعيد بذلك استقرارا نسبيا، ولكن في مستوى جديد يقل عن السنوات السابقة. ومن أجل فهم هذا التطور بشكل أفضل، من المفيد تتبع مسار القاعدة النقدية من خلال تحليل مكوناتها ومقابلاتها.

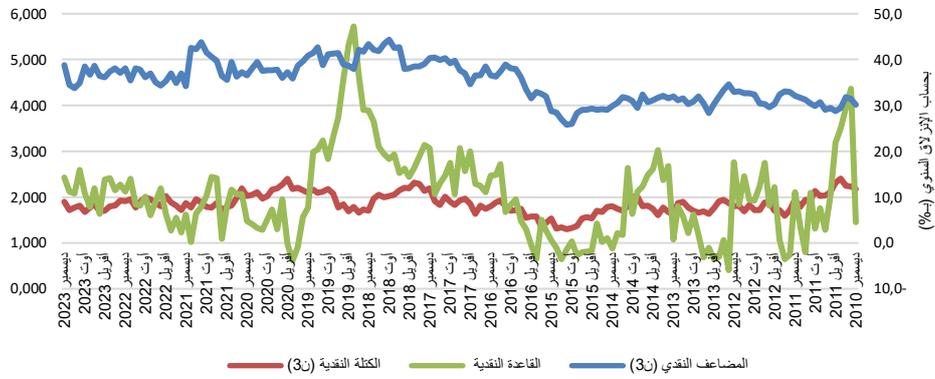
(يتبع)

¹ يتكون هذا المؤشر، كما هو محدد في الوضعية الشهرية للبنك المركزي، من:

- الأوراق النقدية والمسكوكات في التداول.
- التعهدات تجاه مؤسسات الإيداع الأخرى، ومنها بالأساس الاحتياطي الإجمالي والعملة الأجنبية للوسطاء المقبولين والسوق النقدية بالعملة الأجنبية وتسهيلات الإيداع.
- التعهدات تجاه القطاعات الأخرى.

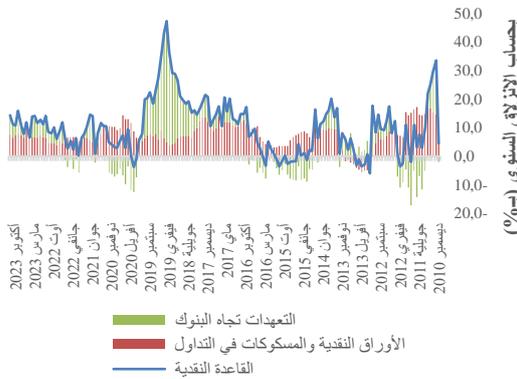
تابع المؤطر 1-4:

رسم بياني: تطور مكونات المضاعف النقدي

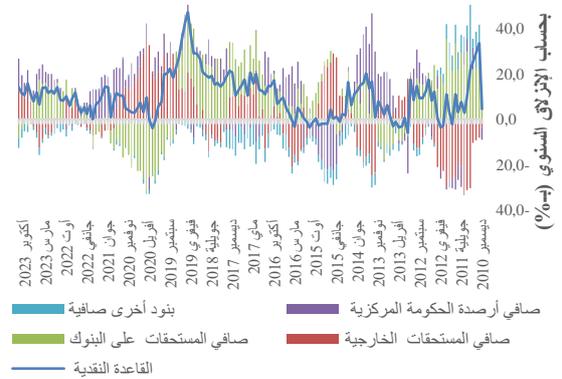


أما بالنسبة للمكونات الرئيسية للقاعدة النقدية، فنلاحظ أن الأوراق النقدية والمسكوكات في التداول قد واصلت الاستئثار بحصة متزايدة الأهمية في السنوات الأخيرة، لتحل مكان التعهدات تجاه مؤسسات الإيداع الأخرى. وبالفعل، فقد بلغت حصة الأوراق النقدية والمسكوكات في التداول من القاعدة النقدية مستوى 70٪ في نهاية سنة 2023 مقابل 64٪ في نهاية 2019. ويكتسي نسق تطور الأوراق النقدية والمسكوكات في التداول طابعا تصاعديا بحثا، حيث قارب عتبة 21 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2023. ويعكس هذا الاتجاه ضعف عودة الأموال نقدا للقطاع البنكي.

رسم بياني: مساهمات مكونات القاعدة النقدية في تطورها



رسم بياني: مساهمات مقابلات القاعدة النقدية في تطورها



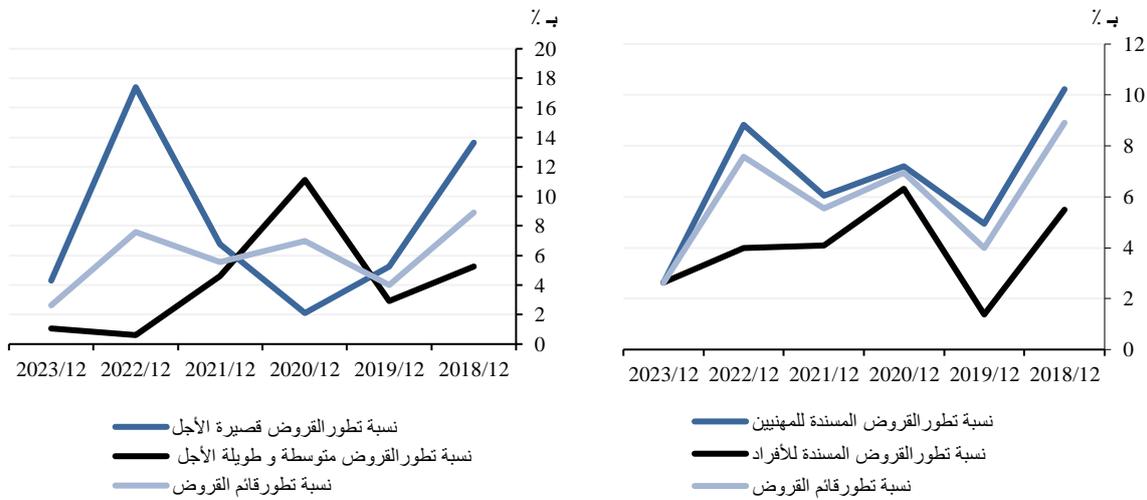
ومن جهة المقابلات، فإن مساهمة صافي المستحقات على مؤسسات الإيداع الأخرى (البنوك)، التي تعكس عادة حجم إعادة التمويل لدى البنك المركزي، قد كانت ملحوظة خلال الفترة الممتدة من نهاية 2017 إلى منتصف 2019، حيث بلغ معدل المساهمة 20,1٪. وأصبحت المساهمة سلبية خلال الفترة من شهر أوت 2019 إلى شهر نوفمبر 2021 لصالح صافي المستحقات الخارجية. لكنها تراجعت منذ سنة 2021 بسبب التشديد على مستوى الموجودات من العملة الأجنبية لفائدة صافي أرصدة الحكومة المركزية الذي ارتفع بشكل كبير منذ نهاية 2022. ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى تزايد الاحتياجات لتمويل عجز الميزانية في مواجهة صعوبات تعبئة الموارد الخارجية.

4-2. تمويل الاقتصاد

4-2-1 تطور قائم القروض للاقتصاد

بلغ قائم القروض، دون اعتبار التعهدات بالإمضاء، التي أسندتها البنوك والمؤسسات المالية للاقتصاد، كما أحصتها مركزية المخاطر ومركزية القروض للأفراد، قرابة 115,3 مليار دينار في موفى سنة 2023، حيث سجلت تباطؤا ملحوظا لنسق نموها الذي تراجع من 7,8% إلى 2,6% ما بين سنتي 2022 و2023.

رسم بياني عدد 4-6: تطور القائم الجملي للقروض حسب صنف المستفيدين والأجال



وحسب صنف المستفيدين، شمل هذا التباطؤ، على حد السواء، القروض المسندة للمهنيين (-2,6 نقطة مائوية) وتلك المُسندة للأفراد (-2,2 نقطة مائوية).

وحسب الأجل، يعود التباطؤ بالأساس إلى التراجع الهام في نسق نمو القروض قصيرة الأجل المُسندة للمهنيين (+4,3% في نهاية سنة 2023 مقابل +17,4% في السنة السابقة) وذلك بالخصوص جراء تراجع نسق الإسقاط التجاري (+1,1% في سنة 2023 مقابل +23,4% في سنة 2022) وانخفاض المكشوفات (-1,1% في سنة 2023 مقابل +14,4% في السنة السابقة). ويُعزى هذا التطور على وجه الخصوص إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي المسجل في سنة 2023.

أما فيما يتعلق بالقروض متوسطة وطويلة الأجل، فقد واصلت تطورها المحتشم حيث زادت بنسبة 1,1% في سنة 2023 مقابل 0,9% في سنة 2022.

التغيرات بـ %		جدول عدد 3-4: توزيع قائم القروض للاقتصاد حسب المستفيد والقطاع والأجل (بملايين الدينار ما عدا إشارة مغايرة)				
2023	2022	2023	2022	2021	المسمى	
2022	2023					
2,6	8,8	86.640	84.424	77.576	قروض للمؤسسات و للمهنيين	
4,3	17,4	51.903	49.744	42.376	قصيرة الأجل	
0,2	1,5-	34.737	34.680	35.200	متوسطة وطويلة الأجل	
9,6	12,9	3.966	3.617	3.203	الزراعة والصيد البحري	
7,9	11,8	2.371	2.197	1.965	قصيرة الأجل	
12,3	14,7	1.595	1.420	1.238	متوسطة وطويلة الأجل	
1,0	12,0	37.314	36.935	32.971	الصناعة	
4,8	16,9	24.754	23.619	20.197	قصيرة الأجل	
5,7-	4,2	12.560	13.316	12.774	متوسطة وطويلة الأجل	
3,4	6,0	45.360	43.872	41.402	الخدمات	
3,6	18,4	24.778	23.928	20.214	قصيرة الأجل	
3,2	5,9-	20.582	19.944	21.188	متوسطة وطويلة الأجل	
2,6	4,8	28.683	27.949	26.674	القروض للأفراد	
2,5	4,7	15.813	15.420	14.732	قروض الاستهلاك	
3,9	5,8	4.503	4.332	4.094	قصيرة الأجل	
2,0	4,2	11.310	11.088	10.638	متوسطة وطويلة الأجل	
2,7	4,9	12.870	12.529	11.942	قروض السكن	
2,7	4,9	12.870	12.529	11.942	متوسطة وطويلة الأجل	
2,6	7,8	115.323	112.373	104.250	المجموع	
4,3	16,4	56.406	54.076	46.470	قصيرة الأجل	
1,1	0,9	58.917	58.297	57.780	متوسطة وطويلة الأجل	

وفي جانب آخر وبعد الانخفاض المسجل في سنتي 2021 و2022، استقرت حصة القروض المُسندة للأفراد من مجموع القروض الممنوحة للاقتصاد في مستوى 24,9٪ في سنة 2023.

2-2-4 تطور قائم القروض المسندة للمهنيين

1-2-2 4 توزيع قائم القروض المسندة للمهنيين

يُعزى تباطؤ قائم القروض المسندة للمهنيين بالأساس إلى انخفاض نسق تطور قائم القروض المسندة للشركات الخاصة بشكل ملحوظ (+1.059 مليون دينار في سنة 2023 مقابل +5.668 مليون دينار في سنة 2022). وقد شمل هذا التباطؤ كافة قطاعات النشاط.

أما بالنسبة للقروض المُسندة للمؤسسات والإدارة العمومية، فقد كان التباطؤ أقل حدة حيث تراجعت نسبة النمو بـ 0,9 نقطة مائوية. ويعود هذا التطور، من جهة، إلى تراجع نمو القروض لفائدة المؤسسات العمومية التي سجلت ارتفاعا بنسبة 7,9٪ في سنة 2023 مقابل 28,7٪ في سنة 2022 ومن جهة أخرى، إلى القروض المُسندة للإدارة العمومية التي عرفت ارتفاعا بنحو 10٪ بعد الانخفاض المسجل في سنة 2022 وقدره 36٪، وذلك تبعا للتسديدات المنجزة من قبل الخزينة بعنوان القروض المجمعة بالعملة.

جدول عدد 4-4: توزيع قائم القروض بين المؤسسات والإدارة العمومية والمؤسسات الخاصة وحسب القطاع

(بملايين الدينار ما عدا إشارة مغايرة)

المسمى	2021	2022	2023	التغيرات بـ %	
				2022 2021	2023 2022
الفلاحة والصيد البحري	3.203	3.617	3.967	12,9	9,7
المؤسسات والإدارة العمومية	168	191	246	13,7	28,8
المؤسسات الخاصة	3.035	3.426	3.721	12,9	8,6
الصناعة	32.971	36.936	37.313	12,0	1,0
المؤسسات والإدارة العمومية	1.945	2.729	3.100	40,3	13,6
المؤسسات الخاصة	31.026	34.207	34.213	10,3	0,0
الخدمات	41.402	43.872	45.361	6,0	3,4
المؤسسات والإدارة العمومية	11.151	11.525	12.255	3,4	6,3
المؤسسات الخاصة	30.251	32.347	33.105	6,9	2,3
القروض للمؤسسات وللمهنيين	77.576	84.424	86.641	8,8	2,6
المؤسسات والإدارة العمومية	13.264	14.444	15.602	8,9	8,0
المؤسسات الخاصة	64.312	69.980	71.039	8,8	1,5

وتراجعت القروض المسندة للشركات التابعة لمجمعات الأعمال من 38,5 مليار دينار في سنة 2022 إلى 38,1 مليار دينار في سنة 2023، مسجلة بذلك انخفاضا بنسبة 1% مقابل نمو بنسبة 6,9% في السنة السابقة. ونتيجة لذلك، انخفضت حصة هذه التمويلات من القائم الجملي للقروض المسندة للمهنيين إلى 44% سنة 2023 مقابل 45,7% في سنة 2022.

وساهمت البنوك العمومية بمبلغ 34 مليار دينار، أي بنسبة 39,3% من القروض المهنية، مسجلة بذلك انخفاضا بنسبة 1% في سنة 2023 مقابل ارتفاع بنسبة 10% في السنة السابقة.

4-2-2-2-4 توزيع قائم القروض المسندة للمهنيين حسب قطاع النشاط

يظهر توزيع قائم القروض المسندة للمهنيين حسب القطاعات ارتفاعا في حصة القروض الممنوحة لقطاعات الخدمات والفلاحة والصيد البحري على حساب قطاع الصناعة.

رسم بياني عدد 7-4: تطور حصة قائم القروض المهنية حسب قطاع النشاط



4-2-2-2-1 تمويل الفلاحة والصيد البحري

شهد نسق ارتفاع القروض المسندة لقطاع الفلاحة والصيد البحري تباطؤًا ليتراجع من 12,9٪ في سنة 2022 إلى 9,6٪ في سنة 2023. ويُعزى هذا التباطؤ إلى انخفاض نسق تطور كل من قائم القروض قصيرة الأجل بنسبة 4٪ وقائم القروض متوسطة وطويلة الأجل بـ 2,3٪.

جدول عدد 4-5: قائم القروض المسندة لقطاع الفلاحة والصيد البحري

المسمى	قروض قصيرة الأجل			قروض متوسطة وطويلة الأجل			المجموع	
	2023	2022	2021	2023	2022	2021	2023	2022
الزراعة والإنتاج الحيواني والصيد والخدمات ذات الصلة	1.709	1.919	2.059	1.472	1.287	1.121	3.531	3.206
الصيد البحري وتربية الأحياء المائية	233	251	283	98	109	95	381	360
الحراثة واستغلال الغابات	23	28	29	25	24	23	54	52
المجموع	1.965	2.198	2.371	1.595	1.420	1.239	3.966	3.618

وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم اتخاذ جملة من التدابير لفائدة قطاع الفلاحة والصيد البحري، وهي كالتالي:

- إحداث قروض قصيرة الأجل لزراعة البطاطا الفصل الخامس¹.
- منح قروض تكميلية لتغطية النفقات المتعلقة بمداواة الأعشاب الطفيلية والتسميد بعنوان موسم الزراعات الكبرى 2023-2022².
- إعادة جدولة ديون الفلاحين المتضررين من الجفاف خلال الموسم الفلاحي 2023-2022³.

4-2-2-2-2 تمويل الصناعة

بلغ قائم القروض المسندة لقطاع الصناعة 37.314 مليون دينار في موفى سنة 2023 مقابل 36.935 مليون دينار في السنة السابقة، مُسجلا بذلك زيادة طفيفة بنسبة 1٪ مقابل ارتفاع بـ 12٪ في سنة 2022. ونتج هذا التطور عن تباطؤ نسق القروض قصيرة الأجل وانخفاض تلك متوسطة وطويلة الأجل.

ويعود تباطؤ نسق نمو قائم القروض قصيرة الأجل من 16,9٪ في سنة 2022 إلى 4,8٪ في سنة 2023، بالأساس إلى تراجع نسق تطور قائم القروض المسندة لفرع الصناعات المعملية (+4,4٪ مقابل +19,7٪ في سنة 2022) لاسيما صناعة التعدين (+7٪ مقابل +32,3٪ في سنة 2022) والملابس (+1,6٪ مقابل +18,1٪ في سنة 2022).

وشمل تراجع قائم القروض متوسطة وطويلة الأجل جميع الفروع، باستثناء فرعي إنتاج وتوزيع الكهرباء والماء.

¹ المنشور إلى البنوك عدد 4 لسنة 2023 المؤرخ 14 جويلية 2023 والمتعلق بمراجعة مقاييس وأجال قروض الأشجار المثمرة وزراعة الخضر.

² المذكرة إلى البنوك عدد 5 لسنة 2023 المؤرخة في 13 فيفري 2023 والمتعلقة بضبط مبلغ القروض التكميلية قصد تغطية النفقات المتعلقة بمداواة الأعشاب الطفيلية والتسميد بعنوان موسم الزراعات الكبرى 2023-2022.

³ المذكرة إلى البنوك عدد 30 لسنة 2023 المؤرخ في 30 أكتوبر 2023 والمتعلق بجدولة ديون الفلاحين المتضررين من الجفاف خلال الموسم الفلاحي 2023-2022.

جدول عدد 4-6: توزيع قائم القروض المسندة لقطاع الصناعة حسب فروع النشاط (بحساب المليون دينار)

المجموع			القروض متوسطة وطويلة الأجل			القروض قصيرة الأجل			المسمى
2023	2022	2021	2023	2022	2021	2023	2022	2021	
8.058	8.149	8.338	4.231	4.497	4.814	3.827	3.652	3.524	- البناء
27.414	27.114	23.416	7.453	7.996	7.441	19.961	19.118	15.975	- الصناعات المعملية
970	913	898	192	255	276	778	658	622	- الصناعات الاستخراجية
160	125	114	39	35	41	121	90	73	- إنتاج وتوزيع الماء والتطهير والتصرف في النفايات ومقاومة التلوث
712	634	205	645	533	202	67	101	3	- إنتاج وتوزيع الكهرباء والغاز والبخار وهواء التكييف
37.314	36.935	32.971	12.560	13.316	12.774	24.754	23.619	20.197	المجموع

4-2-2-3 تمويل قطاع الخدمات

عرفت التمويلات الموجهة لقطاع الخدمات، الذي يستأثر بنسبة 52,4% من القروض المهنية، تدنيا في نسق نموها للسنة الثالثة على التوالي، إذ تراجع من 7,2% في سنة 2021 إلى 6% في سنة 2022 ثم إلى 3,4% في سنة 2023.

ويعود هذا التطور بالخصوص إلى تراجع نسق نمو القروض قصيرة الأجل بـ 15 نقطة مائوية، والذي شمل بالأساس فرع التجارة. أما فيما يتعلق بالقروض متوسطة وطويلة الأجل، فقد عرفت زيادة بنسبة 3,2% في سنة 2023، بعد أن سجلت تراجعا بـ 5,9% في سنة 2022، تبعا لانتعاش القروض المسندة للأنشطة المالية والإدارة العمومية.

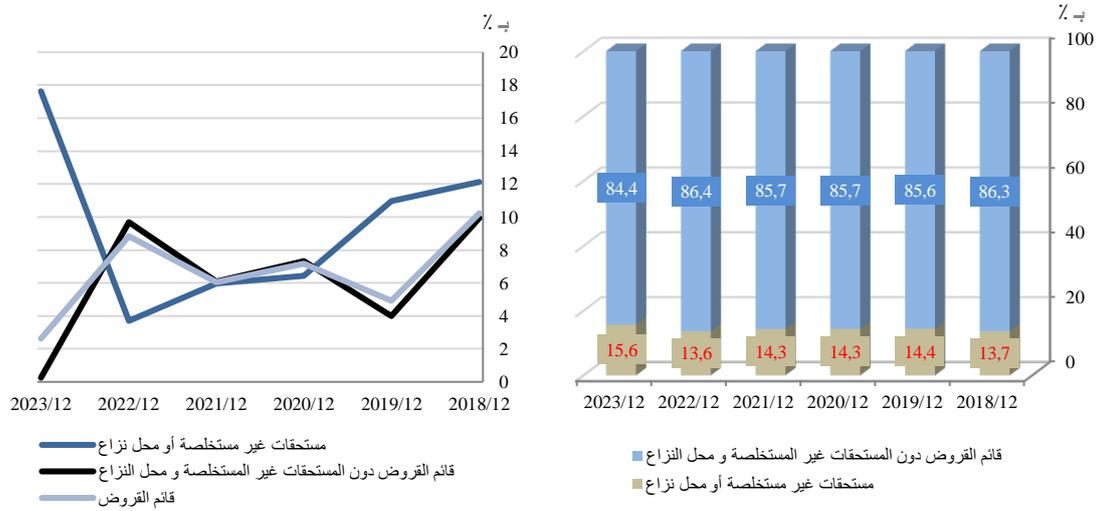
جدول عدد 4-7: توزيع قائم القروض المسندة لقطاع الخدمات حسب فروع النشاط (بملايين الدينارين)

المجموع			قروض متوسطة وطويلة الأجل			قروض قصيرة الأجل			المسمى
2023	2022	2021	2023	2022	2021	2023	2022	2021	
23.085	22.276	18.855	4.374	4.703	4.814	18.711	17.573	14.041	التجارة وتصلح السيارات والدراجات النارية
4.912	4.406	4.140	3.659	3.176	3.051	1.253	1.230	1.089	الإيواء والمطاعم
4.231	4.496	4.774	2.912	3.046	2.935	1.319	1.450	1.839	الأنشطة المالية والتأمينية
2.860	2.986	2.930	1.855	1.850	1.933	1.005	1.136	997	النقل والتخزين
2.836	2.580	4.025	2.788	2.574	4.013	48	6	12	الإدارة العمومية
1.492	1.437	1.416	1.195	1.195	1.180	297	242	236	الصحة البشرية والعمل الاجتماعي
5.945	5.690	5.262	3.800	3.399	3.261	2.145	2.291	2.001	خدمات أخرى
45.361	43.871	41.402	20.583	19.943	21.187	24.778	23.928	20.215	المجموع

3-2-2-4 الديون غير المستخلصة أو محل نزاع

على الرغم من استمرار البنوك المحلية في عمليات شطب الديون، والتي بلغ قائمها 1.861 مليون دينار في سنة 2023 مقابل 1.201 مليون دينار في سنة 2022، فقد سجل قائم الديون المهنية غير المستخلصة أو محل نزاع ارتفاعا بنسبة 17,6% ليرتفع من 11.521 مليون دينار في سنة 2022 إلى 13.551 مليون دينار في سنة 2023. ونتيجة لذلك، ازدادت نسبة الديون غير المستخلصة أو محل نزاع من 13,6% في سنة 2022 إلى 15,6% في سنة 2023.

رسم بياني عدد 8-4: تطور الديون غير المستخلصة أو محل نزاع



ويظهر توزيع قائم الديون المهنية غير المستخلصة أو محل نزاع، حسب القطاع، انخفاضا في حصتي قطاعي الفلاحة والصيد البحري والخدمات حيث سجلتا تراجعا، على التوالي، من 7% في سنة 2022 إلى 6,2% في سنة 2023 ومن 44,2% في سنة 2022 إلى 42,1% في سنة 2023. وفي المقابل، ارتفعت حصة قطاع الصناعة من 48,8% إلى 51,7% بين سنتي 2022 و2023.

جدول عدد 8-4: توزيع قائم الديون غير المستخلصة أو محل نزاع حسب قطاعات النشاط (بملايين الدنانير ما عدا إشارة مغايرة)

المسمى	2022		2023		2022		2023	
	متخلدات أو ديون محل نزاع	مجموع القروض	الحصة %	مجموع القروض	متخلدات أو ديون محل نزاع	مجموع القروض	الحصة %	الحصة من المجموع (%)
قطاع الفلاحة والصيد البحري	800	3.617	22,1	842	842	3.967	21,2	6,2
قطاع الصناعة	5.623	36.935	15,2	7.009	7.009	37.313	18,8	51,7
قطاع الخدمات	5.098	43.872	11,6	5.700	5.700	45.361	12,6	42,1
المجموع	11.521	84.424	13,6	13.551	13.551	86.641	15,6	100,0

وفي جانب آخر، تجدر الإشارة إلى أن خمسة فروع للنشاط قد استأثرت بـ 11.368 مليون دينار أو قرابة 84٪ من القوائم الجملي للديون المهنية غير المستخلصة أو محل نزاع وهي موزعة كما يلي :

- الصناعات المعملية: 4.407 مليون دينار (أي 32,5٪ من القوائم الجمالي).
- التجارة وتصليح السيارات والدراجات النارية: 2.918 مليون دينار (21,5٪).
- البناء: 2.261 مليون دينار (16,7٪).
- الإيواء والمطاعم: 946 مليون دينار (7٪).
- الفلاحة والغابات والصيد البحري: 836 مليون دينار (6,2٪).

3-2-4 تمويل الأفراد

بلغ تداين الأفراد لدى القطاع البنكي 28.683 مليون دينار في سنة 2023 مقابل 27.950 مليون دينار السنة السابقة، أي بزيادة نسبتها 2,6٪ مقابل 4,8٪ في سنة 2022. ويُعزى هذا التباطؤ إلى تراجع نسق كل من القروض الاستهلاكية، الذي شمل خاصة قروض تهيئة المساكن، وقروض السكن.

جدول عدد 4-9: توزيع قائم القروض المسندة للأفراد حسب أغراض التمويل (بملايين الدنانير ما عدا إشارة مغايرة)

التغيرات بـ %	2023	2022	2021	المسمى
2,7	12.870	12.529	11.942	قروض السكن
2,5	15.813	15.421	14.733	قروض الاستهلاك
1,0	10.695	10.593	10.272	تهيئة المساكن
2,4	1.924	1.878	1.765	مصاريف جارية
8,5	1.776	1.637	1.473	المكتشوفات
3,3	408	395	378	سيارات
10,0	1.010	918	845	قروض أخرى
2,6	28.683	27.950	26.675	المجموع

وفيما يتعلق بالديون غير المستخلصة أو محل نزاع، فقد واصلت نسقها التصاعدي حيث ارتفعت من 1.265 مليون دينار في سنة 2022 إلى 1.344 مليون دينار في موفى سنة 2023، وهو ما نجم عنه نسبة ديون غير مستخلصة قدرها 4,7٪ مقابل 4,5٪ في السنة السابقة. وتزامن هذا التطور مع ارتفاع قائم الديون المشطوبة إلى مستوى 137 مليون دينار في نهاية 2023.

جدول عدد 4-10: توزيع قائم الديون غير المستخلصة ومحل نزاع والمتعلقة بالقروض للأفراد حسب أغراض التمويل (بملايين الدنانير ما عدا إشارة مغايرة)

التغيرات				2023	2022	2021	المسمى
2023 2022		2022 2021					
ب %	بملايين الدنانير	ب %	بملايين الدنانير				
4,2	27	4,2	26	676	649	623	محل نزاع
8,4	52	6,9	40	668	616	576	مجموع المتخلدات
7,8	25	1,3	4	347	322	318	- متخلدات قروض السكن
9,2	27	14,0	36	321	294	258	- متخلدات قروض الاستهلاك
							منها :
6,4	13	15,3	27	216	203	176	متخلدات قروض تهيئة المساكن
6,2	79	5,5	66	1344	1.265	1.199	المجموع (المتخلدات + قروض محل نزاع)

-II مهام البنك

الباب الأول: السياسة النقدية

1-1. السياسة النقدية

بعد دورة من التشديد النقدي نتيجة لزيادة التضخم جراء تداعيات الأزمة الروسية - الأوكرانية بشكل خاص، استمر البنك المركزي في توكي الحيلة في إدارة سياسته النقدية، على امتداد سنة 2023 وذلك بهدف تدعيم المسار التنازلي للتضخم الذي بدأ منذ شهر مارس 2023، من أجل دعم مسار تقاربه نحو مستويات مستدامة، خاصة في ظل تواصل المخاطر الداخلية والخارجية التي قد تُقوّض المساعي الرامية إلى تحقيق استقرار في الأسعار.

وعلى الصعيد الدولي، شهدت سنة 2023 احتدام التوترات الجيوسياسية، وتزايد الشكوك إزاء الاقتصاد الكلي وتفاقم تداعيات التغيرات المناخية (حيث سجلت عدة بلدان في أنحاء العالم موجات جفاف مُطوّلة ودرجات حرارة قياسية). وعلى الرغم من وجود مخاوف من حدوث انكماش، أظهر الاقتصاد العالمي تماسكاً؛ ولا أدلّ على ذلك استقرار النمو العالمي عند نسبة 3,2٪ في سنة 2023 مقابل 3,5٪ السنة السابقة.

وعلى صعيد آخر، تواصل تراجع حدة التضخم تدريجياً وبشكل شبه شامل، وإن كان ذلك بنسق بطيء نسبياً. ومع ذلك، أبقى كبرى البنوك المركزية على التوجه التقييدي لسياساتها النقدية لإحداث تقارب معدلات التضخم من المستوى المستهدف (2٪). ووفقاً لهذه البنوك المركزية، لا يبدو المرور إلى مرحلة التيسير النقدي مناسباً طالما لم تتأكد بعد بوادر انخفاض التضخم على نحو مستدام.

أما على الصعيد الوطني، تأثر النشاط الاقتصادي بشدة في سنة 2023، بحساب الأسعار القارة لسنة 2015، بسبب ضعف أداء القطاع الفلاحي (الذي تراجع قيمته المضافة بنسبة 11٪). ويعود ذلك إلى استمرار موجات الجفاف واستفحال الإجهاد المائي. وباستثناء القطاع الفلاحي، تأثر إجمالي الناتج الداخلي بدرجة أقل (+1,6٪ بعد أن كان +2,8٪ في سنة 2022) وذلك خاصة بفضل الأداء الجيد لقطاع السياحة والأنشطة ذات الصلة، فضلاً عن قطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية.

وفيما يتعلق بالأسعار عند الاستهلاك، واصل معدل التضخم ارتفاعه خلال أول شهرين من سنة 2023، حيث بلغ ذروته بنسبة 10,4٪ بالانزلاق السنوي في شهر فيفري، قبل أن يتخذ منحى تنازلياً شبه مستمر ليستقر عند نسبة 8,1٪ في نهاية السنة قيد الدرس. وينطبق الأمر ذاته على التضخم الأساسي الذي يعكس التطور الأساسي للأسعار، والذي ما انفك ينخفض وإن كان ذلك بنسق تدريجي، ليقلل السنة بنسبة 8,5٪ بعد أن ارتفع إلى مستوى 9,6٪ في شهر فيفري 2023.

وتأثر تراجع التضخم بتلاشي الأثر التصاعدي الناجم عن الصدمات الخارجية وبالانخفاض التدريجي لتطور الطلب الداخلي الذي ساهم في إبطاء وتيرة نمو الواردات؛ وأدى بالتالي إلى تخفيف الضغط على الميزان الجاري. وسجل الحساب الجاري عجزا بنسبة 2,2٪ من إجمالي الناتج المحلي في مجمل سنة 2023، مقابل 8,8٪ في السنة الفارطة، محققا بذلك أدنى مستوياته منذ سنة 2007. وساهم الزخم الإيجابي في القطاع الخارجي في استقرار سعر صرف الدينار مقابل أهم العملات الأجنبية، وفي تعزيز الاحتياطي من العملة الأجنبية، وذلك على الرغم من محدودية النفاذ إلى موارد التمويل الخارجي.

وحافظ البنك المركزي، على امتداد سنة 2023، على نسبة الفائدة الرئيسية في حدود 8٪ دون تغيير. إذ يرى أنه على الرغم من تراجع التأثيرات الناجمة عن الصدمات الخارجية، لا يزال التضخم، وخاصة مكوناته الأساسية، يتطور عند مستويات عالية تاريخيا ويبقى كلاهما خاضعين إلى الضغوط المتأتية من الداخل.

أما فيما يتعلق بسنة 2024، تبقى آفاق النمو العالمي¹ على حالها في مستوى 3,2٪، وهو ما يعكس التطورات المتباينة للنشاط الاقتصادي في البلدان المتقدمة والصاعدة والنامية. ويواصل التضخم من جهته منحاه التنزلي متأثرا بتلاشي صدمات العرض وتشدّد السياسات النقدية. ولكن تواصل كبرى البنوك المركزية توخي الحذر والتأني قبل الشروع في مرحلة التيسير النقدي.

وفي تونس، تشير آخر التوقعات إلى تحسن نسبي في نمو إجمالي الناتج المحلي في سنة 2024 مقارنة بالعام الماضي. ومن المتوقع أن يستفيد النشاط الاقتصادي من التعافي التدريجي للقطاع الفلاحي والآفاق الواعدة لقطاع السياحة والأنشطة ذات الصلة.

وتشير آفاق الأسعار عند الاستهلاك إلى تواصل الانخفاض التدريجي للتضخم، وذلك بمعدل يناهز 7٪ في سنة 2024 مقابل 9,3٪ في سنة 2023. مع ذلك، من المتوقع أن يظل مسار التضخم في المستقبل معرضا لخطر الارتفاع، خاصة جراء ارتفاع الأسعار العالمية في ظل تصاعد التوترات الجيوسياسية وتفاقم الإجهاد المائي وتنامي الضغوطات على المالية العمومية.

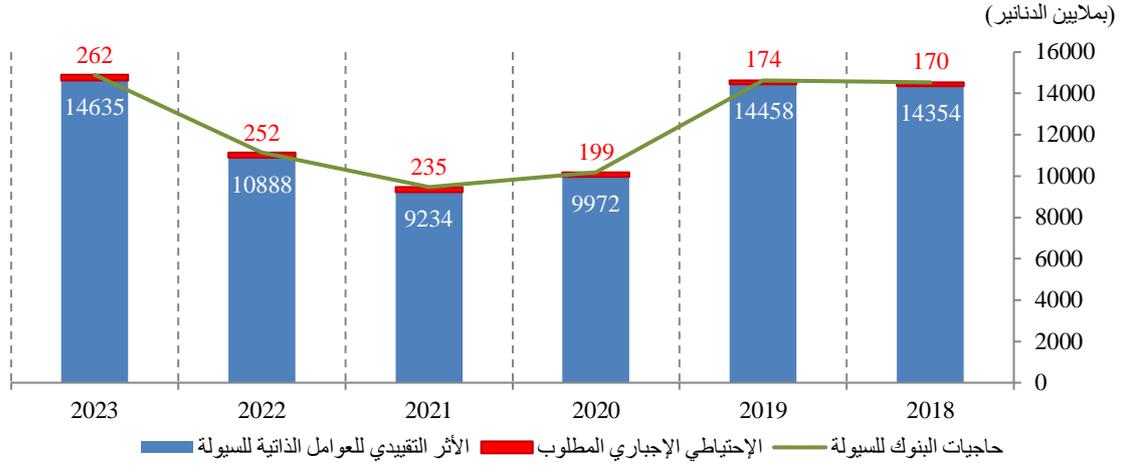
1-1-1 إدارة السيولة

تأثرت السيولة إلى حد كبير جراء تزايد الضغوطات على المالية العمومية في سنة 2023. ونظرا لصعوبة تعبئة الموارد الخارجية اللازمة، لجأت الخزينة العامة إلى الاعتماد على نحو مكثف على التداين الداخلي، مما أدى إلى زيادة كبيرة في الطلب على السيولة من القطاع المصرفي. وانجر عن ذلك ارتفاع ملحوظ في معدل حاجيات البنوك من السيولة² بحوالي 34٪ مقارنة بسنة 2022، ليصل إلى 14.897 مليون دينار في سنة 2023 (راجع الرسم البياني 1-1).

¹ راجع الآفاق الاقتصادية العالمية، صندوق النقد الدولي، أبريل 2024.

² معدل حاجيات البنوك من السيولة = تأثيرات العوامل الذاتية + الاحتياطي الإجباري المطلوب.

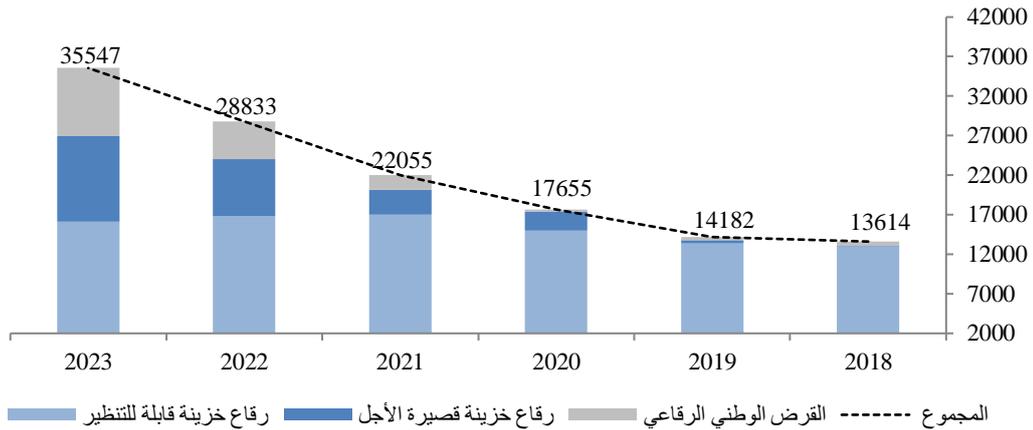
رسم بياني عدد 1-1: تطوّر حاجيات البنوك من السيولة (معدلات يومية بملايين الدنانير)



آخر البيانات : سنة 2023

وعلى هذا الأساس، أدى لجوء الخزينة إلى الاعتماد المكثف على أسواق الإقراض المحلية في سنة 2023، بإصدارات صافية بلغت 6.714 مليون دينار بالعملة المحلية، إلى رفع قائم مجموع الدين الداخلي بالدينار إلى مستوى قياسي جديد وهو ما أجج الضغوط المسلطة على السيولة المصرفية. (راجع الرسم البياني عدد 2-1) وكان الجزء الأكبر من هذه القروض في شكل قرض رقاعي وطني بمبلغ جملي في حدود 3.799 مليون دينار¹.

رسم بياني عدد 2-1: تطور قائم إصدارات الخزينة (بملايين الدنانير)

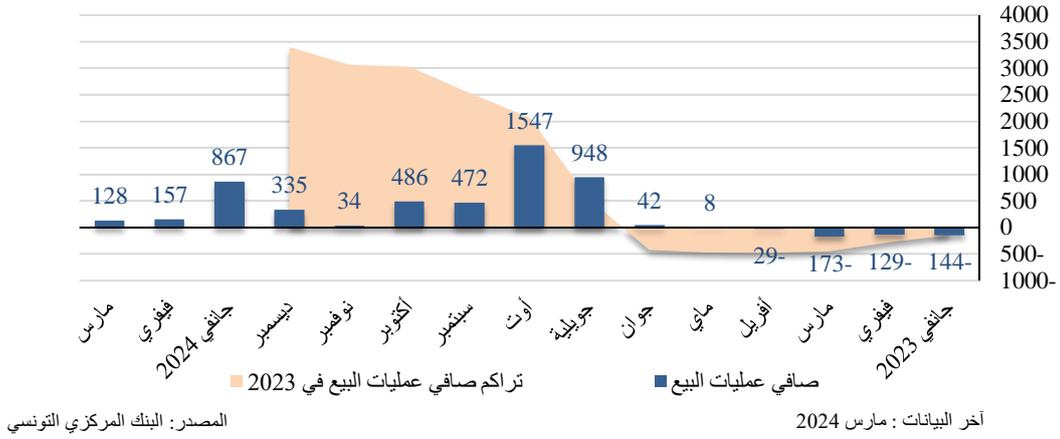


آخر البيانات : سنة 2023

¹ تم تحصيل هذا المبلغ على أربعة أقساط، في أشهر فيفري وماي وسبتمبر وديسمبر 2023 بمبالغ قدرها على التوالي 715 مليون دينار و844 مليون دينار و1.025 مليون دينار و1.215 مليون دينار.

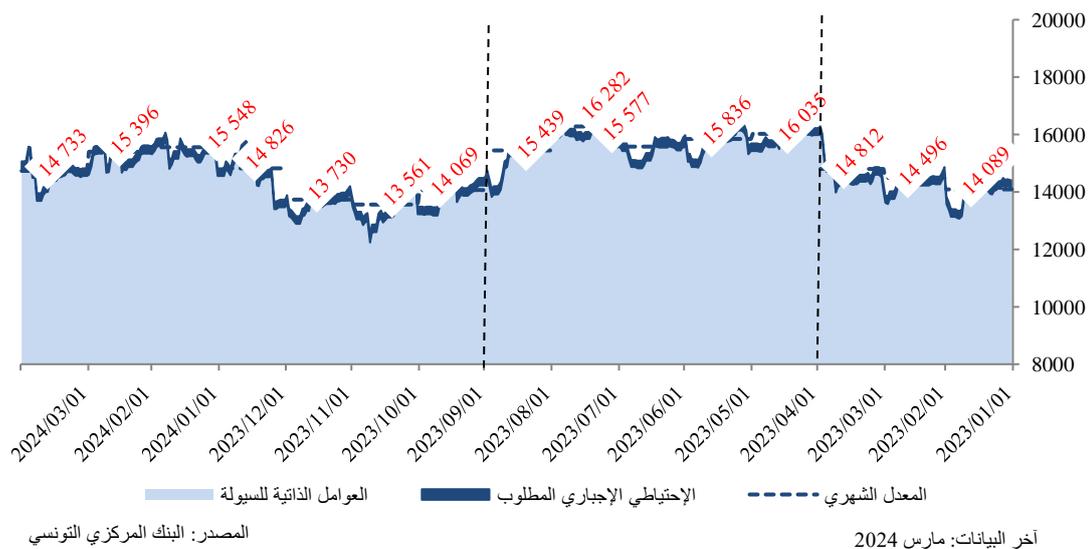
أما على مستوى سوق الصرف، وجدت البنوك نفسها في سنة 2023 في ظروف أفضل مما كانت عليه في السنة السابقة، ويرجع ذلك إلى عودة تدفقات العملة الأجنبية المتأتية من المقايض السياحية، بالإضافة إلى المستوى الجيد الذي بلغته مداخيل الشغل. ويمكن تحسن أوضاع العملة الأجنبية لدى البنوك من زيادة حجم صافي المبيعات، للعملة الأجنبية مقابل الدينار، مع البنك المركزي. ومكنت هذه العمليات من تجميع سيولة إضافية، ناهزت 3.397 مليون دينار لخزينة البنوك، مساهمة بذلك في تخفيف الاثر التقييدي للعمليات المرتبطة بالخزينة العامة.

رسم بياني عدد 1-3: تطور عمليات صافي مبيعات البنوك لدى البنك المركزي للعملة الأجنبية مقابل الدينار (بملايين الدنانير)



وشهدت حاجيات البنوك من السيولة تطورات متفاوتة على امتداد سنة 2023 يُمكن تقسيمها إلى ثلاث مراحل مختلفة (راجع الرسم البياني عدد 1-4):

رسم بياني عدد 1-4: التطور اليومي لحاجيات البنوك من السيولة (بملايين الدنانير)



• تمتد المرحلة الأولى على مدى الربع الأول من سنة 2023، الذي اتخذت فيه حاجيات البنوك من السيولة اتجاهها تصاعديا تدريجيا، مسجلة بذلك عجزا في السيولة بمعدل 14.466 مليون دينار. ويُعزى هذا الوضع بالأساس إلى استخلاص عائدات ضريبية هامة، خاصة من الأقساط الاحتياطية للربع الأول من سنة 2023، وبدرجة أقل، إلى الأثر التقييدي الناتج عن صافي عمليات البيع السالبة، للعملة الأجنبية مقابل الدينار، بين البنوك والبنك المركزي على امتداد هذه الأشهر الثلاثة الأولى (راجع الرسم البياني عدد 3-1).

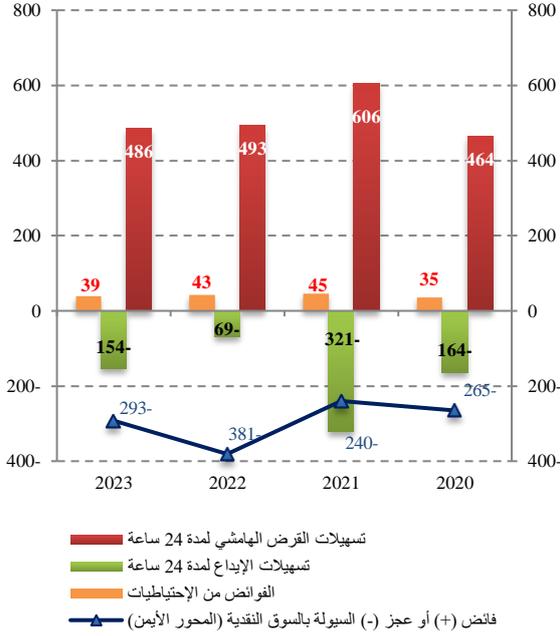
• تشمل المرحلة الثانية الفترة الممتدة من شهر أفريل إلى شهر أوت 2023. واتسمت هذه المرحلة باستقرار نسبي في مستوى حاجيات البنوك من السيولة، بمعدل يناهز 15.834 مليون دينار. ونشير في هذا الصدد إلى أن هذه الحاجيات سجلت أعلى مستوياتها في شهر جويلية 2023، بمعدل 16.282 مليون دينار، نتيجة بالأساس لاكتتاب البنوك في رفاع الخزينة قصيرة الأجل بمبلغ جملي في حدود 1.406 مليون دينار.

• وتمتد المرحلة الثالثة على الأشهر الأربعة الأخيرة من سنة 2023، والتي بلغ فيها متوسط حجم حاجيات البنوك من السيولة 14.047 مليون دينار بعد أن سجل الطلب على السيولة تطورا متباينا على امتداد هذه المرحلة، حيث عرف متوسط حاجيات البنوك من السيولة انخفاضا ملحوظا في شهري سبتمبر وأكتوبر، بفضل استرجاع البنوك لمبالغ هامة من النقد اليدوي مباشرة بعد فصل الصيف. وفي المقابل، تزايد عجز السيولة على نحو كبير خلال الشهرين الأخيرين من هذه المرحلة، خاصة خلال شهر ديسمبر، ويُعزى ذلك بالأساس إلى استخلاص الخزينة العامة للقسط الرابع من القرض الرقاعي الوطني بمبلغ قدره 1.215 مليون دينار.

وسعيا إلى احتواء عجز السيولة، كَتَّف البنك المركزي التونسي تدخلاته¹ في السوق النقدية بمعدل 14.604 مليون دينار في سنة 2023، مقابل 10.759 مليون دينار في السنة السابقة، أي بزيادة قدرها 3.845 مليون دينار. (راجع الرسم البياني عدد 5-1). وتُعزى هذه الزيادة بالأساس إلى العمليات الباتة (+2.332 مليون دينار) والعمليات الرئيسية لإعادة التمويل (+1.992 مليون دينار). وفي المقابل، عرفت عمليات إعادة التمويل على مدى شهر واحد وعمليات مقايضة الصرف لأغراض السياسة النقدية انخفاضا بمعدل 159 مليون دينار و327 مليون دينار لتبلغ في المعدل 811 مليون دينار و40 مليون دينار تباعا.

¹ تدخلات البنك المركزي = عمليات السياسة النقدية المنجزة بمبادرة من البنك المركزي والمتمثلة حاليا في العمليات الرئيسية لإعادة التمويل وعمليات إعادة التمويل طويلة الأجل (شهر واحد و3 أشهر و6 أشهر) والعمليات الباتة وعمليات مقايضة الصرف لأغراض السياسة النقدية وعمليات التعديل الدقيق للسيولة.

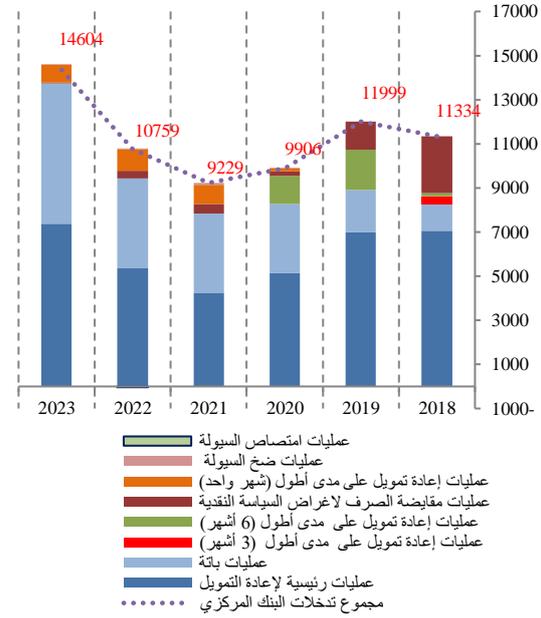
رسم بياني عدد 6-1: فائض وعجز السيولة في السوق النقدية (بملايين الدنانير)



المصدر: البنك المركزي التونسي

آخر البيانات: سنة 2023

رسم بياني عدد 5-1: التطورات السنوية لتدخلات البنك المركزي في السوق النقدية (بملايين الدنانير)



المصدر: البنك المركزي التونسي

آخر البيانات: سنة 2023

ومكنت تدخلات البنك المركزي في سنة 2023 من تلبية معظم حاجيات البنوك من السيولة، لينحصر عجز السوق النقدية¹ في مستوى 293 مليون دينار بعد أن كان 381 في السنة التي سبقتها (راجع الرسم البياني عدد 6-1).

وعليه، بلغ إجمالي حجم إعادة التمويل² في سنة 2023 معدل 14.936 مليون دينار مسجلا بذلك زيادة قدرها 3.753 مليون دينار (ما يعادل 34٪) مقارنة بالسنة السابقة.

¹ الفائض أو العجز من السيولة في السوق النقدية = تدخلات البنك المركزي، تخصم منها حاجيات البنوك من السيولة.
² يشمل الحجم الجملي لإعادة التمويل عمليات السياسة النقدية المنجزة بمبادرة من البنك المركزي وتلك المنجزة بمبادرة من البنوك (تسهيلات القرض الهامشي وتسهيلات الإيداع).

(معدلات البيانات بملايين الدنانير)				جدول عدد 1-1: تطور أهم مؤشرات السوق النقدية
ت1 - 2024	2023 2022	2023	2022	
5.797	1.992	7.382	5.390	العمليات الرئيسية لإعادة التمويل
8.570	2.332	6.361	4.029	العمليات الباتة
37	327-	40	367	مقايضة الصرف لأغراض السياسة النقدية
634	159-	811	970	عمليات إعادة التمويل على مدى أطول (شهر واحد)
-	3-	10	13	عمليات التعديل (ضخ السيولة)
-	10	-	10-	عمليات التعديل (امتصاص السيولة)
15.038	3.845	14.604	10.759	تدخلات البنك المركزي
668-	85-	154-	69-	تسهيلات الإيداع لمدة 24 ساعة
887	7-	486	493	تسهيلات القرض الهامشي لمدة 24 ساعة
15.257	3.753	14.936	11.183	إجمالي حجم إعادة التمويل
14.956	3.747	14.635	10.888	العوامل الذاتية للسيولة (أثر تقييدي)
269	10	262	252	الاحتياطي المطلوب
15.225	3.757	14.897	11.140	حاجيات البنوك
187-	88	293-	381-	الفائض (+) أو العجز (-) في السوق النقدية
32	4-	39	43	الفوائض من الاحتياطيات

2-1-1 سياسة الضمانات

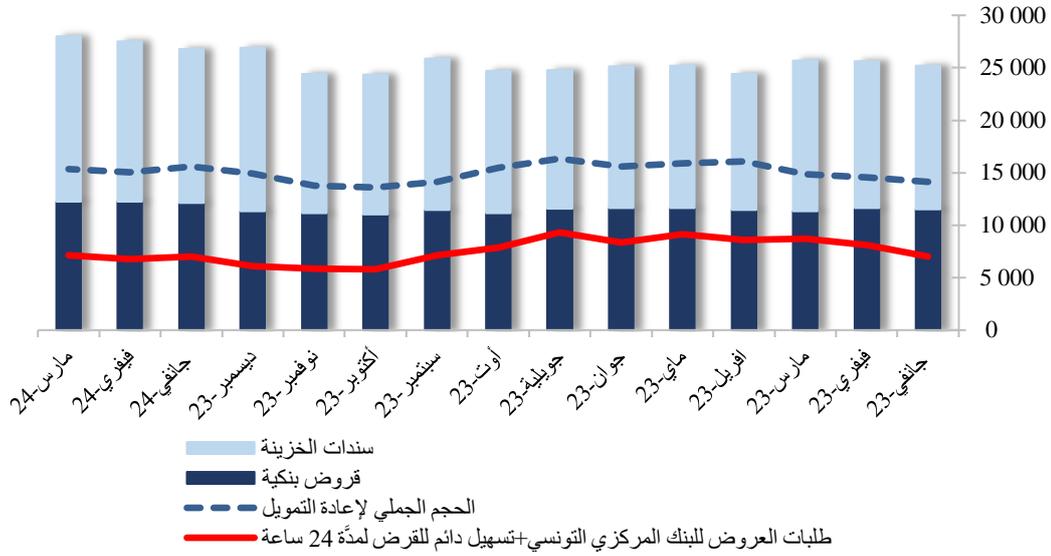
تمثل سياسة الضمانات عنصراً جوهرياً في عملية تنفيذ السياسة النقدية. وتهدف هذه السياسة إلى الحفاظ على ميزانية البنك المركزي من المخاطر المرتبطة بالأطراف الأخرى. وخلال سنة 2023، أبقى البنك المركزي سياسة الضمانات الخاصة به على حالها¹ وينطبق ذلك أيضاً على إطار تنفيذ السياسة النقدية.

1-2-1-1 تطور حجم الضمانات المعيارية المؤهلة لإعادة التمويل

بلغ معدل حجم الضمانات المعيارية المقبولة بعنوان إعادة التمويل 25.191 مليون دينار في سنة 2023 مقابل 21.681 مليون دينار في السنة السابقة² (راجع الرسم البياني عدد 7-1).

¹ تتحدد سياسة الضمانات من خلال قائمة الأصول المؤهلة، وقاعدة توزيع الضمانات المرصودة لتغطية عمليات إعادة التمويل ونظام نسب الخصم السارية على الأصول المؤهلة.
² أي معدل البيانات الشهرية لنهاية الفترة.

رسم بياني عدد 1-7: هيكله الضمانات المعيارية المؤهلة لإعادة التمويل (بيانات حسب المعدل الشهري بـ م. د)



المصدر: البنك المركزي التونسي

آخر البيانات: مارس 2024

ويُعزى هذا النمو بالأساس إلى زيادة حجم الأوراق المالية العمومية المؤهلة والقابلة للتداول بنسبة 14% من 13.660 مليون دينار في أواخر شهر جانفي إلى زهاء 15.530 مليون دينار في أواخر شهر ديسمبر 2023. ويعود هذا النمو إلى تزايد اكتتاب البنوك في مناقصات رقاغ الخزينة قصيرة الأجل والقرض الرقاغ الوطني. وفيما يتعلق بالأصول غير القابلة للتداول، عرف حجم الديون المؤهلة تراجعاً طفيفاً بنسبة 2% حيث انخفض من 11.527 مليون دينار في أواخر شهر جانفي إلى 11.350 مليون دينار في أواخر شهر ديسمبر 2023.

1-1-2 تطور حجم الضمانات غير المعيارية¹ المؤهلة لإعادة التمويل على مدى أطول لمدة شهر واحد "كوفيد-19"

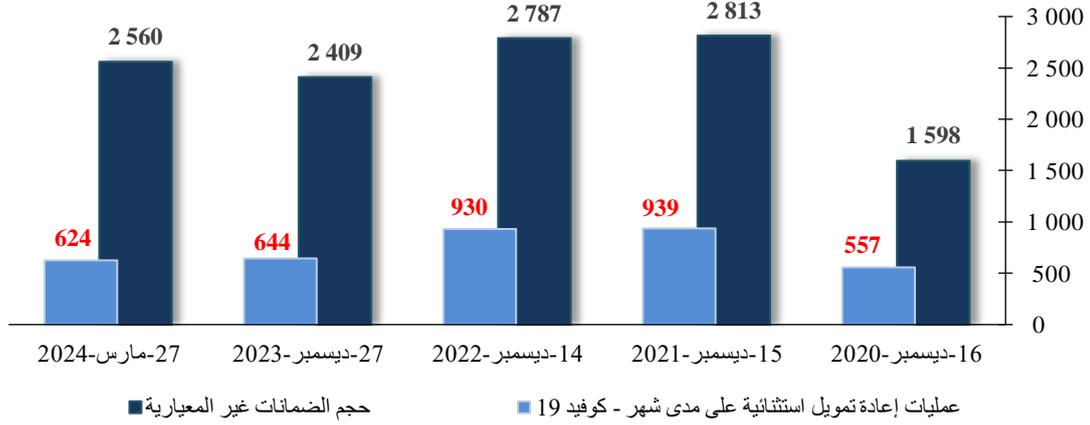
استُخدمت آلية إعادة التمويل الاستثنائي على مدى أطول لمدة شهر واحد "كوفيد-19" في إطار تنفيذ عمليات السياسة النقدية على مدى أطول. وبما أنها آلية مغطاة بالديون المقبولة، فإنها متاحة للبنوك التقليدية والبنوك التي تعتمد على معاملات الصيرفة الإسلامية على حد سواء.

وتراجع حجم الديون غير المعيارية بنسبة 14% حيث انخفض من 2.787 مليون دينار في سنة 2022 إلى 2.409 مليون دينار في سنة 2023، وهو ما أدى إلى خفض المبلغ المخصص لعمليات إعادة التمويل على

¹ القروض التي تسندها البنوك للمهنيين والشركات في إطار التمويلات الاستثنائية لمواجهة تداعيات الأزمة الصحية والاقتصادية الناجمة عن جائحة "كوفيد-19" (راجع جذاذة المعلومات المتعلقة بآلية إعادة التمويل على مدى أطول بشهر واحد "كوفيد-19" المنشورة على موقع البنك المركزي التونسي).

مدى أطول بنسبة 31% ليصل إلى 644 مليون دينار في شهر ديسمبر 2023 مقابل 930 مليون دينار في موفى عام 2022 (راجع الرسم البياني عدد 8-1).

رسم بياني عدد 8-1: تطور حجم الضمانات غير المعيارية وحجم إعادة التمويل الممنوح على مدى أطول لمدة شهر - كوفيد 19 (بيانات حسب تاريخ العمليات بـ م د)

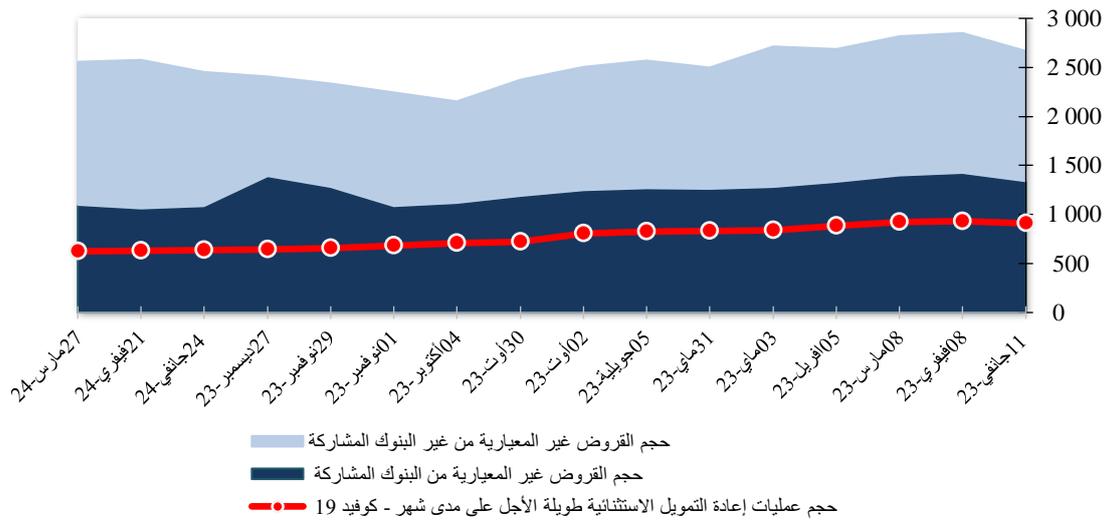


المصدر : البنك المركزي التونسي

آخر البيانات : 27 مارس 2024

تواصل في سنة 2023، تراجع مشاركة البنوك في آلية إعادة التمويل على مدى أطول لمدة شهر "كوفيد - 19" رغم امتلاك العديد منها لمحافظ كافية من الضمانات غير المعيارية المؤهلة لهذه العملية (راجع الرسم البياني عدد 9-1).

رسم بياني عدد 9-1: تطور حجم إعادة التمويل الممنوح على مدى أطول لمدة شهر - كوفيد 19 وحجم الضمانات غير المعيارية الموزعة بين البنوك المشاركة وغير المشاركة في عمليات إعادة التمويل (بيانات حسب تاريخ العمليات م د)



المصدر : البنك المركزي التونسي

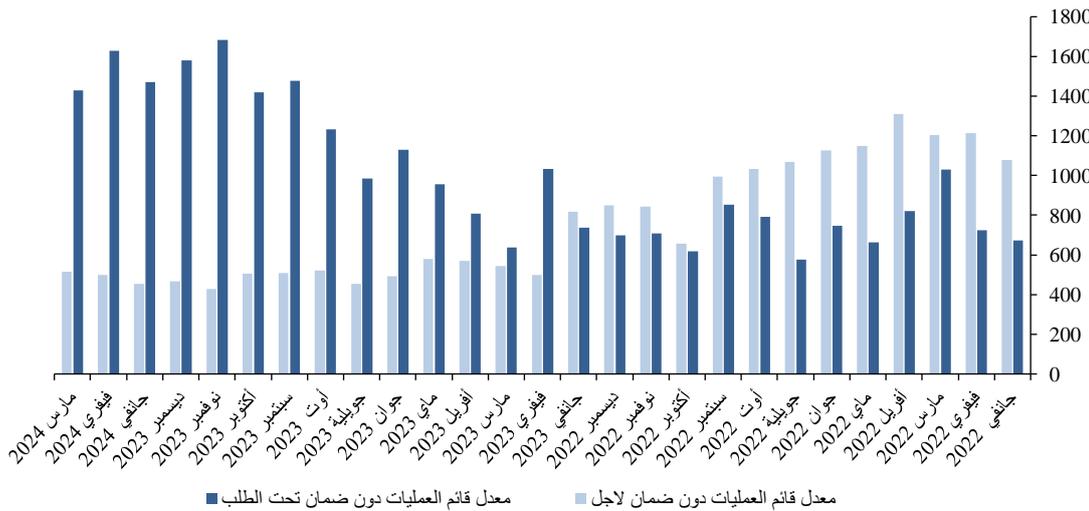
آخر البيانات: 27 مارس 2024

1-1-3 نشاط السوق فيما بين البنوك

تواصلت ديناميكية السوق فيما بين البنوك، على مستوى حجم المعاملات، على امتداد سنة 2023، مسجلة نموا ملحوظا في المعاملات في قسميها، أي سوق العمليات دون ضمان وسوق اتفاقيات إعادة الشراء.

ومن هذا المنظور، كشف تحليل سوق المعاملات دون ضمان فيما بين البنوك لسنة 2023 عن زيادة ملحوظة في حجم التبادلات، حيث سجلت نموا بحوالي 31,8٪ مقارنة بالسنة السابقة. كما شهدت سنة 2023 تغيرات ملحوظة في ديناميكية المعاملات تحت الطلب والمعاملات لأجل. وسجل متوسط حجم المعاملات تحت الطلب ارتفاعا هاما بنسبة 53,6٪ ليبلغ 1.140 مليون دينار مقابل 742 مليون دينار في سنة 2022. وعلى عكس المعاملات تحت الطلب، شهدت المعاملات لأجل انخفاضا ملحوظا بحوالي 49٪ لتتراجع من 1.045 مليون دينار إلى 532 مليون دينار. وقد يعبر هذا التغيير عن تزايد مدركات المخاطر في السوق، وهو ما يدفع للتوجه أكثر نحو العمليات الأقصر أجلا (راجع الرسم البياني عدد 10-1).

رسم بياني عدد 10-1: تطور معدل قائم العمليات دون ضمان فيما بين البنوك (بملايين الدنانير)



المصدر: البنك المركزي التونسي

آخر البيانات : مارس 2024

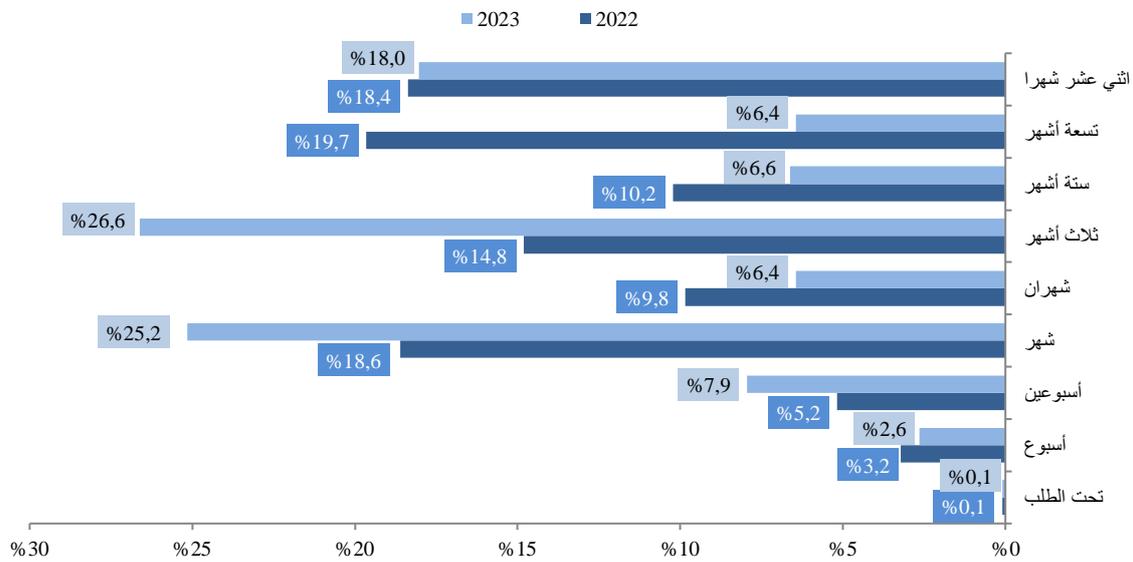
علاوة على ذلك، كشفت هيكلية قائم العمليات دون ضمان فيما بين البنوك حسب الأجل عن هيمنة المعاملات تحت الطلب التي تُشكّل 68,2٪ من متوسط إجمالي حجم المعاملات دون ضمان فيما بين البنوك في سنة 2023، مقابل 41,5٪ في سنة 2022. وفيما يتعلق بالتبادلات لأجل، عرفت المعاملات على أساس الأسبوع تراجعاً مقارنة بالسنة السابقة، حيث تمثل 6,1٪ من قائم المعاملات دون ضمان، مقابل 25,6٪ في سنة 2022. وتم تدارك هذا الانخفاض بفضل ارتفاع المعاملات على أساس الشهر، التي تمثل 17,7٪ من قائم المعاملات في سوق المعاملات دون ضمان فيما بين البنوك للسنة قيد الدرس مقابل 14,6٪ في سنة 2022 (راجع الرسم البياني عدد 11-1).

وفيما يتعلق بالمعاملات في سوق اتفاقيات إعادة الشراء، فقد حافظت على نسقتها التصاعدي في سنة 2023، حيث زاد قائم عمليات إعادة الشراء بنسبة 14,3% من 1.896 مليون دينار إلى 2.170 مليون دينار. ويُعزى هذا النمو بشكل رئيسي إلى تنامي اهتمام البنوك المقرضة بالآليات الأكثر ضمانا، على غرار عمليات إعادة الشراء، وذلك بغاية الحد من تعرضها لمخاطر الأطراف المقابلة.

وخلافا لسوق المعاملات دون ضمان فيما بين البنوك، تتسم هيكلية آجال قائم عمليات إعادة الشراء بتفضيل التبادلات ذات آجال سداد مُطوّلة تتجاوز الأسبوعين. وتحظى آجال السداد بشهر وبتلاثة أشهر بنصيب هام من هذه المعاملات حيث تمثل تباعا 25,2% و 26,6% من معدل إجمالي قائم المعاملات في سنة 2023. وتليها المعاملات بأجال سداد باثني عشر شهرا والتي تمثل 18% من قائم هذه المعاملات.

ومقارنة بسنة 2022، سجلت العمليات التي تتراوح آجال سدادها بين شهر وثلاثة أشهر زيادة ملحوظة، بينما تراجع العمليات التي تتراوح آجال سدادها بين ستة وتسعة أشهر. وتسلبت هذه الديناميكية الضوء على أهمية سوق اتفاقيات إعادة الشراء بصفقتها مكتملا هاما لسوق المعاملات دون ضمان، لتساهم بالتالي في تغطية آجال السداد التي تتجاوز الشهر الواحد (راجع الرسم البياني عدد 13-1).

رسم بياني عدد 13-1: هيكلية قائم عمليات اتفاقيات إعادة الشراء حسب الآجال



المصدر: البنك المركزي التونسي

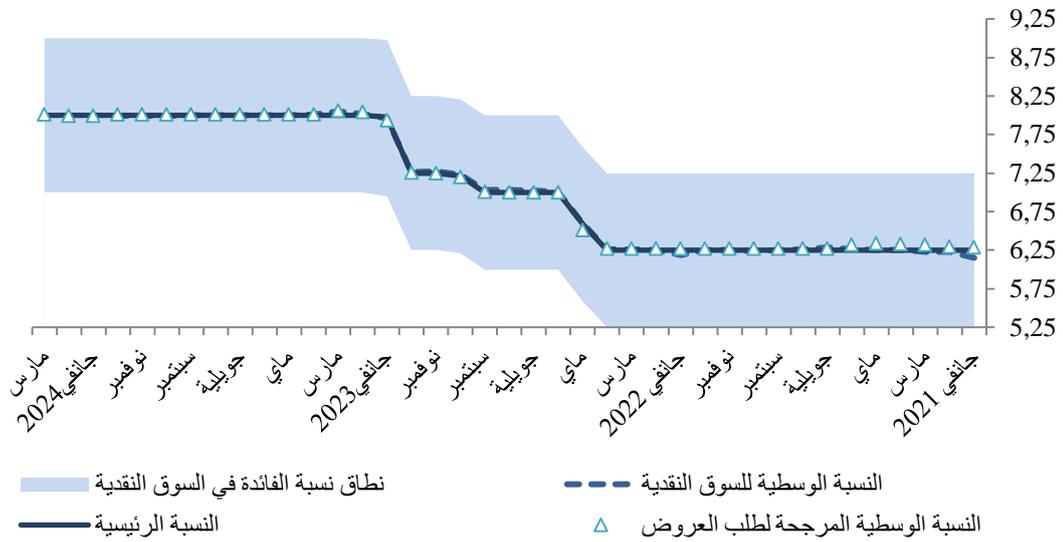
آخر البيانات: مارس 2024

يجدر التنكير أنّ مجلس إدارة البنك قرّر، في أواخر سنة 2022، رفع نسبة الفائدة الرئيسية بمقدار 75 نقطة أساسية لتصل إلى 8% (ودخل هذا القرار حيز التنفيذ انطلاقا من 2 جانفي 2023). وعليه، انطلقت سنة 2023 بنسبة فائدة في السوق النقدية تبلغ 7,96%، أي أقل بأربع نقاط أساسية من نسبة الفائدة الرئيسية الجديدة. ثم سجلت هذه النسبة ارتفاعا بمقدار 9 نقاط أساسية لتبلغ أعلى مستوياتها في السنة بمقدار 8,05% في شهر مارس 2023. ثم تراجعت تدريجيا لتبلغ 8% منذ شهر ماي 2023 لتستقر في نهاية

المطاف في مستوى 7,99٪ منذ شهر أكتوبر 2023، وهو المستوى الذي اختُتِمت به السنة. وأدى هذا التقلُّب الطفيف إلى تماثل نسبة الفائدة السنوية في السوق النقدية مع نسبة الفائدة الرئيسية حيث بلغت 8٪ مقابل 6,78٪ في السنة السابقة (راجع الرسم البياني عدد 14-1).

كما نلاحظ استقرار معدل نسبة الفائدة في السوق النقدية أيضا على مستوى نسبة الفائدة المرجحة للعملية الرئيسية لإعادة التمويل، حيث استقر عند مستوى أعلى من نسبة الفائدة الرئيسية بنقطة أساسية واحدة، أي بمعدل 8,01٪ وبقي على هذا الحال على امتداد كامل سنة 2023. (الرسم البياني عدد 14-1).

رسم بياني عدد 14-1: تطور نسب الفائدة في السوق (ب.٪)

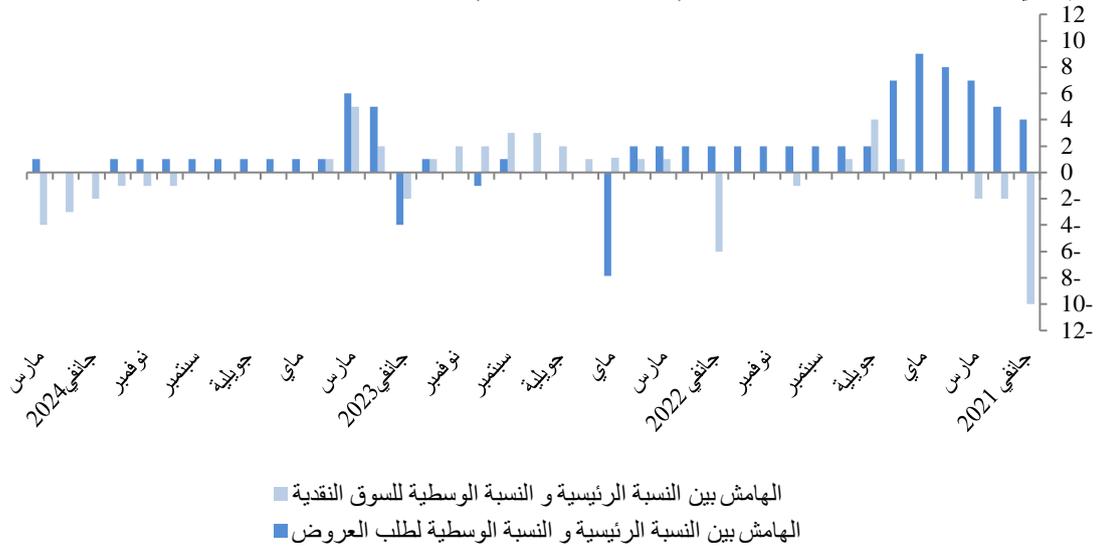


المصدر: البنك المركزي التونسي

آخر البيانات: مارس 2024

ويكشف تحليل الفروقات بين نسب الفائدة في سنة 2023 عن تطور كل من نسبة الفائدة في السوق النقدية ونسبة الفائدة المرجحة للعملية الرئيسية لإعادة التمويل بالقرب من نسبة الفائدة الرئيسية، حيث أن معدل الفارق بين نسبة الفائدة الرئيسية ونسبة الفائدة في السوق النقدية كان يناهز الصفر خلال سنة 2023. وينطبق الأمر ذاته على معدل الفارق بين نسبة الفائدة الرئيسية ونسبة الفائدة المرجحة للعملية الرئيسية لإعادة التمويل. ويبرهن هذا الاستنتاج على الكفاءة التشغيلية للسياسة النقدية للبنك المركزي التونسي من حيث ضبط السيولة والتحكم في نسب الفائدة في السوق النقدية (راجع الرسم البياني عدد 15-1).

رسم بياني عدد 15-1: الفوارق بين نسب الفوائد (بحساب النقاط الأساسية)



المصدر: البنك المركزي التونسي

آخر البيانات: مارس 2024

1-1-4 نشاط سوق سندات الدين القابلة للتداول

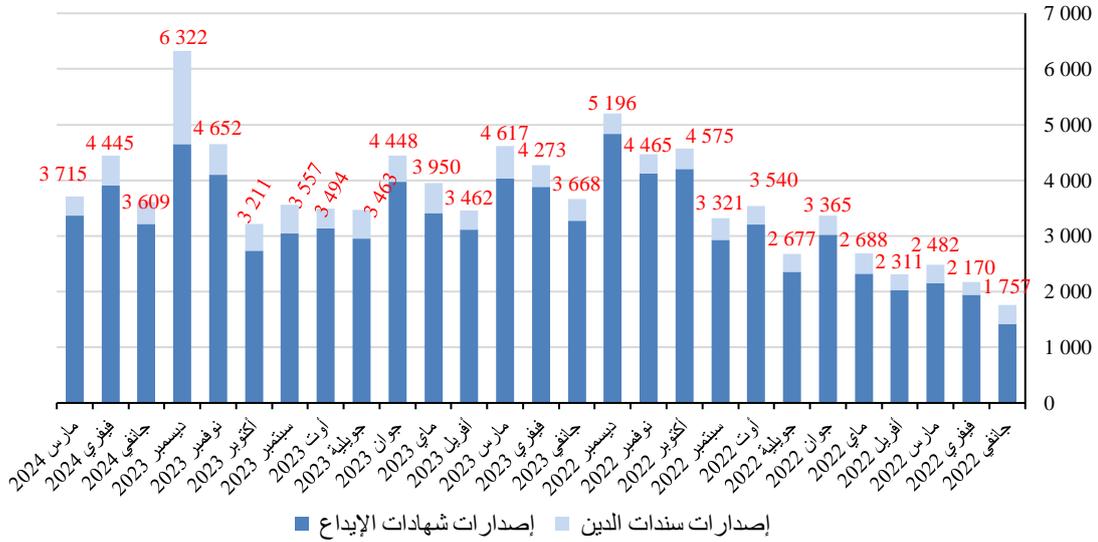
خلال سنتي 2022 و 2023، سجل سوق سندات الدين القابلة للتداول نمواً مُعتبراً، مما ييسّر للبنوك والمؤسسات المالية والشركات تعبئة الموارد قصيرة الأجل. وبالفعل، بلغ حجم الإصدارات 49.116 مليون دينار في سنة 2023، مقابل 38.547 مليون دينار في سنة 2022¹، أي محققة زيادة ملحوظة بنسبة 27,4٪.

وعلى امتداد مجمل سنة 2023، بلغ حجم إصدارات شهادات الإيداع 42.081 مليون دينار، لتشكل بذلك 86,1٪ من إجمالي حجم الإصدارات. وفي المقابل، لم تُمثل سندات الخزينة، التي وصل مجموعها إلى 6.804 مليون دينار سوى 13,9٪.

وفي ذات السياق، بلغت إصدارات سندات الدين القابلة للتداول في تطوراتها الشهرية ذروتها خلال الشهر الأخير من سنة 2023، متخذة بذلك نفس المسار المسجّل في نهاية سنة 2022. (راجع الرسم البياني عدد 16-1).

¹ خضع المبلغ الوارد ضمن التقرير السنوي لسنة 2022 للتحيين بعد إجراء البنوك تصحيحات وتسيويات تلت صدور التقرير المذكور.

الرسم البياني 1-16: التوزيع الشهري لحجم إصدارات سندات الدين القابلة للتداول خلال الفترة جاتفي 2022 - مارس 2024 (بملايين الدنانير)

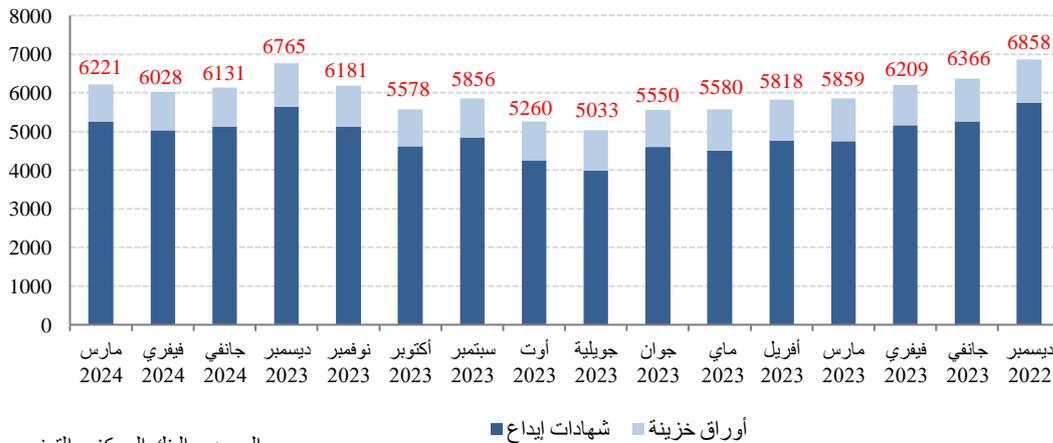


المصدر: البنك المركزي التونسي

آخر البيانات: مارس 2024

وبحلول موفى شهر ديسمبر 2023، بلغ قائم سندات الدين القابلة للتداول 6.765 مليون دينار، مسجلة بذلك انخفاضا طفيفا بنسبة 1,4% مقارنة بالمستوى الذي بلغته في السنة السابقة (6.858 مليون دينار). وينقسم قائم سندات الدين إلى مبلغ 5.646 مليون دينار على مستوى شهادات الإيداع (83,5% من المجموع) و1.119 مليون دينار على مستوى سندات الخزينة (16,5% من الحجم الإجمالي للإصدارات). ولم يطرأ على هذا التوزيع أي تغيير إذا ما قارناه بسنة 2022. (راجع الرسم البياني عدد 1-17).

رسم بياني عدد 1-17: تطور قائم سندات الدين القابلة للتداول (بيانات موفى الشهر بملايين الدنانير)

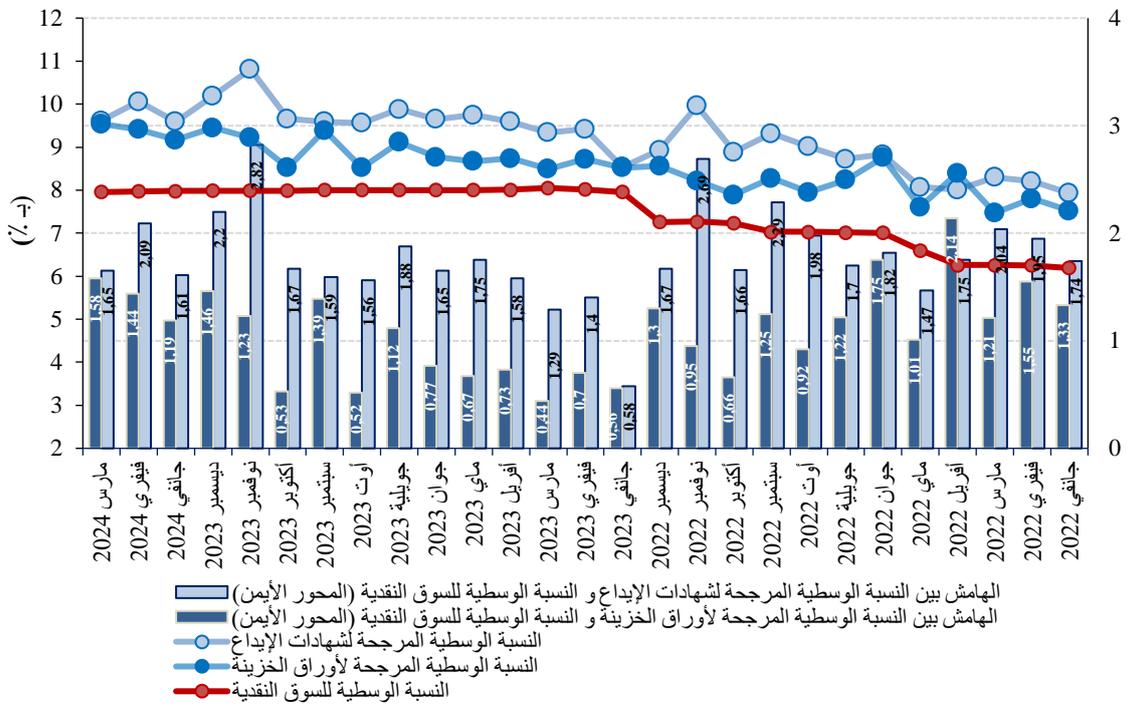


المصدر: البنك المركزي التونسي

آخر البيانات: 31 مارس 2023

وأظهر تحليل نسب الفوائد عند الإصدار زيادة في نسبة الفائدة المرجحة لشهادات الإيداع وسندات الخزينة مقارنة بالمستويات التي سجلتها تباعا في سنة 2022. ونجم هذا النمو بالأساس عن ارتفاع سعر الفائدة الرئيسية بمقدار 75 نقطة أساسية الذي دخل حيز التنفيذ انطلاقا من شهر جانفي 2023. وفي واقع الأمر، سجلت النسب المُطبَّقة على شهادات الإيداع إجمالا مستويات أعلى من تلك المطبَّقة على سندات الخزينة. ويعود ذلك إلى أنه كثيرا ما تُستخدم سندات الخزينة في إطار عمليات التمويل داخل المجموعات وتصدر عادة بنسب يتم التفاوض عليها بين الشركات التي تنتمي إلى نفس المجموعة. (راجع الرسم البياني عدد1-18).

الرسم البياني 1-18: تطور نسبة الفائدة المرجحة لسندات الديون القابلة للتداول بين جانفي 2022 ومارس 2024 (ب. %)



المصدر: البنك المركزي التونسي

آخر البيانات : مارس 2024

مؤطر عدد 1-1: إصلاح سوق سندات الدين القابلة للتداول

يرمي مشروع إصلاح سوق سندات الدين القابلة للتداول إلى تعزيز كفاءة هذا القسم من السوق النقدية من حيث تعبئة السيولة وإضفاء الشفافية على السوق النقدية. وركز هذا الإصلاح على محورين هاميين ألا وهما:

(1) **المحور القانوني**، من خلال صياغة مشروع قانون يعزز دور البنك المركزي في هذه السوق. ويشير مشروع القانون إلى منشور جديد من المزمع أن يصدره البنك المركزي التونسي ينصّ فيه على التفاصيل المتعلقة بإصدار سندات الدين القابلة للتداول وخصائصها الجديدة.

وللتذكير، أصدر البنك المركزي التونسي المنشور عدد 20 لسنة 2020 مؤرخ في 17 نوفمبر 2020 المتعلق بتقنين وقبول شهادات الإيداع وسندات الخزنة لدى الإيداع المركزي للأوراق المالية. ويأتي هذا المنشور كتمكّل للمنشورين عدد 09 لسنة 2005 المؤرخ في 14 جويلية 2005 وعدد 10 لسنة 2005 المؤرخ في 14 جويلية 2005 والذين شكّلا إلى حد الآن الإطار القانوني الجاري به العمل في البنك المركزي لتنظيم هذه السوق ومراقبتها.

(2) **المحور التشغيلي**، والذي يرمي إلى تعصير هذه السوق لتعزيز شفافيتها وفعاليتها. وتشمل هذه التجديدات المزمع إدخالها ما يلي:

- إرساء **منصة مهنية للتداول والعرض** تيسيرا للتبادل بين عارضي السيولة وطالبيها، وهو ما من شأنه أن يضيف المزيد من الشفافية عن طريق العرض الآني لشروط السوق.
- إرساء **منصة** تُمكن خاصة من ضمان التلقي الآلي للبيانات، والتحقق المُسبق من اكتمال الملفات ومتابعة التراخيص المُسندة في برامج الإصدار.

إنشاء **بوابة** على موقع البنك المركزي التونسي تُمكن جميع الأطراف المعنية من النفاذ إلى المعلومة.

1-1-5 تطور نسب الفائدة وأدفاق الإيداعات والقروض وانتقال قرارات السياسة النقدية¹

واصلت نسبة الفائدة في السوق النقدية خلال سنة 2023 التحرك في مستويات قريبة جدا من سعر الفائدة الرئيسية، وذلك نتيجة لتلبية كافة حاجيات البنوك تقريبا من السيولة عن طريق تدخلات البنك المركزي في السوق النقدية. وقد تكون هذه التطورات على مستوى نسبة الفائدة في السوق النقدية قد ساهمت في دعم انتقال قرارات السياسة النقدية إلى الأوضاع المصرفية.

تشير نتائج المسح الذي جرى منذ شهر أكتوبر 2011 على عينة تضم البنوك التسعة الرئيسية، التي تمثل 70٪ من أصول القطاع المصرفي، إلى تسجيل انتقال مُهم وسريع لتطورات نسبة الفائدة في السوق النقدية إلى نسب الفائدة المُطبقة على عقود الإيداع والإقراض الجديدة، التي أُبرمت في سنة 2023.

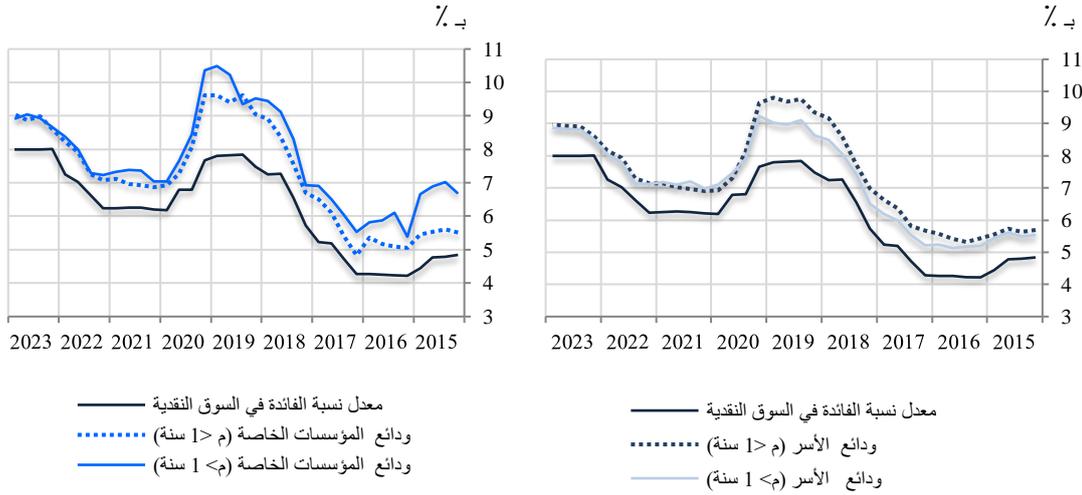
✓ الإيداعات الجديدة لأجل

شهدت نسب الفائدة الدائنة في عقود الإيداعات الجديدة لأجل تطورا، بشكل عام، متماشيا مع مسار تطور معدل نسبة الفائدة في السوق النقدية. وبحساب المعدلات السنوية، أدى ارتفاع نسبة الفائدة في السوق النقدية بمقدار 122 نقطة أساسية في سنة 2023 إلى ارتفاع أسعار الفائدة الموظفة على الإيداعات، ويشمل ذلك

¹ هذه التطورات مستمدة من نتائج المسح الشهري حول شروط العقود الجديدة للقروض والإيداعات البنكية والتي اعتمدها أهم تسعة بنوك محلية.

إيداعات الأفراد والشركات الخاصة على حد سواء، بمقدار 123 نقطة أساسية و126 نقطة أساسية على التوالي، بالنسبة لأجال السداد التي تقل عن سنة، و123 نقطة أساسية و116 نقطة أساسية بالنسبة للأجل التي تتجاوز السنة (راجع الرسمين البيانيين عدد 19-1 و20-1).

رسم بياني عدد 19-1: تطور معدل نسبة الفائدة في السوق النقدية والنسب المطبقة على العقود الجديدة لإيداعات الأفراد (معدلات ربع سنوية) ورسوم بياني عدد 20-1: تطور معدل نسبة الفائدة في السوق النقدية والنسب المطبقة على العقود الجديدة لإيداعات الشركات الخاصة (معدلات ربع سنوية)

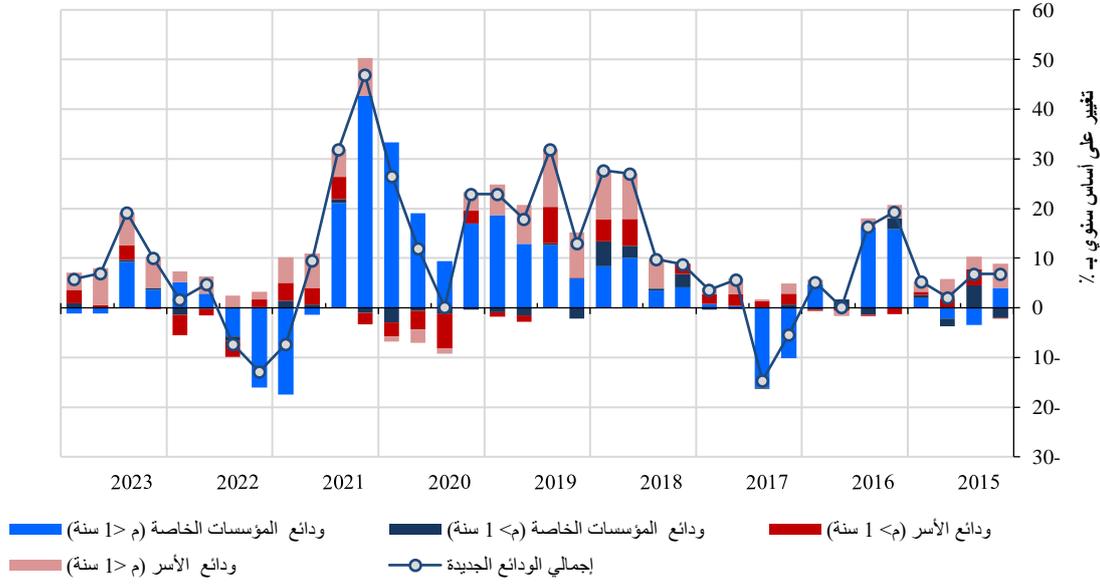


المصدر : مسح من إعداد البنك المركزي التونسي

آخر البيانات: الثلاثي الرابع من سنة 2023

وفقا للمسح المذكور أعلاه، دعم ارتفاع نسب تأجير الإيداعات انتعاشة تدفقات الإيداعات الجديدة المحصلة من الحرفاء، حيث ارتفعت بـ 10,2% في سنة 2023، بعد أن سجلت انخفاضا بنسبة -3,9% في سنة 2022 (راجع الرسم البياني عدد 21-1). وقد اتخذ هذا التطور طابعا عاما حيث شمل الإيداعات الجديدة لأجل، بمختلف آجالها. وعلى وجه الخصوص، سجلت الإيداعات قصيرة الأجل (التي تمثل 92,5% من مجموع الإيداعات) ارتفاعا بنسبة 8,9% في سنة 2023 بعد أن تراجعت بنسبة -1,8% في السنة السابقة. وعلى نحو مفصل، حققت الإيداعات الجديدة قصيرة الأجل المحصلة من الأفراد ارتفاعا بنسبة 20,4% بعد أن عرفت زيادة بنسبة 9,3% في سنة 2022. أما على مستوى الإيداعات الجديدة للشركات الخاصة فقد سجلت نموا بنسبة 3,7% في سنة 2023 بعد تقلصها بنسبة -6% في سنة 2022.

رسم بياني عدد 21-1: تطور الإيداعات الجديدة لأجل (أدفاق ربع سنوية)

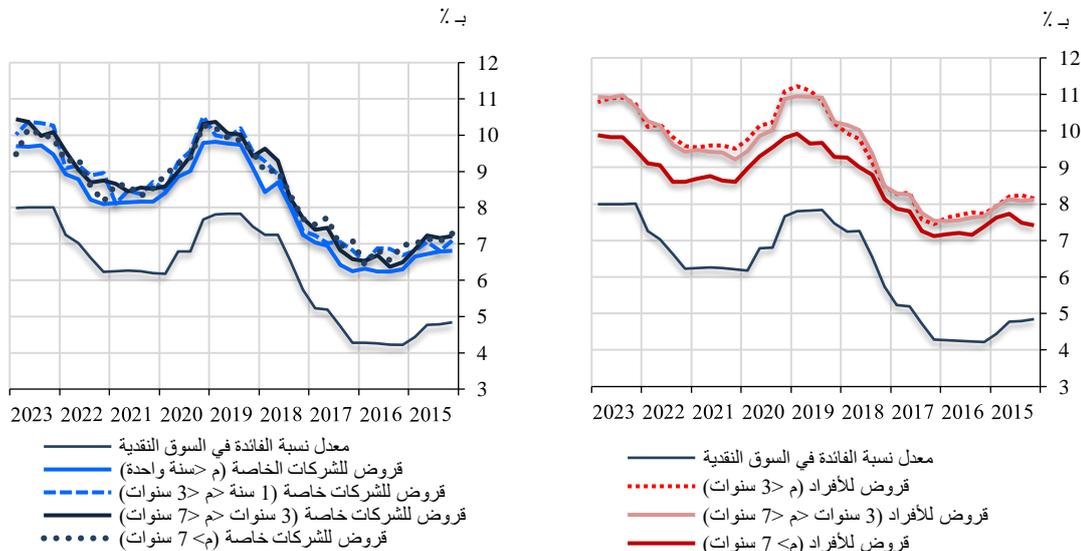


✓ القروض البنكية الجديدة

تأثرت نسب الفائدة المُوَظَّفة على العقود الجديدة للقروض البنكية المُسندة خلال سنة 2023 بتغيرات معدل نسبة الفائدة في السوق النقدية. وفيما يتعلق بالقروض المسندة للأفراد، سُجِّل انتقال ملحوظ لارتفاع معدل نسبة الفائدة في السوق النقدية في سنة 2023 على مستوى مختلف الأجل. وبالخصوص ارتفعت نسب الفائدة المُوَظَّفة على قروض الاستهلاك والتهيئة السكنية بمقدار 90 نقطة أساسية على مستوى الأجل التي لا تتجاوز 3 سنوات وبمقدار 102 نقطة أساسية على مستوى الأجل التي تتراوح بين 3 و7 سنوات، وذلك مقارنة بارتفاع معدل نسبة الفائدة في السوق النقدية بمقدار 122 نقطة أساسية. أما فيما يتعلق بالقروض التي تتجاوز آجالها 7 سنوات، فقد ارتفعت نسب فائدتها بمقدار 91 نقطة أساسية خلال نفس الفترة (راجع الرسم البياني عدد 22-1).

وبالنسبة لعقود القرض الجديدة التي أُبرمت مع الشركات الخاصة، فقد اتسم انتقال زيادة معدل نسبة الفائدة في السوق النقدية بالتفاوت فيما بين مختلف الأجل. إذ قُدِّرت زيادة نسب الفائدة على القروض في سنة 2023 بـ 113 نقطة أساسية بالنسبة للقروض قصيرة الأجل. أما القروض التي تتراوح آجالها بين سنة و3 سنوات فقد بلغت الزيادة 112 نقطة أساسية، بينما بلغت 121 نقطة أساسية بالنسبة للقروض التي تتراوح آجالها بين 3 و7 سنوات، وهو ما يعكس انتقالا كاملا لارتفاع معدل نسبة الفائدة في السوق النقدية بالنسبة لهذين النوعين من القروض. أما فيما يتعلق بالقروض التي تتجاوز آجالها 7 سنوات، فاقترنت زيادة نسب فائدتها على 91 نقطة أساسية فقط في سنة 2023 (راجع الرسم البياني عدد 23-1).

رسم بياني عدد 1-22: تطور معدل نسبة الفائدة في السوق النقدية ونسب الفائدة الموظفة على العقود الجديدة للقروض المسندة للأفراد (معدلات ربع سنوية)

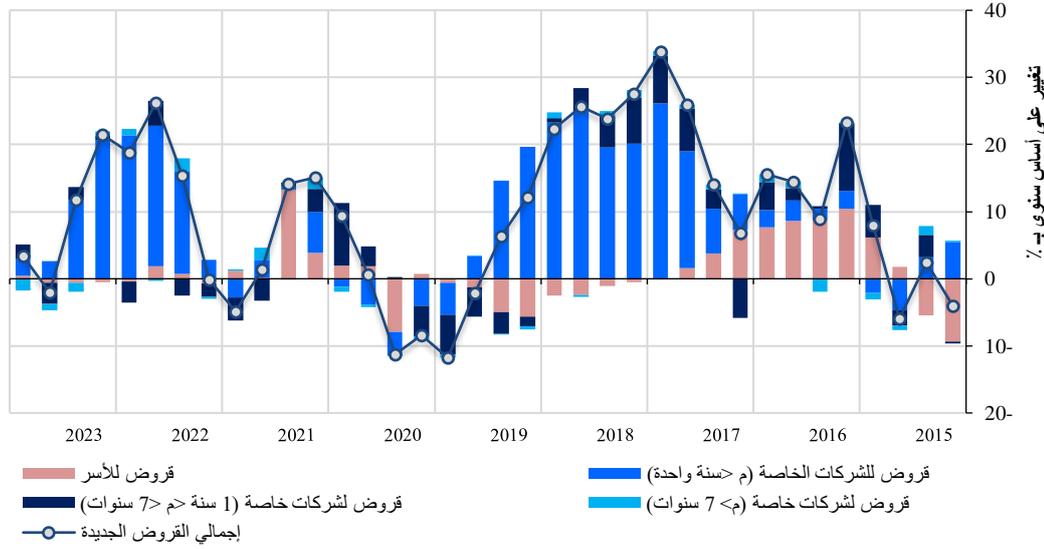


المصدر : مسح من إعداد البنك المركزي التونسي

آخر البيانات : الثلاثي الرابع 2023

ورافق زيادة النسب المدينة تباطء في نسق تطور القروض البنكية الجديدة خلال سنة 2023 (راجع الرسم البياني عدد 1-24). إذ عرفت هذه القروض ارتفاعا بنسبة 7,9٪ في سنة 2023 مقابل 15,1٪ العام السابق. وبشكل تفصيلي، نجد أن نسبة نمو القروض الجديدة المُسندة للشركات الخاصة قد تراجعت من 18٪ في سنة 2022 إلى 8,9٪ في سنة 2023، في حين تقلصت نسبة القروض المُسندة للأفراد بـ 1,7-٪ في سنة 2023 بعد أن ارتفعت بنسبة 2٪ في سنة 2022. ويُعزى هذا الانخفاض إلى تراجع قروض السكن الجديدة بنسبة 9,5٪ في سنة 2023 بعد أن سجلت نموا بنسبة 17,6٪ في السنة السابقة. وفي المقابل، سجل حجم قروض الاستهلاك الجديدة (بأجل لا تتجاوز 7 سنوات) ارتفاعا طفيفا بنسبة 0,2٪ في سنة 2023، بعد أن شهدت تراجعا بنسبة 1,2٪ في السنة السابقة.

رسم بياني عدد 1-24: تطور القروض الجديدة لأجل (أدق ربع سنوية)



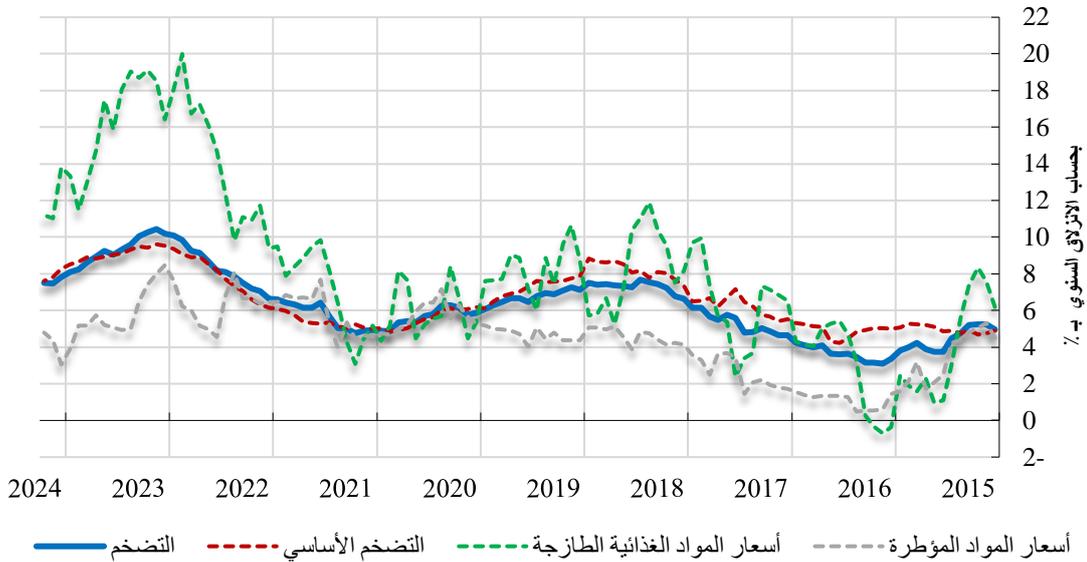
المصدر : مسح من إعداد البنك المركزي التونسي

آخر البيانات : الثلاثي الرابع 2023

2-1. التضخم وعوامله الرئيسية

تواصل تنامي النسق السريع لزيادة الأسعار عند الاستهلاك المُسجل في سنة 2022، إلى بداية عام 2023. وقد ارتفع التضخم ليبلغ ذروته بنسبة 10,4% (بالانزلاق السنوي) في شهر فيفري 2023، واصلا بذلك إلى أعلى مستوياته منذ ما يزيد عن ثلاثة عقود، وذلك قبل أن يتخذ منحى تنازليا شبه متواصل ليجاور 8,1% في شهر ديسمبر 2023. وتدعم هذا التباطؤ التدريجي بالانخفاض شبه العام للأسعار الدولية للمواد الأساسية، وتجميد الأسعار المؤطرة لأهم المواد وانتقال التشديد النقدي منذ سنة 2022. ومع ذلك، أدى تراجع الإنتاج الفلاحي جزاء تفاقم الإجهاد المائي إلى تواصل الضغوطات على أسعار المواد الغذائية الطازجة عند الاستهلاك، والتي استمرت في الارتفاع لتصل إلى مستويات عالية تاريخيا على الرغم من التباطؤ النسبي في نسق الارتفاع (راجع الرسم البياني عدد 1-25).

رسم بياني عدد 1-25: التضخم وأهم مكوناته



آخر البيانات: مارس 2023 المصدر: المعهد الوطني للإحصاء وحسابات من إعداد البنك المركزي التونسي

وفيما يتعلق بالمعدلات السنوية، استقرت نسبة التضخم في مستوى 9,3٪ في سنة 2023، بعد أن بلغت 8,3٪ في سنة 2022 و 5,7٪ سنة 2021 (راجع الجدول عدد 1-2). وبلغ المقياس الرئيسي للتضخم الأساسي، المحتسب بناء على مؤشر الأسعار باستثناء الأسعار المؤطرة والمواد الطازجة، مستوى 9,1٪ في سنة 2023 بعد 7,8٪ السنة السابقة.

جدول عدد 1-2: التضخم وأهم مكوناته (بحساب الانزلاق السنوي بـ٪)

الأوزان بـ٪	2020	2021	2022	2023	الثلاثي الأول - 2023	الثلاثي الأول - 2024
التضخم	5,6	5,7	8,3	9,3	10,3	7,6
تضخم المواد الغذائية الطازجة	12,7	7,1	14,0	16,3	18,0	12,0
تضخم المواد المؤطرة	26,5	5,8	6,3	5,9	8,0	4,1
تضخم المواد الغذائية بأسعار مؤطرة	5,2	5,2	1,4	1,6	0,6	3,5
تضخم المواد المُصنَّعة بأسعار مؤطرة	9,2	8,3	9,8	5,8	8,7	5,5
تضخم الخدمات بأسعار مؤطرة	12,1	4,0	5,4	7,6	10,2	3,0
التضخم باستثناء ذات الأسعار المؤطرة والمواد الغذائية الطازجة	60,8	5,4	7,8	9,1	9,5	7,9
تضخم المواد الغذائية المحولة بأسعار حرة	8,3	5,8	10,6	17,3	17,6	12,0
تضخم المواد المُصنَّعة بأسعار حرة	26,7	5,6	8,9	9,0	10,1	7,6
تضخم الخدمات بأسعار حرة	25,9	5,0	5,7	6,4	6,2	6,7

آخر البيانات: مارس 2024 المصدر: المعهد الوطني للإحصاء وحسابات من إعداد البنك المركزي التونسي

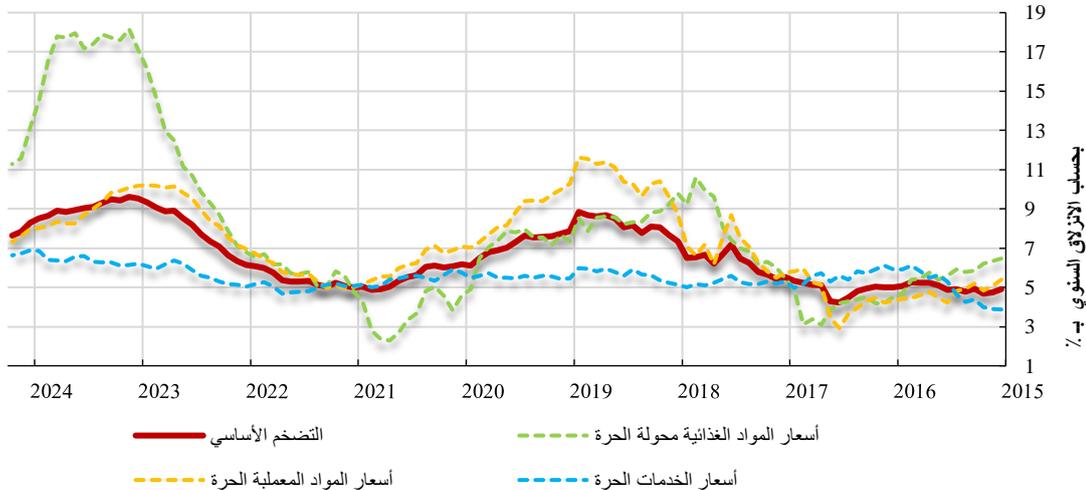
وعلى نحو مُفصّل، تطور تضخم أسعار المواد المؤطرة (26,5٪ من سلة الاستهلاك) بنسق معتدل في سنة 2023، مقارنة بالسنة السابقة، حيث تراجع من معدل 6,3٪ في سنة 2022 الى 5,9٪ في سنة 2023. ووفقا للإحصائيات الشهرية، تراجعت نسبة تضخم أسعار المواد المؤطرة من 8,5٪ (على أساس سنوي)

في شهر جانفي 2023 إلى 3,9٪ في شهر ديسمبر. وتدعم هذا الانخفاض بفضل الإبقاء دون تغيير على الأسعار المؤطرة للمواد والخدمات الرئيسية، من بينها خاصة المواد الغذائية الأساسية (مشتقات الحبوب والزيوت النباتية والسكر والحليب وغيرها) والطاقة (الوقود والكهرباء والغاز). ولكن تمّ تعديل الأسعار المؤطرة لعدة مواد وخدمات أخرى بالترفع فيها في سنة 2023، على غرار بعض المواد الغذائية (القهوة والشاي والأرز والملح) والتبغ والخدمات المالية.

وفيما يتعلق بالمواد الغذائية الطازجة (12,7٪ من سلة الاستهلاك)، تراجع النسق التصاعدي للأسعار خلال النصف الثاني من سنة 2022 والنصف الأول من سنة 2023، بشكل نسبي خلال النصف التالي من السنة. ويُعزى هذا الانخفاض الطفيف إلى تباطؤ نسق نمو أسعار عدة مواد، من بينها خاصة أسعار الدواجن والبيض (4,4٪ في شهر ديسمبر، مقابل 19٪ في شهر جانفي 2023)، وبدرجة أقل الغلال الطازجة (12,5٪ مقابل 14,7٪) واللحوم الحمراء (22,4٪ مقابل 24,8٪). والجدير بالذكر، في هذا الصدد، أن استمرار تراجع نشاط تربية الماشية، الذي تأثر إلى حد كبير بموجات الجفاف المطولة، قد دفع بأسعار اللحوم الحمراء إلى مستويات قياسية (ارتفاع غير مسبوق بنسبة 30,2٪ في شهر جوان 2023)، وهو ما ساهم بشكل كبير (بمعدل 40٪) في تضخم أسعار المواد الغذائية الطازجة في سنة 2023. وبحساب المعدلات السنوية ووصل معدل تضخم أسعار المواد الطازجة إلى 16,3٪ في سنة 2023 بعد أن كان في مستوى 14٪ في سنة 2022.

وبخصوص التضخم الأساسي، الذي يُقاس بحساب مؤشر الأسعار دون اعتبار المواد ذات الأسعار المؤطرة والمواد الغذائية الطازجة، فقد واصل منحاه التصاعدي ليصل إلى 9,6٪ (بحساب الانزلاق السنوي) في شهر فيفري 2023، وذلك قبل أن يسجل تراجعا تدريجيا ليُناهز في شهر ديسمبر 2023 (راجع الرسم البياني عدد 1-26). بيد أن هذا الانخفاض ينطوي على تطورات متباينة على مستوى المكونات الرئيسية للتضخم، إذ استمر تضخم أسعار المواد الغذائية المحولة، خلال الأشهر العشرة الأولى من سنة 2023، ليصل إلى حوالي 18٪ قبل أن يتراجع تدريجيا ليستقر في نسبة 14,5٪ في شهر ديسمبر. أما فيما يتعلق بأسعار المواد المُصنعة، فقد عرفت انخفاضا بنسق بطيء، حيث سجلت تراجعا من 10,6٪ في شهر جانفي 2023 إلى 8٪ في شهر ديسمبر 2023. وفي المقابل، اتخذ تضخم الخدمات بأسعار حرة، وهو من المكونات الثابتة في التضخم، مسارا تصاعديا متناميا، حيث انتقل من 6,2٪ (على أساس سنوي) في شهر جانفي 2023 إلى 6,9٪ في شهر ديسمبر. وقد عقب ذلك انخفاض نسبي ليصل في شهر مارس 2024 إلى 6,6٪.

رسم بياني عدد 1-26: التضخم الأساسي * ومكوناته الرئيسية



* التضخم الأساسي : يقاس بمؤشر الأسعار باستثناء المواد ذات الأسعار المؤطرة والمواد الطازجة.

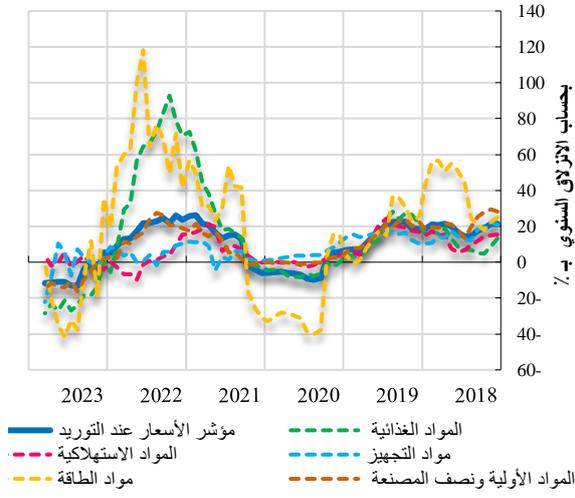
المصدر : المعهد الوطني للإحصاء وحسابات من إعداد البنك المركزي التونسي

آخر البيانات : مارس 2024

وتعزز التباطؤ التدريجي في نسق نمو الأسعار عند الاستهلاك في سنة 2023 بتخفيف حدة التوترات الخارجية والداخلية التي تؤثر على تكوين الأسعار.

فعلى الصعيد الخارجي، تراجعت ضغوط التضخم المستوردة بشكل ملحوظ في سنة 2023 بعد تسارع نسقها بين سنتي 2021 و2022. وأدى هذا التطور إلى انخفاض شبه عام للأسعار العالمية للمواد الأساسية والمواد الأولية والحدّ الواضح من نسق تراجع سعر صرف الدينار، خاصة مقابل الدولار الأمريكي (راجع الرسم البياني عدد 1-27). وعليه، عرفت أسعار التوريد انخفاضا شبه عام في سنة 2023 (راجع الرسم البياني عدد 1-28). وبالخصوص، تراجعت أسعار توريد المواد الغذائية بنسبة -20% على امتداد الأشهر العشرة الأولى من سنة 2023، بعد أن شهدت ارتفاعا بنسبة 54,1% في سنة 2022. كما عرفت المواد الأولية ونصف المصنعة تقلصا في أسعار استيرادها بنسبة -9,4% في سنة 2023 (على امتداد الأشهر العشرة الأولى) بعد أن سجلت ارتفاعا بنسبة 27,6% في السنة السابقة. وفي المقابل، عرفت أسعار استيراد المواد الاستهلاكية تطور ضعيفا بنسبة 0,2% في سنة 2023 بعد 0,6% في سنة 2022.

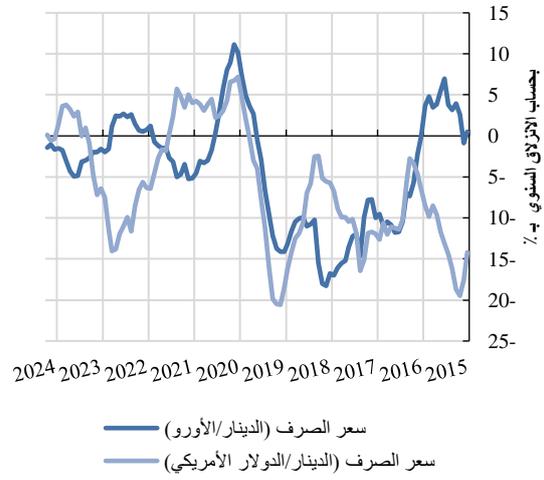
رسم بياني عدد 1-28: أسعار أصناف المواد الرئيسية عند التوريد



المصدر: المعهد الوطني للإحصاء وحسابات من إعداد البنك المركزي التونسي

آخر البيانات: أكتوبر 2023

رسم بياني عدد 1-27: سعر صرف الدينار مقابل أهم العملات الأجنبية



المصدر: البنك المركزي التونسي

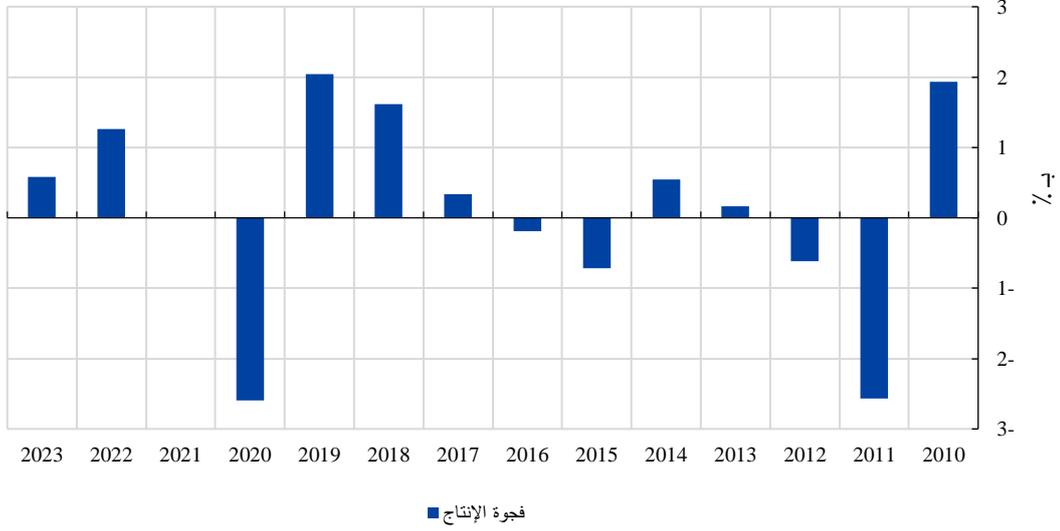
آخر البيانات: مارس 2024

وعلى الصعيد الداخلي، انحصرت نسبة نمو إجمالي الناتج المحلي، بحساب الأسعار القارة لسنة 2015، في مستوى 0,4% في سنة 2023، بعد أن بلغت 2,6% في سنة 2022. ويعود هذا التطور بالأساس إلى الانخفاض الحاد في القيمة المضافة للقطاع الفلاحي (-11% بعد 1% في سنة 2022) وهو ما تسبب في فقدان النمو الاقتصادي لنقطة (1) مائوية واحدة. وفي السياق ذاته، أدى التراجع العام لنشاط الصناعات غير المعملية (-4,6% بعد -5,5% في سنة 2022) إلى مواصلة التأثير سلبا على مسار النمو في سنة 2023. علاوة على ذلك، ساهم الأداء الجيد للصناعات التصديرية في تدعيم النشاط الاقتصادي، وخاصة منها الصناعات الميكانيكية والكهربائية، إلى جانب تعزيز مختلف أنشطة قطاع الخدمات. وساهمت الانتعاشة التدريجية التي عرفها النشاط السياحي في زيادة القيمة المضافة لقطاع النزول والمطاعم بنسبة 12,8% في سنة 2023، بعد أن بلغت 10,3% العام السابق.

وإجمالا، واصل القطاع الخارجي في سنة 2023 المساهمة بشكل إيجابي في النمو الاقتصادي، وإن كان ذلك بدرجة أقل، أي بـ 0,2 نقطة مائوية بعد 1,1 نقطة مائوية في سنة 2022. أما فيما يتعلق بالطلب الداخلي، فقد اقتصر مساهمته على 0,2 نقطة مائوية فقط مقابل 1,5 نقطة مائوية في سنة 2022، نظرا لتباطؤ نسق نموه في سنة 2023 (0,2% مقابل 1,4% في سنة 2022)، وهو ما يعكس بالأساس، ضعف الطلب على الاستهلاك، خاصة بسبب تشديد السياسة النقدية منذ سنة 2022. وتجدر الإشارة إلى أن التقديرات الأخيرة لفجوة الإنتاج تعكس انخفاضا طفيفا في مستوى هذه الفجوة، حيث بلغت 1,2% في سنة 2023 بعد أن كانت في مستوى 1,3% في سنة 2022 (راجع الرسم البياني عدد 1-29). ويعكس هذا

التطور تراجع حدة الضغوطات التضخمية الناجمة عن الطلب تدريجيا، مما عزز تدني نسق ارتفاع الأسعار عند الاستهلاك تدريجيا.

رسم بياني عدد 1-29: تطور فجوة الإنتاج (دون اعتبار قطاع الفلاحة بـ %)



المصدر: المعهد الوطني للإحصاء وحسابات من إعداد البنك المركزي التونسي

آخر البيانات: سنة 2023

1-2-1 الآفاق الاقتصادية

تُشير آخر توقعات البنك المركزي التونسي إلى تحسن النمو الاقتصادي على نحو تدريجي في سنة 2024، مدعوماً بزيادة الطلب الخارجي وتراجع التضخم تدريجيا. وحسب أهم قطاعات النشاط، يستند توقع نمو إجمالي الناتج المحلي في سنة 2024، بما يفوق مستواه في السنة السابقة، إلى التوقعات القطاعية التالية:

➤ **بخصوص قطاع الفلاحة والصيد البحري والغابات**، تشير التوقعات الأخيرة إلى زيادة في الإنتاج الفلاحي، بعد أن شهد تراجعا حادا في سنة 2023. وسيتدعم هذا الإنتاج خاصة بارتفاع نسبي في إنتاج الحبوب (توقعات بإنتاج 12 مليون قنطار مقابل 5,4 مليون قنطار في سنة 2023) وزيت الزيتون (1.080 ألف طن مقابل 1.050 ألف طن في الموسم السابق).

➤ من المنتظر أن يواصل **الإنتاج الصناعي** نموه بنسق معتدل متأثرا بالتطورات المتباينة التي تشهدها أهم القطاعات الفرعية. ويُرجح أن يرتفع الإنتاج الموجه للتصدير تدريجيا وأن يتدعم أكثر بتحسين الطلب من منطقة اليورو. ومن جهة أخرى، يُتوقع أن يتواصل تأثر إنتاج الصناعات غير المعملية سلبا بتراجع أداء بعض الأنشطة، لا سيما أنشطة قطاع استخراج النفط والغاز الطبيعي (الانخفاض الطبيعي وتوقف شبه كامل لأنشطة الاستكشاف) وأنشطة البناء (ضعف آفاق الاستثمار العمومي).

➤ يُتوقع أن تظل آفاق قطاع الخدمات إيجابية بشكل عام. إذ يُرجح أن يواصل الانتعاش التدريجي لقطاع السياحة والأنشطة ذات الصلة في دعم نمو القيمة المضافة للخدمات المسوقة. كما من شأن التراجع التدريجي للتضخم أن يعزز أنشطة الخدمات بشكل مطرد، بما في ذلك الأنشطة التجارية على وجه الخصوص.

➤ يُتوقع أن تظل آفاق القيمة المضافة للإدارة العمومية ضعيفة، جراء القيود المالية التي تثقل كاهل ميزانية الدولة، بما فيها خاصة صعوبة تعبئة موارد التمويل. ويُرجح أن يؤدي التحكم في اختلالات الميزانية وانزلاق الدين العام، الناجمين عن توسع نفقات التسيير وتراجع المداخيل (خاصة المتأتية من الشركات العمومية)، إلى الحد من الانتدابات في الوظيفة العمومية وبالتالي الإبقاء على نسق نمو ضعيف للقيمة المضافة الحقيقية للإدارة العمومية على امتداد فترة التوقعات.

وبشكل عام، من المتوقع أن يتطور النمو الاقتصادي بنسق أبداً بقليل من النمو الكامن، مما سيؤدي إلى انخفاض فجوة الإنتاج في سنة 2024. ووفقاً لآخر التوقعات، سيتواصل تطور الفجوة في المجال الإيجابي في سنة 2024 ليناهز معدلها 0,4٪، بعد أن بلغ 1,2٪ السنة السابقة، وهو ما يعكس الانخفاض التدريجي للضغوط التضخمية على قدرات الإنتاج المتأتية من الطلب.

أما عن التضخم، فمن المتوقع أن يواصل انخفاضه تدريجياً في سنة 2024 ويُعزى ذلك إلى شبه استقرار الأسعار العالمية والتلاشي التدريجي للضغوط المتأتية من الطلب في الأفق.

كما يُرجح أن يعزز الانخفاض التدريجي للضغوط الناجمة عن الطلب تواصل المسار التنازلي للتضخم خلال الأشهر القادمة. هذا بالإضافة إلى أن العقود لأجل التي أبرمت مؤخراً تشير إلى شبه استقرار في الأسعار العالمية لأهم المواد الأساسية والمواد الأولية خلال سنة 2024. وتشير التوقعات إلى انخفاض التضخم المستورد بما من شأنه أن يخفف الضغط على الأسعار عند الإنتاج، وبعد ذلك، على الأسعار عند الاستهلاك. والجدير بالذكر أيضاً أنه يُتوقع أن تساهم مواصلة تجميد الأسعار المؤطرة للمواد والخدمات الرئيسية، في سنة 2024، في خفض التضخم تدريجياً. ولكن يُرجح أن يواصل ضعف آفاق الإنتاج الفلاحي للخضروات وتربية الماشية تأثيره السلبي على نسق تطور الأسعار عند الاستهلاك.

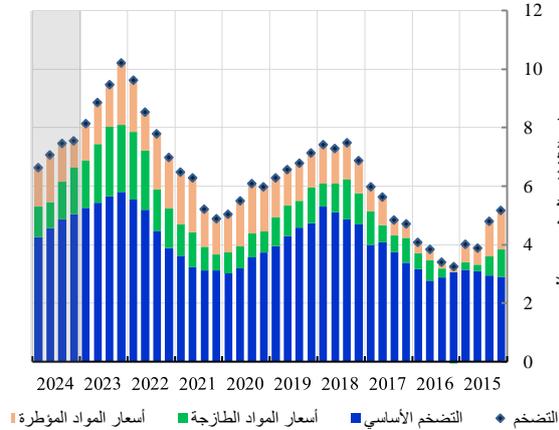
وبحساب المعدلات السنوية، تتوقع آخر التنبؤات الصادرة عن مصالح البنك المركزي أن يبلغ التضخم 7٪ في سنة 2024، بعد أن سجل في سنة 2023 معدل 9,3٪. أما عن التضخم الأساسي، فيُتوقع أن يتراجع من 9,1٪ في سنة 2023 إلى 7,5٪ في سنة 2024 (راجع الجدول عدد 1-3 والرسم البياني عدد 1-30).

جدول عدد 1-3: توقعات كل من التضخم وأهم مكوناته (معدلات سنوية بـ%)

2024	2023	2022	
7,0	9,3	8,3	التضخم
7,5	9,1	7,9	التضخم الأساسي**
8,8	16,2	14,1	تضخم المواد الطازجة
4,4	5,9	6,5	تضخم المواد المؤطرة

* توقعات صادرة بتاريخ مارس 2024

** التضخم الأساسي : دون اعتبار المواد المؤطرة والمنتجات الغذائية الطازجة



المصدر: المعهد الوطني للإحصاء وحسابات من إعداد البنك المركزي التونسي

آخر التوقعات: الثلاثي الرابع - 2024

2-2-1 قيادة السياسة النقدية

قرر مجلس إدارة البنك المركزي التونسي لدى اجتماعه بتاريخ 22 مارس 2024 الإبقاء على نسبة الفائدة الرئيسية في مستوى 8٪ دون تغيير.

ويعتبر مجلس الإدارة أن هذا التوجه الذي اتخذته السياسة النقدية من شأنه أن يدعم استمرار النسق التنافسي لتطور الأسعار عند الاستهلاك.

وثبني آخر التوقعات بتواصل الانخفاض التدريجي للتضخم، وذلك بمعدل قد يناهز 7٪ في سنة 2024 مقابل 9,3٪ في سنة 2023. بيد أنه من المتوقع أن يظل مسار التضخم في المستقبل محاطاً بالمخاطر التصاعدية التي يمكن أن تنجم عن زيادة الأسعار العالمية التي تعتمد بشكل كبير على تطورات السياق الجيوسياسي، إلى جانب تفاقم الإجهاد المائي و/أو تنامي الضغوط على المالية العمومية.

وإجمالاً، يعكس استمرار التضخم، بمعدلات مرتفعة تاريخياً وعلى امتداد فترة مُطولة، تواصل اختلال التوازن بين العرض والطلب الكليين. ومن شأن استمرار ضعف القدرات الإنتاجية، خاصة لدى الشركات العمومية، والتأخر المُطوّل في تنفيذ إصلاح السياسات الاقتصادية، بالاقتران مع تراكم الدين العام، أن يزيد من استفحال مخاطر الهشاشة الاقتصادية والمالية ومن خطر عودة الضغوط التضخمية.

الباب الثاني : التصرف في

الاحتياطيات الدولية

1-2. تطور الاحتياطيات

عرفت الموجودات من العملة الأجنبية في موفى شهر ديسمبر 2023 ارتفاعا ملحوظا قدره 3.404 مليون دينار، حيث بلغت 26.436 مليون دينار مقابل 23.032 مليون دينار قبل سنة.

(بالملايين)

جدول عدد 1-2: تطور بنود احتياطيات الصرف

2023/12/31		2022/12/31		بنود الاحتياطيات الدولية
بالدولار الأمريكي*	بالدينار التونسي	بالدولار الأمريكي*	بالدينار التونسي	
8.613	26.436	7.485	23.032	إجمالي الموجودات من العملة الأجنبية
12	38	52	159	موجودات وتوظيفات حقوق السحب الخاصة
163	499	165	507	وضعية الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي
275	844	242	743	رصيد الذهب
9.063	27.817	7.944	24.441	مجموع الاحتياطيات الدولية

* الدولار الأمريكي/ الدينار التونسي = 3.0692

وقد نتجت هذه الزيادة عن الديناميكية الإيجابية للقطاعات المدرة للعملات الأجنبية، مما أدى إلى مشتريات صافية من الأوراق النقدية الأجنبية من قبل البنك المركزي التونسي بحوالي 5.500 مليون دينار. في المقابل، أسفرت العمليات التي قامت بها الخزينة عن حاصل صاف سالب بحوالي 3.700 مليون دينار، نجم بالخصوص عن ارتفاع التسويات بعنوان خدمة الدين العمومي الخارجي. فبالفعل، شهدت سنة 2023 تسديد قرضين رقاعيين يتمثلان في قرض السندات بالأورو المصدر في سنة 2018 بمبلغ 500 مليون أورو والقرض الرقاعي ساموراي المضمون من البنك الياباني للتعاون الدولي بمبلغ 22,4 مليار يان ياباني، بالإضافة إلى تسديد ما يعادل 300 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة بعنوان الأقساط المستحقة من قروض صندوق النقد الدولي. وتم تعويض هذه التسديدات جزئياً بفضل التدفقات بالعملات الأجنبية لفائدة الخزينة، حيث تعلق أهم هذه التحصيلات بقروض من البنك الإفريقي للتصدير والاستيراد (472 مليون دولار أمريكي) والمملكة العربية السعودية (500 مليون دولار أمريكي) والوكالة اليابانية للتعاون الدولي (10,4 مليار يان ياباني).

وبحساب أيام التوريد، بلغ صافي الموجودات من العملة الأجنبية 120 يوماً من التوريد في نهاية سنة 2023 مقابل 100 يوم في نهاية سنة 2022، أي بزيادة قدرها 20 يوماً من التوريد، تعود جزئياً إلى انخفاض المعدل اليومي للواردات من 230 مليون دينار إلى 220 مليون دينار يومياً.

2-2. أداء الاحتياطات

بلغت نسبة المردود الجملي للموجودات من العملة الأجنبية في موفى شهر ديسمبر 2023 مستوى 424,3 نقطة أساسية مقابل مردود للمؤشر المركب المرجعي قدره 369,4 نقطة أساسية. ويعود الفارق في أداء الاحتياطات قياساً بمؤشر المركب المرجعي بما يزيد عن 54,9 نقطة أساسية إلى الحصة الهامة للإيداعات البنكية من محفظة الاحتياطات (42٪ في نهاية شهر ديسمبر 2023) قياساً بالمؤشر المرجعي المركب، المكوّن في أغلبه من السندات الرقاعية التي عرفت انخفاضاً حاداً لأسعارها خلال السنة المنقضية.

ومثلت الاستثمارات المحررة بالدولار الأمريكي المحرك الرئيسي لأداء الموجودات من العملة الأجنبية وذلك بفضل المستوى المرتفع نسبياً لنسب الفائدة الموظفة على العملة الأمريكية. وبالفعل، حققت الاستثمارات المحررة بالدولار في موفى شهر ديسمبر 2023 أداءً قدره 560,1 نقطة أساسية مقابل 408,5 نقطة أساسية و453,7 نقطة أساسية على التوالي لتلك المحررة بالأورو والجنيه الإسترليني.

3-2. تحليل المخاطر

1-3-2 فترة الاسترداد

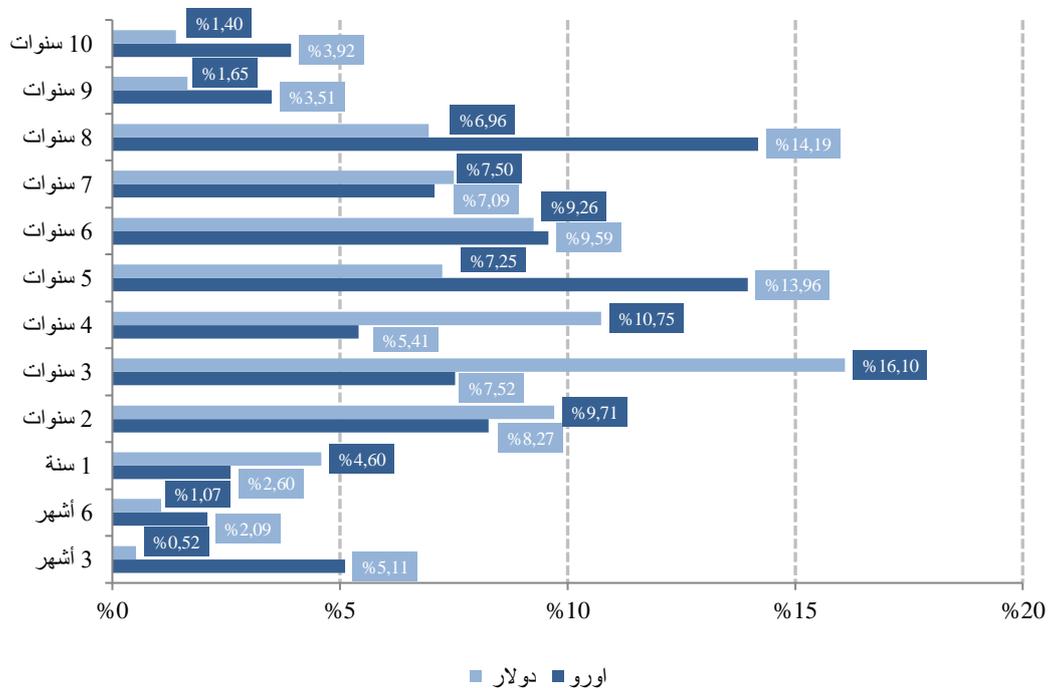
على مدى سنة 2023، تم الحفاظ على معدل فترة الاسترداد الجمالية للاحتياطات في مستوى منخفض أي 4,9 أشهر مقابل 5,6 أشهر قبل سنة. ويعكس المستوى الضعيف لفترة الاسترداد الجمالية خيار الإبقاء على درجة عالية من سيولة الاحتياطات في ظل سياق متسم بعدم وضوح الرؤية بشأن تعبئة التمويلات الخارجية.

2-3-2 النسب المفتاح لمعدل الاسترداد بالنسبة لمحفظه السندات

تقيس النسب المفتاح لمعدل الاسترداد حساسية المحفظة لتقلب قدره 1٪ لمردود نقطة معينة من منحنى النسب (بحساب النسبة المئوية من قيمة المحفظة).

وقد عرفت محفظة الأورو، في موقى شهر ديسمبر 2023، حساسية أعلى على مستوى النقطتين 5 و 8 سنوات من منحنى النسب، في حين أن محفظة الدولار الأمريكي كانت أكثر تعرضاً لجزء المنحنى 4-3 سنوات.

رسم بياني عدد 1-2: تطور نسب المفتاح لمعدل فترة الاسترداد بالنسبة لمحفظه السندات



الباب الثالث: أنظمة ووسائل الدفع

أعطى البنك المركزي التونسي الأولوية القصوى لتطوير الدفعات الرقمية حيث خصص لها، منذ سنة 2022، استراتيجية خُمسية متعددة الأبعاد لجعلها رافعة أساسية لتحقيق نمو شامل وذلك من خلال الاستفادة من مساهمة كل الجهات الفاعلة في المنظومة وحركة الابتكار التكنولوجي المالي والانتشار الواسع لقنوات الاتصال واستعداد المستخدم لاستعمال التكنولوجيا الرقمية.

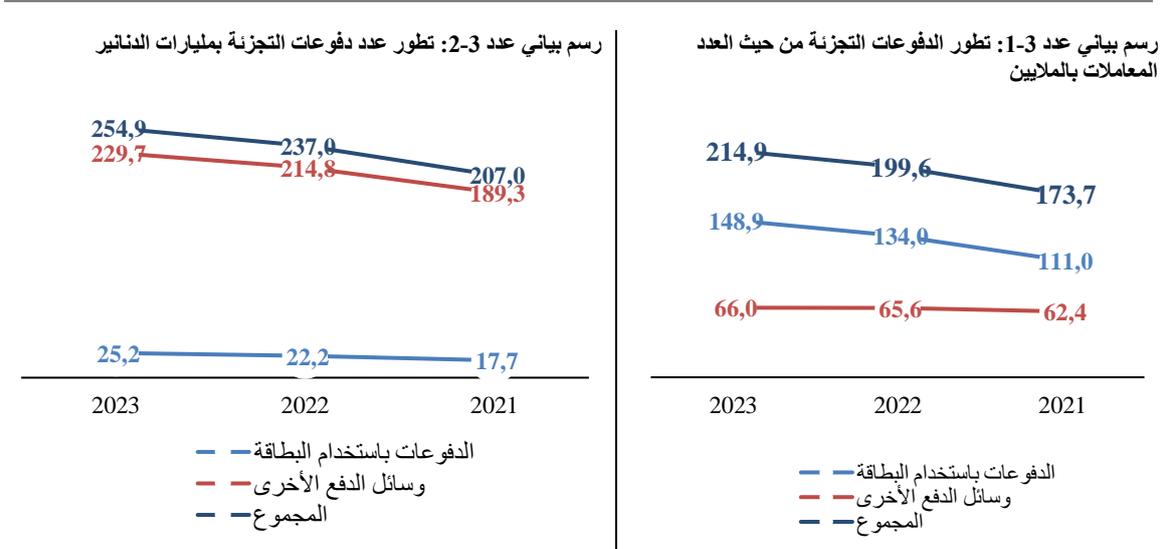
3-1. تطور نشاط الدفعات

يشمل نشاط الدفعات دفعات التجزئة (المعاملات المنجزة عن طريق التحويلات والاقتطاعات والشيكات والكمبيالات والبطاقات والمحافظ الرقمية) وتسوية المبالغ الضخمة المنجزة على مستوى منظومة علية - RTGS.

3-1-1 تطور نشاط دفعات التجزئة

واصلت دفعات التجزئة نموها خلال سنة 2023 بنسق أبداً من النسق المسجل في سنة 2022، سواء من حيث العدد أو مبلغ المعاملات، لتصل تباعاً إلى مستوى 7,5% و7,6% في سنة 2023 مقابل 15% و14,5% قبل سنة.

وقد تدعم هذا التطور بفضل نسق تطور دفعات النقديات الذي يتميز عن ذلك المتعلق بدفعات التجزئة المتبادلة عبر المقاصة الإلكترونية، والتي سجلت شبه استقرار من حيث العدد مثلما يتضح من خلال الرسمين البيانيين التاليين:

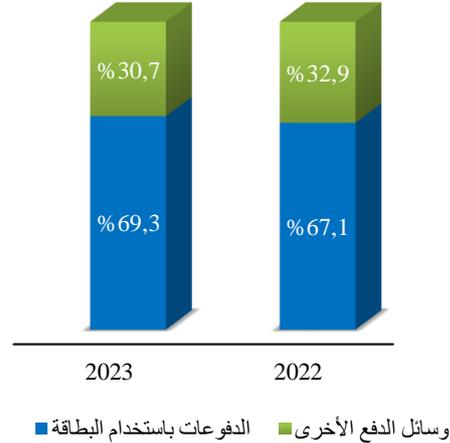


وعلى هذا الأساس، تعززت حصة عمليات النقدييات، سواء من حيث العدد أو القيمة، لتمثل 69,3% و 9,9% على التوالي من عدد وقيمة مجموع مدفوعات التجزئة.

رسم بياني عدد 4-3: التطور السنوي لتوزيع قيمة المعاملات



رسم بياني عدد 3-3: التطور السنوي لتوزيع عدد المعاملات



ومن جهة، يُعزى التفاوت بين حصص معاملات النقدييات، من حيث العدد والقيمة، إلى السقف المطبق من قبل الجهات المصدرة للبطاقات على مبالغ المعاملات لاعتبارات متعلقة بالسلامة المعلوماتية. ويُعزى، من جهة أخرى، إلى سلوك المستعملين الذين يفضلون استخدام البطاقات بالنسبة للمبالغ الصغيرة ووسائل الدفع الأخرى للدفعات ذات قيمة أعلى.

1-1-1-3 المقاصة الإلكترونية

عرفت عمليات المقاصة الإلكترونية، خلال سنة 2023، شبه استقرار من حيث عدد المعاملات المتبادلة، في مستوى يبلغ حوالي 66 مليون معاملة، بينما ارتفعت قيمتها بنسبة 6,9%، مقارنة بسنة 2022، لتبلغ 229.688 مليون دينار في سنة 2023.

واتسم هذا التطور بتفاوت بين وسائل الدفع، حيث أن التحويلات والشيكات لا تزال في المركز الأول من حيث العدد والقيمة، على التوالي.

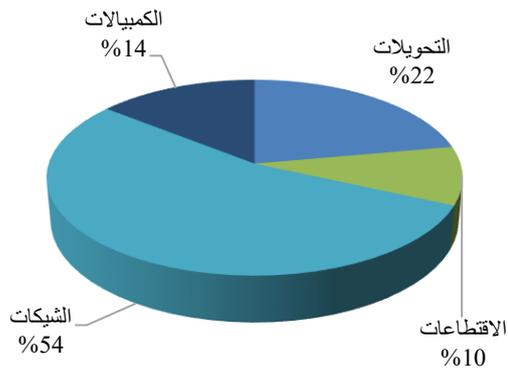
جدول عدد 1-3: تطور نشاط المقاصة الإلكترونية

التغيرات بـ % 2023\2022		التغيرات بالعدد 2023\2022		2023		2022		القيم
المبلغ	العدد	المبلغ بملايين الدنانير	العدد بالملايين	المبلغ بملايين الدنانير	العدد بالملايين	المبلغ بملايين الدنانير	العدد بالملايين	
8,9	3,5	4.157,1	1,13	50.840,2	33,53	46.683,1	32,40	التحويلات
12,5	12,3-	2.449,1	0,76-	22.099,2	5,44	19.650,1	6,20	الاقتطاعات
4,7	0,2-	5.513,3	0,04-	123.900,0	25,27	118.386,7	25,31	الشيكات
9,1	0,6-	2.749,4	0,01-	32.848,8	1,71	30.099,4	1,72	الكمبيالات
6,9	0,5	14.868,9	0,32	229.688,2	65,95	214.819,3	65,63	المجموع

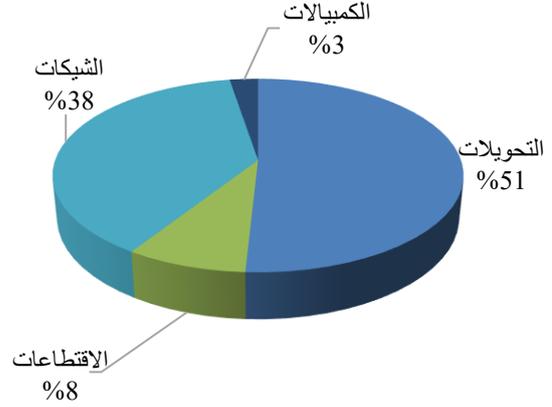
وحافظ توزيع عمليات المقاصة الإلكترونية بين مختلف القيم المتبادلة في سنة 2023، على هيكل مشابه لذلك المسجل في السنوات السابقة. وظلت الشيكات تستأثر بالنصيب الأكبر من حيث القيمة، إذ تمثل 54% من هذه العمليات، في حين كانت حصة التحويلات هي الغالبة من حيث العدد، بنسبة 51%.

ويُعزى هذا الهيكل لأسباب منها زيادة الاعتماد بشكل أكبر على التحويلات لتسديد استحقاقات القروض وعلى الشيكات لتسوية المعاملات التجارية.

رسم بياني عدد 3-6: توزيع القيم المقدمة عبر المقاصة الإلكترونية بحساب المبلغ (بـ %) في سنة 2023



رسم بياني عدد 3-5: توزيع القيم المقدمة عبر المقاصة الإلكترونية بحساب الحجم (بـ %) في سنة 2023



وفي الواقع، يعكس توزيع المعاملات حسب الأسقف للتحويلات والشيكات المتبادلة عبر المقاصة الإلكترونية، في سنة 2023، الحصة الغالبة للمعاملات التي تقل قيمتها عن 5.000 دينار للقيمتين، يمثل تباعا 97% و 87% من العدد الإجمالي للمعاملات. وفيما يتعلق بالشيكات التي تتجاوز قيمتها السقف المذكور، فإنها تمثل 82% من مجموع قيمة الشيكات، في حين لا تمثل التحويلات التي تتجاوز هذا السقف سوى 42,8% من مجموع قيمة التحويلات، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول عدد 2-3: تحليل التحويلات والشيكات حسب الأسقف *

توزيع الشيكات بـ %				توزيع التحويلات بـ %				الأسقف
2023		2022		2023		2022		
المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	
0,2	12,2	0,2	13,1	0,5	12,4	0,5	13,0	≤100
4,2	48,0	4,4	48,2	16,2	48,4	17,4	49,1]100 ; 1000]
13,4	26,4	13,6	25,9	40,5	35,7	40,3	34,6]1000 ; 5000]
9,6	6,4	9,6	6,0	7,8	1,6	7,6	1,5]5000 ; 10000]
25,5	5,8	25,0	5,6	23,3	1,6	22,7	1,5]10000 ; 50000]
47,1	1,2	47,2	1,2	11,7	0,3	11,5	0,3	> 50000

* دون اعتبار بيانات تمثيل الشيكات.

وفيما يتعلق بالقيم المتبادلة عبر المقاصة الإلكترونية المرفوضة، فقد عرفت نسبة القيم المرفوضة للاقتطاعات تراجعاً ملحوظاً (-13%) مقارنة بسنة 2022، في حين ظلت القيم المرفوضة الأخرى شبه مستقرة في نفس المستوى الذي بلغته السنة السابقة.

جدول عدد 3-3: تطور نسب القيم المرفوضة (بـ %)

التغيرات (2023/2022)		2023		2022		القيم
المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	
0,0	0,0	0,1	0,1	0,1	0,1	التحويلات
2,5-	13,2-	6,3	37,6	8,8	50,8	الاقتطاعات
0,4	0,2	2,8	1,7	2,4	1,5	الشيكات
0,1	0,8	8,8	12,3	8,7	11,5	الكمبيالات

3-1-1-3-2 نشاط النقديات والدفع بواسطة الهاتف الجوال

3-1-1-1-2 نشاط النقديات

استمر نشاط النقديات خلال سنة 2023 في النمو، وإن كان ذلك بنسق أقل تسارعاً مما كان عليه في سنة 2022، مثلما يدل عليه تطور مجموع المؤشرات:

جدول عدد 3-4: تطور مؤشرات النقديات

المسمى	2021	2022	2023	التغيرات بـ % 2022/2021	التغيرات بـ % 2023/2022
البطاقات المحلية بالملايين	6,090	6,580	7,053	8,0	7,2
عدد الشبابتك والموزعات الآلية	3.005	3.039	3.207	1,1	5,5
عدد مطارف الدفع الإلكتروني	29.856	32.891	35.340	10,2	7,4
المعاملات النقدية					
العدد بالملايين	111,0	134,3	148,9	21,0	10,9
المبلغ بملايين الدنانير	17.740,9	22.256,8	25.229,6	25,5	13,4

وبالفعل، لولا التسارع الملحوظ للدفعات الإلكترونية، لكان تطور نشاط النقديات في مستوى أقل بكثير مما هو عليه، جراء تداعيات تباطؤ نسق عمليات السحب النقدي، على النحو المبين في الجدول التالي:

جدول عدد 3-5: تطور معاملات النقديات

معاملات النقديات	2021		2022		2023		التغيرات بـ % (2021/2022)		التغيرات بـ % (2022/2023)	
	المبلغ بالملايين الدنانير	العدد بالملايين	المبلغ بالملايين الدنانير	العدد بالملايين	المبلغ بالملايين الدنانير	العدد بالملايين	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد
السحب	14.979,5	78,1	17.644,5	90,5	19.371,5	94,8	17,8	15,9	9,8	4,8
الدفع	2.761,4	32,9	4.611,3	43,8	5.858,1	54,1	67,0	33,1	27,0	23,5
المجموع	17.740,9	111,0	22.255,8	134,3	25.229,6	148,9	25,4	21,0	13,4	10,9

وعلى هذا الأساس، تعززت حصة الدفعات من مجموع معاملات النقديات، قياساً بعمليات السحب، بـ 3 نقاط مائوية من حيث العدد ونقطتين مائويتين من حيث القيمة، لتبلغ على التوالي 36% و 23% من هذه المعاملات. ويعكس هذا التطور توجه المستعملين على نحو متزايد للجوء إلى الدفعات الرقمية.

رسم بياني عدد 3-7: توزيع معاملات النقديات حسب الحجم والقيمة (ب.%)



وبالفعل، استمر ارتفاع الدفعات عبر الإنترنت والدفعات عن قرب بشكل ملحوظ، حيث ازدادت تباعا بنسبة 42,5% و+23,6%، لتبلغ قيمتها 1.184 مليون دينار و4.674 مليون دينار.

جدول عدد 3-6: إحصائيات الدفعات عن قرب مقابل الدفعات عبر الإنترنت

التغيرات ب. % (2022/2023)		التغيرات ب. % (2021/2022)		2023		2022		2021		الدفعات
المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ بالملايين الدنانير	العدد بالملايين	المبلغ بالملايين الدنانير	العدد بالملايين	المبلغ بالملايين الدنانير	العدد بالملايين	
23,6	16,0	73,0	36,1	4.673,8	36,3	3.780,0	31,3	2.184,5	23,0	دفعات عن قرب
42,5	42,4	44,1	26,3	1.184,3	17,8	831,3	12,5	576,9	9,9	دفعات عبر الإنترنت
27,0	23,5	67,0	33,1	5.858,1	54,1	4.611,3	43,8	2.761,4	32,9	المجموع

وأظهرت الدفعات عبر الإنترنت، على وجه الخصوص، نمو مستدام في عدد المعاملات والقيم التي أُجريت منذ سنة 2020، والتي تضاعفت على التوالي الى أكثر من الضعف، وذلك على الرغم من التطور الغير مستقر لعدد المواقع المُفعلة.

جدول عدد 3-7: إحصائيات التجارة الإلكترونية بالبلاد التونسية

التغيرات بـ % 2023 2022	التغيرات بـ % 2022 2021	2023	2022	2021	التجارة الإلكترونية
20,7-	10,2	1.256	1.583	1.436	عدد المواقع التجارية المفعلة ¹
42,4	26,3	17,8	12,5	9,9	عدد المعاملات (بالملايين)
42,5	44,1	1.184,3	831,3	576,9	المبلغ بملايين الدينائر

3-1-1-2-2 نشاط الدفع بواسطة الهاتف الجوال

يعكس تطور الدفع بواسطة الهاتف الجوال بالبلاد التونسية، في سنة 2023، والذي بدأ نشاطه في سنة 2022، إقبالا على صيغة الدفع هذه ويشير بأنها تحمل في طياتها إمكانات كبرى. وبالفعل، عرف عدد المؤسسات التي تتيح حلولاً للدفع بواسطة الهاتف الجوال زيادة من 9 إلى 15 وارتفع عدد المحافظ الإلكترونية التي وقع إصدارها بنسبة 32% ليبلغ 260.000 محفظة إلكترونية. واقترن هذا التوسع بارتفاع كبير في عدد المعاملات، الذي تضاعف بأكثر من أربع مرات، والقيمة الجمالية للمعاملات، التي ارتفعت من 5,4 مليون دينار إلى 48,4 مليون دينار.

جدول عدد 3-8: مؤشرات نشاط الدفع بواسطة الهاتف الجوال في البلاد التونسية

عدد المؤسسات التي تتوفر لديها حلول الدفع بواسطة الهاتف الجوال	عدد المحافظ الإلكترونية المصدرة بالآلاف	عدد المعاملات بالآلاف	قيمة المعاملات بملايين الدينائر	
9	197	44	5,4	2022
15	260	191	48,4	2023

وسيشكل أداء الدفعات الرقمية في سنة 2023 أساساً متيناً لتسجيل المزيد من التطور، بدفع من البيئة التكنولوجية الملائمة وتحديث البنى التحتية للدفعات وتوسيع نطاق حالات استخدام الدفعات الحكومية الرقمية. وسيقع التركيز على تعزيز مستوى القبول وإصدار الدفعات من قبل المتعاملين في السوق، مع الاستفادة من الإمكانيات الضخمة لاستخدام الرقمنة في البلاد.

3-1-2-1 منظومة التسوية الإجمالية الحينية "عليسة - RTGS"

علاوة عن البنك المركزي التونسي، تضم منظومة التسوية الإجمالية الحينية الجديدة، المسماة "عليسة-RTGS"، والتي أُرسيّت بتاريخ 28 جانفي 2022، 34 مشاركا في سنة 2023 موزعين على النحو التالي:

¹ يُعتبر موقع تجاري مُفعلا إذا ما سجل معاملة واحدة على الأقل بحساب الإثني عشر شهرا الأخيرة.

23 مشاركا مباشرا، ومشارك واحد غير مباشر، و4 مشاركين تقنيين أو أنظمة خارجية و6 مشاركين فرعيين باعتبار انضمام مؤسسة دفع جديدة في سنة 2023.

وفي موفى سنة 2023، مكنت منظومة "عليسة-RTGS" من إنجاز 351.334 عملية بقيمة 3.726,6 مليار دينار، وهو ما يمثل ضعف إجمالي الناتج المحلي بـ 24 مرة.

جدول عدد 9-3: تطور العمليات المنجزة من خلال منظومة "عليسة - RTGS" (المبالغ بمليارات الدنانير)

التغيرات بـ % (2022/2023)		التغيرات بـ % (2021/2022)		2023		2022		2021		الدفع
المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	
10,6	6,0	4,1	23,4	1.737,4	37.079	1.570,3	34.982	1.507,9	28.339	عمليات البنك المركزي
10,3	10,1	4,6	57,9	855,9	8.415	775,9	7.645	741,6	4.841	عمليات التزويد
11,1	7,7	3,6	53,2	849,1	9.931	764,1	9.221	737,4	6.019	عمليات التسديد
6,9	3,4	4,8	3,6	32,4	18.733	30,3	18.116	28,9	17.479	عمليات أخرى للبنك المركزي
30,7	10,1	19,6	59,5	1.004,6	204.585	768,6	185.792	642,5	116.517	عمليات المشاركين
31,1	5,9	15,3	6,7	971,4	131.578	741,1	124.304	642,5	116.517	عمليات فيما بين البنوك
20,7	18,7	-	-	33,2	73.007	27,5	61.488	-	-	عمليات إدارة الأموال نقدا
15,5	4,7	38,2	26,9	270,5	75.739	234,1	72.330	169,4	57.002	عمليات الأنظمة الخارجية
24,8	21,2	316,7	392,5	714,1	33.931	572,5	27.986	137,4	5.682	عمليات أخرى*
18,5	9,4	28,0	54,7	3.726,6	351.334	3.145,5	321.090	2.457,2	207.540	المجموع

سنة 2023: 252 يوم عمل؛ سنة 2022: 257 يوم عمل؛ سنة 2021: 248 يوم عمل؛
* وهي عمليات فنية وتشغيلية أرسيت حديثا في إطار إطلاق منظومة عليسة - RTGS.

ويُعزى تطور المدفوعات المُجمّعة المختلفة لمنظومة عليسة-RTGS بالأساس إلى ما يلي:

- ديناميكية عمليات البنك المركزي التونسي، من حيث العدد والقيمة، مدعومة بفضل تطور عمليات السياسة النقدية؛

- زيادة عمليات البنوك المشاركة في المنظومة، الراجعة في نفس الوقت إلى ارتفاع قيمة التحويلات فيما بين البنوك (+35,2%) من 659,5 مليون دينار في سنة 2022 إلى 891,8 مليون دينار في سنة 2023، وهو ما يشير إلى تكثيف أنشطتها المالية وإلى ارتفاع قيمة العمليات الائتمانية (+20,7%)؛

- ارتفاع من حيث العدد (+4,7%) ومن حيث القيمة (+15,6%) لعمليات الأنظمة الخارجية، الصادرة عن "المصرفية المشتركة للمقاصة"، و"شركة نقديات تونس" و"بورصة الأوراق المالية بتونس" و "تونس للمقاصة"، والذي يعود إلى حد كبير إلى تغيير صيغة الدفع بالنسبة لبعض عمليات السوق المالية من قبل "تونس للمقاصة" من الصيغة الصافية إلى الصيغة الإجمالية الفعلية.

3-2. الإشراف على أنظمة ووسائل الدفع وتطويرها

في إطار الإشراف على أنظمة ووسائل الدفع وتطويرها، أطلق البنك المركزي التونسي سلسلة مبادرات تهدف إلى تعزيز الإطار التنظيمي وفعالية الدفعات الرقمية، بما يتماشى مع استراتيجية تطوير الدفعات الرقمية للفترة 2022-2026. وتعكس هذه الإجراءات التزام البنك المركزي التونسي بتعصير البنية التحتية للسوق المالية والتشجيع على اعتماد وسائل الدفع الرقمية على نطاق واسع، للمساهمة بذلك في التنمية الاقتصادية والاستقرار المالي.

3-2-1 تطور المنظومة القانونية

في إطار تجسيم تدابير تطوير الترسنة التنظيمية لمنظومة الدفعات، والتي انطلقت في سنة 2023، أصدر البنك المركزي التونسي، في شهر فيفري 2024، المنشور عدد 5 لسنة 2024 المتعلق بضبط القواعد المنظمة لنشاط تسيير أنظمة الدفع. ويحدد هذا المنشور، المستوحى إلى حد كبير من المعايير الدولية، الواجبات التي تقع على عاتق مسيري نظم الدفع وتسوية الأوراق المالية، على مستوى الحوكمة وإدارة مختلف المخاطر التي قد تتعرض إليها هذه النظم.

علاوة على ذلك، أصدر البنك المركزي التونسي في شهر جانفي 2024 المبادئ التوجيهية المتعلقة بممارسة نشاط ميسري الدفع (Payfac). وتهدف هذه المبادرة إلى تعزيز قبول الدفعات عن طريق إثراء ساحة الأطراف الفاعلة بالاستفادة من ديناميكية الابتكار لدى الشركات التونسية العاملة في مجال التقنيات المالية الحديثة. كما تضبط قواعد هذا النشاط قصد التشجيع على اعتماد ممارسات سليمة ومعيارية وفعالة من أجل ضمان استقرار وفاعلية منظومة الدفعات.

3-2-2 تطور الإطار التشغيلي لعملية الإشراف

سعى إلى تطوير الإطار التشغيلي لعملية الإشراف، واصل البنك المركزي التونسي عمله على المشروع الاستراتيجي الرامي إلى إرساء منظومة ناجعة للإشراف على أنظمة ووسائل الدفع، بما يتماشى مع المعايير الدولية، التي تمكنه من ضمان أمن منظومة الدفعات ونجاحتها في البلاد التونسية.

ويستهدف هذا المشروع إرساء مسار موحد للإشراف على أنظمة ووسائل الدفع، وإسناد المهام للمكلفين برفع التقارير، وإرساء منصة في شكل مستودع للبيانات، من أجل تجميع البيانات النوعية والكمية وتخزينها، للتمكن من استخراج مؤشرات تقييم المخاطر وتحليلها.

3-2-3 تطوير بيئة الدفعات وتعمير البنى التحتية للدفع

اندرجت سنة 2023 في سياق استمرارية تجسيد محفظة المشاريع الاستراتيجية لتعمير البنى التحتية للأسواق المالية والمشاريع التحفيزية الأخرى للدفعات الرقمية، وذلك في إطار تفعيل استراتيجية البنك المركزي التونسي الرامية إلى تطوير الدفعات الرقمية:

- **انخراط البنك المركزي التونسي ضمن منظومة PAPSS:** يهدف الانخراط في منظومة PAPSS، الذي انطلق في شهر فيفري 2024، إلى تيسير المعاملات التجارية فيما بين البلدان الإفريقية. ويخدم ذلك الرؤية التي تقضي بتحقيق اندماج أكثر متانة مع الاقتصادات الإفريقية، بما من شأنه أن يحفز المبادلات والاستثمارات في المنطقة.
- **مشروع توسيع منظومة علية-RTGS ليشمل العمليات بالعملة الأجنبية:** يهدف توسيع نطاق منظومة علية-RTGS للعمليات بالعملة الأجنبية إلى تحسين إدارة المعاملات بالعملة الأجنبية على الصعيد المحلي، سواء على مستوى سلاسة المعاملات وتحسين التصرف في السيولة النقدية أو على مستوى إدارة المخاطر.
- **مشروع التحويلات المالية للجالية التونسية المقيمة بالخارج:** يهدف هذا المشروع الذي يشرف عليه البنك المركزي التونسي إلى تعزيز الاندماج المالي للتونسيين المقيمين بالخارج. ويرتكز هذا المشروع على عدة محاور، إذ يرمي إلى تعزيز نفاذ التونسيين المقيمين بالخارج إلى الخدمات البنكية والمالية، من خلال التشجيع على استخدام القنوات الرسمية لتحويل الأموال. كما يتطلع المشروع إلى تحفيز استثمارات التونسيين المقيمين بالخارج في تونس من خلال طرح فرص واعدة.
- **مشروع النظام الوطني للدفعات White-EMV:** يقضي هذا المشروع بتطوير مواصفات وشهادات لوضع حلول قابلة للتشغيل البيني، بعلامة بيضاء، بالنسبة لبطاقات الدفع المحلية والمستقلة عن الشبكات الدولية.
- **مشروع الانتقال إلى المعايير الجديدة للسويفت (ISO 20 022):** يقضي المشروع بالإشراف على انتقال البنك المركزي التونسي والأوساط المصرفية من معايير MT للرسائل إلى معايير MX، للفئات 1 و2 و9 المستخدمة في الدفعات المحلية والدولية، وذلك قصد ضمان قابلية التشغيل البيني والتوافق مع المعايير الدولية في مجال الدفعات، علما وأن شهر نوفمبر 2025 يمثل آخر أجل حددته منظمة سويفت لإجراء عملية الانتقال.

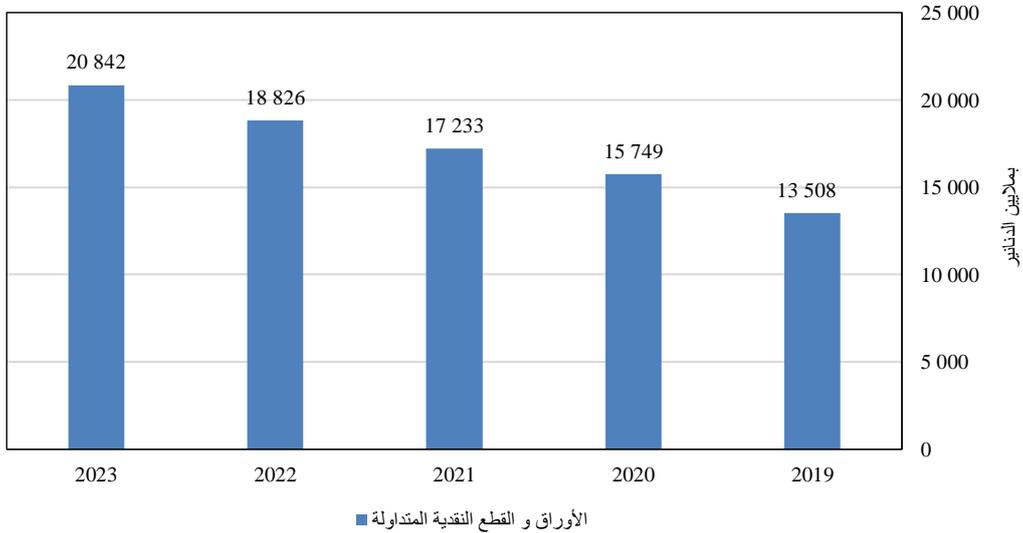
الباب الرابع: التداول النقدي

في إطار مهمته المتمثلة في إدارة التداول النقدي يتولى البنك المركزي التونسي صنع وإصدار الأوراق والقطع النقدية وضخها على النحو الأمثل بشكل يلبي احتياجات الاقتصاد من النقد، ويسهر في نفس الوقت على مراقبة سلسلة قيمة التداول النقدي إذ يتولى البنك المركزي، عن طريق فروع الإثني عشر، تزويد البنوك والخزينة والديوان الوطني للبريد بالأوراق والقطع النقدية التونسية الصالحة للتداول، وقبول إيداعها نقدا عبر شبائكه، وذلك بواسطة أربع شركات مختصة في نقل الأموال تعمل لحسابها الخاص. وتخضع هذه الأموال فيما بعد لعملية فرز لاستبعاد تلك التي لا تستوفي معايير إعادة التداول.

4-1. الأوراق والقطع النقدية في التداول

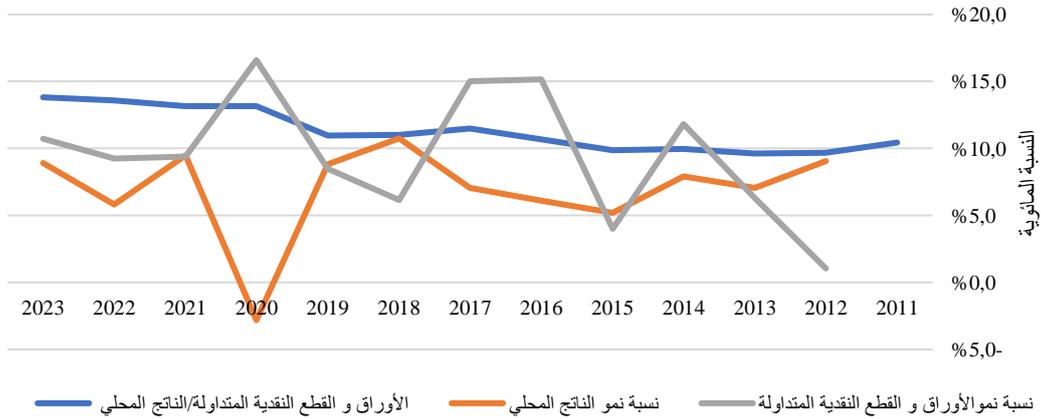
تواصل نمو التداول النقدي بنسق مطرد، حيث ارتفع بنسبة 10,7% مقابل 9,2% و9,4% على التوالي خلال العامين السابقين، ليصل حجمه إلى 20.842 مليون دينار بحلول نهاية سنة 2023، بمقدار 1.102,7 مليون ورقة نقدية و2.149,6 مليون قطعة نقدية متداولة.

رسم بياني عدد 4-1: تطور التداول النقدي خلال الفترة 2019-2023



ويعكس هذا الاتجاه انحرافاً عن النمو الاقتصادي، حيث بلغت حصة الأوراق والقطع النقدية 13,7% من إجمالي الناتج المحلي في سنة 2023، ويُعزى ذلك إلى الأحداث الاستثنائية التي طرأت، لا سيما جائحة كوفيد-19، وإلى سلوك بعض المستعملين الذين إما يتجنبون الشفافية، أو يتوخون الحذر أو يبحثون عن حلول بديلة للنقد.

رسم بياني عدد 4-2: تطور حصة الأوراق والقطع النقدية من إجمالي الناتج المحلي ومعدلات نمو الأوراق والقطع النقدية وإجمالي الناتج المحلي



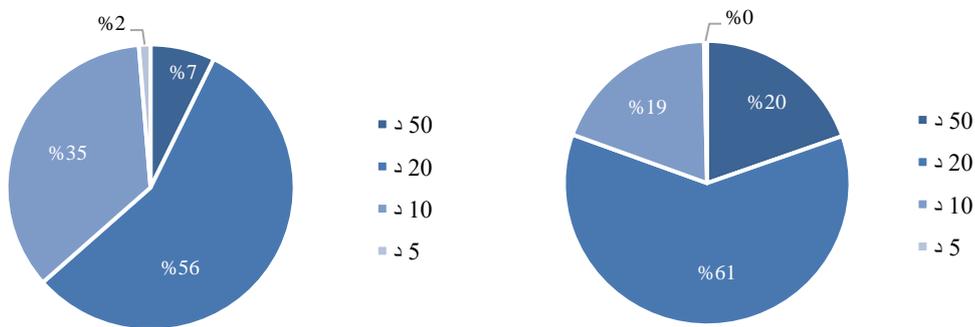
وتتسم هيكلية التداول النقدي بهيمنة:

- الأوراق النقدية، التي تمثل 97% من إجمالي النقد المتداول مقابل 3% للقطع النقدية؛

- فئة 20 ديناراً والتي تمثل 56% من عدد الأوراق النقدية المتداولة و 61% من قيمتها، تليها فئة

10 دنانير التي تمثل 35% من عدد الأوراق النقدية و 19% من قيمتها.

رسم بياني عدد 4-3: هيكلية الأوراق النقدية المتداولة حسب القيمة



2-4. السحب والإيداع

تجلى الاتجاه التصاعدي للأوراق والقطع النقدية المتداولة في سنة 2023 من خلال التباين المُسجل على مستوى تطور التدفقات الحقيقية لسحوبات الأوراق والقطع النقدية وإيداعاتها في البنوك وديوان البريد، والتي بلغت 9.315 مليون دينار و7.298 مليون دينار، على التوالي.

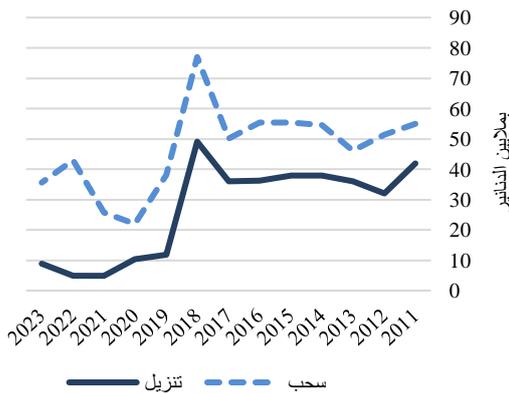
وفي واقع الأمر، كانت نسبة الزيادة في سحوبات الأوراق النقدية المُنجزه في شبابيك فروع البنك أعلى بشكل ملحوظ من نسبة الزيادة في الإيداعات، حيث بلغت 8,2% مقابل 4,0%.

وعلى مستوى الهيكلة، سجلت سحوبات الأوراق النقدية تراجعاً من حيث العدد بنسبة 8,4% لتصل إلى 482,9 مليون ورقة نقدية، في حين استقر عدد الإيداعات تقريباً عند 438,8 مليون ورقة نقدية، وهو ما يعكس تفضيلاً نسبياً لفئات الأوراق النقدية الأعلى قيمة.

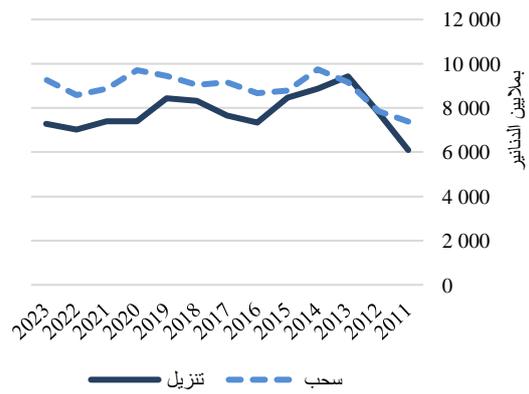
أما فيما يتعلق بالقطع النقدية، فقد بلغ الحجم المسحوب 36 مليون دينار في سنة 2023، وهو ما يعادل 35,8 مليون قطعة نقدية، لتسجل بذلك تراجعاً هاماً، سواء من حيث القيمة أو العدد، بنسبة 17,0% و19,6% على التوالي، مقارنة بسنة 2022.

وعرفت إيداعات القطع النقدية زيادة كبيرة بنسبة 80% و47% من حيث القيمة والعدد، على التوالي، مقارنة بالعام الماضي، حيث بلغ مجموعها 9 مليون دينار في نهاية عام 2023، أي ما يعادل 7,5 مليون قطعة نقدية.

رسم بياني عدد 4-6: تحركات القطع النقدية



رسم بياني عدد 4-5: تحركات الأوراق النقدية



ويكشف تحليل هذه التدفقات لسحوبات الأوراق والقطع النقدية وإيداعاتها خلال سنة 2023 حسب المنطقة والطابع الموسمي والفاعل عن الاستنتاجات التالية:

- ✓ على الصعيد الجهوي: تُعد الفروع في تونس وقفصة وجندوبة الفروع الأكثر توفيرًا للنقد وذلك راجع إلى تركيز النشاط الاقتصادي في ولايات تونس الكبرى (التوزيع على نطاق واسع، الفروع البنكية، الموزعات الآلية وغيرها)، بالإضافة إلى الأنشطة المنجمية في ولاية قفصة والأنشطة المرتبطة بالحبوب في ولايات الشمال الغربي.
- ✓ على الصعيد الموسمي: يتأثر تدفق السحوبات والإيداعات، على وجه الخصوص، بالأعياد الدينية، موسم الصيف والمواسم الفلاحية (الحبوب والزيتون).
- ✓ على صعيد الفاعلين في مجال التداول النقدي: تستأثر أربع (4) مؤسسات مالية بحصة هامة من صافي السحوبات.

3-4. تعهد العملة النقدية وتزويد الفروع

بهدف مواكبة الطلب المتنامي على النقد في سنة 2023، تعيّن على البنك المركزي التونسي معالجة مجموع إيداعات الأوراق النقدية خلال هذه السنة، بالإضافة إلى جزء من المخزون الذي لم تقع معالجته في السنة الماضية، أي بحجم قدره 507,4 مليون ورقة نقدية وبقيمة إجمالية تساوي 8.422 مليون دينار. وقد مكنت عملية الفرز المذكورة من استعادة 65,4% من إجمالي الأوراق النقدية التي تم فرزها، أي 330,3 مليون ورقة نقدية صالحة للتداول بقيمة 5.537 مليون دينار، حيث استخدمت للتغطية الجزئية للسحوبات في سنة 2023 إلى جانب المخزون المتوفر في موفى سنة 2022.

أما الأوراق النقدية غير الصالحة المتبقية، التي لم تعد مناسبة للتداول، فقد تم إتلافها عن طريق سحقها. وبلغ إجمالي عدد الأوراق النقدية المسحوقة 71,2 مليون ورقة نقدية في عام 2023، بقيمة 1.452 مليون دينار، بزيادة قدرها 9,5% مقارنة بالعام الماضي.

وفي إطار تزويد فروع بالسيولة لتلبية الطلب النقدي داخل الجهات، أنجز البنك المركزي التونسي 73 عملية شحن أموال نحو الفروع الداخلية خلال سنة 2023 و46 عملية تسليم مباشر لفرع تونس، الذي استأثر لوحده بـ 71% من قيمة عمليات إرسال الأوراق النقدية و20% من قيمة عمليات إرسال القطع النقدية.

4-4. إصدار الأوراق والقطع النقدية

1-4-4 إصدار الأوراق النقدية

بالإضافة إلى إعادة الأوراق المالية التي تم فرزها للتداول مجددًا، تم تلبية جزء من الطلب المتزايد على النقد في سنة 2023، من خلال إصدار أوراق نقدية جديدة بلغ مجموعها 3.480 مليون دينار، أي ما يعادل 138 مليون ورقة نقدية، بزيادة قدرها 48,2% من حيث القيمة و5,3% من حيث العدد، مقارنة بعام 2022.

جدول عدد 1-4: تطور إصدار الأوراق النقدية

2023	2022	2021	2020	القيمة
138	131	210	241	بملايين الأوراق النقدية
3.480	2.348	3.300	3.343	بملايين الدنانير

2-4-4 إصدار القطع النقدية

سجل إصدار القطع النقدية في سنة 2023 انخفاضا حادا من حيث القيمة قدره 35٪ ليتراجع إلى 26 مليون دينار، وبنسبة 42,5٪ من حيث عدد القطع النقدية لبلغ 23 مليون قطعة نقدية.

جدول عدد 2-4: تطور إصدار القطع النقدية

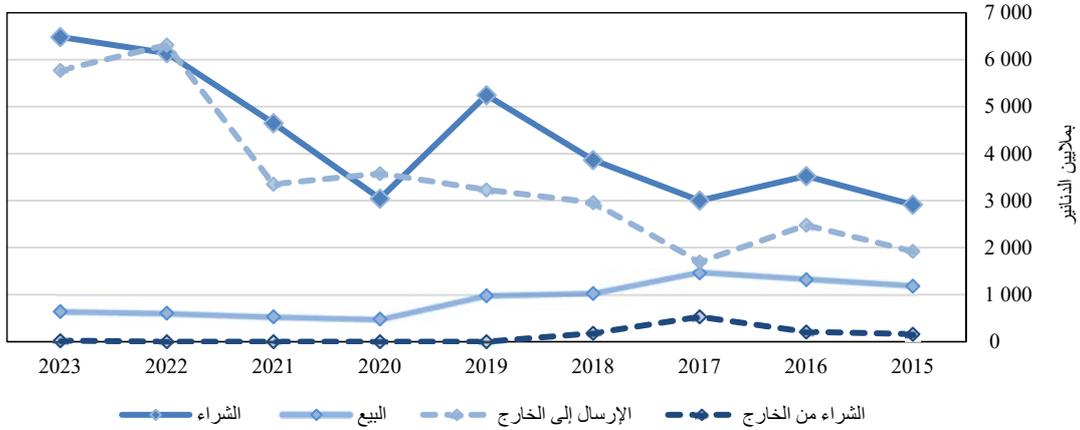
2023	2022	2021	2020	القيمة
23	40	34	42	بملايين القطع النقدية
26	40	12	15	بملايين الدنانير

5-4. التصرف في الأوراق النقدية بالعملة الأجنبية¹

اتسمت سنة 2023 بتواصل انتعاش نشاط الأوراق النقدية الأجنبية على مستوى فروع البنك المركزي، ويُعزى ذلك بالأساس إلى الديناميكية التي يشهدها قطاع السياحة وتحويلات الجالية التونسية بالخارج. وبالفعل وتبعاً للزيادة المتزامنة لعمليات الشراء المتأتية من السياحة ومداخيل الشغل، بالإضافة إلى تلك المتأتية من أصحاب حسابات غير المقيمين بنسبة 5,7٪ و 4,6٪ على التوالي، بلغ حجم عمليات الشراء التي أجراها البنك المركزي التونسي لدى الوسطاء المقبولين 6.483 مليون دينار في سنة 2023، أي بزيادة قدرها 5,6٪، مقارنة بالعام الماضي، و 48,9٪ مقارنة بسنة 2021 وهي السنة التي تأثرت بتداعيات جائحة كوفيد-19 التي لم يبدأ التعافي من تأثيراتها على نشاط الأوراق النقدية الأجنبية سوى في سنة 2022.

¹ البيانات بملايين الدنانير وبالنسبة المرجعية المحاسبية بتاريخ 2023/12/31.

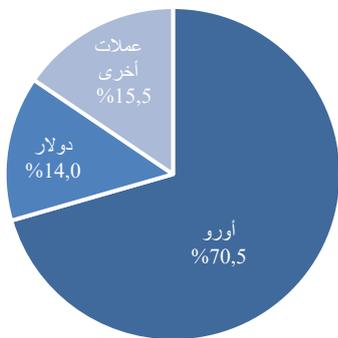
رسم بياني عدد 4-7: تطور عمليات الأوراق النقدية الأجنبية بملايين الدنانير



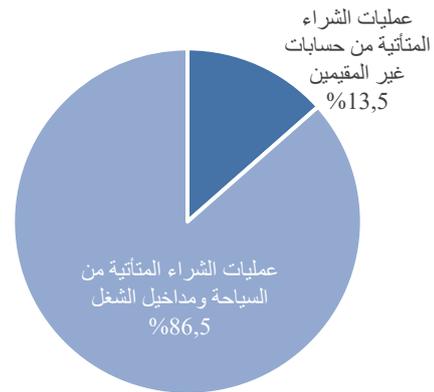
ومثلت حصة مشتريات الأوراق النقدية الأجنبيّة المتأنيّة من السياحة ومداخل الشغل 86,5% من إجمالي عمليات الشراء التي نفذها البنك المركزي التونسي في سنة 2023، حيث بلغت 5.610 مليون دينار لتسجل تحسنا بنسبة 5,7% مقارنة بسنة 2022، مقابل 13,5% لعمليات الشراء التي أنجزها غير المقيمين.

وتتعلق عمليات الشراء المذكورة أساسا بالأورو وذلك بمبلغ قدره 4.572 مليون دينار، يليه الدولار الأمريكي بمبلغ قدره 909 مليون دينار، ليمثلا تباعا 70,5% و 14% من مجموع عمليات الشراء المنجزة في سنة 2023، أي بحصة تفوق 85% للعملتين المذكورتين.

رسم بياني عدد 4-9: هيكله عمليات شراء الأوراق النقدية الأجنبية حسب العملة



رسم بياني عدد 4-8: هيكله عمليات شراء الأوراق النقدية الأجنبية حسب المصدر



وسجلت مبيعات الأوراق النقدية الأجنبية للوسطاء المقبولين زيادة بنسبة 6% في سنة 2023 مقارنة بسنة 2022 لتصل إلى 641 مليون دينار. واستفاد من هذه المبيعات أصحاب حسابات غير المقيمين بنسبة 74% مقارنة بـ 26% للمقيمين، وذلك أساسًا بعنوان المنح السياحية ومنح سفريات الأعمال. ويُعدّ الدولار الأمريكي العملة الأكثر مبيعًا من قبل البنك المركزي التونسي للوسطاء المقبولين، إذ تبلغ حصته 49,8% من مجموع المبيعات، يليه الأورو (36,8%) والريال السعودي (11,2%).

رسم بياني عدد 10-4: هيكلية مبيعات الأوراق النقدية الأجنبية حسب الوجهة
الرسم البياني 11-4: هيكلية مبيعات الأوراق النقدية الأجنبية حسب العملة



وفي إطار تعاملاته مع الخارج، تولى البنك المركزي توظيف مشترياته من الأوراق النقدية الأجنبية من خلال بيعها في أسواق الصرف الدولية وتزويد حساباته المفتوحة لدى المراسلين الأجانب. وقد تم تنفيذ 115 عملية إرسال في سنة 2023، بمبلغ إجمالي قدره 5.774 مليون دينار، ما يعادل 94,1% من إجمالي العملات الأجنبية المشتراة من حرفائه.

الباب الخامس: الرقابة المصرفية

ارتفع عدد البنوك والمؤسسات المالية المرخص لها بالبلاد التونسية من 45 إلى 46 مؤسسة خلال سنة 2023، وذلك تبعا لإسناد الترخيص النهائي لمؤسسة الدفع الخامسة.

وتدعمت شبكة الفروع البنكية في سنة 2023 لتصل إلى 2041 فرعا، أي بواقع فرع واحد لكل 5806 ساكن مقابل فرع واحد لكل 5835 ساكن قبل سنة.

جدول عدد 5-1: أهم المؤشرات المتعلقة بالبنوك والمؤسسات المالية

*2023	2022	2021	
			التركيبية والحجم
46	45	44	العدد
22	22	23	- البنوك المقيمة
7	7	7	- البنوك غير المقيمة
8	8	8	- مؤسسات الإيجار المالي
2	2	2	- مؤسسات إدارة الديون
2	2	2	- بنوك الأعمال
5	4	2	- مؤسسات الدفع
173.326	163.910	151.547	مجموع الأصول (بملايين الديناتير)
93,2	92,7	92,6	حصة البنوك المقيمة (ب.%)
113,5	117,4	115,8	مجموع الأصول / إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية (ب.%)
111.152	109.055	100.622	قروض للحرفاء (بملايين الديناتير)
107.220	100.108	92.058	ودائع الحرفاء (بملايين الديناتير)
			مؤشرات الصيرفة
2.041	2.023	1.992	- شبكة الفروع البنكية
5.806	5.835	5.906	- عدد السكان لكل فرع بنكي
			* معطيات وقتية.

1-5. البنوك المقيمة

1-1-5 النشاط

1-1-1-5 تطور الموارد

نتيجة للمناخ الوطني الذي يتسم بتواصل الضغوطات التضخمية وتباطؤ النمو الاقتصادي، سجلت وتيرة نمو الودائع تراجعاً حيث انخفضت من 8,3% في سنة 2022 إلى 7,5% في سنة 2023. ويُعزى هذا التباطؤ، الذي لم يشمل سوى الودائع بالدينار التونسي (7,4% مقابل 10,1% في سنة 2022)، إلى تراجع قائم شهادات الإيداع بنسبة 2,2% وتباطؤ نسق تطور الودائع تحت الطلب (5,5% مقابل 8,1% في سنة 2022). وفي المقابل، سجل قائم الودائع بالعملة الأجنبية تسارعاً كبيراً (8% مقابل 0,2% في سنة 2022).

(بملايين الدينار ما عدا إشارة مغايرة)

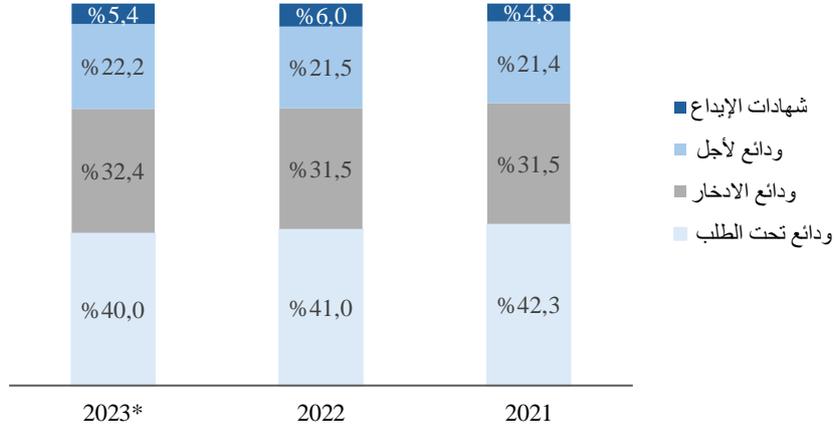
جدول عدد 2-5: موارد الاستغلال المعبأة

التغيرات				*2023	2022	2021	
2023 2022		2022 2021					
ب %	بملايين الدينار	ب %	بملايين الدينار				
7,5	7.274	8,3	7.442	103.934	96.660	89.218	ودائع الحرفاء
7,4	6.028	10,1	7.411	87.107	81.079	73.668	ودائع بالدينار
5,5	1.481	8,1	2.015	28.272	26.791	24.776	ودائع تحت الطلب ومبالغ مستحقة أخرى
10,5	3.173	9,5	2.623	33.452	30.279	27.656	ودائع الادخار
8,2	1.499	7,6	1.288	19.735	18.236	16.948	ودائع لأجل
2,2-	125-	34,6	1.485	5.648	5.773	4.288	شهادات الإيداع
8,0	1.246	0,2	31	16.827	15.581	15.550	ودائع بالعملة الأجنبية
8,1-	1.685-	8,2	1.578	19.224	20.909	19.331	موارد الاقتراض
22,4	650	35,8-	1.618-	3.557	2.907	4.525	موارد بنكية
23,3-	2.206-	46,9	3.023	7.259	9.465	6.442	لدى البنك المركزي
0,6-	27-	0,5	23	4.743	4.770	4.747	موارد خصوصية
1,1-	27-	15,5	336	2.481	2.508	2.172	قروض رقاعية عادية
6,0-	75-	12,9-	186-	1.184	1.259	1.445	قروض أخرى
4,8	5.589	8,3	9.020	123.158	117.569	108.549	مجموع موارد الاستغلال

* معطيات وقتية.

وظلت تركيبة الودائع في سنة 2023 تقريبا دون تغيير، حيث لا تزال متمسكة بهيمنة الودائع تحت الطلب وتليها وودائع الادخار.

رسم بياني عدد 1-5: تطور هيكل الإيداعات (ب. %)



* معطيات وقتية.

وسجلت موارد الاقتراض انخفاضاً بنسبة 8,1%، يعود بالأساس إلى تراجع اللجوء إلى إعادة التمويل لدى البنك المركزي التونسي (-23,3%)، نتيجة لتدفق السيولة بالعملة الأجنبية المتأتية من الإيرادات السياحية ومداخل الشغل.

2-1-1-5 تطور الاستعمالات

تبعاً لضعف النمو الاقتصادي والمستويات المرتفعة لنسب الفائدة، عرف نسق نمو القروض تراجعاً حاداً إذ انخفض من 8,2% في سنة 2022 إلى 1,8% في سنة 2023. ويُعزى ذلك بالأساس إلى تباطؤ نمو القروض المخصصة للمهنيين في القطاع الخاص (1,4% مقابل 8,8% في سنة 2022). وشهد نسق تطور محفظة السندات تباطؤاً (11,9% مقابل 16,5% في سنة 2022)، يعود أساساً إلى تراجع نسق تطور قائم رقاخ الخزينة (13,9% في سنة 2023 مقابل 22,8% في سنة 2022).

جدول عدد 3-5: الاستعمالات

(بملايين الدنانير ما عدا إشارة مغايرة)

التغيرات				*2023	2022	2021	
2023 2022		2022 2021					
%	بملايين الدنانير	%	بملايين الدنانير				
1,8	1.915	8,2	7.878	105.609	103.694	95.816	إجمالي قروض للحرفاء
11,9	2.821	16,5	3.351	26.507	23.686	20.335	محفظة السندات
2,9	121	1,7-	73-	4.262	4.141	4.214	- سندات الملكية
11,5	9	34,5	20	87	78	58	- حصص بمؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية
13,8	2.691	21,2	3.404	22.158	19.467	16.063	- سندات الدين
13,9	2.359	22,8	3.149	19.293	16.934	13.785	رقاع الخزينة وسندات حكومية أخرى
17,6	67	1,9	7	447	380	373	سندات رقاعية
12,3	265	13,0	248	2.418	2.153	1.905	الأموال المتصرف فيها
3,7	4.736	9,7	11.229	132.116	127.380	116.151	مجموع الاستعمالات

* معطيات وقتية.

وشهدت كلفة القروض بجميع أصنافها زيادة في سنة 2023، أكثر حدة من سنة 2022 نتيجة ارتفاع معدل نسبة الفائدة في السوق النقدية.

جدول عدد 4-5: تطور معدلات نسب الفائدة الفعلية حسب صنف القروض*

التغيرات		*2023	2022	2021	المسمى
2023 2022	2022 2021				
%	%				
1,22	0,54	8,00	6,78	6,24	معدل نسبة الفائدة في السوق النقدية
0,92	0,55	10,73	9,81	9,26	معدل نسبة الفائدة الفعلية المطبقة على قروض السكن
0,70	0,37	11,70	11,00	10,63	معدل نسبة الفائدة الفعلية المطبقة على المكشوفات
0,93	0,47	10,43	9,50	9,03	معدل نسبة الفائدة الفعلية المطبقة على القروض طويلة الأجل
0,88	0,58	10,67	9,79	9,21	معدل نسبة الفائدة الفعلية المطبقة على القروض متوسطة الأجل
0,77	0,47	11,83	11,06	10,59	معدل نسبة الفائدة الفعلية المطبقة على قروض الاستهلاك
0,73	0,45	10,19	9,46	9,01	معدل نسبة الفائدة الفعلية المطبقة على القروض قصيرة الأجل

* يتعلق الأمر بالنسب المطبقة خلال النصف الثاني من السنة.

5-1-2 نتيجة الاستغلال

سجل الناتج البنكي الصافي للقطاع زيادة بنسبة 8,9% في موفى سنة 2023 (مقابل 12,3% في موفى سنة 2022)، تعود بالخصوص إلى ارتفاع كل من:

- هامش الفائدة بـ 8,4% الناجم عن الترفيع في نسبة الفائدة المديرية بـ 75 نقطة أساسية المقرر في 30 ديسمبر 2022؛
- مداخيل محفظة سندات الاستثمار بـ 26,3%، المتأتية أساسا من الفوائد المحصلة على رفاع الخزينة؛
- العملات الصافية بنسبة 4,3%.

وفيما يتعلق بالأرباح الصافية المتأتية من محفظة السندات التجارية، فقد عرفت انخفاضا بنسبة 6,3% (مقابل زيادة بـ 33,2% في سنة 2022)، يعود أساسا إلى تراجع الأرباح على عمليات الصرف.

(بملايين الدينائر ما عدا إشارة مغايرة)

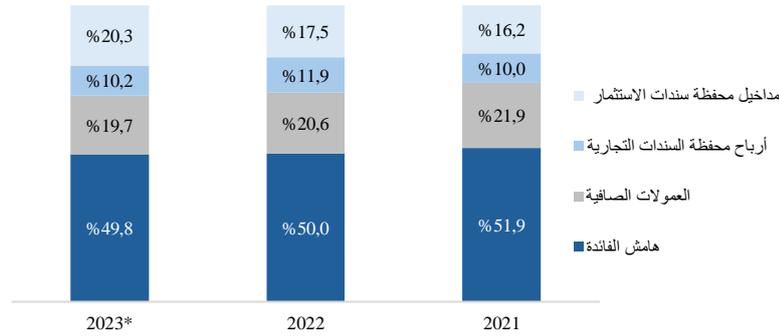
جدول عدد 5-5: نتيجة الاستغلال

التغيرات				*2023	2022	2021	المسمى
2023 2022		2022 2021					
بـ %	بملايين الدينائر	بـ %	بملايين الدينائر				
8,4	292	8,3	267	3.789	3.497	3.230	هامش الفائدة
4,3	62	5,5	75	1.503	1.441	1.366	العملات الصافية
6,3-	52-	33,2	207	779	831	624	أرباح محفظة السندات التجارية
26,3	322	21,3	215	1.546	1.224	1.009	مداخيل محفظة سندات الاستثمار
8,9	624	12,3	764	7.617	6.993	6.229	الناتج البنكي الصافي
8,7	274	5,2	156	3.416	3.142	2.986	الأعباء التشغيلية
8,9	192	3,4	71	2.340	2.148	2.077	منها: كتلة الأجور
12,3-	200-	32,1	396	1.430	1.630	1.234	المخصصات الصافية للمدخرات ونتيجة تصحيح القيمة على الديون
26,0	314	11,1	121	1.521	1.207	1.086	النتيجة الصافية

* معطيات وقتية.

وتبعا لهذه التطورات، اتسمت تركيبة الناتج البنكي الصافي بارتفاع حصة أرباح محفظة سندات الاستثمار مقابل انخفاض حصة أرباح محفظة السندات التجارية وحصة العملات الصافية.

رسم بياني عدد 2-5: تطور تركيبة الناتج البنكي الصافي



وتبعاً لارتفاع معدل نسبة الفائدة في السوق النقدية، ازداد معدل مردودية القروض بنقطة مائوية واحدة وارتفع معدل كلفة الودائع بـ 0,9 نقطة مائوية، بالمقارنة مع سنة 2022، ليبلغا 9,2% و5,2% على التوالي. وبالتالي، بلغ هامش الوساطة الصافي 4%. وأدى ارتفاع الناتج البنكي الصافي والأعباء التشغيلية بنفس النسق تقريباً إلى استقرار ضارب الاستغلال عند مستوى 44,9%. وبلغت النتيجة الصافية التي أسفر عنها القطاع البنكي 1,5 مليار دينار في موفى سنة 2023، أي بزيادة قدرها 26%.

2-5. مؤسسات الإيجار المالي

1-2-5 النشاط

عرفت دفعوات قطاع الإيجار المالي زيادة بنسبة 13,7% في سنة 2023 (مقابل 15,5% في سنة 2022). ونتيجة لذلك، سجل قائم قروض الإيجار المالي ارتفاعاً قدره 251 مليون دينار أو 6,2% ليلغ 4.282 مليون دينار، أي 95% من القائم المرجعي المسجل في موفى سنة 2018. وتم تمويل نشاط الإيجار المالي بقروض بنكية بنسبة 39,2% وبقروض رقاعية بنسبة 20% وبموارد خصوصية بنسبة 12%.

جدول عدد 5-6: تطور قائم الإيجار المالي وموارد الاقتراض (بملايين الدينaires ما عدا إشارة مغايرة)

*2023	2022	2021	
4.282	4.031	3.933	قائم قروض الإيجار المالي
2.163	1.903	1.647	الدفعات
3.134	2.946	3.121	موارد الاقتراض
53,6	51,5	43,4	منها : موارد بنكية (ب٪)
27,3	25,5	26,2	موارد رقاعية (ب٪)
16,4	19,5	24,6	موارد خصوصية (ب٪)

* معطيات وقتية.

5-2-2 نتيجة الاستغلال

سجل الناتج الصافي للإيجار المالي تحسنا ب 4,6٪ (مقابل 15,5٪ في موفى سنة 2022) ليلبغ 296 مليون دينار في موفى سنة 2023. وترجع هذه الزيادة بالأساس إلى ارتفاع هامش الفائدة نتيجة تطور النشاط وتحسن مردودية القروض بمقدار 0,3 نقطة مائوية لتصل إلى 13٪. وتم تخصيص 38,2٪ من الناتج الصافي للإيجار المالي لتغطية الأعباء التشغيلية موفى سنة 2023 (مقابل 35,7٪ في موفى سنة 2022). وباعتبار مخصصات صافية للمدخرات بقيمة 28 مليون دينار (مقابل 58 مليون دينار سنة 2022)، ارتفعت النتيجة الصافية للإيجار المالي بنسبة 24,1٪ (مقابل 40,7٪ في سنة 2022) لتبلغ 103 مليون دينار في موفى سنة 2023.

جدول عدد 5-7: مؤشرات الاستغلال (بملايين الدينaires ما عدا إشارة مغايرة)

التغيرات 2022/2023		*2023	2022	2021	المسمى
ب٪	بملايين الدينaires				
6,6	16	260	244	207	هامش الفائدة
4,6	13	296	283	245	الناتج الصافي للإيجار المالي
11,9	12	113	101	98	الأعباء التشغيلية
51,7-	30-	28	58	53	المخصصات الصافية للمدخرات ونتيجة تصحيح القيمة على الديون
24,1	20	103	83	59	النتيجة الصافية

* معطيات وقتية.

3-5. البنوك غير المقيمة

1-3-5 النشاط

1-1-3-5 موارد الاستغلال

سجلت موارد الاستغلال لدى البنوك غير المقيمة ارتفاعا بنسبة 1% أو 13,1 مليون دولار أمريكي في سنة 2023، مقابل انخفاض بـ 4% في موفى سنة 2022. ويفسر هذا التطور أساسا بـ:

- ارتفاع القروض البنكية بـ 13,8%، لا سيما القروض الواردة من البنوك المنتسبة بالخارج؛
- انخفاض ودائع الحرفاء بنسبة 2,8% على الرغم من الارتفاع الكبير لودائع الحرفاء المقيمين، لا سيما بالعملة الأجنبية.

شهدت تركيبة موارد الاستغلال للبنوك غير المقيمة في سنة 2023 ارتفاعا في حصة القروض البنكية (26,6% مقابل 23,6% في سنة 2022).

جدول عدد 8-5: تطور موارد البنوك غير المقيمة (بملايين الدولارات الأمريكية ما عدا إشارة مغايرة)

التغيرات				بملايين الدولارات الأمريكية			المسمى
2023 2022		2022 2021		*2023	2022	2021	
بـ %	بملايين الدولارات الأمريكية	بـ %	بملايين الدولارات الأمريكية				
13,8	43,1	17,2-	64,7-	355,0	311,9	376,6	قروض بنكية
2,5	2,8	11,7-	15,1-	116,6	113,8	128,9	المنتسبة بتونس
20,3	40,3	20,0-	49,6-	238,4	198,1	247,7	المنتسبة بالخارج
2,8-	27,9-	1,9	18,9	975,4	1.003,3	984,4	ودائع الحرفاء
960,7	53,8	12,5-	0,8-	59,4	5,6	6,4	المقيمين
8,2-	81,7-	2,0	19,7	916,0	997,7	978,0	غير المقيمين
39,6-	2,1-	62,4-	8,8-	3,2	5,3	14,1	موارد أخرى
1,0	13,1	4,0-	54,6-	1.333,6	1.320,5	1.375,1	مجموع الموارد

* معطيات وقتية.

2-1-3-5 تطور الاستعمالات

سجلت استعمالات الاستغلال بالبنوك غير المقيمة انخفاضا في سنة 2023 بنسبة 8,1% نتيجة لانخفاض كل من عمليات الخزينة بـ 8,2% وقائم القروض بـ 7,7% ومحفظة السندات بـ 7,1%.

ولا تزال عمليات الخزينة تهيمن على إجمالي استثمارات البنوك غير المقيمة بنسبة 74,5%.

جدول عدد 5-9: تطور استثمارات البنوك غير المقيمة (بملايين الدولارات الأمريكية ما عدا إشارة مغايرة)

التغيرات				بملايين الدولارات الأمريكية			المسمى
2023 2022		2022 2021		*2023	2022	2021	
ب %	بملايين الدولارات الأمريكية	ب %	بملايين الدولارات الأمريكية				
8,2-	130-	15,5	211	1.446	1.576	1.365	عمليات الخزينة
15,1	97	2,4-	16-	738	641	657	منها: توظيفات لدى البنوك
11,7-	15-	45,1-	105-	113	128	233	المنتسبة بتونس
21,8	112	21,0	89	625	513	424	المنتسبة بالخارج
2,0	8	81,4	179	407	399	220	منها مع البنك المركزي
7,7-	26-	14,7-	58-	310	336	395	القروض
17,2-	15-	19,4-	21-	72	87	108	للمقيمين
4,4-	11-	12,9-	37-	238	249	286	لغير المقيمين
7,1-	14-	9,4	17	184	198	181	محفظه السندات
8,1-	170-	8,8	170	1.940	2.110	1.940	مجموع الاستثمارات

* معطيات وقتية.

5-3-2 نتيجة الاستغلال

تضاعف هامش الفائدة الناتج عن نشاط البنوك غير المقيمة في موفى سنة 2023 بأكثر من الضعف ليصل إلى 63 مليون دولار. ويعود هذا الارتفاع بالأساس إلى ارتفاع الدخل الصافي للعمليات مع البنوك والمؤسسات المالية بينما انخفض صافي الإيرادات من العمليات مع الحرفاء بنسبة 6%.

ونتيجة للارتفاع الكبير لهامش الفائدة، عرف صافي الناتج البنكي زيادة بنسبة 47% في موفى سنة 2023 (مقابل 20% في موفى سنة 2022).

وحيث لم تتجاوز الزيادة في الأعباء التشغيلية 17,2%، تحسن ضارب الاستغلال بمقدار 8,2 نقطة مائوية ليصل إلى 32,1% في موفى سنة 2023.

وبفضل الاسترداد الصافي للمخصصات بمقدار 0,6 مليون دولار أمريكي (مقابل مخصصات صافية قدرها 9 مليون دولار أمريكي في سنة 2022)، تحسن إجمالي النتيجة الصافية للبنوك غير المقيمة بشكل ملحوظ ليبلغ 40 مليون دولار أمريكي.

جدول عدد 5-10: مؤشرات الاستغلال

(بملايين الدولارات الأمريكية ما عدا إشارة مغايرة)

التغيرات 2023 2022	التغيرات 2022 2021		بملايين الدولارات الأمريكية			المسمى		
	بملايين الدولارات الأمريكية	بـ %	بملايين الدولارات الأمريكية	بـ %	*2023		2022	2021
107,3	32,5	37,1	8,2		62,8	30,3	22,1	هامش الفائدة
22,8	2,1	3,2-	0,3-		11,3	9,2	9,5	العمولات الصافية
3,6-	0,9-	0,4	0,1		24,1	25,0	24,9	أرباح محفظة السندات التجارية
1,4	0,1	117,6	4,0		7,5	7,4	3,4	مداخل محفظة سندات الاستثمار
47,0	33,8	20,0	12,0		105,7	71,9	59,9	الناتج البنكي الصافي
17,2	5,0	3,0-	0,9-		34,0	29,0	29,9	الأعباء التشغيلية
168,2	24,9	23,3-	4,5-		39,7	14,8	19,3	النتيجة الصافية

* معطيات وقتية.

4-5. مؤسسات إدارة الديون

1-4-5 النشاط

ارتفع قائم تمويلات قطاع إدارة الديون بـ 9,1% في موفى سنة 2023.

جدول عدد 5-11: مؤشرات حول نشاط قطاع إدارة الديون

(بملايين الدنانير ما عدا إشارة مغايرة)

التغيرات 2023 2022	التغيرات 2022 2021		بملايين الدنانير	بـ %	*2023	2022	2021	المسمى
	بملايين الدنانير	بـ %						
9,1	26	32,9	71		313	287	216	قائم التمويلات

* معطيات وقتية.

وبالنسبة للموارد، اتسمت سنة 2023 بزيادة القروض المعبأة بـ 43,2%، لا سيما في شكل قروض بنكية والتي بلغت حصتها 46,6% من مجموع موارد الاقتراض في موفى سنة 2023 (مقابل 15,2% في موفى سنة 2022).

جدول عدد 5-12: تطور الموارد

(بملايين الدنانير ما عدا إشارة مغايرة)

التغيرات 2022 2021		*2022	2021	2020	المؤشرات
بـ %	بملايين الدنانير				
9,6	8	91	83	77	الأموال الذاتية
43,2	41	136	95	63	موارد الاقتراض
**31,4		46,6	15,2	32,9	حصة القروض البنكية (بـ %)
**0,9-		16,2	17,1	4,1	حصة القروض الرقاعية (بـ %)
30,5-		37,2	67,7	63,0	حصة شهادات الإيداع (بـ %)

* معطيات وقتية.
** يتم احتساب التغيرات بالنقاط المئوية.

2-4-5 نتيجة الاستغلال

سجل الناتج الصافي لشركات إدارة الديون تحسنا بنسبة 13,6% نتيجة لزيادة هامش الفائدة بنسبة 22,1%.

ونظرا لشبه استقرار الأعباء التشغيلية في حدود 9 مليون دينار، تحسن ضارب الاستغلال بنسبة 4,9 نقطة مئوية ليبلغ 36% في موفى سنة 2023.

كما تحسن إجمالي النتيجة الصافية لشركات إدارة الديون بنسبة 34% ليبلغ 13 مليون دينار بعنوان سنة 2023.

جدول عدد 5-13: مؤشرات الاستغلال

(بملايين الدنانير ما عدا إشارة مغايرة)

التغيرات 2022 2021		*2023	2022	2021	المسمى
بـ %	بملايين الدنانير				
22,1	3,0	16,6	13,6	10,7	هامش الفائدة
13,6	3,0	25	22,0	17,4	الناتج الصافي لإدارة الديون
1,1	0,1	8,9	8,8	7,1	الأعباء التشغيلية
13,3-	0,2-	1,3	1,5	0,1	المخصصات الصافية للمدخرات
34,0	3,2	12,6	9,4	7,1	النتيجة الصافية

* معطيات وقتية.

الباب السادس: الاستقرار المالي

على الرغم من السياق الوطني والدولي الصعب الذي اتسم بتفاقم آثار التغيرات المناخية واستمرار التوترات الجيوسياسية، حافظ القطاع المصرفي التونسي في سنة 2023 على تماسكه الذي تدعّم بتدابير البنك المركزي التونسي.

وبالفعل، حافظ البنك المركزي التونسي على يقظته الاحترازية وواصل جهوده لتدعيم الأسس المالية للقطاع، عبر تعزيز قواعد تكوين المدخرات الجماعية لدعم تغطية المخاطر الكامنة للديون الجارية (الصفان 0 و1) والاستعداد لاعتماد معايير الإفصاح المالي الدولية¹. كما استمر في إلزام البنوك والمؤسسات المالية بتطبيق سياسات تقييدية في علاقة بتوزيع الأرباح لتكوين هوامش إضافية من الأموال الذاتية².

هذا وقد ساهم الحفاظ على نسبة الفائدة الرئيسية في حدود 8٪ في تعزيز تراجع نسبة التضخم منذ شهر مارس 2023، مع بقائها أعلى من معدلها على المدى الطويل.

وفي هذا السياق، عرفت سنة 2023 تواصلًا لتدعيم مؤشرات الملاءة المالية للقطاع البنكي وربحيته وتراجعا للضغوطات على السيولة، بفضل الديناميكية الإيجابية لتعبئة الودائع بالدينار والعملة الأجنبية. بيد أن تدهور جودة أصول القطاع البنكي الناجم عن الصدمات المتتالية التي تعرضت لها الشركات والأسر، والفجوة السلبية بين نمو القروض المسندة للاقتصاد والنشاط الاقتصادي لا تزال تشكل مصادر للهشاشة.

وفي جانب آخر، أجرى البنك المركزي التونسي في جوان 2023 تمرين محاكاة لأزمة نظامية، بمشاركة مختلف السلطات التعديلية للقطاع المالي. ويمكن هذا التمرين من اختبار نجاعة الإطار المؤسسي لإدارة الأزمات المالية، لا سيما آليات تبادل المعلومات والتنسيق بين الأطراف المعنية.

وفي إطار المخطط الاستراتيجي للفترة 2023 - 2025، أطلق البنك المركزي التونسي مشروعًا يرمي إلى وضع خارطة طريق لتخصير القطاع المالي، من خلال إدراج البعد المناخي ضمن منظومة الرقابة والتعديل، ووضع إطار مرجعي للممارسات البنكية في مجال المالية المستدامة.

¹ المنشور إلى البنوك والمؤسسات المالية عدد 01 لسنة 2024 المؤرخ في 19 جانفي 2024 والمتعلق بتوزيع وتغطية المخاطر ومتابعة التعهدات.

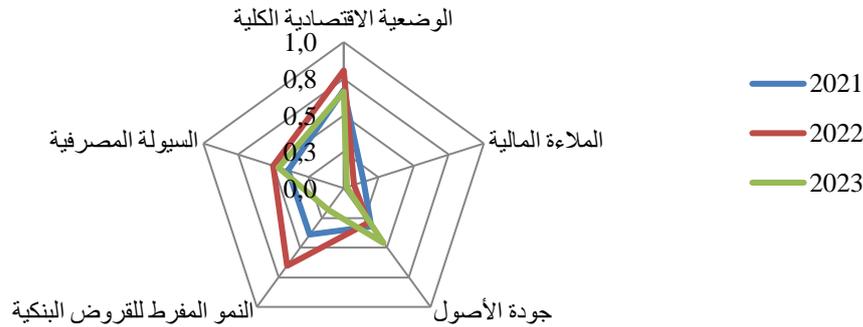
² المنشور إلى البنوك والمؤسسات المالية عدد 04 لسنة 2024 المؤرخ في 08 فيفري 2024 والمتعلق بتوزيع الأرباح بعنوان السنة المالية 2023.

وفيما يتعلق بالسوق المالية التونسية، فقد برهنت في سنة 2023 على تماسكها بفضل الأداء الجيد الذي حققته الشركات المدرجة في البورصة، لا سيما منها التي تنشط في القطاع المالي. واستمر كل من مؤشر تونداكس وحجم التداول في البورصة في الارتفاع وإن كان ذلك بنسق أبطأ من سنة 2022. وعلى صعيد الإصدارات في السوق الأولية، فقد عرفت من جهتها ارتفاعاً مع تركزها بالأساس على إصدارات الخزينة. أما فيما يتعلق بمؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية، فقد شهدت ديناميكية إيجابية.

1-6. المخاطر المالية الكلية¹

عرفت العوامل المرتبطة بالمخاطر المالية الكلية تطوراً متبايناً. حيث سجلت بعض العوامل، على غرار السيولة المصرفية والملاءة والربحية، انفراجاً في سنة 2023. وفي المقابل، تنامت المخاطر المرتبطة بجودة الأصول مقارنة بالسنة السابقة، بالعلاقة مع تواصل الضغوط المفروضة على التوازنات الاقتصادية الكلية، إلى جانب تراجع النمو الاقتصادي وضعف الاستثمار، على الرغم من تحسن رصيد الميزان الجاري وتراجع حدة الضغوط التضخمية.

رسم بياني عدد 1-6 : تطور المخاطر المالية الكلية



↑ ينخفض مستوى الخطر عند الاقتراب من المركز

المصدر: حسابات البنك المركزي التونسي

1-1-6 الأوضاع الاقتصادية الكلية

في سياق يتسم بالشح المائي وتبعات الصدمات الخارجية المتتالية، تبقى المخاطر المرتبطة بالأوضاع الاقتصادية الكلية مصدر قلق إزاء الاستقرار المالي في ظل استمرار تباطؤ النمو الاقتصادي، وضعف الاستثمار وتواصل المستوى المرتفع لعجز الميزانية، بالتوازي مع صعوبة تعبئة الموارد الخارجية. وفي

¹ يتم تقييم المخاطر المالية الكلية وفقاً لمنهجية تركز على ستة عوامل متعلقة بالأوضاع الاقتصادية الكلية والنمو المفرط للقروض وملاءة القطاع المصرفي وربحيته وسيولته وكذلك جودة محفظة القروض.

المقابل، يمثل تراجع الضغوط على الميزان الجاري والانخفاض التدريجي للتضخم تطورين إيجابيين. وسجل النشاط الاقتصادي نمواً بنسبة 0,2% في سنة 2023، مما يمثل تراجعاً مقارنة بالنسبة المسجلة في السنة السابقة التي بلغت 2,8%، ويُعزى ذلك خاصة إلى الانكماش الملحوظ في القطاع الفلاحي (-1,16%). جراء الظروف المناخية الصعبة.

وفي جانب آخر، سجلت نسبة البطالة ارتفاعاً لتبلغ 16,4% في سنة 2023 مقابل 15,2% في أواخر سنة 2022 رغم تراجع نسبة البطالة في صفوف خريجي التعليم العالي.

وعلى مستوى الأسعار عند الاستهلاك، شهدت نسبة التضخم انقراجاً تدريجياً منذ شهر مارس 2023 لتصل إلى 8,1% في شهر ديسمبر 2023 مقابل 10,1% السنة السابقة. ولكن يظل المسار المستقبلي للتضخم محاطاً بمخاطر تصاعدية.

وفي هذا السياق، تراجع عجز الميزانية في سنة 2023 ليبلغ 7,4% من إجمالي الناتج المحلي مقابل 7,9% في السنة السابقة وذلك نتيجة لتدعيم موارد الميزانية والتحكم في النفقات في مناخ متسم بتواصل الصعوبات المتعلقة بتعبئة الموارد الخارجية التي لم تبلغ سوى 5.825 مليون دينار في سنة 2023 مقابل 7.801 مليون دينار في سنة 2022. وفي ظل هذه الأوضاع، تم تمويل عجز الميزانية بالأساس باللجوء إلى الأسواق الداخلية حيث عيّت الدولة 16.240 مليون دينار في شكل رقاغ الخزينة و3.799 مليون دينار في إطار القرض الرقاغي الوطني و1.166 مليون دينار في شكل قروض مجمّعة بالعملة الأجنبية لدى البنوك.

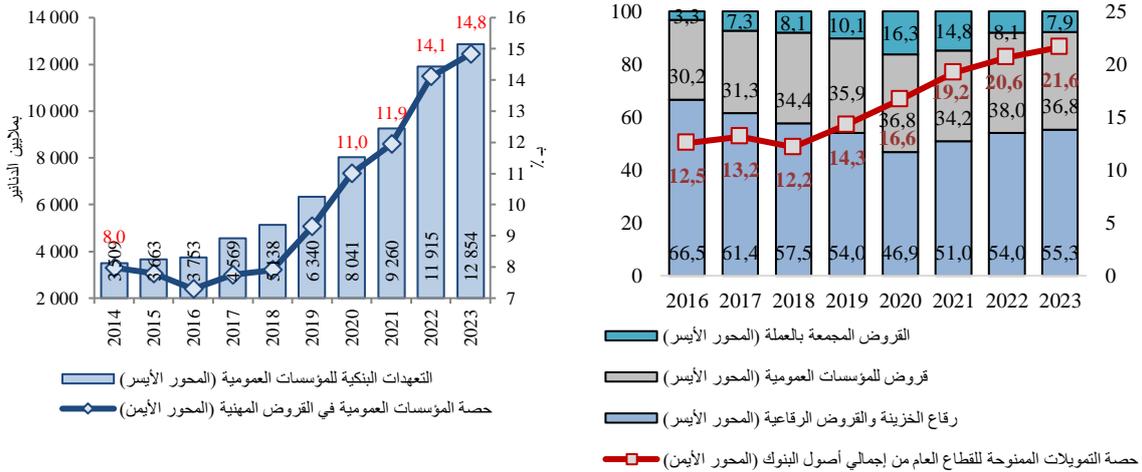
أما على صعيد القطاع الخارجي، فقد سجل العجز الجاري انخفاضاً ملحوظاً حيث تراجع إلى 2,2% من إجمالي الناتج المحلي في أواخر سنة 2023 مقابل 8,8% في سنة 2022. ويُعزى هذا التحسن إلى تقلص عجز الميزان التجاري بنسبة 32,4% مدفوعاً بتراجع أسعار المواد الأساسية واستقرار سعر صرف الدينار. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ فائض ميزان الخدمات (4,4 مليار دينار مقابل 4,7 مليار في سنة 2022)، المدعوم بزيادة المقايض السياحية (6,9 مليار) ومداخيل الشغل (8,8 مليار)، أدّى إلى تراجع العجز الجاري بشكل ملحوظ.

2-1-6 مخاطر القرض

شهدت سنة 2023 عودة الفجوة السلبية بين نمو القروض الممنوحة للاقتصاد (2,7% مقابل 7,8% في السنة السابقة) والنمو الاقتصادي (9,4% بالأسعار الجارية مقابل 6,7% في سنة 2022). ويعكس هذا التطور تراجع الطلب على التمويل.

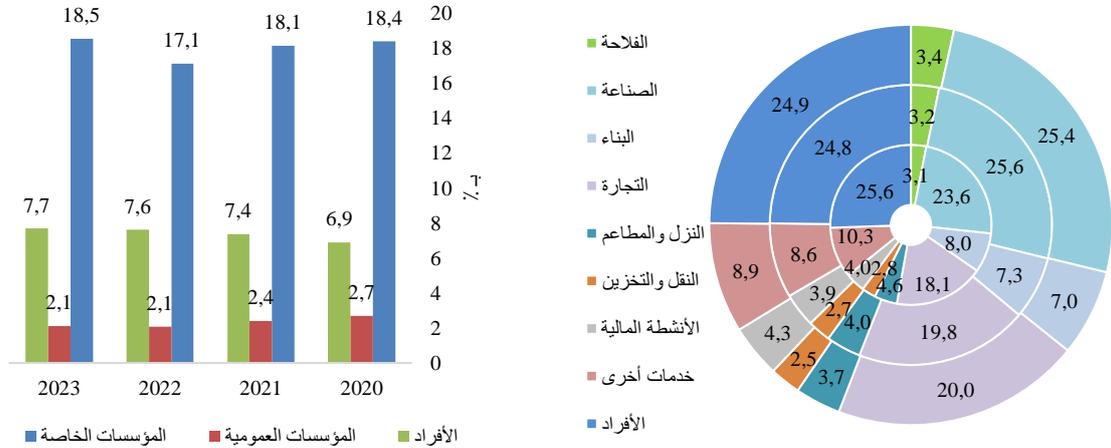
وعلاوة على ذلك، تواصل في سنة 2023 نمو حصة تمويل القطاع العام من مجموع أصول القطاع البنكي. حيث بلغت 21,6٪ في سنة 2023، مقابل 12,2٪ فقط في موفى سنة 2018.

رسم بياني عدد 2-6 : توزيع قائم التمويلات البنكية رسم بياني عدد 3-6 : تطور تعهدات المؤسسات العمومية الممنوحة للقطاع العام (ب. ٪)



ومن جهة أخرى، ونتيجة لارتفاع المخاطر المرتبطة بالوضعية المالية للحرفاء من الخواص، لاسيما الشركات الصغرى والمتوسطة، بلغت حصة القروض المصنفة من مجموع التعهدات 13,6٪ في سنة 2023، مقابل 12,6٪ في أواخر سنة 2022، وذلك على الرغم من ارتفاع قائم الديون المشطوبة، المصرح بها لمركزية المعلومات في البنك المركزي التونسي، ليلبلغ 2 مليار دينار في سنة 2023 مقابل 1,3 مليار دينار في سنة 2022. ويظهر التحليل حسب أصناف المتعاملين الاقتصاديين عودة نسبة الديون المصنفة للشركات الخاصة إلى الارتفاع في موفى سنة 2023، حيث بلغت 18,5٪ مقابل 17,1٪ في أواخر سنة 2022، إلى جانب تواصل ارتفاع نسبة الديون المصنفة للأفراد، حيث بلغت 7,7٪ في أواخر سنة 2023.

رسم بياني عدد 4-6: التوزيع القطاعي لقائم القروض الحلقة الداخلية 2021 / الحلقة المركزية 2022 / الحلقة الخارجية
 رسم بياني عدد 5-6: توزيع نسبة القروض المتعثرة حسب الفاعلين الاقتصاديين



وفي هذا السياق، بلغت نسبة تغطية القروض المصنفة بالمدخرات 51,6% مقابل 54,5% في السنة السابقة، تبعا لزيادة حجم القروض المتعثرة. وبالتوازي، عرفت سنة 2023 تحسنا في مستوى تغطية القروض الجارية بالمدخرات الجماعية لتصل إلى 2% تقريبا، بفضل مراجعة البنك المركزي التونسي لمنهجية احتساب المدخرات الجماعية.

وعلى صعيد آخر، حافظ مؤشر تركيز القروض هرfindال هيرشمان (IHH)¹، الذي يعكس التنوع القطاعي لمحفظة القروض، على نفس المستوى المسجل في 2022، وذلك نتيجة للزيادة الطفيفة في تعرض القطاع البنكي إلى قطاعي التجارة والفلاحة، بالتزامن مع الانخفاض المحدود لحصص قطاعات الصناعة والبناء والسياحة من إجمالي القروض الممولة للاقتصاد. ومن جهته، زاد القطاع البنكي في تنوع تمويلاته للمجمعات وكبرى الشركات الخاصة، مع انخفاض تركيز القروض المسندة لأكثر من 5 و10 مقترضين من القطاع الخاص، حيث تراجع حصتها من القروض الممنوحة للقطاع الخاص تباعا من 8,6% و13,7% في سنة 2022 إلى 8,3% و13,4% في سنة 2023.

3-1-6 متانة القطاع البنكي²

بتحقيقه هامشا يفوق الحدود الترتيبية الدنيا بنسبة 4%، واصل القطاع البنكي تدعيم أسسه المالية عن طريق تعزيز أمواله الذاتية الاحترازية. وعليه، ارتفعت نسب الملاءة والأموال الذاتية الأساسية تباعا إلى 14,5% و11,5%، في أواخر سنة 2023، مقابل 14% و10,9% في أواخر سنة 2022، مع تسجيل حصة للأموال

¹ IHH : Herfindahl-Hirschman.

² أرقام وقتية.

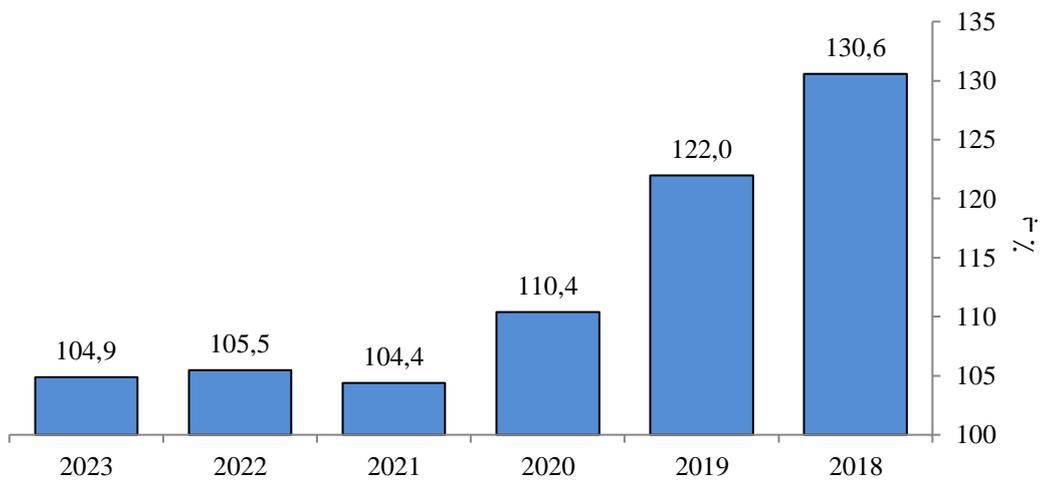
الذاتية الأساسية تمثل 80٪ من مجموع الأموال الذاتية للبنوك وذلك بفضل التدابير التي اتخذها البنك المركزي التونسي لإحكام قواعد احتساب المدخرات الجماعية وتأطير سياسة توزيع الأرباح. ومن جهة أخرى، واصلت مؤشرات مردودية القطاع البنكي تحسنها في سنة 2023، حيث ارتفعت مردودية الأصول ومردودية الأموال الذاتية لتصل، على التوالي، إلى 1,1٪ و 10,9٪ في سنة 2023، مقابل 0,9٪ و 9٪ في سنة 2022، مستفيدة من زيادة النتيجة الصافية للقطاع بنسبة 26٪ وزيادة الأموال الذاتية بنسبة 7,4٪. بالإضافة إلى ذلك، عرف الناتج البنكي الصافي تحسنا بنسبة 8,9٪ يرجع بالأساس إلى ارتفاع هامش الفائدة بـ 8,4٪ وعائدات محفظة السندات بـ 13,1٪.

4-1-6 السيولة

عرف القطاع المصرفي في سنة 2023 ديناميكية كبيرة من حيث تعبئة الودائع بالدينار وبالعلة الأجنبية والالذان ارتفعا تباعا بنسبة 7,4٪ و 8٪، أي بنسق أسرع من نمو الاستعمالات، ويعود ذلك خاصة لرفع نسبة تأجير الادخار إلى 7٪¹ ويمكن هذا التطور من تخفيف الضغوطات على السيولة المصرفية والتقليص من حصة إعادة تمويل البنك المركزي التونسي في موارد البنوك لتصبح 4,8٪ في مستوى مقابل 6,9٪ في أواخر سنة 2022. كما عرفت نسبة السيولة على المدى القصير تحسنا لتبلغ 188,4٪ في موفى شهر ديسمبر 2023 مقابل 171,7٪ في السنة التي سبقتها.

ومن ناحية أخرى، بلغت نسبة القروض / الودائع 104,9٪ في موفى سنة 2023 مقابل 105,5٪ في موفى سنة 2022 وهي مستويات أقل بكثير من السقف الترتيبي البالغ 120٪.

رسم بياني عدد 6-6: تطور نسبة القروض/ الودائع



¹ المنشور إلى البنوك عدد 01 لسنة 2023 المؤرخ في 2023/01/11 المتعلق بتنظيم الشروط المصرفية.

2-6. المخاطر المرتبطة بنشاط السوق المالية والإدخار الجماعي

على الرغم من السياق الاقتصادي الصعب، برهن نشاط البورصة على تماسكه خلال سنة 2023 وواصل مساره التصاعدي، وإن كان ذلك بوتيرة أبطأ من تلك المسجلة في سنة 2022.

وعلاوة على ذلك، تم شطب أربع شركات من البورصة في عام 2023، وهي شركات "أدوية" و"سرياليس" و"المعامل الآلية بالساحل" و"الإنتاج الفلاحي بطبلبة"، مما أدى إلى انخفاض عدد الشركات المدرجة إلى 78 شركة بحلول نهاية سنة 2023.

جدول عدد 1-6: أهم مؤشرات السوق المالية (بملايين الديناري ما عدا إشارة مغايرة)

المسمى	2020	2021	2022	2023	الربع الأول من سنة 2024
إصدارات الدولة ¹	8.279	7.915	16.062	16.240	3.705
- رفاع الخزينة القابلة للتنظيف ورفاع الخزينة ذات قصاصة صفر*	2.364	1.965	2.042	10	27
- رفاع الخزينة قصيرة الأجل	5.915	5.950	14.020	16.230	3.678
قائم رفاع الخزينة (نهاية الفترة)	17.655	22.055	28.833	35.547	36.312
- رفاع الخزينة القابلة للتنظيف ورفاع الخزينة ذات قصاصة صفر	14.976	16.972	16.870	16.138	15.925
- رفاع الخزينة قصيرة الأجل	2.440	3.205	7.134	10.805	10.750
- القرض الوطني	239	1.878	4.829	8.604	9.637
قائم رفاع الخزينة / إجمالي الناتج المحلي (ب.٪)	14,8	16,9	20,7	23,3	21,8
إصدارات الشركات عبر المساهمة العامة					
المبالغ المؤشر عليها	265	333	348	382	120
- الترفيع في رأس المال	0	103	63	82	0
- القروض الرقاعية	265	230	285	300	120
الأموال المعبأة ²	620	328	535	522	160
- الترفيع في رأس المال	206	103	55	72	0
- القروض الرقاعية	414	225	480	450	160
مبلغ المعاملات في تسعيرة البورصة	1.564	1.672	1.767	1.820	324
- سندات رأس المال (أ)	1.400	1.555	1.558	1.642	289
- سندات الدين	164	117	209	178	35
عدد الشركات المدرجة (بالوحدة)	80	80	82	78	78
رسملة البورصة (ب)	23.092	23.262	24.029	24.462	25.027
رسملة البورصة / إجمالي الناتج المحلي (ب.٪)	19,3	17,8	17,2	16,0	15,1
مؤشر توننداكس بالنقاط (أساس 1.000 يوم 1997/12/31)	6.884,9	7.046,0	8.109,7	8.750,6	8.921,3
نسبة دوران الأسهم السنوية (أ / ب) (ب.٪)	6,1	6,7	6,5	6,7	-
مبلغ المعاملات في السوق الموازية	23	60	66	59	1
مبلغ التسجيلات والتصريحات	1.220	854	1.517	881	166
مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية (باستثناء الصناديق المشتركة للتوظيف في رأس مال تنمية)					
- الوحدات في طور النشاط	119	115	118	121	122
- الأصول الصافية	4.683	4.813	5.197	5.787	6.068

المصادر: بورصة تونس للأوراق المالية وهيئة السوق المالية

¹ تم احتسابها على أساس تواريخ المناقصات.

² تم احتسابها على أساس تواريخ إقفال الاكتتابات.

(* بدون اعتبار مناقصات مبادلة رفاع الخزينة.

وسجل حجم إصدارات رقاغ الخزينة في السوق الرئيسية ارتفاعا طفيفا (+1,1%)، حيث بلغت 16.240 مليون دينار في سنة 2023 مقابل 16.062 مليون دينار في أواخر سنة 2022. وعرفت سنة 2023 غيابا شبه تام لإصدارات رقاغ الخزينة القابلة للتظهير¹. وفي المقابل، أنجزت خزينة الدولة ستّ مناقصات لتبادل رقاغ الخزينة بمبلغ جملي بـ 1.170 مليون دينار. وعلاوة على ذلك، قامت الدولة بتعبئة 3.799 مليون دينار (مقابل 2.800 مليون دينار معلن عنها اوليا) في شكل قرض رقاغي وطني مصدر في السوق الداخلية.

رسم بياني عدد 6-7: تطور إصدارات رقاغ الخزينة



وفيما يتعلق بإصدارات الشركات عبر المساهمة العامة، فقد تراجعت في سنة 2023 إلى حدود 522 مليون دينار (منها 450 مليون دينار في شكل قرض رقاغي) مقابل 535 مليون دينار في سنة 2022.

وعلى مستوى السوق الثانوية، سجل مؤشر تونداكس أداء إيجابيا قدره 7,9% ليبلغ 8.750,6 نقطة، في موفى شهر ديسمبر 2023، أي بنسق أبطأ من مردوده الذي بلغ 15,1% في سنة 2022. ويُعزى تماسك سوق البورصة بالأساس إلى الأداء الجيد الذي حققته معظم الشركات المدرجة في البورصة، وهو ما تعكسه قوائمها المالية المنشورة في سنة 2023. وكانت الحصيلة السنوية للمؤشرات القطاعية متفاوتة حيث عرفت ارتفاعا لـ 7 مؤشرات من أصل 12 مؤشر وقع نشره.

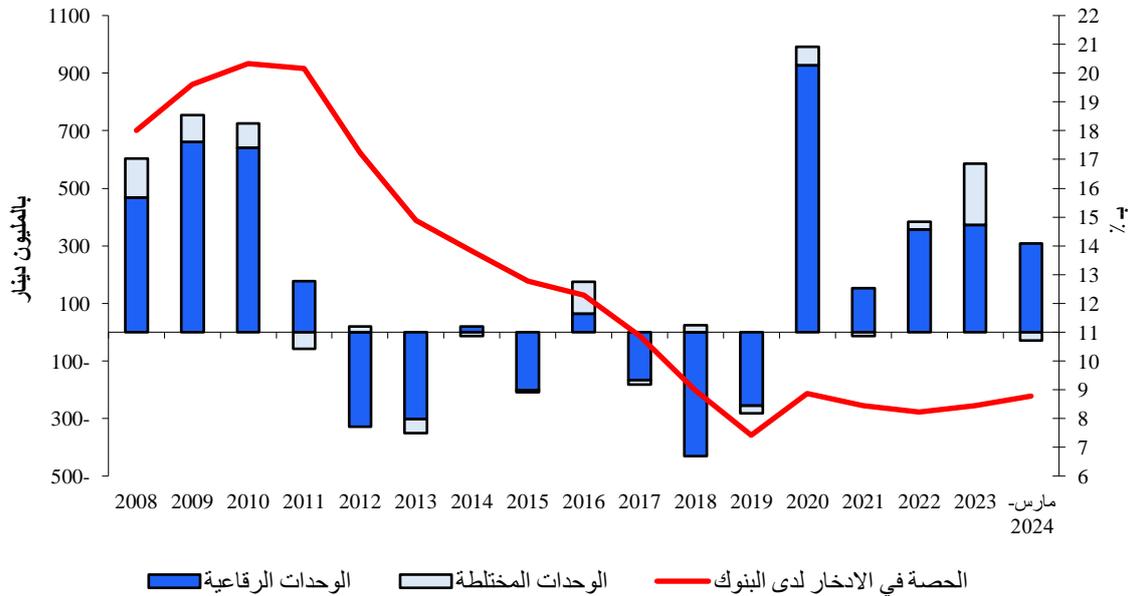
¹ تم الإعلان عن نجاح مناقصة واحدة من بين الثماني مناقصات لرقاغ الخزينة القابلة للتظهير المعلن عنها في سنة 2023، وقد مكنت من تعبئة 10 ملايين دينار فقط مقابل 100 مليون دينار المعلن عنها أوليا.

كما بلغت رسملة البورصة 24.462 مليون دينار، أي 16٪ من إجمالي الناتج المحلي، في أواخر شهر ديسمبر 2023، مسجلة بذلك ارتفاعاً طفيفاً بنسبة 1,8٪ أي 433 مليون دينار، مقارنة بأواخر سنة 2022، وذلك على الرغم من شطب أربع شركات من التسعيرة.

وفيما يتعلق بحجم المعاملات في تسعيرة البورصة، فقد عرف زيادة بنسبة 3٪ في سنة 2023 ليصل إلى 1.820 مليون دينار أي بحجم تداول يومي بمعدل 7,2 مليون دينار مقابل 6,9 مليون دينار في سنة 2022. أما على صعيد الاستثمار الأجنبي في المحفظة، فقد بلغت حصته من رسملة البورصة 21,1٪ في نهاية سنة 2023، مقابل 20,9٪ في سنة 2022، حيث بلغ صافي الرصيد الإيجابي لمعاملات المستثمرين في تسعيرة البورصة 63 مليون دينار.

وفيما يتعلق بالادخار الجماعي، فقد ارتفع عدد مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية النشطة ليلبلغ 121 وحدة مقابل 118 وحدة في موفى سنة 2022. وسجلت هذه المؤسسات ارتفاعاً في أصولها الصافية بحجم 590 مليون دينار أي بنسبة 11,4٪ في سنة 2023 لتصل إلى مبلغ 5.787 مليون دينار. وتظل هذه الأصول متركزة على الوحدات الرقاعية التي يبلغ حجمها 4.906 مليون دينار، أي 84,8٪ من مجموع الأصول الصافية. وبلغت نسبة المردودية السنوية لمؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية 6,1٪ في سنة 2023 مقابل 5,8٪ في سنة 2022.

رسم بياني عدد 6-8: تغير الأصول الصافية لمؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية وحصتها في الادخار البنكي



وخلال الربع الأول من سنة 2024، سجل مؤشر تونداكس مردودا بنسبة 2٪، ليقلل الثلاثي الأول في مستوى 8.921,3 نقطة.

وشهدت السوق الأولية إصدار القسط الأول من القرض الرقاعي الوطني لسنة 2024، مما مكّن من تعبئة 1.034 مليون دينار (مقابل 750 مليون دينار المعلن عنها أوليا) وإصدارات رقاع الخزينة التي بلغ مجموعها 3.705 مليون دينار من بينها 99,3٪ في شكل رقاع الخزينة قصيرة الأجل. فضلا عن ذلك، أجرت الخزينة مناقصة للتبادل في شهر جانفي 2024 لقاء مبلغ 142 مليون دينار. أما فيما يتعلق بإصدارات الشركات عبر المساهمة العامة، فقد بلغت 160 مليون دينار، واقتصرت على القسم الرقاعي. وعلى مستوى السوق الثانوية، بلغ حجم المعاملات في تسعيرة البورصة 324 مليون دينار خلال الربع الأول من سنة 2024، مقابل 407 مليون دينار، خلال نفس الفترة من سنة 2023 (أي بنسبة انخفاض تبلغ 20,4٪). هذا وقد عرفت الأصول الصافية لمؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية زيادة قدرها 281 مليون دينار أي 4,9٪، مقارنة بأواخر سنة 2023، لتبلغ بذلك 6.068 مليون دينار.

الوضعية المالية للبنك المركزي

تحليل الوضعية المالية والنتائج

بلغ مجموع موازنة البنك المركزي التونسي عند إقفال السنة المحاسبية 2023 ما قدره 48.455,6 مليون دينار مقابل 44.617,8 مليون دينار في سنة 2022، أي بارتفاع سنوي قدره 3.837,8 مليون دينار أو بنسبة 8,6%.

ويفسر هذا الارتفاع أساسا، على مستوى بنود الأصول، بارتفاع الموجودات من العملة الأجنبية بـ 3.405 مليون دينار وتطور السندات المشتراة في إطار عمليات السوق المفتوحة بـ 2.863 مليون دينار على الرغم من الانخفاض المسجل، بين سنة وأخرى، على مستوى التسهيلات الممنوحة للبنوك والمرتبطة بعمليات السياسة النقدية بـ 2.197 مليون دينار والتسهيلات الممنوحة للدولة بـ 500 مليون دينار على إثر سداد الخزينة للقسط الثاني المستحق في 18 ديسمبر 2023.

وعلى مستوى بنود الخصوم، يعزى الارتفاع أساسا إلى ازدياد الأوراق والقطع النقدية في التداول، من سنة إلى أخرى، بـ 2.016,7 مليون دينار أو بنسبة 10,7%، وارتفاع بند "الالتزامات بالعملة الأجنبية تجاه الوسطاء المقبولين" بـ 1.619,8 مليون دينار، لينتقل من 7.760,7 مليون دينار في نهاية 2022 إلى 9.380,5 مليون دينار في نهاية 2023. ومن ناحية أخرى، اختتم بند "فوارق التحويل وإعادة التقييم" السنة برصيد دائن بـ 3.994,3 مليون دينار، حيث سجل، من سنة إلى أخرى، زيادة قدرها 99,8 مليون دينار أو بنسبة 2,6%.

أما نتيجة السنة المحاسبية، فقد بلغت 1.472,8 مليون دينار مقابل 715,2 مليون دينار في السنة السابقة، أي بزيادة قدرها 757,6 مليون دينار، تُفسر أساسا بارتفاع الإيرادات الصافية من عمليات التدخل في السوق النقدية بـ 433,7 مليون دينار، والتي لا تزال تشكل المصدر الرئيسي لإيرادات البنك. وقد بلغت هاتاه الإيرادات 1.236,6 مليون دينار في نهاية سنة 2023 مقابل 802,9 مليون دينار قبل سنة خلت.

جدول عدد 1: الموازنة المجمعة (بملايين الدنانير)

الخصوم والأموال الذاتية		الأصول		
2022	2023	2022	2023	
18.825,5	20.842,2	23.031,5	26.436,5	الموجودات بالعملة الأجنبية
3.739,7	2.467,8	14.974,1	15.640,1	إعادة تمويل البنوك
11.738,8	13.421,0	1.900,0	1.400,0	تسهيلات ممنوحة للدولة
8.755,6	9.099,9	4.712,2	4.979,0	الأصول الأخرى
43.059,6	45.830,9			مجموع الخصوم
843,0	1.152,0			الأموال الذاتية قبل النتيجة المحاسبية
715,2	1.472,7			النتيجة المحاسبية
44.617,8	48.455,6	44.617,8	48.455,6	مجموع الأصول

1. أهمّ تغييرات الوضعية المالية

على مستوى بنود الأصول، تتمثل أهمّ التغييرات فيما يلي :

➤ الموجودات بالعملة الأجنبية

سجلت الموجودات بالعملة الأجنبية ارتفاعاً بـ 3.405 مليون دينار لتبلغ 26.436,5 مليون دينار في نهاية السنة المحاسبية 2023 مقابل 23.031,5 مليون دينار في السنة السابقة، أي زيادة بنسبة 14,8٪. وتأتي هذه الزيادة نتيجة للديناميكية الإيجابية للقطاعات المساهمة في توفير العملة الأجنبية، مما أدى إلى رصيد صافٍ إيجابي للمتدخلين الاقتصاديين باستثناء الخزينة. وتجدر الإشارة، في هذا الصدد، إلى أن تحسن مداخيل السياحة وتعزيز مداخيل العمال أدى خلال سنة 2023 إلى مشتريات صافية من الأوراق البنكية الأجنبية من طرف البنك المركزي بقيمة 5.500 مليون دينار. وفيما يلي تركيبة الموجودات من العملة الأجنبية :

جدول عدد 2: تركيبة الموجودات من العملة الأجنبية (بملايين الدنانير ما عدا إشارة مغايرة)

2022		2023		
الحصة (بـ %)	المبلغ	الحصة (بـ %)	المبلغ	
44	10.211,1	43	11.479,1	محفظة السندات
43	9.974,4	42	11.058,8	الموجودات المودعة
7	1.467,8	9	2.386,9	الموجودات تحت الطلب
6	1.378,2	6	1.511,7	موجودات أخرى ¹
100	23.031,5	100	26.436,5	المجموع

¹ تتضمن الموجودات الأخرى ما يلي: موجودات الأوراق النقدية الأجنبية والأموال بالعملة الأجنبية المعهودة للتصرف بالوكالة والصفوك بالعملة الأجنبية وحسابات لغير مقيمين مدينة بالعملة الأجنبية.

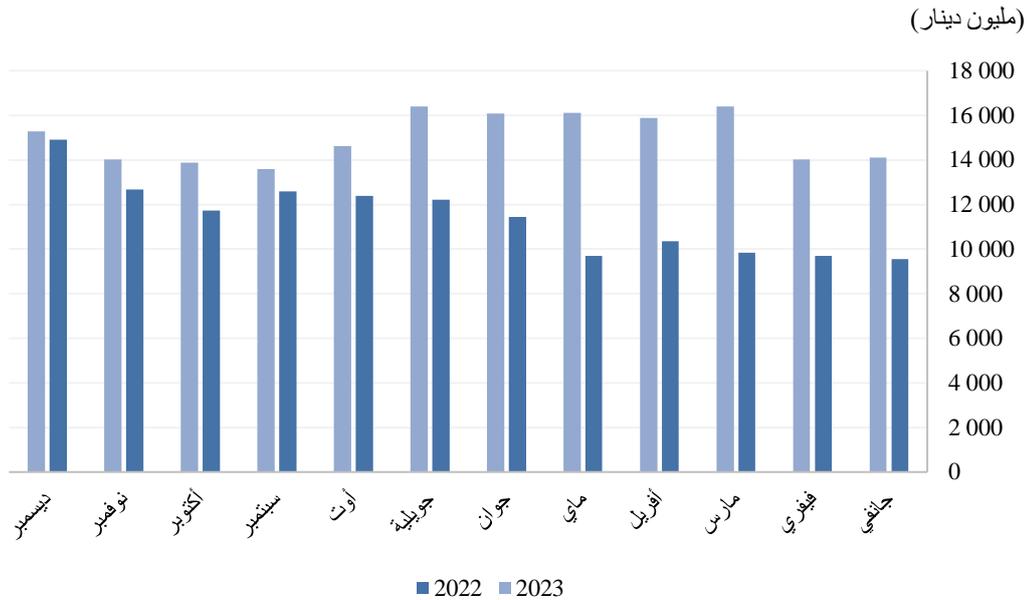
➤ إعادة تمويل الجهاز المصرفي

على صعيد إعادة تمويل الجهاز المصرفي، سجّل حجم التسهيلات الممنوحة للبنوك والمرتبطة بعمليات السياسة النقدية تراجعاً ملحوظاً بـ 2.197 مليون دينار أو بنسبة 23,2% ليبلغ 7.255 مليون دينار في نهاية السنة المحاسبية 2023، مقابل 9.452 مليون دينار قبل سنة خلت، والذي يعكس تراجع حاجيات البنوك من السيولة مقارنة بسنة 2022.

وتجدر الإشارة إلى أن العملية الرئيسية لإعادة التمويل لمدة 7 أيام، مثلت 79,9% من القائم الإجمالي لهذه التدخلات في نهاية سنة 2023، بمبلغ جملي في حدود 5.800 مليون دينار، بانخفاض قدره 1.300 مليون دينار أي بنسبة 18,3%، مقارنة بالسنة السابقة. كما شهدت عمليات التدخل في شكل تسهيلات القروض لمدة 24 ساعة تراجعاً ملحوظاً خلال سنة 2023، حيث انتقلت من 1.422 مليون دينار إلى 811 مليون دينار في نهاية ديسمبر 2023.

ومن ناحية أخرى، انخفض قائم عملية إعادة التمويل بأجل شهر واحد من 930 مليون دينار في نهاية سنة 2022 إلى 644 مليون دينار في نهاية سنة 2023، أي بانخفاض قدره 286 مليون دينار. بالإضافة إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى أن قائم السندات المشتراة بصفة باتة في إطار عمليات السوق المفتوحة، والمتكون من سندات خزينة قصيرة الأجل قد ارتفع بـ 2.863 مليون دينار، لينتقل من 5.522,1 مليون دينار في نهاية سنة 2022 إلى 8.385,1 مليون دينار بعد سنة. وتجدر الإشارة إلى أن تسعة خطوط من سندات الخزينة كانت قد بلغت أجل استحقاقها خلال سنة 2023، وذلك بمبلغ إجمالي قدره 4.874,8 مليون دينار.

رسم بياني عدد 1: الحجم الإجمالي لإعادة التمويل



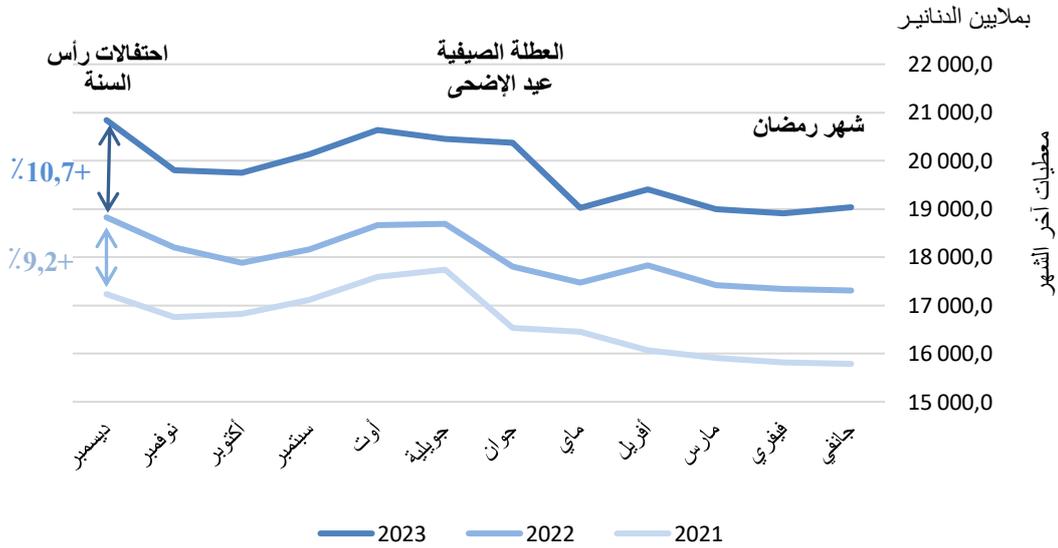
أما على مستوى بنود الخصوم، فتتمثل أهم التغيرات في ما يلي :

➤ التداول النقدي

استمرَّ مستوى الأوراق والقطع النقدية المتداولة في نسقه التصاعدي المسجَّل منذ عدَّة سنوات، وذلك بزيادة سنوية قدرها 2.016,7 مليون دينار، ليبلغ 20.842,2 مليون دينار مقابل 18.825,5 مليون دينار في سنة 2022، بحصة للأوراق النقدية في حدود 97,6%.

وتجدر الإشارة إلى أن نسبة الارتفاع السنوي للتداول النقدي قد بلغ 10,7% للفترة ما بين نهاية سنة 2022 ونهاية سنة 2023، مقابل 9,2% للفترة ما بين نهاية سنة 2021 ونهاية سنة 2022.

رسم بياني عدد 2: التطورات الشهرية للتداول النقدي



➤ حسابات الحكومة

تراجع بند " الحساب المركزي للحكومة " بشكل ملحوظ من نهاية سنة إلى أخرى، حيث انتقل من 1.886,1 مليون دينار في نهاية سنة 2022 إلى 433,1 مليون دينار بعد سنة، أي بتراجع قدره 77%.

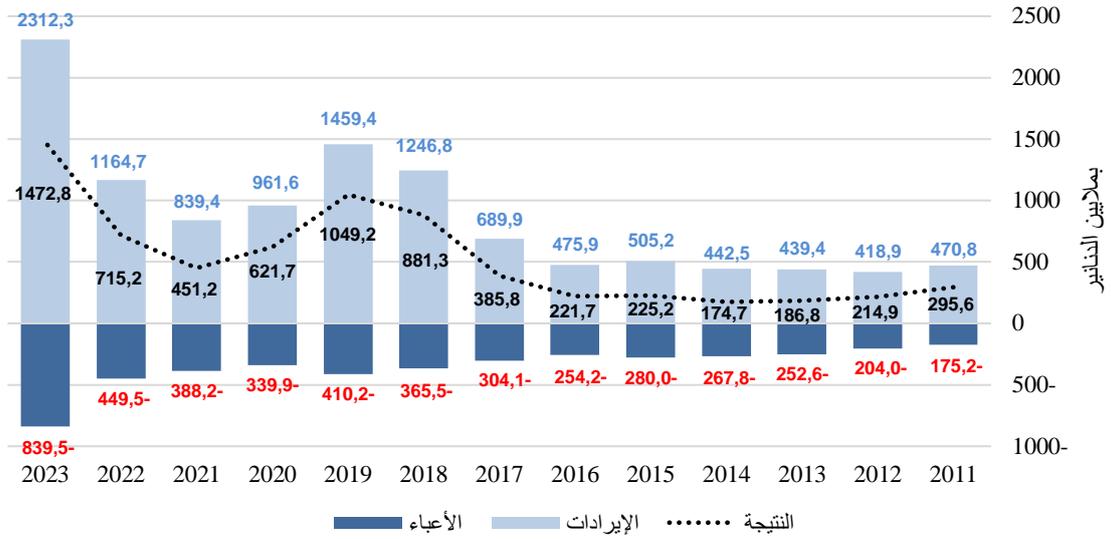
ويجدر التذكير بأنه في تاريخ 18 ديسمبر 2023، قامت الخزينة بتسديد مبلغ 500 مليون دينار بعنوان القسط الثاني المُستحق من التسهيلات الممنوحة للدولة في سنة 2020 من قبل البنك المركزي التونسي بمبلغ 2.810 مليون دينار.

كما تجدر الإشارة إلى تسجيل الحساب المركزي للحكومة لتغيّرات كبيرة في سنة 2023، حيث تراوح رصيده بين مبلغ أدنى بـ 152,3 مليون دينار في 27 جانفي 2023 ومبلغ أقصى بـ 2.614,9 مليون دينار في 14 سبتمبر 2023.

2- أهمّ تغيّرات بنود قائمة النتائج

عند إقفال السنة المحاسبية 2023، بلغت نتيجة استغلال البنك المركزي التونسي 1.472,8 مليون دينار مقابل 715,2 مليون دينار قبل سنة خلت، أي بارتفاع قدره 757,5 مليون دينار أو بنسبة 105,9٪، ويفسر ذلك أساسا بالارتفاع المسجّل في النتيجة الصافية لعمليات تدخل البنك المركزي في السوق النقدية وللعمليات بالعملات الأجنبية.

رسم بياني عدد 3: تطور الإيرادات والأعباء والنتيجة



➤ إيرادات عمليات التدخل في السوق النقدية

سجّلت الإيرادات المتأتية من عمليات التدخل في السوق النقدية، والتي لا تزال تتمثل البند الأهم في قائمة نتائج البنك بنسبة 54٪ من مجموع الإيرادات، ارتفاعا بـ 439,6 مليون دينار أو بنسبة 54,4٪ لتبلغ 1.247,6 مليون دينار في نهاية سنة 2023 مقابل 808 مليون دينار قبل سنة خلت.

ويعزى هذا الارتفاع أساسا إلى زيادة الفوائد على السندات المشتراة بصفة باتة بـ 232,3 مليون دينار أو بنسبة 77,1٪ لتنتقل من 301,4 مليون دينار إلى 533,7 مليون دينار، من نهاية سنة إلى أخرى.

وبالإضافة إلى ذلك، سجّلت الإيرادات المتأتية من الفوائد المسجلة بعنوان العمليات الرئيسية لإعادة التمويل ارتفاعا بـ 225,2 مليون دينار لتبلغ 599,4 مليون دينار في نهاية سنة 2023، مقابل 374,2 مليون دينار في السنة السابقة، أي ارتفاع بنسبة 60,2٪.

علاوة على ذلك، سجّلت الإيرادات الناتجة عن عمليات التدخل في شكل تسهيلات القروض لمدة 24 ساعة زيادة قدرها 5,5 مليون دينار لتنتقل من 38,9 مليون دينار إلى 44,4 مليون دينار، من نهاية سنة إلى أخرى.

من جانبها، سجّلت الفوائد على عمليات إعادة التمويل لمدة شهر انخفاضا طفيفا، قدره 0,6 مليون دينار لتصل إلى 66,5 مليون دينار في نهاية سنة 2023، مقابل 67,1 مليون دينار في السنة السابقة.

بالإضافة إلى ذلك، انخفضت الإيرادات الناتجة عن الفوارق الإيجابية على عمليات مقايضة الصرف وفوائد عمليات التدخل الظرفي بـ 21,6 مليون دينار و0,2 مليون دينار، على التوالي، لتتراجم من 24 مليون دينار إلى 2,4 مليون دينار ومن 1 مليون دينار إلى 0,8 مليون دينار، من نهاية سنة إلى أخرى.

ويفصّل مجموع إيرادات عمليات التدخل في السوق النقدية كما يلي:

(بملايين الديناتير ما عدا إشارة مغايرة)			جدول عدد 3: إيرادات عمليات التدخل في السوق النقدية
%Δ	2022	2023	
60,2	374,2	599,4	فوائد التدخل في السوق النقدية في شكل شراء على طلبات العروض
18,9-	1,0	0,8	فوائد عمليات التدخل الظرفي في السوق النقدية لضخ السيولة
14,1	38,9	44,4	فوائد على تسهيلات القروض ليوم واحد
77,1	301,4	533,7	إيرادات على السندات المشتراة بصفة باتة
90,1-	24,0	2,4	الفارق الإيجابي على عمليات مقايضة الصرف
1,1-	67,2	66,5	فوائد على عمليات التدخل في السوق النقدية في شكل عمليات إعادة التمويل بأجل شهر واحد
100,0-	1,3	-	فوائد جزائية على السوق النقدية
100,0	-	0,4	استرداد مدخرات السندات المشتراة بصفة باتة
54,4	808,0	1.247,6	المجموع

➤ فوائد التوظيفات الآجلة بالعملة الأجنبية

شهدت فوائد التوظيفات لأجل بالعملة الأجنبية (إيداعات بنكية والسندات بالعملة الأجنبية) ارتفاعا ملحوظا قدره 298,4 مليون دينار، على مدى سنة واحدة، لتبلغ 491,2 مليون دينار عند إقفال السنة المحاسبية 2023 مقابل 192,8 مليون دينار في نفس الفترة من العام الفارط. ويُفسّر ذلك أساسا بالارتفاع الملحوظ للفوائد المحصّلة على الإيداعات البنكية بالعملة الأجنبية، التي ارتفعت بـ 297,8 مليون دينار، لتمرّ من 102,8 مليون دينار في نهاية سنة 2022 إلى 400,6 مليون دينار في نهاية سنة 2023، نتيجة الزيادات الهامة في نسب الفائدة المطبّقة من قبل أهمّ البنوك المركزية في العالم وخاصة منها الاحتياطي الفيدرالي، وذلك لمواجهة الارتفاع في معدلات التضخم التي وصلت إلى مستويات تاريخية منذ سنة 2022.

ومن ناحية أخرى، شهدت الفوائد على السندات بالعملة الأجنبية انخفاضا خلال سنة 2023، حيث انتقلت من 80,9 مليون دينار في 2022 إلى 77,7 مليون دينار في نهاية السنة المحاسبية 2023، أي بتراجع قدره 3,2 مليون دينار أو 3,9%.

تحليل الوضعية المالية والنتائج

وتجدر الإشارة إلى أن الفوائد المحصلة على الأموال بالعملة الأجنبية المعهودة للتصرف بالوكالة قد شهدت تحسناً طفيفاً بـ 3,8 مليون دينار، لتنتقل من 9,1 مليون دينار في نهاية سنة 2022 إلى 12,9 مليون دينار في 31 ديسمبر 2023.

(بملايين الدنانير ما عدا إشارة مغايرة)			جدول عدد 4: فوائد التوظيفات الآجلة بالعملة الأجنبية
%Δ	2022	2023	
3,9-	80,9	77,7	فوائد على السندات بالعملة الأجنبية
289,7	102,8	400,6	فوائد على الودائع بالعملة الأجنبية
41,8	9,1	12,9	فوائد على الأموال بالعملة الأجنبية المعهودة للتصرف بالوكالة
154,8	192,8	491,2	المجموع

➤ إيرادات العمليات مع المؤسسات الدولية

سجل هذا البند ارتفاعاً بـ 15,9 مليون دينار، لينتقل من 7,1 مليون دينار عند إقفال السنة المحاسبية 2022 إلى 23 مليون دينار في السنة التالية. ويعود هذا الارتفاع إلى تسجيل زيادة في الفوائد على موجودات حقوق السحب الخاصة لدى صندوق النقد الدولي بـ 11,8 مليون دينار لتنتقل من 5,5 مليون دينار في سنة 2022 إلى 17,3 مليون دينار عند إقفال السنة المحاسبية 2023.

➤ الفوائد المدفوعة على العمليات بالعملة الأجنبية

ازدادت الفوائد المدفوعة على العمليات بالعملة الأجنبية بشكل ملحوظ، حيث ارتفعت من 92,1 مليون دينار في نهاية سنة 2022 إلى 465,7 مليون دينار في سنة 2023، أي بزيادة قدرها 373,6 مليون دينار أو 405,9٪، والتي تُفسّر بـ:

- زيادة الفوائد المدفوعة من قبل البنك المركزي التونسي في إطار التدخل في السوق النقدية بالعملة الأجنبية بـ 270,5 مليون دينار حيث بلغت 323 مليون دينار في نهاية سنة 2023 مقابل 52,5 مليون دينار في سنة 2022، وذلك نتيجة ارتفاع نسب الفائدة على ودائع البنوك تحت تأثير ارتفاع نسب التوظيف على العملات الأجنبية في الأسواق النقدية العالمية.
- ارتفاع الفوائد المدفوعة على الودائع بالعملة الأجنبية لدى البنك المركزي، والتي بلغت 142,8 مليون دينار في تاريخ إقفال السنة المحاسبية 2023 مقابل 27,4 مليون دينار تمّ تسجيلها في سنة 2022.

➤ أعباء أخرى على العمليات بالعملة الأجنبية

انخفضت الأعباء الأخرى على العمليات بالعملة الأجنبية بـ 59,8 مليون دينار أو 57,3٪، حيث انتقلت من 104,4 مليون دينار إلى 44,6 مليون دينار من نهاية سنة إلى أخرى، ويرجع ذلك أساساً إلى تراجع قيمة

تمديد المنحة على السندات بالعملة الأجنبية بـ 23,9 مليون دينار، من ناحية، ولانخفاض قيمة مخصّصات المدخرات لانخفاض قيمة الأموال بالعملة الأجنبية المعهودة للتصرف بالوكالة بـ 18,3 مليون دينار، من ناحية أخرى.

وتجدر الإشارة إلى أن مخصصات المدخرات لانخفاض قيمة سندات التوظيف شهدت انخفاضا بـ 13,6 مليون دينار لتتراجع من 14,7 مليون دينار إلى 1,1 مليون دينار من نهاية سنة إلى أخرى.

➤ أعباء الاستغلال

سجّلت أعباء الاستغلال ارتفاعا سنويا قدره 9 مليون دينار، حيث انتقلت من 161,1 مليون دينار في نهاية سنة 2022، إلى 170,1 مليون دينار في نهاية سنة 2023. ويعزى هذا الارتفاع بالأساس إلى زيادة أعباء الموظفين بـ 8,5 مليون دينار.

القوائم المالية وتقرير مراقبي الحسابات

الموازنة المختومة في 31 ديسمبر 2023

(بالدينار التونسي)

2022/12/31	2023/12/31	الإيضاحات	الأصول
743 309 260	843 502 496	1	رصيد الذهب
2 371 793	2 371 793	2	المساهمة في المؤسسات الدولية
507 250 811	498 870 400	3	مركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي
158 823 896	37 695 727	4	موجودات وتوظيفات حقوق السحب الخاصة
23 031 521 357	26 436 489 230	5	موجودات العملة الأجنبية
9 452 000 000	7 255 000 000	6	تسهيلات للبنوك مرتبطة بعمليات السياسة النقدية
5 522 144 165	8 385 071 509	7	سندات مشتراة في إطار عمليات السوق المفتوحة
2 398 213 020	2 359 991 298	8	تسبقة للدولة مقابل المساهمة في صندوق النقد
1 900 000 000	1 400 000 000	9	تسهيلات ممنوحة للدولة
75 357 654	252 479 654	10	محفظة المساهمات
142 661 467	179 162 086	11	الأصول الثابتة
50 975 798	55 568 461	12	مدينون مختلفون
633 125 857	749 409 421	13	حسابات انتظار والتسوية
44 617 755 078	48 455 612 075		مجموع الأصول

إن الإيضاحات المرافقة تشكل جزءاً من القوائم المالية

الموازنة المختومة في 31 ديسمبر 2023

(بالدينار التونسي)

2022/12/31	2023/12/31	الإيضاحات	الخصوم والأموال الذاتية
			الخصوم
18 825 548 873	20 842 216 162	14	الأوراق والقطع النقدية في التداول
785 296 721	737 488 911		الحسابات الجارية للبنوك والمؤسسات المالية
1 886 063 113	433 137 171	15	الحساب المركزي للحكومة
1 853 613 248	2 034 617 017	16	الحسابات الخاصة للحكومة
1 119 447 536	1 119 828 877	17	مخصّصات حقوق السحب الخاصّة
1 770 629 524	1 740 588 137	18	حسابات جارية بالدينار باسم المنظمات الأجنبية
86 000 000	392 000 000	19	التزامات تجاه البنوك مرتبطة بعمليات السياسة النقدية
7 760 672 924	9 380 526 017	20	التزامات بالعملة الأجنبية تجاه الوسطاء المقبولين
82 652 757	28 665 670	21	حسابات غير مقيمين بالعملة الأجنبية
3 895 440 000	4 011 790 000	22	التزامات أخرى بالعملة الأجنبية
2 392 018	5 323 935	23	قيم قيد الاستخلاص
3 894 539 535	3 994 257 780	24	فوارق التحويل وإعادة التقييم
211 856 108	198 735 735	25	دائنون مختلفون
885 436 224	911 684 929	26	حسابات انتظار وللتسوية
<u>43 059 588 581</u>	<u>45 830 860 341</u>		مجموع الخصوم
		27	الأموال الذاتية
6 000 000	6 000 000		رأس المال
836 940 205	1 145 989 627		الاحتياطيات
<u>842 940 205</u>	<u>1 151 989 627</u>		مجموع الأموال الذاتية قبل احتساب نتيجة السنة المحاسبية
715 226 292	1 472 762 107		نتيجة السنة المحاسبية
<u>1 558 166 497</u>	<u>2 624 751 734</u>		مجموع الأموال الذاتية قبل التخصيص
<u>44 617 755 078</u>	<u>48 455 612 075</u>		مجموع الخصوم والأموال الذاتية

إن الإيضاحات المرافقة تشكل جزءاً من القوائم المالية

جدول التعهدات خارج الموازنة في 31 ديسمبر 2023

(بالدينار التونسي)

2022/12/31	2023/12/31	الإيضاحات	
		28	
29 559 770 348	24 919 500 699		التعهدات و الضمانات المُستلمة
27 382 472 468	22 736 895 345		تعهدات مُستلمة في إطار القروض الخارجية
16 503 997 036	13 534 118 944		قروض رقاعية
10 878 475 432	9 202 776 401		قروض خارجية أخرى
2 144 497 380	2 145 227 904		تعهدات مُستلمة مقابل مخصصات حقوق السحب الخاصة
32 800 500	37 377 450		تعهدات مُستلمة مقابل عمليات إعادة التمويل
32 800 500	37 377 450		عُملات أجنبية للتسليم على عمليات مقايضة الصرف
9 518 644 448	7 328 764 958		التعهدات و الضمانات المُستلمة
33 018 833	37 480 943		تعهدات مُستلمة مقابل عمليات إعادة التمويل
32 595 000	37 095 300		مبالغ بالدينار للاستلام على عمليات مقايضة الصرف
423 833	385 643		الفارق الإيجابي على عمليات مقايضة الصرف
9 468 318 038	7 268 411 879		ضمانات مُستلمة لتغطية عمليات إعادة التمويل
5 201 817 269	3 958 237 043		ديون جارية
4 266 500 769	3 310 174 836		رقاع خزينة قابلة للتنظير
17 307 577	22 872 136		تعهدات أخرى مُستلمة
904 801	1 326 169		الضمانات الوقتية المُستلمة
16 402 776	21 545 966		الضمانات النهائية المُستلمة
1 447 620	1 463 526		تعهدات أخرى
1 447 620	1 463 526		أوراق نقدية محجوزة ومودعة لدى البنك المركزي التونسي

إن الإيضاحات المرافقة تشكل جزءاً من القوائم المالية

قائمة النتائج في 31 ديسمبر 2023

(بالدينار التونسي)

2022/12/31	2023/12/31	الإيضاحات	
			الإيرادات
807 978 667	1 247 556 440	29	إيرادات من عمليات التدخل في السوق النقدية
192 846 103	491 203 399	30	فوائد التوظيفات الأجلة بالعملة الأجنبية
122 653 485	447 718 055	31	إيرادات أخرى لعمليات بالعملة الأجنبية
7 139 251	23 000 304	32	إيرادات العمليات مع المؤسسات الدولية
407 093	873 774		فوائد على حسابات البنوك والمؤسسات المالية
29 132 500	91 618 988	33	إيرادات مختلفة
4 581 043	10 334 959		استرداد مخرجات المخاطر والأعباء
<u>1 164 738 142</u>	<u>2 312 305 919</u>		مجموع الإيرادات
			الأعباء
5 113 425	10 992 077	34	أعباء عمليات التدخل في السوق النقدية
92 057 949	465 743 412	35	فوائد مدفوعة على العمليات بالعملة الأجنبية
104 458 482	44 646 184	36	أعباء أخرى على العمليات بالعملة الأجنبية
29 956 117	120 420 093	37	أعباء العمليات مع المؤسسات الدولية
8 202 024	597 916		أعباء مختلفة
129 240 613	137 724 108	38	أعباء الموظفين
31 827 435	32 369 660	39	الأعباء العامة للاستغلال
22 403 607	3 899 264	40	أعباء صنع الأوراق والقطع النقدية
11 939 929	14 568 485		مخصّصات استهلاكات الأصول الثابتة
2 806 000	26 023		مخصّصات المخرجات لانخفاض قيمة سندات المساهمة
11 506 269	8 556 590	41	مخصّصات المخرجات للمخاطر والأعباء
<u>449 511 850</u>	<u>839 543 812</u>		مجموع الأعباء
<u>715 226 292</u>	<u>1 472 762 107</u>		نتيجة السنة المحاسبية

إن الإيضاحات المرافقة تشكل جزءاً من القوائم المالية

الإيضاحات حول القوائم المالية للبنك المركزي التونسي

المختومة في 31 ديسمبر 2023

I- الإطار القانوني والمرجع المحاسبي

يتم إعداد القوائم المالية للبنك المركزي التونسي وفقا لأحكام القانون عدد 35 لسنة 2016 المؤرخ في 25 أبريل 2016 والمتعلق بضبط النظام الأساسي للبنك المركزي التونسي، من جهة، وللنظام المحاسبي التونسي، مع مراعاة خصوصيات نشاط البنك المركزي، من جهة أخرى.

تتكون القوائم المالية للبنك المركزي التونسي من:

- الموازنة،
- جدول التعهدات خارج الموازنة،
- قائمة النتائج،
- والإيضاحات حول القوائم المالية.

II- المبادئ المحاسبية وقواعد التقييم

1 (رصيد الذهب

تتكوّن موجودات الذهب للبنك المركزي التونسي من السبائك ومن القطع التذكارية.

تتمّ إعادة تقييم الموجودات من السبائك في آخر يوم عمل من كلّ شهر بسعر السوق باستعمال سعر الإقفال للجلسة الصباحية لبورصة لندن. ويُسجّل الفارق الإيجابي الكامن المترتب عن إعادة التقييم، في جانب الخصوم بالموازنة، في حساب "فوارق إعادة التقييم"، ولا يُمكن بأيّ حال احتسابه ضمن نتائج البنك. ويُسجّل الفارق السلبي الكامن في الجانب المدين للحساب السالف ذكره.

عند إقفال السنة المحاسبية، يتمّ احتساب الرصيد المدين المُحتمل لهذا الحساب ضمن الأعباء.

أما موجودات الذهب من القطع التذكارية فتُقيّم بالسعر الرسمي للذهب المُحدّد بـ 0,6498475 دينار للغرام الواحد من الذهب الخالص وهو السعر المُطبّق منذ تاريخ 19 أوت 1986 بمقتضى الأمر عدد 785 لسنة 1986 المؤرخ في 18 أوت 1986.

2 (الأصول والخصوم بالعملة الأجنبية

تحوّل الأصول و الخصوم المحرّرة بالعملة الأجنبية إلى الدينار التونسي، في تاريخ الإقفال، بتطبيق "أسعار الصرف المرجعية" التي تُمثّل أسعار الصرف الوسطية ([سعر الشراء + سعر البيع] / 2) كيفما يتمّ ضبطها من قبل البنك المركزي في نفس يوم الإقفال.

وتُسجّل الخسائر والأرباح الكامنة، المترتبة عن عملية إعادة التقييم اليومي، في حساب "فوارق التحويل". ولا تُسجل ضمن حسابات النتيجة، في آخر السنة، إلا الخسائر الكامنة الصافية.

وكانت " أسعار الصرف المرجعية" لأهمّ العُملة الأجنبية، في موقّى السنة، كما يلي:

2022	2023	
3,28005000	3,39795000	الأورو
3,07695000	3,06920000	الدولار الأمريكي
3,70495000	3,91385000	الجنيه الأسترليني
3,32900000	3,64756500	الفرنك السويسري
2,26930000	2,31885000	الدولار الكندي
0,83782000	0,83567500	الدرهم الإماراتي
0,81813000	0,81844000	الريال السعودي
0,02325945	0,02171765	اليان الياباني
4,10391100	4,10530900	حقوق السحب الخاصة

3 (احتساب الإيرادات والأعباء

1.3 تسجلُ الإيرادات والأعباء باعتماد اتّفاقي "الدورية" و "مُقابلة الأعباء والإيرادات". وبالتالي، حين تُقَيّدُ الإيرادات أثناء السنة المحاسبية، فإنّه تُحدّدُ جميع الأعباء التي ساهمت في تحقيق هذه الإيرادات، ويتمُّ ربطها بهذه السنة المحاسبية نفسها.

2.3 تحوّلُ إلى الدينار التونسي الإيرادات والأعباء المترتبة عن عمليات العملة الأجنبية بتطبيق أسعار الصرف السائدة في تاريخ تحقيقها.

3.3 عند إقفال حسابات السنة المحاسبية، تتم معالجة رصيد حساب " فوارق التحويل"، حسب الحالة، كما يلي :

- إذا كان الرصيد مدينا، يُحوّلُ إلى حساب النتيجة ويدخل، تبعا لذلك، ضمن أعباء السنة المالية،
- إذا كان الرصيد دائنا، يظلُّ المبلغ الجملي لهذا الرصيد، المُمثّلُ للأرباح غير المُحققة، مسجلا في حساب " فوارق التحويل".

4.3 تسجّلُ في حسابات النتيجة، كأرباح أو كخسائر صرف مُحققة، الفوارق الحاصلة بين أسعار الصرف السائدة في تاريخ العمليات بالعملة الأجنبية وأسعار الصرف المرجعية كيفما تمّ ضبطها في آخر يوم عمل من الشهر السابق للذي سجّلت فيه العمليات المعنية.

4 (الأصول الثابتة

تسجّلُ الأصول الثابتة، المادية وغير المادية، باعتماد قاعدة "التكلفة التاريخية".

وباستثناء الأراضي والأعمال الفنية، تخضع الأصول الثابتة للاستهلاك على أقساط سنوية متساوية خلال الفترة المُتوقعة لاستعمالها وذلك بتطبيق النسب المتعارف عليها لكل فئة منها. وبالنسبة لبعض المعدات الخصوصية، كمعدّات الخزينة، يتمّ تقدير نسبة استهلاكها بالاعتماد على خبرة مستعمليها.

تتكوّن الأصول الثابتة المادية، أساسا، من الأراضي والمباني والتجهيزات التقنية والمعدات المعلوماتية ومعدّات الخزينة ومعدّات النقل والمعدّات المكتبية. وتتكون الأصول الثابتة غير المادية، بالخصوص، من البرمجيات المعلوماتية.

وفيما يلي فترات الاستهلاك المستخدمة حسب طبيعة كل أصل:

الأسول الثابتة	الفترات
البرمجيات	3 سنوات
البناءات	ما بين 10 و 20 سنة
معدات وأثاث مكاتب	ما بين 3 و 10 سنوات
معدات النقل	ما بين 5 و 7 سنوات
معدات إعلامية	3 سنوات
معدات الطبع	3 سنوات
معدات الخزينة	ما بين 5 و 10 سنوات
تهيئة و تجهيز	ما بين 3 و 20 سنة
تركيب تجهيزات فنية	ما بين 3 و 10 سنوات
معدات و تجهيزات فنية	ما بين 3 و 10 سنوات

5 (السندات بالعملة الأجنبية

يتم تصنيف السندات المُسترة في إطار إدارة الاحتياطيات من العملة الأجنبية، وفقاً للنية من حيازتها عند اقتنائها، في واحدة من الفئات التالية: سندات المتاجرة، سندات التوظيف أو سندات الاستثمار.

محفظة سندات المتاجرة: تتكون من السندات التي تم اقتناؤها منذ البداية بنية إعادة بيعها في غضون مدة قصيرة، أي خلال فترة لا تتجاوز ثلاثة أشهر، ويتميز سوق تداولها بسيولة عالية. يتم تقييد هذا النوع من السندات بسعر الشراء، مع احتساب الفوائد المستحقة إن وُجدت. كما يتم إدراج الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التقييم بسعر السوق في تاريخ إقفال الحسابات ضمن حساب النتيجة.

محفظة سندات الاستثمار: تتكون من سندات يتم مسكها بنية الاحتفاظ بها حتى حلول أجلها. ويتم إدراجها في الموازنة وفقاً للقواعد التالية:

- ✓ يتم تقييدها بتكلفة الشراء،
- ✓ الفوارق بين ثمن الشراء وقيمة الاسترداد (خصم أو علاوة) يتم استهلاكها بطريقة تساوي الأقساط على المدة المتبقية من حياة السندات،
- ✓ فائض القيمة الكامن لا يتم احتسابه،
- ✓ يتم تسجيل ناقص القيمة الكامن فقط إذا كانت هناك مخاطر تتعلق باحتمال عجز الجهة المُصدرة لهذه السندات عن الوفاء بتعهداتها أو عندما يكون هناك احتمال قوي بعدم قدرة البنك على الاحتفاظ بهذه السندات حتى تاريخ حلول أجلها.

محفظة سندات التوظيف: تتكون من السندات المُسترة بنية الاحتفاظ بها لفترة أطول من ثلاثة أشهر باستثناء السندات التي يعتمزم البنك الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق والتي تستجيب لتعريف سندات الاستثمار. ويتم احتسابها وفقاً للقواعد التالية:

- ✓ يتم تقييدها بتكلفة الشراء،
- ✓ الفوارق بين ثمن الشراء وقيمة الاسترداد (خصم أو علاوة) يتم استهلاكها بطريقة تساوي الأقساط على المدة المتبقية من حياة السندات،
- ✓ ينتج عن ناقص القيمة الكامن والمُنجر عن الفرق بين القيمة الدفترية للسندات المعنية وقيمتها بسعر السوق تكوين مخرجات لانخفاض القيمة. أما فوائض القيمة الكامنة فلا يتم احتسابها.

6 (السندات بالدينار

تقيّم السندات المحرّرة بالدينار، والمُسترة في إطار عمليات السوق المفتوحة، بسعر السوق كما هو في تاريخ إقفال الموازنة. ويتمّ رصد مدخّرات لانخفاض قيمة السندات في صورة تسجيل ناقص قيمة كامن ناتج عن الفارق بين القيمة الدفترية للسندات المعنية وقيمتها بسعر السوق، في حين لا تسجل فوائض القيمة الكامنة.

7 (المساهمات

تتكوّن محفظة المساهمات للبنك المركزي التونسي من الأسهم المكتتبة من قبله في إطار الفصل 36 من نظامه الأساسي، والمُمثلة للحصص الراجعة له في رأس مال بعض المنظمات أو المؤسسات غير المقيمة وكذلك المؤسسات المقيمة التي يكون غرضها إدارة خدمات بنكية مشتركة. وهي مُسجّلة بتكلفة اقتنائها.

يتم تسجيل الأسهم غير المحرّرة بالكامل، بقيمتها الإجمالية (أي سعر الشراء أو الاكتتاب)، بما في ذلك الجزء المتبقي تحريره من تلك الأسهم. ولكن، لا يبرز في الموازنة سوى الجزء المحرّر منها، في حين تتمّ الإشارة إلى الجزء غير المحرّر في الإيضاحات حول القوائم المالية. علماً وأنّ الأسهم المُسندة مجاناً والتي لم يترتّب عنها تدفّق مالي لا يتمّ تسجيلها محاسبياً.

ويتم تقييم المحفظة عند تاريخ إقفال الحسابات حسب قيمتها الاستعمالية. وتُكوّن مدخّرات لناقص القيمة بالنسبة إلى التكلفة، في حين لا تُسجل فوائض القيمة الكامنة.

8 (العمليات مع صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي

1-8 العمليات مع صندوق النقد الدولي

1-1-8 الاكتتابات

ينجز البنك المركزي التونسي، باعتباره العون المالي للدولة التونسية، الاكتتابات التي تصادق عليها هذه الأخيرة والمتعلقة بحصة المساهمة في رأس مال صندوق النقد الدولي، بواسطة تسبقة للخزينة، بموجب أحكام الفصل 2 من القانون عدد 71 لسنة 1977 المؤرخ في 7 ديسمبر 1977، والمتعلّق بضبط علاقات البنك المركزي التونسي مع صندوق النقد الدولي من جهة وصندوق النقد العربي من جهة أخرى، وذلك سواء بالنسبة للقسط المحرّر بالعملة الأجنبية، أو بالنسبة للقسط المحرّر بالدينار التونسي. تُسجّل مبالغ هذه الاكتتابات كتسبقة للدولة في جانب الأصول لموازنة البنك وتكون مساوية للمقابل بالدينار للمبالغ المحرّرة بحقوق السحب الخاصة.

وفي جانب الخصوم، يُسجّل قسط حصّة المساهمة المكتتبة بالدينار في الجانب الدائن للحساب رقم 1 لصندوق النقد الدولي. ويخضع المبلغ المكتتب بالدينار إلى إعادة تقييم سنوي للأخذ في الاعتبار تطوّر قيمة حقوق السحب الخاصة إزاء الدينار التونسي وذلك بالرجوع إلى سعر حقوق السحب الخاصة كيفما يضبطه صندوق النقد الدولي في 30 أفريل من كلّ سنة. ويترتّب عن هذه العملية ارتفاع الرصيد الدائن للحساب رقم 1 لصندوق النقد الدولي، في جانب الخصوم، وارتفاع مبلغ التسبقة للدولة، في جانب الأصول، وذلك في حالة انخفاض قيمة الدينار إزاء حقوق السحب الخاصة. أمّا في حالة ارتفاع قيمة الدينار، فتسجّل عمليات معاكسة لما سبق.

أمّا حصّة المساهمة المكتتبة بالعملة الأجنبية، فإنّها تظهر كذلك في بند الأصول تحت تسمية "مركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي"، وذلك إضافة لاحتسابها ضمن بند "التسبقة للدولة" كيفما ذكر آنفاً. والغاية من وراء ذلك، هي إبراز بند "مركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي" كأحدى مكوّنات الاحتياطيات الدولية. ولهذا الغرض، تمّ وضع "حساب مقابل"، مُسجّل به نفس المبلغ، في جانب الخصوم لموازنة البنك، ضمن حسابات الانتظار والتسوية.

تتمّ سنويا إعادة تقييم "مركز الاحتياطي" للأخذ في الاعتبار تطوّر قيمة حقوق السحب الخاصّة إزاء الدينار التونسي وذلك بالرجوع إلى سعر حقوق السحب الخاصّة كيفما يضبطه صندوق النقد الدولي في 30 أفريل من كلّ سنة. ويسجل فائض القيمة الكامن المترتب عن هذه العملية بخصوم موازنة البنك في حساب فوارق إعادة التقييم وذلك طبقا لأحكام الفقرة 5 من الفصل 78 للقانون عدد 35 لسنة 2016 المؤرخ في 25 أفريل 2016 والمتعلق بضبط النظام الأساسي للبنك المركزي التونسي.

8-1-2 تسهيلات القروض

تسجّل تسهيلات القروض المُحصّل عليها من صندوق النقد الدولي في دفاتر البنك المركزي التونسي في حسابات الموازنة أو في حسابات خارج الموازنة حسب ما إذا كانت هذه التسهيلات مسندة للبنك المركزي لدعم ميزان المدفوعات أو للحكومة التونسية لدعم ميزانية الدولة.

• التسهيلات المسندة للبنك المركزي التونسي

تسجّل الالتزامات المترتبة عن هذه التسهيلات في جانب الخصوم لموازنة البنك المركزي وذلك في الحساب رقم 1 لصندوق النقد الدولي بالمبلغ المقابل لها بالدينار التونسي باستعمال سعر صرف حقوق السحب الخاصّة مقابل الدينار كيفما يضبطه صندوق النقد الدولي في تاريخ 30 أفريل من كلّ سنة.

تتمّ سنويا إعادة تقييم قائم التعهدات بعنوان هذه التسهيلات وذلك بتطبيق سعر الصرف الجديد لحقوق السحب الخاصّة المذكور أعلاه.

ويُسجّل فائض القيمة الكامن المترتب عن هذه العملية في نفس حساب فوارق إعادة التقييم الذي يتضمن فائض القيمة الكامن الناتج عن إعادة تقييم مركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي.

• التسهيلات المسندة للحكومة التونسية

تسجّل التعهدات المتعلقة بهذه التسهيلات خارج الموازنة في حساب السندات لصندوق النقد الدولي وذلك بمبلغ يساوي مقابلها بالدينار باستعمال سعر صرف حقوق السحب الخاصّة إزاء الدينار كيفما يضبطه صندوق النقد الدولي في 30 أفريل من كلّ سنة.

وتتمّ سنويا إعادة تقييم قائم التعهدات بعنوان هذه التسهيلات وذلك بتطبيق سعر الصرف الجديد لحقوق السحب الخاصّة المذكور أعلاه. ولا تؤثر عملية إعادة التقييم هذه لا على الموازنة ولا على قائمة النتائج للبنك المركزي.

8-1-3 مخصصات حقوق السحب الخاصّة

تسجّل التعهدات المتعلقة بمخصصات حقوق السحب الخاصّة الممنوحة لتونس من قبل صندوق النقد الدولي في دفاتر البنك المركزي كما يلي:

- ✓ في جانب الخصوم لموازنة البنك، إذا كانت هذه المخصصات ممنوحة للبنك المركزي التونسي،
- ✓ خارج الموازنة، إذا كانت هذه المخصصات ممنوحة للحكومة التونسية.

8-1-4 التسجيل المحاسبي للفوائد والعمولات والمكافآت المتعلقة بالعمليات والمعاملات مع صندوق النقد الدولي

تسجّل كلّ الفوائد والعمولات والمكافآت المتعلقة بالعمليات والمعاملات مع صندوق النقد الدولي، حسب الحالة، كأعباء أو كإيرادات، وتؤثر تبعا لذلك على نتيجة السنة المحاسبية للبنك المركزي التونسي، وذلك تطبيقا لأحكام القانون عدد 71 لسنة 1977 المؤرخ في 7 ديسمبر 1977 المتعلق بضبط علاقات البنك المركزي التونسي مع صندوق النقد الدولي من جهة وصندوق النقد العربي من جهة أخرى. أما الفوائد

والعمولات والمكافآت المتعلقة بتسهيلات القروض المخصصة لدعم ميزانية الدولة، وبمخصصات حقوق السحب الخاصة الممنوحة للحكومة التونسية، فيتمّ استرجاعها من الخزينة، ولا تؤثر، بالتالي، على نتيجة استغلال البنك المركزي التونسي.

2-8 العمليات مع صندوق النقد العربي

1-2-8 الاكتتابات

ينجز البنك المركزي التونسي، باعتباره العون المالي للدولة التونسية، الاكتتابات التي تصادق عليها هذه الأخيرة والمتعلقة بحصة المساهمة في رأس مال صندوق النقد العربي، بواسطة تسبقة للخزينة، وذلك سواء بالنسبة للقسط المحرّر بالعملة الأجنبية، أو بالنسبة للقسط المحرّر بالدينار التونسي. تُسجّل مبالغ هذه الاكتتابات كتسبقة للدولة في جانب الأصول لموازنة البنك، وتكون مساوية للمقابل بالدينار للمبالغ المحرّرة بالدينار العربي الحسابي¹.

وفي جانب الخصوم، يُسجّل قسط حصة المساهمة المكتتبه بالدينار في الجانب الدائن لحساب صندوق النقد العربي المفتوح بالدينار في دفاتر البنك المركزي التونسي. ويخضع المبلغ المكتتب بالدينار إلى إعادة تقييم سنوي للأخذ في الاعتبار تطوّر قيمة حقوق السحب الخاصة إزاء الدينار التونسي وذلك بالرجوع إلى سعر حقوق السحب الخاصة كيفما يضبطه صندوق النقد الدولي في آخر شهر ديسمبر من كلّ سنة. ويترتب عن هذه العملية ارتفاع الرصيد الدائن لحساب صندوق النقد العربي، في جانب الخصوم، وارتفاع مبلغ التسبقة للدولة، في جانب الأصول، وذلك في حالة انخفاض قيمة الدينار إزاء حقوق السحب الخاصة. أمّا في حالة ارتفاع قيمة الدينار، فتسجّل عمليات معاكسة لما سبق.

وفي جانب آخر، ولغاية إبراز القيمة الحقيقية للتسبقة للدولة في إطار المساهمة في رأس مال صندوق النقد العربي كما هو منصوص عليه في أحكام الفصل 2 من القانون عدد 71 لسنة 1977 الأنف ذكره، فإنّ حصة المساهمة المكتتبه بالعملة الأجنبية تخضع إلى عملية إعادة تقييم حسب سعر حقوق السحب الخاصة إزاء الدينار كيفما يضبطه صندوق النقد الدولي في آخر شهر ديسمبر. ويترتب عن هذه العملية ارتفاع مبلغ التسبقة للدولة، في جانب الأصول، وتسجيل فائض قيمة كامن في حساب "فوارق إعادة التقييم"، في جانب الخصوم، وذلك في حالة انخفاض قيمة الدينار إزاء حقوق السحب الخاصة. أمّا في حالة ارتفاع قيمة الدينار، فتسجّل عمليات معاكسة لما سبق.

2-2-8 تسهيلات القروض

تسجّل تسهيلات القروض التي يُبرمها البنك المركزي التونسي مع صندوق النقد العربي في دفاتر البنك المركزي التونسي في جانب الخصوم لموازنة البنك.

أمّا تسهيلات القروض المسندة للحكومة التونسية، فإنّه لا تسجّل منها في دفاتر البنك سوى التدفقات المالية المترتبة عن السحوبات ودفعات الفوائد والعمولات وخلاص الاستحقاقات بعنوان الأصل على هذه التسهيلات، ولا يُسجّل البنك المركزي التونسي في حساباته أيّ تعهد بعنوان التسهيلات المذكورة، لا في المُوازنة ولا خارج المُوازنة.

3-2-8 التسجيل المحاسبي للفوائد والعمولات المتعلقة بالعمليات والمعاملات مع صندوق النقد العربي

باستثناء تسهيلات القروض المُخصّصة لدعم ميزانية الدولة، فإنّ كلّ الفوائد والعمولات المتعلقة بالعمليات والمعاملات مع صندوق النقد العربي تسجّل كأعباء وتؤثر تبعاً لذلك على نتيجة السنة المحاسبية للبنك المركزي التونسي، وذلك تطبيقاً لأحكام القانون عدد 71 لسنة 1977 المؤرخ في 7 ديسمبر 1977 المتعلق بضبط علاقات البنك المركزي التونسي مع صندوق النقد الدولي، من جهة، وصندوق النقد العربي، من جهة أخرى.

¹ 1 دينار عربي حسابي = 3 وحدات حقوق سحب خاصة.

9) التسجيل المحاسبي للقروض الخارجية لحساب الدولة أو لحساب الوسطاء المقبولين التونسيين ومخصّصات حقوق السحب الخاصّة الممنوحة للحكومة التونسية تُسجّل في حسابات خارج الموازنة :

- ✓ القروض الرقاعية المُصدرة من قبل البنك المركزي التونسي لحساب الحكومة التونسية في الأسواق المالية الخارجية،
- ✓ القروض الخارجية للدولة المُبرمة في إطار التعاون الاقتصادي الثنائي والتي يُديرها البنك المركزي التونسي لحساب الدولة مع توقيع التزام للجهة الأجنبية (بنك أجنبي أو مؤسسة مالية أجنبية) يتعهد بمقتضاه بتسديد كلّ الاستحقاقات المتعلقة بهذه القروض،
- ✓ أقساط القروض المبرمة مع صندوق النقد الدولي والمُخصّصة لدعم ميزانية الدولة،
- ✓ مخصّصات حقوق السحب الخاصّة الممنوحة للحكومة التونسية،
- ✓ القروض الخارجية المبرمة من قبل البنك المركزي التونسي والمُحالة إلى الوسطاء المقبولين التونسيين.

وتعكس التزامات البنك المركزي التونسي في هذا الإطار، الواجب المحمول عليه بتوفير العُملة الأجنبية اللازمة لتسديد المبالغ المُستحقة (أصل الدين والفوائد والعمولات) بعنوان القروض المذكورة أعلاه.

10) التداول النقدي

يتولى البنك المركزي، لفائدة الدولة، مباشرة الامتياز الحصري لإصدار الأوراق والقطع النقدية داخل البلاد التونسية.

يمثل رصيد الأوراق والقطع النقدية في التداول والمسجل بخصوم موازنة البنك المركزي، الفارق بين رصيد الأوراق والقطع النقدية التي وقع إصدارها ورصيد الأوراق والقطع النقدية الموجودة في خزائن البنك المركزي سواء في مقره الرئيسي أو في الفروع.

11) التسهيلات الممنوحة للدولة

يتم تقييد وتقييم التسهيلات الممنوحة للدولة بصفة استثنائية بهدف تمويل جزء من عجز الميزانية الناتج عن تداعيات أزمة كوفيد-19، بالقيمة الإسمية.

12) الجباية

يخضع البنك المركزي التونسي للنظام الجبائي للدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية طبقا لأحكام الفصل 72 لنظامه الأساسي وهو تبعا لذلك معفى من الضريبة على الشركات.

13) الأطراف المرتبطة

تعتبر أطرافا مرتبطة :

- المحافظ،
- نائب المحافظ،
- الكاتب العام،
- وأعضاء مجلس الإدارة.

يُمنح لأعضاء المجلس من غير المحافظ ونائب المحافظ منحة حضور تُحمّل على ميزانية البنك المركزي ويضبط مبلغها بأمر حكومي باقتراح من المحافظ.

يضبط المجلس مرتبات المحافظ ونائب المحافظ والكاتب العام والامتيازات الخاصة بهم ويتحملها البنك المركزي.

14) الأحداث اللاحقة لتاريخ ختم الحسابات

تعتبر أحداثاً لاحقة لتاريخ ختم الحسابات الوقائع التي جدّت بين تاريخ ختم السنة المحاسبية وتاريخ نشر القوائم المالية، والتي يُعد انعكاسها هاماً على الوضعية المالية أو نتيجة السنة المحاسبية المختومة أو السنة المحاسبية الجارية، باعتبار أنّ إهمالها من شأنه أن يؤثر في أمانة القوائم المالية وفي إفادتها. ويتم معالجة هذه الأحداث كما يلي:

- الوقائع المرتبطة بظروف قائمة عند تاريخ ختم السنة المحاسبية والتي تتعلق بعناصر تكميلية لتقدير عناصر أصول وخصوم البنك عند تاريخ ختم السنة المحاسبية، تؤدي إلى تعديل الحسابات المعنية في مستوى القوائم المالية بعد اختتام السنة المحاسبية،
- الوقائع غير المرتبطة بالظروف القائمة عند تاريخ ختم السنة المحاسبية والمتعلقة بعناصر تكميلية لتقدير قيمة عناصر أصول وخصوم البنك، كما كانت في تاريخ إقفال السنة المحاسبية، لا يترتب عنها أي تعديل في حسابات البنك على أن يتم الإفصاح عنها في الإفصاحات على القوائم المالية.

III- الإفصاحات المفصلة لبنود القوائم المالية

الإفصاح 1 : رصيد الذهب

يتضمّن هذا البند موجودات البنك المركزي التونسي من الذهب والتي بلغت 6,8 أطنان من الذهب الخالص في تاريخ 31 ديسمبر 2023، تفصيلها كالتالي:

2022		2023		
بالدينار	بالغرام	بالدينار	بالغرام	
743 309 260	6 833 551	843 502 496	6 833 551	رصيد الذهب
741 556 253	4 135 982	841 749 489	4 135 982	سبائك
489 463 311	2 729 950	555 595 736	2 729 950	* في خزائن البنك
252 092 942	1 406 032	286 153 753	1 406 032	* موظفة
1 753 007	2 697 569	1 753 007	2 697 569	قطع تذكارية

تقيّم الموجودات من سبائك الذهب بسعر السوق في موقى شهر ديسمبر باستعمال سعر الإقفال للجلسة الصباحية لبورصة لندن. وتفسّر الزيادة المقدّرة بـ 100,2 مليون دينار لهذه الموجودات أساساً بتطوّر سعر الأوقية من الذهب الخالص.

هذا وقد ارتفع سعر الأوقية من الذهب الخالص من 1.812,3 دولار أمريكي (أو 58,27 دولار أمريكي للغرام الواحد من الذهب الخالص) في موقى ديسمبر 2022 إلى 2.062,4 دولار أمريكي (أو 66,31 دولار أمريكي للغرام الواحد من الذهب الخالص) بعد سنة، معوّضاً الانخفاض الطفيف لسعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار.

ونظرا لخصوصيتها، فإنّ القطع التذكارية من الذهب لم تتمّ إعادة تقييمها بسعر السوق وتواصل تقييمها بالسعر الرسمي: 0,6498475 دينار للغرام الواحد من الذهب الخالص.

الإيضاح 2 : المساهمة في المؤسسات الدولية

يمثل المبلغ المسجل ضمن هذا البند مجموع المبالغ المدفوعة من قبل البنك المركزي التونسي لفائدة عدد من المؤسسات المالية الدولية بعنوان الحصص المكتتبه من قبل الجمهورية التونسية بالذهب أو بالعمّلات الأجنبية في رأس مال هذه المؤسسات، وذلك بمقتضى نصوص قانونية رخصت للبنك المركزي تسجيل العمليات المذكورة ضمن أصوله. ويرجع تاريخ آخر عملية أجريت في هذا الإطار إلى سنة 1969. وقد أخذت الدولة على عاتقها فيما بعد، كل عمليات الاكتتاب سواء كانت بالعملة المحلية أو بالعمّلات الأجنبية. ويتعلق الأمر بالمؤسسات التالية:

(بالدينار)		
*2022	*2023	
2 371 793	2 371 793	المساهمة في المؤسسات الدولية
215 408	215 408	البنك الدولي للإنشاء و التعمير
87 202	87 202	الجمعية الدولية للتنمية
76 808	76 808	الشركة المالية الدولية
1 992 375	1 992 375	البنك الإفريقي للتنمية

* المقابل بالدينار للمبالغ المكتتبه بالذهب أو بالعملة الأجنبية، بأسعار الصرف التاريخية.

الإيضاح 3 : مركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي

يمثل المبلغ المسجل في هذا الباب (498,9 مليون دينار)¹ المقابل بالدينار للجزء المكتتبه بالعملة الأجنبية (121,8 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة) من حصّة تونس في رأس مال صندوق النقد الدولي. وهو يساوي الفارق بين مبلغ الحصّة الكاملة لتونس في رأس مال الصندوق المذكور (545,2 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة) وموجودات الصندوق بالدينار في حسابه رقم 1 المفتوح في دفاتر البنك المركزي، باستثناء الموجودات المُتأتية من استعمال قرض صندوق النقد الدولي.

ويدخل مركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي ضمن العناصر المُكوّنة للاحتياطيات الدولية على غرار موجودات العملة الأجنبية.

يفصل مركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي كما يلي:

¹ 1 دت = 0,24411 وحدة من حقوق السحب الخاصة، حسب تسعيرة صندوق النقد الدولي المعتمدة منذ تاريخ 30 أبريل 2023.

2022		2023		
بالدينار	بحقوق السحب الخاصة	بالدينار	بحقوق السحب الخاصة	
507 250 811	121 779 253	498 870 400	121 779 253	مركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي
2 270 938 074	545 200 000	2 233 419 360	545 200 000	الحصة في صندوق النقد الدولي
(1 763 687 263)	(423 420 747)	(1 734 548 960)	(423 420 747)	الرصيد الإجمالي للحساب رقم 1 لصندوق النقد الدولي

الإيضاح 4 : موجودات وتوظيفات حقوق السحب الخاصة

يجمع هذا الباب :

- الرصيد المتوفر من حقوق السحب الخاصة في حساب البنك المركزي المفتوح في دفاتر صندوق النقد الدولي. في موقى ديسمبر 2023، بلغ هذا الرصيد 6,8 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة أي ما يعادل، في نفس التاريخ، 28 مليون دينار¹ ،
- المبلغ من حقوق السحب الخاصة الذي يمثل مساهمة البنك المركزي التونسي في الصندوق الائتماني الخاص بتسهيلات التخفيض من الفقر ودعم النمو الذي يديره صندوق النقد الدولي، بأجل 10 سنوات ويُستحق في مارس 2031. وتبلغ هذه المساهمة 2,4 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة أي ما يعادل 9,7 ملايين دينار.

(بالدينار)

التغيرات	2022	2023	
121 128 169-	158 823 896	37 695 727	موجودات و توظيفات حقوق السحب الخاصة
121 131 470-	149 132 079	28 000 609	موجودات حقوق السحب الخاصة
3 301	9 691 817	9 695 118	توظيفات حقوق السحب الخاصة

وُفصلت العمليات المسجلة بحقوق السحب الخاصة في حساب البنك المركزي المفتوح في دفاتر صندوق النقد الدولي كما يلي :

¹ 1 وحدة من حقوق السحب الخاصة = 4,105309 د.ت في 31 ديسمبر 2023.

(وحدة حقوق سحب خاصة)

2022	2023	
36 339 014	6 820 585	موجودات حقوق السحب الخاصة
39 856 267	36 339 014	الرصيد الأولي
(57 084 177)	(76 108 122)	تسديدات لأصل الدين (قروض صندوق النقد العربي)
(46 420 377)	(80 316 439)	تسديدات الفوائد (قروض صندوق النقد الدولي والعربي)
1 026 093	5 435 179	المكافآت المقبوضة
(6 038 792)	(28 529 047)	العمولات المدفوعة
105 000 000	150 000 000	شراء حقوق السحب الخاصة

الإيضاح 5 : موجودات العملة الأجنبية
تتوزع موجودات العملة الأجنبية كما يلي :

(بالدينار)

التغيرات	2022	2023	
3 404 967 873	23 031 521 357	26 436 489 230	موجودات العملة الأجنبية
103 135 484	720 810 322	823 945 806	موجودات الأوراق النقدية الأجنبية
903 645 301	1 467 831 380	2 371 476 681	الموجودات تحت الطلب
44 944	178 269	223 213	الصكوك بالعملة الأجنبية
1 084 401 497	9 974 365 386	11 058 766 883	الموجودات المودعة
1 268 055 907	10 211 051 584	11 479 107 491	السندات
12 942 627	(16 037 521)	(3 094 894)	(المدخرات على السندات)
16 395 542	690 039 738	706 435 280	الأموال بالعملة الأجنبية المعهودة للتصرف بالوكالة
18 296 245	(34 804 281)	(16 508 036)	(المدخرات على الأموال المعهودة للتصرف بالوكالة)
1 949 674-	18 086 480	16 136 806	حسابات بالعملة الأجنبية مدينة لغير مقيمين

سجلت الموجودات بالعملة الأجنبية ارتفاعا بـ 3.405 مليون دينار لتبلغ 26.436,5 مليون دينار في نهاية السنة المحاسبية 2023 مقابل 23.031,5 مليون دينار في السنة السابقة، أي زيادة بنسبة 14,8٪.

وتعود هذه الزيادة للديناميكية الإيجابية للقطاعات المدرة للعملات الأجنبية، مما أدى إلى رصيد صاف إيجابي للوكلاء الاقتصاديين باستثناء الخزينة. وتجدر الإشارة، في هذا الصدد، إلى أن تحسّن المقاييس السياحية وتعزيز مداخل الشغل أدى خلال سنة 2023 إلى مشتريات صافية من الأوراق البنكية الأجنبية من طرف البنك المركزي بقيمة 5.500 مليون دينار. ومن جهة أخرى، سجلت العمليات التي قامت بها الخزينة رصيدا صافيا سلبيا بحوالي 3.700 مليون دينار.

وتجدر الإشارة إلى أن أهم الموارد الخارجية المحصلة خلال سنة 2023 كانت كالآتي:

• 472 مليون دولار أمريكي بعنوان القرض المبرم بين الحكومة التونسية والبنك الإفريقي للتصدير والتوريد والتي تم سحبها على ثلاث أقساط: القسط الأول بقيمة 417 مليون دولار بتاريخ 13 جوان 2023، يليه قسطان آخران بقيمة 20 مليون دولار أمريكي و35 مليون دولار أمريكي سحبا على التوالي في 14 جويلية و19 أكتوبر 2023،

• 10,4 مليار يان ياباني بعنوان قرض وكالة اليابان للتعاون الدولي والمسحوب بتاريخ 9 جوان 2023،

• 500 مليون دولار أمريكي بعنوان التمويل السعودي، منها 400 مليون دولار أمريكي تتعلق بقرض مسحوب في 16 أوت 2023 و100 مليون دولار أمريكي في شكل هبة مسحوبة في 14 أوت 2023.

من جهة أخرى، تتعلق أهم المبالغ التي تم تسديدها خلال سنة 2023، بعنوان خدمة الدين الخارجي، بخلاص أصل الدين للقروض الرقاعية التالية:

• 500,9 مليون أورو تم تسديدها في 30 أكتوبر 2023 بعنوان القرض الرقاعي أوروبند الصادر في سنة 2018،

• 22,6 مليار يان ياباني تم تسديدها في بداية شهر أوت 2023 بموجب القرض الرقاعي - البنك الياباني للتعاون الدولي - الصادر في سنة 2013.

وتجدر الإشارة إلى أن الخزينة قد قامت بتسديد ما يعادل 1.582,3 مليون دينار بعنوان أقساط من قروض صندوق النقد الدولي الممنوحة في إطار "التسهيل الائتماني الممدد" و"أداة التمويل السريع".

تركيبة الموجودات في موفى السنة :

عملات أخرى	يان ياباني		جنيه استرليني		أورو		دولار أمريكي		
	بالملايين *	الحصة %	بالملايين	الحصة %	بالملايين	الحصة %	بالملايين	الحصة %	
1	234	0,2	1 709	4,5	276	45,6	3 201	48,7	2022-12-31
1,6	412	0,9	11 112	4,2	284	50,6	3 940	42,7	2023-12-31
178			9 403		8		739	33	

* بالدينار.

موجودات الأوراق النقدية الأجنبية :

تتوزع موجودات الأوراق النقدية الأجنبية حسب العملات كما يلي :

2022		2023		موجودات الأوراق النقدية الأجنبية
بالدينار	بالعملة	بالدينار	بالعملة	
720 810 322		823 945 806		
351 526 919	107 171 208	419 872 611	123 566 448	الأورو
245 401 577	79 754 815	170 267 166	55 476 074	الدولار الأمريكي
39 028 460	47 704 473	114 714 326	140 162 170	الريال السعودي
26 293 507	7 898 320	31 878 368	8 739 630	الفرنك السويسري
58 559 859		87 213 335		عملات أخرى

*** محفظة السندات :**

- التوزيع حسب فئة السندات :

تتكون محفظة السندات كالاتي :

(بملايين الدنانير)

التغيرات	2022	2023	
1 748	885	2 633	سندات المتاجرة
291	924	1 215	سندات التوظيف
771-	8 402	7 631	سندات الاستثمار
1 268	10 211	11 479	المجموع

- التوزيع حسب الأجل المتبقي للسندات :

(بملايين الدنانير)

التغيرات	2022	2023	
1 442	8 100	9 542	أقل من سنة
193-	1 491	1 298	بين سنة و5 سنوات
20	620	640	أكثر من 5 سنوات
1 268	10 211	11 479	المجموع

- التوزيع حسب جهة الإصدار :

(بملايين الدنانير)

التغيرات	2022	2023	
827-	4 029	3 202	سيادية
615	1 554	2 169	وكالات سيادية
517	245	762	وكالات إقليمية
218-	506	288	سلطات إقليمية
222	554	776	بنوك فوق القومية
959	3 323	4 281	أخرى *
1 268	10 211	11 479	المجموع

* يتعلق الأمر ببنوك أخرى على غرار KFW وبنك NRW.

التوزيع حسب مخاطر الائتمان : (التصنيف المركب لبلومبارغ)

✓ في 31 ديسمبر 2023 :

(بملايين الدينانير)

المجموع	أخرى	بنوك فوق القومية	وكالات سيادية	سيادية	سلطات إقليمية	وكالات إقليمية	
2 633	1 081	76	956	153	123	244	سندات المتاجرة
2 633	1 081	76	956	153	123	244	+F1
1 215	596	115	39	404	61	-	سندات التوظيف
293	178	115	-	-	-	-	AAA
619	285	-	-	334	-	-	+AA
169	68	-	39	1	61	-	-AA
58	58	-	-	-	-	-	+A
7	7	-	-	-	-	-	A
69	-	-	-	69	-	-	BBB
7 631	2 605	585	1 174	2 645	104	518	سندات الاستثمار
1 515	995	450	70	-	-	-	AAA
1 581	763	-	-	300	-	518	+AA
399	264	135	-	-	-	-	AA
2 546	410	-	1 104	928	104	-	-AA
132	132	-	-	-	-	-	+A
41	41	-	-	-	-	-	A
971	-	-	-	971	-	-	BBB
446	-	-	-	446	-	-	-CCC
11 479	4 282	776	2 169	3 202	288	762	المجموع

✓ في 31 ديسمبر 2022 :

(بملايين الدنانير)

المجموع	أخرى	بنوك فوق القومية	وكالات سيادية	سيادية	سلطات إقليمية	وكالات إقليمية	
885	670	92	-	-	-	123	سندات المتاجرة
92	-	92	-	-	-	-	+F1
793	670	-	-	-	-	123	F1
924	420	-	78	426	-	-	سندات التوظيف
491	139	-	13	339	-	-	AAA
211	146	-	65	-	-	-	AA
1	-	-	-	1	-	-	-AA
180	135	-	-	45	-	-	-A
41	-	-	-	41	-	-	BBB
8 402	2 233	462	1 476	3 603	506	122	سندات الاستثمار
2 329	1 697	314	-	318	-	-	AAA
780	261	3	95	421	-	-	AA
1 126	-	-	-	620	506	-	-AA
1 947	275	145	1 381	24	-	122	+A
709	-	-	-	709	-	-	-A
937	-	-	-	937	-	-	BBB
574	-	-	-	574	-	-	+CCC
10 211	3 323	554	1 554	4 029	506	245	المجموع

* الودائع :

(بملايين الدنانير)

- التوزيع حسب الطرف المقابل :

التغيرات	2022	2023	
1 112	7 191	8 303	بنوك تجارية
17	2 424	2 441	بنوك فوق القومية
44-	359	315	بنوك مركزية
1 085	9 974	11 059	المجموع

- التوزيع حسب الموقع الجغرافي

(بملايين الدنانير)

التغيرات	2022	2023	
527-	4 540	4 013	أوروبا
105-	1 015	910	اليابان
263-	1 484	1 221	بلدان عربية
246-	260	14	الولايات المتحدة الأمريكية
31-	478	447	هونغ كونغ
2 257	2 197	4 454	بلدان أخرى *
1 085	9 974	11 059	المجموع

* كندا وبنوك فرق القومية (بنك التسويات الدولية وصندوق النقد العربي)

- توزيع الودائع البنكية حسب مخاطر الائتمان :

(بملايين الدنانير)

التغيرات	2022	2023	التقييم
			Aaa وأمثالها
507-	2 568	2 061	Aa3
1 345	1 571	2 916	A1
1 127	669	1 796	A2
927-	2 176	1 249	A3
57	1 022	1 079	Baa1
1 210-	1 717	507	Baa2
1 203	246	1 449	NR
3-	5	2	
1 085	9 974	11 059	المجموع

- توزيع الودائع البنكية حسب العملات الأجنبية

2022		2023		
بملايين الدنانير	بالعملات الأجنبية	بملايين الدنانير	بالعملات الأجنبية	
3 918	1 195	5 270	1 551	الأورو
5 538	1 800	4 973	1 620	الدولار الأمريكي
367	99	660	169	الجنه الأسترليني
144	324	143	331	اليوان الصيني
7	3	13	6	الدولار الكندي
9 974		11 059		المجموع

الإيضاح 6 : تسهيلات للبنوك مرتبطة بعمليات السياسة النقدية

يُسجّل تحت هذا البند قائم تدخّل البنك المركزي في السوق النقدية لضخ السيولة للبنوك. وشهد هذا القائم سنة 2023 انخفاضا هاما قدره 2.197 مليون دينار أو بنسبة 23,2٪، حيث تراجع من 9.452 مليون دينار في موقى سنة 2022 إلى 7.255 مليون دينار في موقى العام التالي.

وتجدر الإشارة إلى أن العملية الرئيسية لإعادة التمويل لمدة 7 أيام مثلت 79,9 ٪ من القائم الإجمالي لهذه التدخلات في نهاية سنة 2023، بمبلغ قدره 5.800 مليون دينار مقابل 7.100 مليون دينار في نهاية سنة 2022، مسجلة بذلك تراجعا بـ 1.300 مليون دينار أو بنسبة 18,3 ٪ مقارنة بالسنة السابقة. كما اقترن هذا التوجه بتراجع عمليات التدخّل في شكل تسهيلات القروض لمدة 24 ساعة، حيث انتقلت من 1.422 مليون دينار إلى 811 مليون دينار من نهاية سنة الى أخرى.

ومن ناحية أخرى، انخفض قائم عملية إعادة التمويل بأجل شهر واحد من 930 مليون دينار في نهاية سنة 2022 إلى 644 مليون دينار في نهاية سنة 2023، أي بانخفاض قدره 286 مليون دينار.

(بالدينار)

2022	2023			
9 452 000 000	7 255 000 000	الأجال	النسبة ب ٪	<u>تسهيلات للبنوك مرتبطة بعمليات السياسة النقدية</u>
7 100 000 000	5 800 000 000	2024/01/02	8,02	ضخ للسيولة عن طريق طلبات العروض
1 422 000 000	811 000 000	2024/01/02	9,00	التدخل الظرفي في شكل تسهيلات القروض لمدة 24 ساعة
930 000 000	644 000 000	2024/01/23	8,11	عمليات التدخل في السوق النقدية في شكل عمليات إعادة التمويل بأجل شهر واحد

الإيضاح 7 : سندات مشتراة في إطار عمليات السوق المفتوحة

يشمل هذا البند محفظة السندات المشتراة بصفة باتة في إطار عمليات السوق المفتوحة. وتتكوّن هذه المحفظة حاليا من سندات خزينة قصيرة الأجل.

وبغرض تلبية حاجيات البنوك من السيولة، قام البنك المركزي خلال سنة 2023 بعمليات شراء بات لرقاع الخزينة في إطار السوق المفتوحة، ليبلغ رصيد هذا البند 8.385,1 مليون دينار عند إقفال السنة المحاسبية 2023 مقابل 5.522,1 مليون دينار في سنة 2022، أي بارتفاع قدره 2.863 مليون دينار.

وفي جانب آخر، شهد هذا البند، في سنة 2023، خروج ثلاثة من سندات الخزينة قصيرة الأجل وست من رقاغ الخزينة قابلة للتنظير من المحفظة بسبب حلول أجل استحقاقها بمبلغ إجمالي قدره 4.874,7 مليون دينار.

وعند إقفال حسابات السنة المالية 2023، تم تقييم هذه المحفظة باعتماد منحنى سعر الفائدة على الإصدارات السيادية للمركز المالي لتونس.

وتتكوّن محفظة رقاغ الخزينة القابلة للتنظير وسندات الخزينة قصيرة الأجل المشتراة بصفة باتة في إطار عمليات السوق المفتوحة، من الخطوط التالية:

(بالدينار)

2022	2023	
5 522 144 165	8 385 071 509	سندات مشتراة في إطار عمليات السوق المفتوحة
433 547 758	-	رقاع خزينة قابلة للتنظيم بآة الشراء
236 576 821	-	رقاع خزينة قابلة للتنظيم 6% (أفريل 2023)
106 009 069	-	رقاع خزينة قابلة للتنظيم 6% (جوان 2023)
90 961 868	-	رقاع خزينة قابلة للتنظيم 6,3% (ديسمبر 2023)
5 089 020 823	8 385 071 509	سندات الخزينة قصيرة الأجل بآة الشراء
962 343 499	-	سندات الخزينة قصيرة الأجل (19 جوان 2023)
887 933 172	-	سندات الخزينة قصيرة الأجل (26 جوان 2023)
924 838 384	-	سندات الخزينة قصيرة الأجل (18 جويلية 2023)
647 386 869	-	سندات الخزينة قصيرة الأجل (25 أوت 2023)
370 446 975	-	سندات الخزينة قصيرة الأجل (17 أكتوبر 2023)
648 282 207	-	سندات الخزينة قصيرة الأجل (08 نوفمبر 2023)
647 789 717	647 789 717	سندات الخزينة قصيرة الأجل (10 جانفي 2024)
-	489 495 029	سندات الخزينة قصيرة الأجل (24 جانفي 2024)
-	861 999 243	سندات الخزينة قصيرة الأجل (29 مارس 2024)
-	957 916 086	سندات الخزينة قصيرة الأجل (17 جوان 2024)
-	880 824 631	سندات الخزينة قصيرة الأجل (24 جوان 2024)
-	916 760 210	سندات الخزينة قصيرة الأجل (16 جويلية 2024)
-	641 732 147	سندات الخزينة قصيرة الأجل (23 أوت 2024)
-	366 620 245	سندات الخزينة قصيرة الأجل (16 أكتوبر 2024)
-	825 084 189	سندات الخزينة قصيرة الأجل (22 أكتوبر 2024)
-	641 732 147	سندات الخزينة قصيرة الأجل (06 نوفمبر 2024)
-	1 155 117 865	سندات الخزينة قصيرة الأجل (13 ديسمبر 2024)
(424 416)	-	(المدخرات)

الإيضاح 8 : تسبقة للدولة مقابل المساهمة في صندوق النقد

يُسجّل في هذا البند، كتسبقة للخرينة، المقابل بالدينار للمبالغ المدفوعة بعنوان مساهمة الدولة التونسية في رأس مال صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي، وذلك تطبيقاً لأحكام القانون عدد 71 لسنة 1977 المؤرخ في 7 ديسمبر 1977، المُنظّم لعلاقة البنك المركزي التونسي مع هاتين المؤسستين الماليتين.

- صندوق النقد الدولي: تبلغ الحصة الكاملة لمساهمة تونس في رأس مال هذا الصندوق 545,2 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة، منها 423,4 مليون مكتتبة بالدينار ومُنزّلة في الحساب رقم 1 للصندوق و121,8 مليون مكتتبة بعملات قابلة للتحويل. ويجدر التذكير أنّ آخر مراجعة عامة للحصص تعود إلى سنة 2016.

- صندوق النقد العربي: تبلغ الحصة الكاملة لمساهمة تونس في رأس مال هذا الصندوق 19,275 مليون دينار عربي حسابي، منها:

- 7 ملايين دينار عربي حسابي مكتتبة نقدا (6,9 ملايين مكتتبة بعملات قابلة للتحويل و0,1 مليون مكتتب بالعملة المحلية ومُنزّل في حساب الصندوق المفتوح بالدينار في دفاتر البنك المركزي)،
- 5,85 ملايين دينار عربي حسابي تمثل الحصة المسندة للجمهورية التونسية في إطار تطبيق قرار مجلس المحافظين رقم 3 لسنة 2005، القاضي بتحرير القسط المتبقي من رأس المال عن طريق التحويل من رصيد الاحتياطي العام وتوزيع حصص جديدة على الدول الأعضاء بحسب نسبة مساهمتها في رأس مال الصندوق،
- 6,425 ملايين دينار عربي حسابي تمثل حصّة تونس في الاكتتاب في رفع رأس مال الصندوق في إطار تطبيق قرار مجلس المحافظين رقم 3 لسنة 2013. ونصف المبلغ المذكور تمّ تحريره عن طريق التحويل من رصيد الاحتياطي العام والنصف الآخر يُحرّر نقدا على مدّة خمس سنوات بداية من غرّة أبريل 2014. وقد تم تحرير القسط الأخير في شهر أبريل 2018 بمبلغ قدره 642.500 دينار عربي حسابي.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الدينار العربي الحسابي يساوي ثلاث وحدات من حقوق السحب الخاصة.

وتخضع الحصص المكتتبة بالدينار في رأس مال هذين الصندوقين والمنزلة في حسابيهما المفتوحين في دفاتر البنك المركزي، إلى إعادة تقييم سنوي حسب سعر حقوق السحب الخاصة إزاء الدينار كيفما يضبطه صندوق النقد الدولي.

الإيضاح 9 : تسهيلات ممنوحة للدولة

يُسجّل في هذا البند مبلغ التسهيلات الممنوحة للدولة، بصفة استثنائية، بمقتضى أحكام الفصل الخامس من قانون المالية التعديلي لسنة 2020، وذلك بهدف تمويل قسط من عجز الميزانية الناتج عن آثار جائحة كوفيد-19.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم تسديد القسط الثاني في تاريخ 18 ديسمبر 2023 بمبلغ 500 مليون دينار، مما ترتّب عنه انخفاض رصيد هذا البند إلى 1.400 مليون دينار عند إقفال سنة 2023.

الإيضاح 10 : محفظة المساهمات

يمثل المبلغ المُسجّل في هذا البند الجزء المُحرّر من مساهمات البنك المركزي التونسي في رأس مال المؤسسات التالية:

نسبة المساهمة بـ %	2022-12-31 بالدينار	*2023-12-31 بالدينار	2022-12-31 الرصيد بالعملة	2023-12-31 الرصيد بالعملة	المؤسسة
0,007	17 483	18 111	5 330 أورو	5 330 أورو	شركة "سوفيت"
2,586	42 607 769	219 848 668	13 847 404 دولار أمريكي	71 630 610 دولار أمريكي	البنك الإفريقي للتصدير والاستيراد
11,637	30 769 500 (6 996 000)	30 692 000 (7 022 023)	10 000 000 دولار أمريكي	10 000 000 دولار أمريكي	البنك المغربي للاستثمار والتجارة الخارجية (مخدرات)
0,276	6 353 902	6 337 898	2 065 000 دولار أمريكي	2 065 000 دولار أمريكي	برنامج تمويل التجارة البنينة العربية
3	105 000	105 000	105 000 دينار تونسي	105 000 دينار تونسي	الشركة المصرفية المشتركة للمقاصة الإلكترونية
50	2 500 000	2 500 000	2 500 000 دينار تونسي	2 500 000 دينار تونسي	صندوق ضمان الودائع البنكية
	75 357 654	252 479 654	المجموع		

* حسب أسعار الصرف السائدة في 31 ديسمبر 2023 :

1 أورو = 3,39795 د.ت.

1 دولار أمريكي = 3,0692 د.ت.

تُعزى الزيادة المقدرة بـ 177,1 مليون دينار على مستوى هذا البند، بشكل أساسي، إلى اقتناء أسهم جديدة تبعا لعملية الترفيع في رأس مال البنك الإفريقي للتصدير والاستيراد التي تمت خلال سنة 2023. وتجدر الإشارة إلى أن الجزء الذي لم يتم تحريره بعد من مشاركة البنك المركزي التونسي في رأس مال البنك الإفريقي للتصدير والاستيراد يبلغ 107,5 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 329,9 مليون دينار.

الإيضاح 11: الأصول الثابتة
يبرز الجدول الموالي تفاصيل بند "الأصول الثابتة" كما هي في موفى ديسمبر 2023 (بالدينار) :

القيمة المحاسبية الصافية 2023/12/31	القيمة الخام				الاستهلاكات				السبب
	2023/12/31	خروج 2023	مخصصات 2023	2022/12/31	2022/12/31	خروج 2023	2023/12/31	2023/12/31	
5 602 420	13 756 385	-	3 292 884	10 463 502	19 358 805	-	3 173 118	16 185 687	البرمجيات
44 318	-	-	-	44 318	44 318	-	-	44 318	أصول ثابتة غير مادية أخرى
122 450	-	-	-	122 450	122 450	-	-	122 450	تسقيت على شراء برمجيات
5 769 188	13 756 385	-	3 292 884	10 463 502	19 525 573	-	3 173 118	16 352 455	الأصول الثابتة غير المادية
88 944 066	-	-	-	88 944 066	88 944 066	-	-	88 944 066	الأراضي
2 402 971	52 675 177	-	482 496	52 192 681	55 078 148	-	-	55 078 148	البناءات
807 173	1 668 833	-	150 884	1 517 949	2 476 006	-	31 934	2 444 072	معدات و أثاث مكاتب
2 160 025	3 702 456	-	588 447	3 114 009	5 862 481	-	261 810	5 600 671	معدات النقل
2 869 622	17 983 135	-	3 315 873	14 667 262	20 852 757	-	26 992	20 825 765	معدات إعلامية
-	641 271	-	-	641 271	641 271	-	-	641 271	معدات الطبع
43 024 085	25 943 354	-	1 918 477	24 024 877	68 967 439	-	41 566 526	27 400 913	معدات الخزنية
6 862 393	5 301 086	-	964 135	4 336 951	12 163 479	-	618 349	11 545 130	تهيئة و تجهيز
17 461 886	28 546 030	-	3 767 148	24 778 882	46 007 916	1 901	606 380	45 403 437	تركيب تجهيزات تقنية
314 166	1 196 126	-	88 142	1 107 984	1 510 292	-	43 701	1 466 591	معدات و تجهيزات تقنية
669 093	-	-	-	-	669 093	-	14 327	654 766	أعمال فنية و قطع عتيقة
7 877 418	-	-	-	-	7 877 418	217 211	4 945 079	3 149 550	أصول ثابتة مادية في طور الإنشاء
-	-	-	-	-	-	-	-	-	منها :
53 846	-	-	-	-	53 846	-	-	53 846	بناءات في طور الإنشاء
1 788 616	-	-	-	-	1 788 616	75 208	1 655 426	208 398	تركيب تجهيزات تقنية في طور الإنشاء
6 034 956	-	-	-	-	6 034 956	142 003	3 289 654	2 887 305	تهيئة و تجهيز في طور الإنشاء
173 392 898	137 657 468	-	11 275 601	126 381 866	311 050 366	219 112	48 115 098	263 154 380	الأصول الثابتة المادية
179 162 086	151 413 853	-	14 568 485	136 845 368	330 575 939	219 112	51 288 216	279 506 835	المجموع

الإيضاح 12 : مدينون مختلفون

يتضمن هذا البند، بالخصوص، قائم القروض المسندة للأعوان والممولة من احتياطي الصندوق الاجتماعي وكذلك التسبقات المختلفة الممنوحة للأعوان.

الإيضاح 13 : حسابات انتظار و للتسوية (أصول)

يتضمن هذا البند بالخصوص الإيرادات المستحقة والحسابات المدينة المختلفة الأخرى. وقد سجل هذا البند ارتفاعا من سنة إلى أخرى بقيمة 116,3 مليون دينار، ناتج أساسا عن ارتفاع الإيرادات المستحقة بـ 123,2 مليون دينار، منها 91,2 مليون دينار على وجه الخصوص مرتبطة بعمليات السياسة النقدية. من ناحية أخرى، تجدر الإشارة إلى أن بند "ذهب مخصص للبيع لحرفيي المصوغ" سجل انخفاضا بقيمة 7,8 مليون دينار من سنة إلى أخرى. وتفصيله كالآتي:

(بالدينار)

التغيرات	2022	2023	
116 283 564	633 125 857	749 409 421	حسابات انتظار و للتسوية (أصول)
123 205 601	211 044 124	334 249 725	إيرادات مستحقة وأعباء مسجلة مسبقا
7 824 617-	7 842 757	18 140	ذهب مخصص للبيع لحرفيي المصوغ
848 288	6 871 269	7 719 557	عملات أجنبية قيد الاستخلاص و للتسوية
54 292	407 367 707	407 421 999	حسابات مدينة مختلفة أخرى

الإيضاح 14 : الأوراق والقطع النقدية في التداول

واصل مستوى الأوراق والقطع النقدية في التداول نسقه التصاعدي الذي شهده منذ سنوات، حيث سجل ارتفاعا سنويا بـ 2.016,7 مليون دينار أو بنسبة 10,7٪، لتبلغ 20.842,2 مليون دينار مقابل 18.825,5 مليون دينار في سنة 2022، مع حصة غالبية للأوراق النقدية (97,6٪). بالإضافة إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى أن نسبة ارتفاع التداول النقدي انتقلت، من سنة إلى أخرى، من 9,2٪ للفترة ما بين نهاية سنة 2021 ونهاية سنة 2022، إلى 10,7٪ للفترة بين نهاية 2022 ونهاية 2023.

(بالدينار)

التغيرات	2022	2023	
2 016 667 289	18 825 548 873	20 842 216 162	الأوراق والقطع النقدية في التداول
1 989 938 070	18 358 962 370	20 348 900 440	الأوراق النقدية
26 729 219	466 586 503	493 315 722	القطع النقدية

وثقّصل الأوراق والقطع النقدية في التداول كالأآتي :

(بالدينار)

2022	2023	
18 358 962 370	20 348 900 440	أوراق نقدية في التداول
2 486 235 500	3 994 629 400	50 دينار
11 650 069 480	12 395 767 840	20 دينار
4 181 517 230	3 886 380 820	10 دنانير
41 140 160	72 122 380	5 دنانير
466 586 503	493 315 722	قطع نقدية في التداول
123 065 245	139 759 655	5 دنانير
58 990 260	58 727 840	2 دينار
158 143 718	164 074 994	1 دينار
58 857 735	61 703 978	500 مليم
11 424 090	12 728 816	200 مليم
32 812 170	32 906 244	100 مليم
10 096 408	10 123 500	50 مليما
8 386 010	8 464 187	20 مليما
2 474 962	2 490 589	10 مليمات
2 202 501	2 202 507	5 مليمات
73 098	73 101	2 مليم
60 306	60 311	1 مليم

الإيضاح 15 : الحساب المركزي للحكومة

يضم هذا البند الرصيد الدائن للحسابات بالعملة الأجنبية أو بالدينار التونسي والذي يمثل الموارد المتوفرة لدى الخزينة والمُخوّل لها استعمالها في إطار إدارتها اليومية للسيولة. ويدخل ضمن هذه الفئة من الحسابات، الحساب الجاري للخزينة (431,8 مليون دينار) وحسابات أخرى يُنزل فيها الموارد المالية المتأتية من القروض الخارجية والمخصصة لدعم الميزانية (1,4 مليون دينار).

(بالدينار)

التغيرات	2022	2023	
1 452 925 942-	1 886 063 113	433 137 171	الحساب المركزي للحكومة
1 386 339 826-	1 818 111 784	431 771 958	الحساب الجاري للخرينة
32 800 500-	32 800 500	-	قرض الوكالة الفرنسية للتنمية بقيمة 60 مليون أورو بتاريخ 05 أكتوبر 2017 - برنامج لإحياء الاستثمار وتحديث الحيازات الزراعية "بريميا"
33 785 616-	35 150 829	1 365 213	حسابات أخرى

الإيضاح 16 : الحسابات الخاصة للحكومة

يتعلق هذا البند بالحسابات بالعملة الأجنبية أو بالدينار التي لا يمكن للخرينة استعمال أرصدها في إطار الإدارة اليومية لسيولتها. ويشمل هذا البند أساساً أرصدة الحسابات الخاصة للحكومة المحررة بالعملة الأجنبية والمتضمنة للأموال المتأتية من السحوبات من القروض و الهبات الخارجية الممنوحة للدولة أو لمؤسسات عمومية بضمان الدولة والمخصصة لمشاريع معينة (1.471,6 مليون دينار) ورصيد حسابات القروض المعنونة بالدينار (375 مليون دينار) ورصيد الحسابات المختلفة للحكومة (162,6 مليون دينار) وكذلك أرصدة الحسابات المتعلقة بمختلف الصناديق التي يمسكها البنك المركزي لحساب الدولة كصندوق التطوير واللامركزية الصناعية والصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والحرف الصغرى.

(بالدينار)

التغيرات	2022	2023	
181 003 769	1 853 613 248	2 034 617 017	الحسابات الخاصة للحكومة
172 872 565	1 298 721 598	1 471 594 163	الحسابات الخاصة للحكومة بالعملة الأجنبية
8 228 156-	383 214 719	374 986 564	الحكومة التونسية - حسابات القروض
1 571 215	83 162	1 654 376	حساب صندوق التطوير واللامركزية الصناعية
8 263 430-	25 566 342	17 302 912	حساب الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والحرف الصغرى
535 062-	7 046 773	6 511 711	الحكومة التونسية - حساب الهبات
23 586 637	138 980 654	162 567 291	الحكومة التونسية - حسابات مختلفة
			منها :
930 320	26 562 947	27 493 267	الآلية الظرفية لمساندة المؤسسات
929 227	39 494	968 721	الحساب المركزي لبرنامج المسكن الأول
18 171 106	79 546 835	97 717 941	حساب خط اعتماد دعم ودفع المؤسسات الصغرى والمتوسطة
2 379 530-	17 314 445	14 934 915	حساب تكفل الدولة بالفارق بين نسبة فائض قروض الاستثمار ومعدل نسبة الفائدة في السوق النقدية لفائدة المؤسسات الصغرى
5 984 613	14 284 745	20 269 358	حساب خط الاعتماد المخصص لإعادة تمويل قروض إعادة الجدولة المسندة من قبل البنوك لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة المتضررة من تداعيات انتشار فيروس كوفيد 19

تفصّل الحسابات الخاصة بالعملة الأجنبية كالتالي :

2022		2023		
بالدينار	بالعملة	بالدينار	بالعملة	
1 298 721 598		1 471 594 163		الحسابات الخاصة بالعملة الأجنبية
1 208 819 972	368 537 056	1 425 002 230	419 371 159	الأورو
31 349 692	10 188 561	10 541 058	3 434 464	الدولار الأمريكي
55 476 860	2 385 132 058	25 046 523	1 153 279 594	اليان الياباني
3 075 074	-	11 004 352	-	عملات أخرى

وفي جانب آخر، تمثلت تدفقات موارد واستثمارات صندوق التطوير واللامركزية الصناعية والصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والحرف الصغرى، المسجلة خلال السنة المحاسبية فيما يلي:

(بالدينار)

حسابات الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والحرف الصغرى		حسابات صندوق التطوير واللامركزية الصناعية		
2022	2023	2022	2023	
18 181 441	25 566 342	8 114 070	83 162	الرصيد الأولي
26 384 901	32 636 570	22 882 843	13 338 260	الموارد
9 000 000	15 750 000	18 000 000	10 000 000	اعتمادات الميزانية
17 384 901	16 886 570	4 882 843	3 338 260	استخلاصات
19 000 000	40 900 000	30 913 751	11 767 046	الاستثمارات
25 566 342	17 302 912	83 162	1 654 376	الرصيد النهائي

الإيضاح 17 : مخصصات حقوق السحب الخاصة

يشمل هذا البند، والذي بلغ في نهاية شهر ديسمبر 2023، 272,8 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة، المقابل لمجموع مبالغ حقوق السحب الخاصة المخصصة لتونس والتي تم منحها للبنك المركزي التونسي في إطار عمليات مخصصات حقوق السحب الخاصة المنجزة من قبل صندوق النقد الدولي للبلدان الأعضاء.

وبما أن البنك المركزي مطالب بإرجاع هذا المبلغ للصندوق إذا ما قرر هذا الأخير إلغاء حقوق السحب الخاصة، فإنّ المخصصات المذكورة تمثل التزاما قائما، غير محدود المدة، تجاه الصندوق.

(بآلاف الوحدات من حقوق السحب الخاصة)

2022	2023	
<u>272 776</u>	<u>272 776</u>	<u>مخصصات حقوق السحب الخاصة</u>
5 880	5 880	مخصصات / جانفي 1970
3 745	3 745	مخصصات / جانفي 1971
5 088	5 088	مخصصات / جانفي 1972
6 552	6 552	مخصصات / جانفي 1979
6 552	6 552	مخصصات / جانفي 1980
6 426	6 426	مخصصات / جانفي 1981
212 385	212 385	مخصصات / أوت 2009
26 148	26 148	مخصصات / سبتمبر 2009

ويُفسّر الارتفاع البالغ 0,4 مليون دينار والمسجّل في نهاية السنة المحاسبية 2023 حصريًا بتطور سعر صرف حقوق السحب الخاصة مقابل الدينار.

الإيضاح 18 : حسابات جارية بالدينار باسم المنظمات الأجنبية

يشمل هذا البند أرصدة الحسابات المفتوحة بالدينار باسم المنظمات الأجنبية، ومنها بالخصوص صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والبنك الإفريقي للتنمية وصندوق النقد العربي. وتجدر الإشارة إلى أن حسابات صندوق النقد الدولي المفتوحة في دفاتر البنك المركزي تعتبر من أهم مكونات هذا البند، وهي مفصلة كالآتي:

(بالدينار)

2022	2023	
<u>1 765 235 367</u>	<u>1 735 879 801</u>	<u>حسابات صندوق النقد الدولي</u>
1 763 687 263	1 734 548 960	صندوق النقد الدولي- الحساب رقم 1
1 763 687 263	1 734 548 960	مساهمة تونس بالدينار في رأس مال الصندوق
<u>1 548 104</u>	<u>1 330 841</u>	صندوق النقد الدولي- الحساب رقم 2

وتجدر الإشارة إلى أنّ حساب السندات المفتوح في دفاتر البنك المركزي التونسي باسم صندوق النقد الدولي والبالغ رصيده 5.020,1 مليون دينار في نهاية شهر ديسمبر 2023 مقابل 6.417,3 مليون دينار في نهاية السنة السابقة، مُدرج ضمن جدول التعهدات خارج الموازنة على مستوى البند الفرعي "قروض خارجية أخرى". ويتعلّق الرصيد المذكور بالمقابل بالدينار لقرضي صندوق النقد الدولي في إطار آلية التسهيلات الموسعة للقرض إضافة إلى القرض المتحصل عليه خلال شهر أفريل 2020 بعنوان آلية أداة التمويل السريع بمبلغ قدره 2.265,8 مليون دينار والمخصّصين لدعم ميزانية الدولة.

الإيضاح 19: التزامات تجاه البنوك مرتبطة بعمليات السياسة النقدية

يسجّل هذا البند عمليات تدخل البنك المركزي التونسي في السوق النقدية في شكل امتصاص للسيولة. وقد بلغ القائم المستحق بموجب هذه العمليات والمتمثلة حصرياً في عمليات تسهيلات الإيداع لمدة 24 ساعة، 392 مليون دينار في 31 ديسمبر 2023 مقابل 86 مليون دينار قبل سنة، أي بارتفاع قدره 306 مليون دينار.

الإيضاح 20: التزامات بالعملة الأجنبية تجاه الوسطاء المقبولين

يتضمّن هذا البند موجودات العملة الأجنبية تحت الطلب للوسطاء المقبولين (925,5 مليون دينار)، من جهة، وقائم اقتراض البنك المركزي من السوق النقدية بالعملة الأجنبية (8.455,1 مليون دينار)، من جهة أخرى. وتفصّل هذه الالتزامات كما يلي :

2022		2023		التزامات بالعملة الأجنبية تجاه الوسطاء المقبولين
بالدينار	بالعملة	بالدينار	بالعملة	
7 760 672 924		9 380 526 017		
4 851 579 971	1 479 117 688	4 714 120 346	1 387 342 470	الأورو
2 520 384 408	819 117 765	4 118 115 460	1 341 755 330	الدولار الأمريكي
79 505 344	23 882 651	96 448 211	26 441 807	الفرنك السويسري
96 150 196	25 951 820	208 592 249	53 295 923	الجنيه الأسترليني
52 445 745	64 104 415	60 918 713	74 432 717	الريال السعودي
24 555 553	29 308 865	22 125 755	26 476 507	الدرهم الإماراتي
42 993 967	18 945 916	69 083 166	29 791 995	الدولار الكندي
93 057 740		91 122 117		عملات أخرى

الإيضاح 21 : حسابات غير مقيمين بالعملة الأجنبية

يسجّل هذا البند الأرصدة الدائنة للحسابات المفتوحة بالعملة الأجنبية أو بالدينار القابل للتحويل باسم بنوك أو مؤسسات غير مقيمة.

وتفضل كما يلي :

2022		2023		
بالدينار	بالعملة	بالدينار	بالعملة	
82 652 757		28 665 670		
46 936 196	14 309 598	13 275 597	3 906 943	الأورو
29 162 310	9 477 668	10 213 848	3 327 853	الدولار الأمريكي
5 249 635		3 704 972		الدينار القابل للتحويل
1 304 616		1 471 253		عملات أخرى

الإيضاح 22 : التزامات أخرى بالعملة الأجنبية

يُمثلُ المبلغ المُسجَّلُ في هذا البند المقابل بالدينار لمبالغ التزامات البنك المركزي التونسي بالعملة الأجنبية لأجل بعنوان اقتراضات أو ودائع من الخارج لدى البنك المركزي التونسي.

الإيضاح 23 : قيم قيد الاستخلاص

يُمثلُ المبلغ المُسجَّلُ في هذا البند، الوضعيّة الدائنة الصافية لحسابات استخلاص القيم بما فيها، بالخصوص، الصكوك والسندات لفائدة الخزينة والتحويلات المأذون بها من قبل مصالح البنك والتي تمرّ عبر نظام المقاصّة الإلكترونية.

الإيضاح 24 : فوارق التحويل وإعادة التقييم

يتضمن هذا البند :

- فائض القيمة الصافي المتراكم بعنوان إعادة تقييم الحسابات بالعملة الأجنبية بمبلغ 2.952,1 مليون دينار منها 2.943,5 متأتية من سنة 2022،
- فائض القيمة الصافي المتراكم بعنوان إعادة التقييم بسعر السوق للموجودات من سبائك الذهب بمبلغ 835,1 مليون دينار منها 734,9 مليون دينار متأتية من سنة 2022،
- فائض القيمة الصافي المتراكم بعنوان إعادة تقييم العمليات مع صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي في حدود 207,1 مليون دينار، وتجدر الإشارة إلى أن الرصيد المتأتي من السنة المحاسبية 2022 كان قد بلغ 216,1 مليون دينار.

الإيضاح 25: دائنون مختلفون

يتضمّن هذا البند، بالخصوص، حسابات الإيداع لأعوان البنك، والمدخرات المخصّصة بعنوان منحة الخروج للتقاعد والإجازات خالصة الأجر، والأداءات المقتطعة من المورد لفائدة الدولة، ومبالغ مساهمات التغطية الاجتماعية في انتظار الدفع ومبالغ الغُفل التوقيفية وحسابات أخرى باسم هيئات وطنية.

(بالدينار)

التغيرات	2022	2023	
13 120 373-	211 856 108	198 735 735	داننون مختلفون
8 795 431	35 427 155	44 222 586	حسابات إيداع الأموال (حسابات الأعوان، حساب الودادية ...)
1 907 086-	20 673 705	18 766 619	مدخرات بعنوان منحة الخروج للتقاعد
734 657	11 025 110	11 759 767	مدخرات للإجازات خالصة الأجر
253 772	2 959 851	3 213 623	الخصم من المورد بعنوان الضريبة، أداء مجمع على القيمة المضافة وضرائب وأداءات أخرى لفائدة الدولة
488 649	2 276 596	2 765 245	مبالغ مساهمات التغطية الاجتماعية في انتظار الدفع
21 485 796-	139 493 691	118 007 895	داننون مختلفون آخرون
8 294 200	35 061 726	43 355 926	منها : عقل توقيفية
28 032 816-	58 758 759	30 725 943	الهيئة العليا المستقلة للانتخابات
35 603 571-	42 957 876	7 354 305	صندوق ضمان الودائع البنكية

الإيضاح 26 : حسابات انتظار وللتسوية (خصوم)

يضمّ هذا البند، بالخصوص، المبلغ المقابل لمركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي والمدخرات بعنوان المخاطر والأعباء، وأعباء الموظفين التي ستدفع آجلا.

(بالدينار)

التغيرات	2022	2023	
26 248 705	885 436 224	911 684 929	حسابات انتظار وللتسوية (خصوم)
8 380 411-	507 250 811	498 870 400	مقابل مركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي
10 148 725-	31 958 323	21 809 598	أعباء الموظفين للدفع
34 887 402	23 293 242	58 180 644	أعباء للدفع وإيرادات مختلفة مقبوضة مسبقا
1 724 551	1 942 285	3 666 836	مصاريف للدفع ذات طابع خصوصي و استثنائي
7 141 501	20 318 752	27 460 253	عُملات أجنبية في انتظار التسوية
128 718	297 778 098	297 906 816	مدخرات المخاطر والأعباء
895 669	2 894 713	3 790 382	حسابات انتظار وللتسوية أخرى

الإيضاح 27 : الأموال الذاتية

بلغت الأموال الذاتية قبل تخصيص نتيجة السنة المحاسبية 2023، ما قدره 2.624,8 مليون دينار في نهاية شهر ديسمبر 2023 مُقابل 1.558,2 مليون دينار في سنة 2022، أي بارتفاع قدره 1.066,6 مليون دينار. وهي مُفصّلة كالآتي:

(بالدينار)

2022	2023	
6 000 000	6 000 000	رأس المال
836 940 205	1 145 989 627	الاحتياطيات
3 000 000	3 000 000	الاحتياطي القانوني
782 294 668	1 085 794 668	الاحتياطي الخاص
51 645 537	57 194 959	احتياطي الصندوق الاجتماعي
842 940 205	1 151 989 627	مجموع الأموال الذاتية قبل احتساب نتيجة السنة المحاسبية
715 226 292	1 472 762 107	نتيجة السنة المحاسبية
<u>1 558 166 497</u>	<u>2 624 751 734</u>	<u>مجموع الأموال الذاتية قبل التخصيص</u>

وتمثلت تحركات الأموال الذاتية المسجلة في السنة المحاسبية المقفلة في 31 ديسمبر 2023 فيما يلي :

(بالدينار)

الرصيد في 2023/12/31	نتيجة السنة المحاسبية	احتياطي الصندوق الاجتماعي	توزيع النتيجة	الرصيد في 2022/12/31	البيانات
6 000 000	-	-	-	6 000 000	رأس المال
3 000 000	-	-	-	3 000 000	الاحتياطي القانوني
1 085 794 668	-	-	303 500 000	782 294 668	الاحتياطي الخاص
57 194 959	-	549 422	5 000 000	51 645 537	احتياطي الصندوق الاجتماعي
1 472 762 107	1 472 762 107	-	715 226 292-	715 226 292	نتيجة السنة المحاسبية
2 624 751 734	1 472 762 107	549 422	406 726 292-	1 558 166 497	مجموع الأموال الذاتية

أما موارد واستعمالات الصندوق الاجتماعي كما هي في موفى ديسمبر 2023 فكانت كالآتي :

(بالدينار)

الرصيد في 2023-12-31	الاستعمالات	الموارد		الرصيد في 2022-12-31	التسمية
	القروض	التسديدات	المخصصات		
57 194 959	-	549 422	5 000 000	51 645 537	الموارد
47 038 126	-	-	5 000 000	42 038 126	المخصصات
5 025 817	-	253 945	-	4 771 872	فوائد على قروض طويلة الأمد
5 131 016	-	295 477	-	4 835 539	فوائد على قروض متوسطة الأمد
(46 749 317)	(16 888 977)	13 079 065	-	(42 939 405)	الاستعمالات
(22 611 559)	(3 403 571)	2 515 908	-	(21 723 896)	قروض السكن
(10 401 205)	(2 869 003)	2 770 612	-	(10 302 814)	قروض متوسطة الأمد
(13 736 553)	(10 616 403)	7 792 545	-	(10 912 695)	قروض قصيرة الأمد
10 445 642	(16 888 977)	13 628 487	5 000 000	8 706 132	الموارد المتوفرة

الإيضاح 28 : التعهدات خارج الموازنة

يشتمل جدول التعهدات خارج الموازنة على :

❖ التعهدات والضمانات المسلمة :

- تعهدات الضمان المسلمة في إطار القروض الخارجية :

• قروض رقاعية و قروض خارجية أخرى

هي التعهدات المتعلقة :

- القروض الرقاعية المصدرة من قبل البنك المركزي التونسي لحساب الحكومة التونسية في الأسواق المالية العالمية،

- القروض الخارجية للدولة، المتحصّل عليها في إطار التعاون الاقتصادي الثنائي، والتي يديرها البنك المركزي لحساب هذه الأخيرة،

- مخصصات حقوق السحب الخاصة الممنوحة للحكومة التونسية،

- القروض الخارجية المبرمة من قبل البنك المركزي والمُحالّة إلى الوسطاء المقبولين.

كما يتضمّن هذا البند أيضا التزامات البنك المركزي التونسي إزاء صندوق النقد الدولي بالنسبة للأجزاء من القروض المتحصّل عليها من الصندوق والمخصّصة لدعم ميزانية الدولة. ويتعلق الأمر بالقرض المتحصّل عليه في إطار آلية التسهيلات الموسعة للقرض وكذلك بالقرض المتعلق بأداة التمويل السريع.

وتجدر الإشارة في هذا الإطار، إلى أنّ قائم القروض الرقاعية انتقل من 16.504 مليون دينار في موقى ديسمبر 2022 إلى 13.534,1 مليون دينار بعد سنة، أي بانخفاض قدره 2.969,9 مليون دينار، ويفسّر ذلك أساساً، من ناحية، بسداد القرض الرقاعي للبنك الياباني للتعاون الدولي في 04 أوت 2023، أصلاً وفوائد، بمبلغ 22,6 مليار يان ياباني، ومن ناحية أخرى، بسداد 500,9 مليون أورو، أصلاً وفوائد، بعنوان القرض الرقاعي المصدر في سنة 2018، وذلك في أكتوبر 2023.

(بالدينار)

التغيرات	2022	2023	
2 969 878 092-	16 503 997 036	13 534 118 944	قروض رقاعية
1 675 699 031-	10 878 475 432	9 202 776 401	قروض خارجية أخرى
91 266 287-	4 026 172 046	3 934 905 759	قروض خارجية للدولة مُتحصل عليها في إطار التعاون الاقتصادي الثنائي
187 242 514-	434 972 658	247 730 144	قروض خارجية مُبرمة من قبل البنك المركزي ومُحالة إلى الوسطاء المقبولين
1 397 190 230-	6 417 330 728	5 020 140 498	قروض صندوق النقد الدولي المخصّصة لدعم ميزانية الدولة

- التعهدات المسلمة مقابل عمليات إعادة التمويل :

هي التعهدات المسلمة والمتعلّقة بعمليات مقايضة الصرف كأحد أدوات السياسة النقدية.

في نهاية شهر ديسمبر 2023، يمثّل المبلغ المدرج في هذا البند (37,4 مليون دينار) المقابل بالدينار، للعملات الأجنبية المتوقّعة تسليمها للبنوك عند حلول أجل عمليات مقايضة الصرف التي قام بها البنك خلال شهر ديسمبر 2023 بأجل ثلاثة أشهر.

- التعهدات المسلمة مقابلة مخصصات حقوق السحب الخاصة

هي التعهدات تجاه صندوق النقد الدولي الناتجة عن تحصيل الحكومة التونسية لمخصصات حقوق السحب الخاصة الاستثنائية والتي تمثل الجزء الراجع لتونس من حقوق السحب الخاصة المقرّرة من قبل مجلس المحافظين لصندوق النقد الدولي بتاريخ 2 أوت 2021.

❖ التعهدات والضمانات المسلمة

- التعهدات المُستلمة مقابل عمليات إعادة التمويل

هي التعهدات المسلمة من البنوك المشاركة في عمليات مقايضة الصرف والمتكوّنة، من ناحية، من المبالغ بالدينار للاستلام في تاريخ الأجل (37,1 مليون دينار)، ومن ناحية أخرى، من مبالغ الفوارق الإيجابية غير الجارية بعنوان هذه العمليات (0,4 مليون دينار).

- الضمانات المُستلمة لتغطية عمليات إعادة التمويل

هي الضمانات المُستلمة من قبل البنك المركزي مقابل عمليات إعادة تمويل البنوك غير تلك المنجزة بواسطة عمليات مقايضة الصرف، وقد بلغ مجموع قيمة هذه الضمانات 7.268,4 مليون دينار في نهاية شهر ديسمبر 2023 وهي موزّعة إلى ديون جارية ورقاع خزينة بمبالغ قدرها 3.958,2 مليون دينار و 3.310,2 مليون دينار، على التوالي.

- تعهدات أخرى مُستلمة

هي الضمانات الوقتية والنهائية المستلمة بالخصوص من العارضين في إطار طلبات العروض المعلنة من قبل البنك المركزي والضمانات المستلمة في إطار نشاط مكاتب الصرف. وفي نهاية شهر ديسمبر 2023، بلغت قيمة هذه الضمانات 22,9 مليون دينار مقابل 17,3 مليون دينار في سنة 2022، أي بارتفاع قدره 5,6 مليون دينار، يُفسّر أساسا بارتفاع الضمانات المستلمة من قبل الأشخاص الراغبين في ممارسة نشاط الصرف اليدوي عن طريق مكاتب الصرف.

❖ تعهدات أخرى

هي التعهدات المُتعلقة بالأوراق النقدية التونسية والأجنبية المحجوزة من قبل السلطات القضائية والمصالح الدبلوماسية والمودعة لدى البنك المركزي التونسي للحفظ. وفي نهاية شهر ديسمبر 2023، بلغ رصيد هذه الأوراق البنكية 1,4 مليون دينار وهو نفس المستوى المسجّل في سنة 2022.

الإيضاح 29 : إيرادات من عمليات التدخل في السوق النقدية

سجلت الإيرادات المتأتية من عمليات التدخل في السوق النقدية، والتي لا تزال تمثل البند الأهم في قائمة نتائج البنك بنسبة 54٪ من مجموع الإيرادات، ارتفاعا بـ 439,6 مليون دينار أو بنسبة 54,4٪ لتبلغ 1.247,6 مليون دينار في نهاية سنة 2023 مقابل 808 مليون دينار قبل سنة خلت.

ويعزى هذا الارتفاع أساسا إلى ازدياد الفوائد المسجلة بعنوان الإيرادات على السندات المشتراة بصفة باتّة والتي ارتفعت بـ 232,3 مليون دينار أو بنسبة 77,1٪، حيث انتقلت من 301,4 مليون دينار إلى 533,7 مليون دينار من سنة إلى أخرى.

علاوة على ذلك، سجلت فوائد التدخل على السوق النقدية في شكل شراء على طلبات العروض ارتفاعا بـ 225,2 مليون دينار في نهاية سنة 2023 لتصل إلى 599,4 مليون دينار مقابل 374,2 مليون دينار قبل سنة خلت، أي بارتفاع يقدر بنسبة 60,2٪.

ومن جانبها، ارتفعت الإيرادات الناتجة عن عمليات التدخل في شكل تسهيلات القروض لمدة 24 ساعة بـ 5,5 مليون دينار، حيث انتقلت من 38,9 مليون دينار إلى 44,4 مليون دينار، من سنة إلى أخرى.

ومن جانبها، انخفضت الفوائد على عمليات إعادة التمويل لمدة شهر بـ 0,7 مليون دينار لتصل إلى 66,4 مليون دينار في نهاية سنة 2023 مقابل 67,1 مليون دينار قبل سنة.

من جهتها، انخفضت الإيرادات الناتجة عن الفوارق الإيجابية على عمليات مقايضة الصرف وفوائد عمليات التدخل الظرفي على التوالي بـ 21,6 مليون دينار و0,2 مليون دينار، لتتراجع من 24 مليون دينار إلى 2,4 مليون دينار ومن 1 مليون دينار إلى 0,8 مليون دينار، من نهاية سنة إلى أخرى.

(بالدينار)

التغيرات	2022	2023	
439 577 773	807 978 667	1 247 556 440	إيرادات عمليات التدخل في السوق النقدية
225 223 625	374 197 935	599 421 560	فوائد التدخل في السوق النقدية في شكل شراء على طلبات العروض
232 319 032	301 359 861	533 678 893	إيرادات على السندات المشتراة بصفة باتة
5 415 167	38 965 958	44 381 125	فوائد على تسهيلات القروض ليوم واحد
21 614 540-	23 989 874	2 375 334	الفارق الإيجابي على عمليات مفاضلة الصرف
703 779-	67 164 780	66 461 001	فوائد على عمليات التدخل في السوق النقدية في شكل عمليات إعادة تمويل بأجل شهر واحد
138 889-	950 000	811 111	فوائد عمليات التدخل الظرفي في السوق النقدية لضخ السيولة
922 843-	1 350 259	427 416	إيرادات أخرى
1 347 259-	1 350 259	3 000	منها فوائد جزائية
424 416	-	424 416	استرداد مدخرات على سندات مشتراة بصفة باتة

الإيضاح 30 : فوائد التوظيفات الآجلة بالعملة الأجنبية

يتضمن هذا البند، بالخصوص، الفوائد المحصّلة على الودائع بالعملة الأجنبية والتي ارتفعت بـ 297,8 مليون دينار لتصل إلى 400,6 مليون دينار في نهاية شهر ديسمبر 2023 مقابل 102,8 مليون دينار قبل سنة، نتيجة الزيادات الهامة في نسب الفائدة المطبّقة من قبل أهمّ البنوك المركزية في العالم وخاصة منها الاحتياطي الفيدرالي، وذلك لمواجهة الارتفاع في معدلات التضخم التي وصلت إلى مستويات تاريخية في سنة 2022.

ومن ناحية أخرى، شهدت الفوائد على السندات بالعملة الأجنبية تراجعاً خلال سنة 2023، حيث انتقلت من 80,9 مليون دينار في سنة 2022 إلى 77,7 مليون دينار في نهاية السنة المحاسبية 2023، أي انخفاض قدره 3,2 مليون دينار أو بنسبة 4٪.

وتجدر الإشارة إلى أن الفوائد المحصّلة على الأموال بالعملة الأجنبية المعهودة للتصرف بالوكالة قد شهدت تحسناً طفيفاً بـ 3,8 مليون دينار، لتنتقل من 9,1 ملايين دينار في نهاية سنة 2022 إلى 12,9 ملايين دينار في 31 ديسمبر 2023.

وتُفصّل فوائد التوظيفات الآجلة بالعملة الأجنبية كالآتي:

(بالدينار)

التغيرات	2022	2023	
298 357 296	192 846 103	491 203 399	فوائد التوظيفات الأجلة بالعملة الأجنبية
3 216 025-	80 938 203	77 722 178	فوائد على السندات بالعملة الأجنبية
1 089 700-	33 913 976	32 824 276	الأورو
965 034	40 302 080	41 267 114	الدولار أمريكي
3 060 500-	6 547 756	3 487 256	الجنيه الأسترليني
9 896-	153 428	143 532	اليان الياباني
20 963-	20 963	-	اليوان الصيني
297 793 522	102 820 737	400 614 259	فوائد على الودائع بالعملة الأجنبية
160 468 323	84 243 229	244 711 552	الدولار أمريكي
14 635 819	3 394 981	18 030 800	الجنيه الأسترليني
121 911 204	12 345 725	134 256 929	الأورو
778 176	2 836 802	3 614 978	عملات أخرى
3 779 799	9 087 163	12 866 962	فوائد على الأموال المعهودة للتصرف بالوكالة
3 779 779	9 087 163	12 866 962	الدولار أمريكي

الإيضاح 31: إيرادات أخرى لعمليات بالعملة الأجنبية

سجل هذا البند زيادة قدرها 325,1 مليون دينار، تفسر أساسا بالارتفاع المتزامن في المبلغ المتعلق بتمديد الانخفاض على السندات بالعملة الأجنبية بما قدره 160,2 مليون دينار والفوائد على موجودات العملة الأجنبية تحت الطلب بقيمة 72,2 مليون دينار. وارتفعت الأرباح على سندات المتاجرة بدورها بمبلغ 37,9 مليون دينار، لتنتقل من 9,1 مليون دينار إلى 47 مليون دينار خلال سنة 2023.

(بالدينار)

التغيرات	2022	2023	
325 064 570	122 653 485	447 718 055	إيرادات أخرى لعمليات بالعملة الأجنبية
236 025-	11 188 065	10 952 040	عمولات الصرف المتأتية من الهامش المطبق على أسعار الصرف عند البيع
72 165 990	13 322 724	85 488 714	فوائد على موجودات العملة الأجنبية تحت الطلب
9 247 231	152 570	9 399 801	أرباح صرف على العمليات الجارية
219 126	4 073 465	4 292 591	عمولات على الأوراق الأجنبية لغير المقيمين
160 168 522	68 475 774	228 644 296	تمديد الانخفاض على السندات بالعملة الأجنبية
1 203 111	8 547 142	9 750 253	عمولات على بيع الأوراق النقدية الأجنبية من قبل البنوك
28 883 908	5 920 373	34 804 281	استرداد مدخرات على الأموال بالعملة الأجنبية المعهودة للتصرف بالوكالة
2 326 693	539 751	2 866 444	زائد قيمة على الأموال بالعملة الأجنبية المعهودة للتصرف بالوكالة
13 211 807	865 967	14 077 774	استرداد مدخرات على السندات بالعملة الأجنبية
37 874 207	9 567 654	47 441 861	إيرادات أخرى
			منها:
199 261	17 569	216 830	زائد قيمة على التوظيف في سندات التوظيف
37 931 602	9 072 605	47 004 207	أرباح على سندات المتاجرة

الإيضاح 32 : إيرادات العمليات مع المؤسسات الدولية

يتعلق الأمر بالإيرادات المُحصّلة في إطار العمليات المنجزة مع صندوق النقد الدولي، التي ارتفعت بقيمة 15,9 مليون دينار، من نهاية سنة إلى أخرى، لتنتقل من 7,1 مليون دينار في نهاية السنة المالية 2022 إلى 23 مليون دينار في العام التالي.

ويعود هذا الارتفاع الى تسجيل زيادة في فوائد على موجودات حقوق السحب الخاصة لدى صندوق النقد الدولي بـ 11,8 مليون دينار لتنتقل من 5,5 مليون دينار إلى 17,3 مليون دينار.

وتفصيلها كالآتي:

(بالدينار)

التغيرات	2022	2023	
15 861 053	7 139 251	23 000 304	إيرادات العمليات مع المؤسسات الدولية
11 798 099	5 461 045	17 259 144	تأجير مركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي
4 062 954	1 678 206	5 741 160	فوائد على موجودات حقوق السحب الخاصة لدى صندوق النقد الدولي

الإيضاح 33 : إيرادات مختلفة

سجل هذا البند ارتفاعاً بـ 62,5 مليون دينار يفسر أساساً بالزيادة في المبالغ المسترجعة من الأعباء التي ارتفعت من 17,1 مليون دينار في نهاية 2022 إلى 78,3 مليون دينار في نهاية 2023، بسبب ارتفاع المبالغ المسترجعة من العمولات على استخدام مخصصات حقوق السحب الخاصة الممنوحة للدولة والتي بلغ مجموعها 77,5 مليون دينار.

(بالدينار)

التغيرات	2022	2023	
62 486 488	29 132 500	91 618 988	إيرادات مختلفة
1 050 789	5 441 600	6 492 389	إيرادات سندات المساهمة
61 152 360	17 107 219	78 259 579	مبالغ أعباء مسترجعة
317 981	678 455	996 436	إيرادات خدمات منظومة تحويلات المبالغ الكبرى
336 815	4 633 883	4 970 698	استرداد مصاريف مدرجة في الميزانية ولم يتم إنجازها
5 157	39 512	44 669	استرجاعات بعنوان الجرايات التكميلية للتقاعد للملحقين
8 504	43 496	52 000	عمولات بيع الذهب لحرفيي المصوغ
5 011	18 100	23 111	إيرادات صافية من التقويت في أصول ثابتة وأرباح أخرى على عناصر غير متواترة أو استثنائية
390 129-	1 170 235	780 106	إيرادات أخرى

الإيضاح 34 : أعباء عمليات التدخل في السوق النقدية

بلغت أعباء عمليات التدخل في السوق النقدية 11 مليون دينار في نهاية سنة 2023 مقابل 5,1 مليون دينار قبل سنة، أي بارتفاع قدره 5,9 مليون دينار، يفسر أساساً بارتفاع الفوائد المدفوعة على تسهيلات الودائع ليوم واحد والتي زادت بـ 7 مليون دينار، حيث انتقلت من 4 مليون دينار إلى 11 مليون دينار من نهاية سنة إلى أخرى.

(بالدينار)

التغيرات	2022	2023	
5 878 652	5 113 425	10 992 077	أعباء عمليات التدخل في السوق النقدية
424 417-	424 417	-	أعباء على السندات المشتراة بصفة باتة
6 929 382	4 049 688	10 979 070	فوائد على عمليات تسهيلات الودائع ليوم واحد
634 722-	634 722	-	أعباء على التدخلات الظرفية
8 409	4 598	13 007	أعباء أخرى

الإيضاح 35 : فوائد مدفوعة على العمليات بالعملة الأجنبية

ازدادت الفوائد المدفوعة على العمليات بالعملة الأجنبية بشكل ملحوظ بـ 373,6 مليون دينار، حيث انتقلت من 92,1 مليون دينار في نهاية سنة 2022 إلى 465,7 مليون دينار بعد سنة. ويُفسر هذا الارتفاع بزيادة الفوائد المدفوعة في إطار التدخل في السوق النقدية بالعملة الأجنبية بـ 270,5 مليون دينار نتيجة ارتفاع نسب الفائدة الممنوحة من قبل البنك المركزي التونسي على ودائع البنوك، وذلك على إثر ارتفاع نسب

التوظيف على العملات الأجنبية في الأسواق النقدية العالمية، من ناحية، وارتفاع الفوائد المدفوعة على الودائع بالعملة الأجنبية بـ 115,3 مليون دينار، من ناحية أخرى.

(بالدينار)

التغيرات	2022	2023	
373 685 463	92 057 949	465 743 412	فوائد مدفوعة على العمليات بالعملة الأجنبية
270 503 642	52 460 915	322 964 557	فوائد التدخل في السوق النقدية بالعملة الأجنبية
9 597 549-	9 597 549	-	أعباء الفوائد على العملات الأجنبية الموظفة لأجل
2 560 021-	2 588 803	28 782	فوائد مدينة على العملات تحت الطلب
115 339 391	27 410 682	142 750 073	فوائد على ودائع بالعملة الأجنبية

الإيضاح 36 : أعباء أخرى على العمليات بالعملة الأجنبية

سجل هذا البند تراجعاً ملحوظاً قدره 59,8 مليون دينار ويرجع ذلك أساساً إلى تراجع قيمة تمديد المنحة على السندات بالعملة الأجنبية بـ 23,9 مليون دينار، من نهاية سنة إلى أخرى، لينتقل من 33,9 مليون دينار إلى 10 مليون دينار.

ومن جانبها، انخفضت قيمة مخصصات المدخرات لانخفاض قيمة الأموال بالعملة الأجنبية المعهودة للتصرف بالوكالة وكذلك قيمة مخصصات المدخرات لانخفاض قيمة سندات التوظيف، على التوالي بـ 18,3 مليون دينار و 13,6 مليون دينار، لتنتقل، على التوالي، من 34,8 مليون دينار إلى 16,5 مليون دينار ومن 14,7 مليون دينار إلى 1,1 مليون دينار.

ويُفصّل كالاتي:

(بالدينار)

التغيرات	2022	2023	
59 812 298-	104 458 482	44 646 184	أعباء أخرى على العمليات بالعملة الأجنبية
23 900 198-	33 965 375	10 065 177	تمديد المنحة على السندات بالعملة الأجنبية
18 296 245-	34 804 281	16 508 036	مخصصات المدخرات لانخفاض قيمة الأموال بالعملة الأجنبية المعهودة للتصرف بالوكالة
1 232 322-	7 735 807	6 503 485	ناقص قيمة على الأموال بالعملة الأجنبية المعهودة للتصرف بالوكالة
13 602 108-	14 737 255	1 135 147	مخصصات المدخرات لانخفاض قيمة سندات التوظيف
49 972	864 974	914 946	أتعاب بعنوان خدمات تفويض التصرف الخارجي في الاحتياطات
165 719-	1 284 524	1 118 805	أعباء التصرف في السندات بالعملة الأجنبية
2 664 257	4 937 524	7 601 781	ناقص القيمة من التفويت في سندات التوظيف
4 722-	283 628	278 906	مصاريف مسك الحسابات بالعملة الأجنبية
5 063 507-	5 063 507	-	خسائر على سندات المتاجرة بالعملة الأجنبية
261 706-	781 607	519 901	أعباء أخرى بالعملة الأجنبية

الإيضاح 37: أعباء العمليات مع المؤسسات الدولية

يشمل هذا البند بشكل أساسي العمولات المدفوعة على المخصصات من حقوق السحب الخاصة التي بلغت 120,4 مليون دينار عند إقفال السنة المحاسبية 2023 مقابل 30 مليون دينار فقط قبل سنة. وتعزى هذه الزيادة إلى حدّ كبير إلى ارتفاع نسب الفائدة على حقوق السحب الخاصة.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه العمولات، التي بلغ مجموعها 77,5 مليون دينار في سنة 2023، تمّ استردادها من الخزينة.

(بالدينار)

التغيرات	2022	2023	
90 463 976	29 956 117	120 420 093	أعباء العمليات مع المؤسسات الدولية
90 453 812	29 922 495	120 376 307	عمولات صندوق النقد الدولي على مخصصات حقوق السحب الخاصة
10 164	33 622	43 786	أعباء أخرى

الإيضاح 38 : أعباء الموظفين

بلغت أعباء الموظفين 137,7 مليون دينار في نهاية ديسمبر 2023 مقابل 129,2 مليون دينار في نهاية ديسمبر 2022، أي بارتفاع قدره 8,5 مليون دينار نتيجة لارتفاع المنح والأجور بـ 9 مليون دينار.

وُفصّل هذه الأعباء على النحو التالي:

(بالدينار)

التغيرات	2022	2023	
8 483 495	129 240 613	137 724 108	أعباء الموظفين
1 805 550	40 429 397	42 234 947	الأجور وملحقاتها
7 260 280	22 062 936	29 323 216	المنح
824 116	63 758 886	64 583 002	أعباء اجتماعية
1 230 021-	1 230 021	-	مخصصات المتحركات بعنوان منحة الخروج في التقاعد
197 841-	1 149 573	951 732	أعباء التكوين
21 411	609 800	631 211	ضرائب و أداءات و دفعوات مماثلة على الرواتب

الإيضاح 39 : الأعباء العامة للاستغلال

بلغت الأعباء العامة للاستغلال في نهاية سنة 2023 ما قدره 32,4 مليون دينار مقابل 31,8 مليون دينار في سنة 2022، أي بزيادة قدرها 0,542 مليون دينار.

وهي موزّعة على النحو التالي:

(بالدينار)

التغيرات	2022	2023	
542 225	31 827 435	32 369 660	الأعباء العامة للاستغلال
1 112 675-	5 372 997	4 260 322	الشراءات
1 099 313-	5 343 645	4 244 332	الشراءات المستهلكة : مواد مستهلكة و لوازم
13 362-	29 352	15 990	شراء معدّات صغيرة
1 312 948	16 471 625	17 784 573	خدمات خارجية
1 588 073	5 207 474	6 795 547	صيانة و إصلاحات
794 402-	4 993 065	4 198 663	نفقات بريدية و نفقات الاتصالات اللاسلكية
1 009 282	1 775 337	2 784 619	منح التأمين
151 533-	421 821	270 288	أعباء الإعلانات و النشر و العلاقات العامة
118 545-	3 085 751	2 967 206	نفقات نقل الأوراق النقدية الأجنبية و المصاريف الجمركية المرتبطة بها
219 927-	988 177	768 250	أعباء أخرى
336 408	9 965 423	10 301 831	أعباء مختلفة عادية
5 544	17 390	22 934	ضرائب و أدايات و دفعات مماثلة دون الرواتب

الإيضاح 40: أعباء صنع الأوراق والقطع النقدية

بلغ مجموع الأعباء المتعلقة بصنع الأوراق والقطع النقدية ما قدره 3,9 مليون دينار عند إقفال سنة 2023 مقابل 22,4 مليون دينار بعنوان السنة السابقة.

الإيضاح 41 : مخصّصات المدخّرات للمخاطر والأعباء

بالنظر إلى تعرّضه لمخاطر مختلفة ووفقاً لمبدأ الحذر، خصّص البنك المركزي التونسي بعنوان سنة 2023 مدخّرات للمخاطر والأعباء بمبلغ جملي قدره 8,6 مليون دينار مقابل 11,5 مليون دينار في السنة السابقة. وتفصيلها كالآتي:

(بالدينار)

التغيرات	2022	2023	
2 949 679-	11 506 269	8 556 590	مخصّصات المدخّرات للمخاطر والأعباء
5 071 321-	5 071 321	-	مخصّصات المدخّرات / عمليات السياسة النقدية
147 377-	326 019	178 642	مخصّصات المدخّرات على ملفات محل نزاع
6 033 776-	6 033 776	-	مخصّصات المدخّرات على الديون غير المسدّدة
8 302 795	75 153	8 377 948	مدخّرات أخرى

وتجدر الإشارة إلى أنه بالنظر إلى مستوى مخصّصات المدخّرات لتغطية المخاطر التشغيلية التي تمّ رصدها حتى نهاية سنة 2020 وإلى المؤشرات التي تمّ اعتمادها لاحتساب هذا التخصيص، لم يتمّ رصد أي مخصّصات إضافية.

الإيضاح 42: الأحداث المالية لتاريخ إقفال الحسابات

لم يتمّ تسجيل أي حدث جوهري بين تاريخ إقفال الحسابات وتاريخ إقفال القوائم المالية.

تقرير مراقبي الحسابات حول القوائم المالية المختومة في 31 ديسمبر 2023

السيد رئيس مجلس إدارة
البنك المركزي التونسي

تقرير حول تدقيق القوائم المالية الرأي

تنفيذا لمهمة مراقبة الحسابات التي أوكلت إلينا، قمنا بتدقيق القوائم المالية للبنك المركزي التونسي والتي تشتمل على الموازنة وجدول التعهدات خارج الموازنة في 31 ديسمبر 2023، وقائمة النتائج للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول القوائم المالية المتضمنة على ملخص لأهم السياسات المحاسبية. تبرز هذه القوائم المالية مجموعا صافيا للموازنة بقيمة 48 455 612 ألف دينار وأموالا ذاتية إيجابية بقيمة 2 624 751 ألف دينار بما في ذلك أرباح السنة المحاسبية البالغة 1 472 762 ألف دينار.

في رأينا، فإن القوائم المالية المرفقة لهذا التقرير، صادقة وتعكس صورة مطابقة من كافة النواحي الجوهرية، الوضعية المالية للبنك المركزي التونسي كما هي في 31 ديسمبر 2023، ولنتيجة عملياته للسنة المنتهية في نفس التاريخ، وفقا للمبادئ المحاسبية المتفق عليها عموما بالبلاد التونسية مع مراعاة خصوصيات نشاط البنك المركزي.

أساس الرأي

تمت عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية المعتمدة في البلاد التونسية. إن مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير مفصلة أكثر ضمن بند مسؤوليات مدققي الحسابات عن تدقيق القوائم المالية الواردة في تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن البنك المركزي التونسي وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي المطبقة على مراجعة القوائم المالية في البلاد التونسية، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه القواعد. إننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساساً لإبداء رأينا.

مسؤوليات مجلس الإدارة عن القوائم المالية

إن مجلس الإدارة هو المسؤول عن إعداد القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمبادئ المحاسبية المتفق عليها عموماً بالبلاد التونسية مع مراعاة خصوصيات نشاط البنك المركزي وعن نظام الرقابة الداخلي الذي يراه مجلس الإدارة ضرورياً لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

عند إعداد القوائم المالية، يكون مجلس الإدارة المسؤول عن تقييم قدرة البنك المركزي التونسي على العمل كمنشأة مستمرة، والإفصاح، حيث أمكن، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية بما في ذلك استخدام مبدأ

الاستمرارية المحاسبي عند إعداد القوائم المالية، إلا إذا كان في نية مجلس الإدارة تصفية البنك المركزي التونسي أو إيقاف عملياته أو عدم وجود أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك. تقع على عاتق مسؤولي الحوكمة مراقبة إجراءات إعداد التقارير المالية للبنك المركزي التونسي.

مسؤوليات مدققي الحسابات حول تدقيق القوائم المالية

إن أهدافنا تتمثل في الحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ وإصدار تقرير التدقيق الذي يتضمن رأينا. يعتبر التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية المعمول بها في تونس سيكشف دائماً عن المعلومات الجوهرية الخاطئة عند وجودها. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة لاحتيايل أو خطأ ويتم اعتبارها جوهرية، إذا كانت منفردة أو مجتمعة، يمكن أن يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية المعمول بها في تونس، نمارس الاجتهاد المهني والحفاظ على الشك المهني في جميع مراحل التدقيق، وكما نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق تستجيب لتلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهرية ناتجة عن احتيال يعد أكبر من ذلك الناتج عن خطأ، لما قد يتضمنه الاحتيال من تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز لنظام الرقابة الداخلي.
- الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلي المتعلق بالتدقيق وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة في ظل الظروف القائمة. وليس بهدف إبداء رأي حول مدى فعالية فهم الرقابة الداخلي للبنك المركزي التونسي.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة، ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة التي قام بها مجلس الإدارة.
- التأكد من مدى ملائمة استخدام مجلس الإدارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، وفيما إذا كان هناك عدم تيقن جوهرية مرتبط بأحداث أو ظروف قد تلقي بشكوك جوهرية حول قدرة البنك المركزي التونسي على الاستمرار كمنشأة مستمرة. وإذا ما توصلنا إلى نتيجة بأن هناك شك جوهرية، فعلى الإشارة في تقرير التدقيق إلى الإفصاحات ذات الصلة في القوائم المالية أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار البنك في أعماله كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام وهيكل القوائم المالية ومحتواها بما في ذلك الإفصاحات حولها وفيما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث التي تحقق العرض العادل.

اننا نتواصل مع مسؤولي الحوكمة للبنك المركزي فيما يتعلق بمجال وبرنامج أعمال التدقيق وأمور التدقيق الرئيسية، بما في ذلك أي وجه من أوجه قصور هامة في نظام الرقابة الداخلية التي لاحظناها خلال أعمال التدقيق التي قمنا بها.

تونس، في 22 مارس 2024

مراقبي الحسابات

ف.م.ب.ز. - ك.ب.م.ج تونس

شركة مكتب سي.أم.سي

المنصف بوسنوفة الزموري

هشام العموري



محمد عماد الوكيل



توزيع نتيجة السنة المحاسبية 2023

عملا بأحكام الفصل 78 من القانون عدد 35 لسنة 2016 المؤرخ في 25 أبريل 2016 والمتعلق بضبط النظام الأساسي للبنك المركزي التونسي، صادق مجلس إدارة البنك، خلال اجتماعه بتاريخ 22 مارس 2024، على توزيع نتيجة السنة المحاسبية 2023 كما يلي (بالدينار):

نتيجة السنة المحاسبية	1 472 762 107
الاحتياطي الخاص	411 000 000
احتياطي الصندوق الاجتماعي	5.000.000
القسط الراجع للدولة	1 056 762 107

وينقسم مبلغ 411 مليون دينار الذي تمّ رسده للاحتياطي الخاص، بغاية دعم الأموال الذاتية للبنك، إلى:

- مبلغ 205 مليون دينار في إطار التكوين التدريجي لاحتياطيات تمكّن من مواجهة التأثيرات المستقبلية على الأموال الذاتية للبنك عند الانتقال إلى معايير الإفصاح المالي الدولية.
- مبلغ 66 مليون دينار بهدف تمويل الأقساط غير المُحرّرة من مساهمات البنك المركزي التونسي.
- مبلغ 140 مليون دينار لتكوين احتياطي للصمود.

المحتوى

كلمة المحافظ

الحوكمة والاستراتيجية

7	مجلس الإدارة
11	التنظيم والموارد البشرية
19	التعاون الدولي
23	الخطة الاستراتيجية الثانية للبنك المركزي التونسي: نحو مزيد من النضج في تحقيق التوجهات الاستراتيجية
27	مبادرات البنك المركزي التونسي للنهوض بالابتكار المالي في تونس
29	التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر والامتثال

I- الوضعية الاقتصادية والنقدية والمالية

35	الباب الأول: المحيط الدولي
35	1-1. الظرف الاقتصادي الدولي
36	1-1-1 النشاط الاقتصادي
39	1-1-2 التجارة العالمية
40	1-1-3 الاستثمارات الدولية
41	1-1-4 التضخم
42	1-1-5 المالية العمومية
43	1-1-6 السياسات النقدية
44	2-1. أسواق رؤوس الأموال
44	1-2-1 أسواق البورصة
45	2-2-1 الأسواق الرقاعية
48	3-1. الأسواق الدولية للصرف والذهب
51	4-1. أسعار المواد الأساسية
52	1-4-1 المواد الغذائية
56	2-4-1 المواد الأولية الصناعية
58	3-4-1 النفط الخام
61	الباب الثاني: المحيط الاقتصادي والمالي الوطني
61	1-2. لمحة عامة

65	2-2. التحليل القطاعي للنمو الاقتصادي
68	3-2. الطلب الجملي
68	1-3-2 الطلب الداخلي
69	2-3-2 الطلب الخارجي
71	4-2. هيكل الاستثمارات وتمويلها
72	5-2. سوق الشغل والأجور
74	6-2. المالية العمومية
75	1-6-2 موارد ميزانية الدولة
76	1-1-6-2 موارد الميزانية
78	2-1-6-2 موارد الخزينة
79	1-2-1-6-2 موارد الاقتراض
79	2-2-1-6-2 موارد الخزينة الأخرى
80	2-6-2 نفقات ميزانية الدولة
82	1-2-6-2 خدمة الدين العمومي
82	3-6-2 تمويل عجز الميزانية وتطور قائم الدين العمومي
84	7-2. التداين الكلي
85	1-7-2 التداين الداخلي
88	2-7-2 التداين الخارجي
89	3-7-2 أهم مؤشرات التمويل
91	الباب الثالث: المدفوعات الخارجية
91	1-3. ميزان المدفوعات
93	1-1-3 ميزان العمليات الجارية
94	1-1-1-3 ميزان السلع والخدمات
94	1-1-1-1-3 الميزان التجاري
98	2-1-1-3 ميزان الخدمات
102	3-1-1-3 ميزان المداخيل الأولية والثانوية
104	2-1-3 الحساب الرأسمالي
104	3-1-3 الحساب المالي
110	2-3. الوضع الخارجي الجملي
111	1-2-3 الاستثمارات الأجنبية
112	2-2-3 استثمارات أخرى
113	3-2-3 الأصول الاحتياطية

120	3-3. تطور مؤشرات القدرة التنافسية
120	1-3-3 تطور الحصة من السوق بالنسبة للصادرات
123	2-3-3 تطور سعر صرف الدينار
125	الباب الرابع: النقد وتمويل الاقتصاد
125	1-4. النقد ومصادر الإحداث النقدي
127	1-1-4 مكونات النقد
130	2-1-4 مصادر الإحداث النقدي
134	2-4. تمويل الاقتصاد
134	1-2-4 تطور قائم القروض للاقتصاد
135	2-2-4 تطور قائم القروض المسندة للمهنيين
135	1-2-2-4 توزيع قائم القروض المسندة للمهنيين
136	2-2-2-4 توزيع قائم القروض المسندة للمهنيين حسب قطاع النشاط
137	1-2-2-2-4 تمويل الفلاحة والصيد البحري
137	2-2-2-2-4 تمويل الصناعة
138	3-2-2-2-4 تمويل قطاع الخدمات
139	3-2-2-4 الديون غير المستخلصة أو محل نزاع
140	3-2-4 تمويل الأفراد
	II- مهام البنك
145	الباب الأول: السياسة النقدية
145	1-1. السياسة النقدية
146	1-1-1 إدارة السيولة
151	2-1-1 سياسة الضمانات
151	1-1-2-1 تطور حجم الضمانات المعيارية المؤهلة لإعادة التمويل
	2-2-1-1 تطور حجم الضمانات غير المعيارية المقبولة بعنوان إعادة التمويل على مدى
152	أطول بأجل شهر واحد "كوفيد - 19"
154	3-1-1 نشاط السوق فيما بين البنوك
158	4-1-1 نشاط سوق سندات الدين القابلة للتداول
161	5-1-1 تطور نسب الفائدة وأدفاق الإيداعات والقروض وانتقال قرارات السياسة النقدية
165	2-1. التضخم وعوامله الرئيسية
170	1-2-1 الأفاق الاقتصادية
172	2-2-1 قيادة السياسة النقدية

173	الباب الثاني: التصرف في الاحتياطات الدولية
173	1-2. تطور الاحتياطات
174	2-2. أداء الاحتياطات
174	3-2. تحليل المخاطر
174	1-3-2 فترة الاسترداد
175	2-3-2 النسب المفاتيح لمعدل فترة الاسترداد بالنسبة لمحفظة السندات
177	الباب الثالث: أنظمة ووسائل الدفع
177	1-3. تطور نشاط الدفعات
177	1-1-3 تطور نشاط دفعات التجزئة
178	1-1-1-3 المقاصة الإلكترونية
180	2-1-1-3 نشاط النقديات والدفع بواسطة الهاتف الجوال
180	1-2-1-1-3 نشاط النقديات
183	2-2-1-1-3 نشاط الدفع بواسطة الهاتف الجوال
183	2-1-3 نظام التسوية الخام الحينية "عليسة - RTGS"
185	2-3. الإشراف على أنظمة ووسائل الدفع وتطويرها
185	1-2-3 تطور المنظومة القانونية
185	2-2-3 تطور الإطار التشغيلي لعملية الإشراف
186	3-2-3 تطوير بيئة الدفعات وتعصير البنى التحتية للدفع
187	الباب الرابع: التداول النقدي
187	1-4. إصدار الأوراق والقطع النقدية
187	1-1-4 إصدار الأوراق النقدية
189	2-4. السحب والإيداع
190	3-4. تعهد العملة النقدية وتزويد الفروع
190	4-4. إصدار الأوراق والقطع النقدية
190	1-4-4 إصدار الأوراق النقدية
191	2-4-4 إصدار القطع النقدية
191	5-4. التصرف في الأوراق النقدية المحررة بالعملة الأجنبية
195	الباب الخامس: الرقابة المصرفية
196	1-5. البنوك المقيمة
196	1-1-5 النشاط
196	1-1-1-5 تطور الموارد
197	2-1-1-5 تطور الاستعمالات

199	2-1-5 نتيجة الاستغلال
200	2-5. مؤسسات الإيجار المالي
200	1-2-5 النشاط
201	2-2-5 نتيجة الاستغلال
202	3-5. البنوك غير المقيمة
202	1-3-5 النشاط
202	1-1-3-5 موارد الاستغلال
202	2-1-3-5 تطور الاستعمالات
203	2-3-5 نتيجة الاستغلال
204	4-5. مؤسسات إدارة الديون
204	1-4-5 النشاط
205	2-4-5 نتيجة الاستغلال
207	الباب السادس: الاستقرار المالي
208	1-6. المخاطر المالية الكلية
208	1-1-6 الأوضاع الاقتصادية الكلية
209	2-1-6 مخاطر القرض
211	3-1-6 متانة القطاع البنكي
212	4-1-6 السيولة
213	2-6. المخاطر المرتبطة بنشاط السوق المالية والإدخار الجماعي
	III- الوضعية المالية للبنك المركزي
219	تحليل الوضعية المالية والنتائج
220	1. أهمّ تغيّرات الوضعية المالية
223	2. أهمّ تغيّرات بنود قائمة النتائج
227	القوائم المالية وتقرير مراقبي الحسابات
	المحتوى